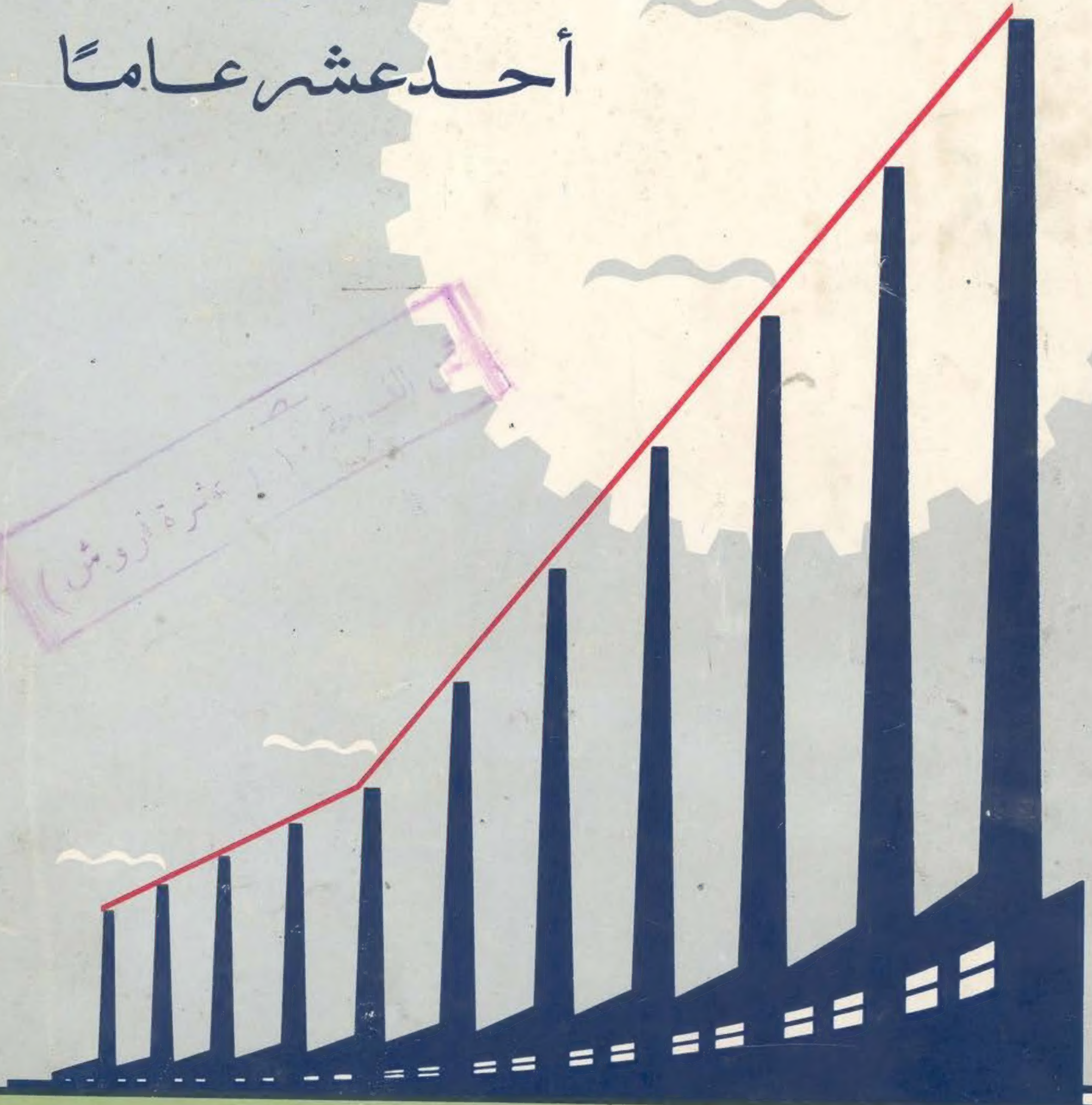


الشورة الصناعية

في
أحد عشر عاماً

في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧١
مئة أروم



”إنّ الصّناعة هي الدعامات
القويّة للكيان الوطني وهي القدرة
على الوفاء بأعظم الآمال في
التطوير الإقتصادي والاجتماعي .
والصّناعة هي الطاقة الخلاقّة
التي تستطيع أن تتجاوب مع
التخطيط المدروس.“

الميثاق



الجمهورية العربية المتحدة

الثورة الصناعية

في أحد عشر عاما

١٩٥٢ - ١٩٦٣



نُورُنَا الصَّنَاعِيَّة

لقد عاشت هذه الأمة المجاهدة في سباق مع الزمن طوال الأحد عشر عاما الماضية . . كان عليها أن تحطم الاستعمار ، وتقضي على الإقطاع ، وتمحو آثار التخلف البغيض الذي ران على كاهلها فترة طويلة من الزمن .

وكان لها ما أرادت . . فتحرر الوطن من كل مستعمر ومستغل ، وعادت الأرض إلى أبنائها ، وقامت الصناعة في شمال الوادي وجنوبه تمحو أسطورة « مصر الزراعية » وتهيء للبلاد نهضة شاملة دفعت بها خلال هذه الفترة الوجيزة إلى صفوف الدول الصناعية الكبرى .

ولقد تغيرت صورة المجتمع خلال هذه السنوات القلائل فأصبحت الاشتراكية حقيقة واقعة ، وتحدد على أسسها نظامنا الديمقراطي وقامت تنظيماته . . وتبلورت أهدافنا في ميثاق انبثق من تاريخنا وحاضرنا وآمال مستقبلنا ، وأصبح دليلا للعمل الوطني نسير على نهجه في طريق الحرية والعزة والكرامة الذي رسمناه . . وصارت بلادنا - التي عاشت حقبة طويلة من الزمن عالة على غيرها -

(د)

تصنع احتياجاتها بأيديها ، وتصدر ما يفيض عن حاجتها إلى جاراتها العربية والآسيوية والأفريقية وإلى بلاد في أوروبا وأمريكا كانت تهن عاينا من قبل بمنتجاتها .

لقد وجدنا في العمل الاشتراكي المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي هو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . . وآمنا بأن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم إلغاء الملكية الخاصة فقررنا أن نصل إلى أهدافنا الاشتراكية بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم في جميع المجالات ويحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة من غير استغلال .

وصارت الصناعة في مجتمعنا الجديد مسئولة عن إقامة التوازن الإنساني الذي لا بد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الاستهلاك . واستطاعت السياسة التي رسمت لها أن تحقق هذا الهدف بالتوازن الذي أقامته بين الاتجاه إلى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية ، ذلك لأن الصناعة الثقيلة تعتبر القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشاخص بشرط ألا توقف أوليتها المحققة التقدم الضروري في قطاعات الصناعات الاستهلاكية .

* * *

ولقد كان ما حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة في مضر السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو ١٩٦١ . . . تلك الحقوق التى جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات . . فأصبح العامل سيد الآلة، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الإنتاج ، كما كفلت له الحقوق الثورية حدا أدنى للأجور واشتركا إيجابيا فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الإنتاج وخفض لساعات العمل . . مع إفساح مجالات العمل الحر الشريف أمام أفواج من آلاف المواطنين . .

وما كان هذا النجاح وليد الصدفة ، وإنما كان نتيجة حتمية لتلك السياسة الواعية التى انتهجتها الثورة لتحقيق ما آمنت به من ضرورة إقامة قاعدة صناعية راسخة تدعم استقلال البلاد السياسى والاقتصادى وتساهم إيجابيا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى ، ومضاعفة الدخل القومى ورفع مستوى معيشة سائر المواطنين . .

فلاول مرة فى تاريخ بلادنا ، بدئ فى عام ١٩٥٨ بتنفيذ برنامج صناعى متكامل من الناحيتين الفنية والاقتصادية وقدرت تكاليفه الكلية حينئذ بنحو ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات ، ثم اقتضت دواعى المصلحة العامة إضافة مشروعات جديدة إليه حتى بلغت تكاليفه حوالى ٣٣٠ مليوناً من الجنيهات . .

وكان تنفيذ هذا البرنامج فى ثلاثة أعوام بدلا من خمسة دفعة قوية للصناعة فى بلادنا ، فروعى عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول

(د)

من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي للبلاد خلال عشر سنوات ، أن يكون للصناعة نصيب كبير في تحقيق أهداف التنمية العامة ، وتبلي هذا فيما تضمنه البرنامج من عدة مشروعات حيوية يتم تنفيذها قبل منتصف عام ١٩٦٥ وتبلغ تكاليفها الإجمالية حوالي ٧٠٠ مليون من الجنيهات بالإضافة إلى ١٤٠ مليون جنيه خصصت لمشروعات الكهرباء .

وقد روعي في اختيار هذه المشروعات أن تتكامل مع مشروعات البرنامج الأول للتصنيع بما يحقق أكبر قدر من الزيادة في الدخل ومواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير ، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ، واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة في بعض المشروعات القائمة .

وصاحب ذلك كله عناية كبيرة بالإنتاج ذاته من حيث جودته وكفايته . . ذلك لأن العبرة ليست بزيادة الإنتاج وتعددده فقط ، وإنما هي بمدى جودة المنتجات ودقتها ووفائها بشتى الاحتياجات دون إرهاق للمستهلك من ناحية السعر أو إعانات له نتيجة لانخفاض مستوى الجودة عما كان يستورد من منتجات .

ولضمان الجودة والدقة وخفض التكاليف عنيت الثورة بتوفير ثلاث دعائم رئيسية لصناعاتنا القائمة وإنتاجنا الصناعي الناشء الوثاب . . وكان التدريب المهني ورفع الكفاية الإنتاجية أولى هذه الدعائم التي تهدف إلى توفير المستويات المختلفة من العاملين والفنيين

(ز)

المدرسين اللّازمين لشتى قطاعات الصناعة ، وكذلك تهيئة الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .. والدعامة الثانية هى التوحيد القياسى الذى يحقق الجودة والدقة بمواصفات قياسية للخمات والمنتجات وجميع مايتصل بالإنتاج والأداء ، وكذلك بتنظيم أعمال الرقابة والاختبار للتأكد المستمر من مطابقة الإنتاج لما يعتمد من مواصفات .. أما الدعامة الثالثة فهى توفير المراكز المتخصصة فى البحوث الصناعية التى تعمل على النهوض بأساليب الإنتاج الصناعى على أسس سليمة وتبهيء الظروف الفنية المناسبة لاستغلال الموارد والإمكانيات المحلية على أكمل وجه ..

وهما نحن اليوم نشهد النتائج الباهرة لثورتنا التصنيعية المتكاملة فإنا نستخدمه من منتجات صنعناها بأيدينا بعد أن كنا نستوردنا من الخارج . فنحن اليوم نرتدى أجود أنواع الملابس والأحذية المصنوعة من منسوجات وجلود بلادنا ، ونستخدم فى انتقالاتنا ما صنعناه من سيارات ودراجات وعربات للسكك الحديدية .. ونطهو طعامنا بأوعية ومواقد للكبروسين والبوتاجاز من إنتاجنا .. وتمدنا مصانعنا كذلك بالثلاجات ، والدفايات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومكنات الخياطة ، والأثاث المعدنى ، وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والأدوات والمعدات الكهربائية المختلفة ..

(ح)

وتطورت الصناعات الكيماوية في بلادنا فأصبحت تمدنا بما يلزمنا من أسمدة ، ورق للكتابة ، وبويات ، ومنظفات صناعية ، وبلور وزجاج متعادل وغير قابل للكسر ، وخشب حبيبي ، ومنتجات البلاستيك ، وإطارات السيارات ، ومراد دوائية وطبية ، ومستحضرات للتجميل .

كذلك أحرزت صناعاتنا الغذائية تقدما كبيرا بما تنتجه من أغذية محفوظة ، ومنتجات ألبان ، وزيت ومسلي نباتي ، وأنواع من العجائن الغذائية ، والحلوى والمربي والشراب ، والدخان والسجائر .

وقد حققت صناعات الغزل والنسيج في البلاد الاكتفاء الذاتي من منسوجات القطن والصوف والحرير ، والنايلون وغيره من الألياف الصناعية ، وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة . وأمكن بفضل التوسع الكبير والتقدم الفني الذي أحرزته هذه الصناعة التصدير الى الخارج ، حتى أنه قد أمكن الارتباط على تصدير أكثر من ٥٠ ألف طن من منتجاتها خلال العام الماضي ، كما اكتسبت منتجاتها الممتازة سمعة طيبة في الأسواق العالمية ..

وفي قطاعي التعدين والبتروك أمكن توجيه الجهود إلى استغلال الثروات الدفينة في باطن الأرض استغلالا ناجحا ، أدى إلى زيادة الإنتاج من شتى أنواع الخامات الطبيعية ، واكتشاف الفحم لأول مرة في بلادنا والتوسع في استخراج البترول وتكريره وتصنيعه بما يفي باحتياجاتنا وتصدير كميات كبيرة من منتجاته إلى الخارج .

ولقد صاحب التوسع فى إنشاء وإقامة المصانع الحديدية فى طول البلاد وعرضها وفى أماكن نائية لم تكن تعرفها من قبل اهتمام كبير بتدعيم وتطوير أهم الصناعات التى كانت قائمة فى بلادنا . . . فى قطاع الغزل والنسيج مثلاً اتجه الاهتمام إلى النهوض بشركة مصر للغزل والنسيج بالحلقة الكبرى ، التى لم يكن رأس مالها يتجاوز مائتين من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ فبلغت تكاليف مشروعات التوسع والتجديد التى نفذت فيها خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٢٠ مليوناً من الجنيهات ، مما أدى إلى مضاعفة الإنتاج وتحسينه وتنويعه والاتجاه به إلى أنواع ممتازة من الغزل الرفيع . .

كذلك مست يد الثورة شركة مصر — حلوان للغزل والنسيج فهيأت لها أسباب الإجابة والاستحداث لإنتاج أنواع جديدة ممتازة من الأقمشة مثل الدانتيل والحيبور والمطرزات ، ولم تجل عليها بالمعدات والمسال فارتفع رأس مالها من ربع مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ٥ ملايين جنيه فى عام ١٩٦٣ أى ما يقرب من ٢٠ ضعفاً . كما باغت الأموال المستثمرة فى التوسعات التى أدخلت عليها حوالى ٩ ملايين جنيه .

وكان لشركة الغزل الرفيع بكفر الدوار نصيب من هذا التدعيم أيضاً فبعد أن كان رأس مالها حوالى مائتين جنيه فقط فى عام ١٩٥٢ باغت بحملة الأموال المستثمرة بها نحو ٩,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ،

(٥)

فأمكنها أن تتوسع في إنتاجها من الغزل الرفيع وخيرط الحياكة ، كما استطاعت أن تتغلب على الصعاب التي كانت تواجه تصدير منتجاتها .

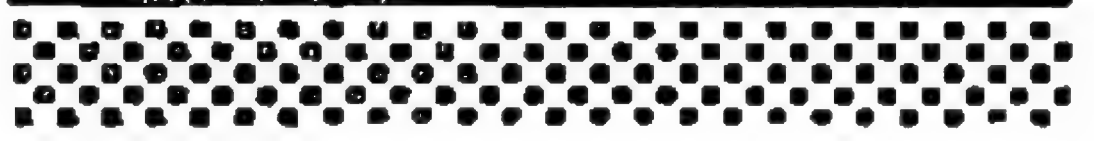
* * *

وهكذا مضينا خلال هذه الأعوام الأحد عشر نبني الحديد من المصانع وتدعم القديم منها ونطوره .. ولم يلبث القطاع العام أن احتضن الصناعة في ظل الاشتراكية الوارف ، فتكاملت الصورة على الوجه الذي نشهده اليوم .. تلك الصورة الرائعة التي يضم هذا الكتاب بعض ملامحها البارزة ، ويبيئ لأبناء هذه الجمهورية الرائدة فرصة الإلمام ببعض نواحي نهضتنا التصنيعية الشاملة التي تسير قدما نحو الأهداف العظيمة التي رسمها زعيمنا وقائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

والله ولي التوفيق ما

عزيز صدقي

القسم الأول



بعد ١١ عاماً

ان النجاح العظيم الذي
حققته الصناعة منذ بدأت
برامجها المنظمة في مصر كان
السند العملى لحقوق
الثورية التي حصلت عليها
الطبقة العاملة .

ب الميثاق a

كيف كنا .. وكيف أصبحنا ؟ ..

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأموال المستثمرة في ميدان الصناعة العربية ٢١ مليون جنيه قفزت في العام الحالي ٦٤/٦٢ - إلى ١٥٥ مليون جنيه خصصت للصناعة في ميزانية الدولة .

* في عام ١٩٥٢ كان عدد المنشآت الصناعية - التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر - ٣٤٤٥ منشأة أصبح عددها ٤٠٠٠ منشأة في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان عدد العمال الذين يعملون في ميدان الصناعة ٤٠١ ألف عامل وصل عددهم في ١٩٦٢/٦/٣٠ إلى ٧٢٤ ألف عامل .

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأجور التي يحصل عليها العمال في ميدان الصناعة ٤٧ مليون جنيه وقد قفز هذا الرقم حتى وصل إلى ١٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع قيمة الانتاج الصناعي ٣١٣٩ مليون جنيه ووصلت قيمة الانتاج في عام ١٩٦٢/٦٢ إلى ٨٩٩١ مليون جنيه .

لأول مرة في تاريخنا ..

- * لأول مرة في تاريخنا بدأنا نتج السيارات ..
وفي العام الماضي بلغ ما أنتجناه ٢٦٠ سيارة و ٤٤٤ أتوبيس و ١١١٥ لورى ..
- * لأول مرة في تاريخنا بدأنا نتج الدراجات ..
وفي كل يوم تنزل الى الأسواق نحو ١٤٠ دراجة جديدة .. وقد بلغ الانتاج في العام الماضي ٤٩٧٩٩ دراجة .
- * لأول مرة تقوم الأيدي العربية بتصنيع عربات السكك الحديد ..
وفي العام الماضي بلغ المنتج من هذه العربات ٢٢٢ عربة بضاعة ٥٧٧ عربة ديكوفيل .
- * لأول مرة نتج اسطوانات البوتاجاز ..
وفي العام الماضي وصل الانتاج الى ٩٤٤٢٥ اسطوانة .
- * لأول مرة أنتجنا في بلادنا مواقد وافران وسخانات البوتاجاز ..
وخلال هذا العام بلغ انتاجنا ٥١٦٣٠ موقدا وفرننا و ١٧٠٠ سخان بوتاجاز .
- * لأول مرة أنتجنا في بلادنا محركات الديزل ..
وقد بلغ ما أنتجناه من هذه المحركات خلال العام الماضي ٨٠٠ محرك ..
- * لأول مرة في تاريخنا نقوم بتصنيع عدادات المياه والكهرباء ..
ومع كل عام يتم صنع ٢٨١٠٤ من عدادات المياه و ٧٩٣٠٠ من عدادات الكهرباء .

* لأول مرة تقوم الأيدي العربية بانتاج اللوازم المنزلية الكهربائية ..

وفي العام الماضي كان انتاجنا من هذه اللوازم :

٢٤٦٧٢ ثلاجة كهربائية ، ١١٥٦٧ غسالة ،

و ٢٦٦٢١ جهاز تليفزيون ، ٦٥٨٠٠ راديو ترانزستور ،

و ٣٧٧٠٠ راديو عادي ، ٢٤٤٦ جهاز تكييف هواء ،

و ٢١١٦ دفاية كهربائية .

* لأول مرة في تاريخنا تقوم بانتاج ماكينات الخياطة ..

وفي العام الماضي قامت الأيدي العربية بتصنيع ٥٨٢٩ ماكينة

خياطة يدار بعضها باليد وبعضها بالرجل .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج الأدوات المنزلية من الخزف

والصيني ..

وقد بلغ المنتج منها في العام الماضي ١٩٢٣ طنا قيمتها حوالي

نصف مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج الأسمنت الأبيض ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا من هذا الأسمنت ٢٥٦٥٦ طنا

قيمتها ٦٢ ألف جنيه .

كما قمنا بانتاج الأسمنت الحديدى ..

وقد بلغ انتاجنا منه في العام الماضي ٥١٤ ألف طن قيمتها

٢٤ مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج أقمشة الدانتلا النابلون ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا ٢٩٥ طن قيمتها ٢٩٥ ألف جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نستخرج خام الحديد من مناجمه ..

وفي العام الماضي بلغ المستخرج من هذا الخام ٥٤٩ ألف طن

قيمتها ١٣٨ مليون جنيه .

* لأول مرة في تاريخنا نقوم بانتاج السماذ الآزوتى ٢٠.٥ ٪ ..

وقد انتجنا منه في العام الماضي ٣٤٠ ألف طن قيمتها ٨٥ مليون

جنيه .

* لأول مرة انتجنا اطارات السيارات ..

وفي العام الماضي بلغ انتاجنا ٤٦ ألف اطار قيمتها ٤٦ مليون

جنيه .

الخطّة في مطور ..

ان البناء الحقيقي لأية دولة لا يمكن أن يؤتى ثماره الا اذا كان قائما على خطة مدروسة مفصلة .. ومنذ اليوم الاول للثورة بدأ العمل على اعادة بناء مصر ووضع خطة لهذا البناء ..

ان الهدف من هذه الخطة هو مضاعفة الدخل القومي الذي يمثل مجموع دخول الافراد ..

وقد رؤى بالنسبة للصناعة البدء في عام ١٩٥٧ بوضع خطة اول برنامج صناعى على اساس ان يستغرق تنفيذ هذا البرنامج ٥ سنوات ، وقد حقق هذا البرنامج بالفعل نجاحا كبيرا وتم تنفيذه في ثلاث سنوات بدلا من خمسة ..

وكانت الدولة قد بدأت في وضع خطة للتنمية تتناول جميع مشروعات التوسع في الزراعة والرى والصرف والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والمباني السكنية والمرافق العامة والخدمات .. وبدى في تنفيذ هذه الخطة من يوليو عام ١٩٦٠ ، وتضمنت بالنسبة للصناعة برنامجا ثانيا شمل المشروعات التى لم تبدأ الانتاج حتى نهاية يونيو ١٩٦٠ بالاضافة الى عدد كبير من المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع في الصناعات القائمة .

وقد قدرت استثمارات خطة التنمية خلال السنوات الخمس الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بمبلغ ١٥٧٦٩ مليون جنيه ، منها ٤٣٤ مليون جنيه للصناعة .

إنتاجنا الصناعي في أرقام ..

ان الثورة الصناعية ليست مجرد كلام على ورق ..
ان العمل الصناعي يمثل بلغة الأرقام قدرة انتاجية تستطيع الوفاء
باحياجات المواطنين ومطالبهم .
وفي خلال الفترة التي مضت منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٣/٦٢ زاد
انتاجنا الصناعي في أوجه نشاطه المختلفة على الصورة التالية .

* الصناعات البترولية :

زادت قيمة الانتاج فيها من ٣٤٢٢ مليون جنيه الى ٩٢٢٦ مليون
جنيه .

* الصناعات التعدينية :

زادت قيمة انتاجها من ٢٢٦ مليون جنيه الى ٨٢٢ مليون جنيه .

* الصناعات الكيماوية والدوائية :

زادت قيمة الانتاج فيها من ٢٠٥٥ مليون جنيه الى ٨٥٧٧ مليون جنيه .

* الصناعات الغذائية :

زادت قيمة انتاجها من ١٢٢٢٣ مليون جنيه الى ٢١٥٧٧ مليون جنيه .

* الصناعات الهندسية والكهربائية :

قفزت قيمة انتاجها من ٢٠١٢ مليون جنيه الى ١٢٨٢٦ مليون
جنيه .

* مواد البناء والحراريات :

زادت قيمة انتاجها من ٨٢٤ مليون جنيه الى ٢٥٢٢ مليون جنيه .

*** صناعة الغزل والنسيج :**

قفزت قيمة انتاجها من ٨٦ر٤ مليون جنيه الى ٣٠١ر٣ مليون جنيه .

*** الطاقة الكهربائية :**

ارتفعت قيمة انتاجها من ١٠ر١ مليون جنيه الى ٤١ر٨ مليون جنيه .
اي ان قيمة انتاجنا الصناعى قد زادت من ٣١٣ر٨ مليون جنيه في
عام ١٩٥٢ الى ٨٩٩ر١١٧ر٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣/٦٢ .

وهذا الحصر لا يتضمن انتاج الورش الحكومية ولا المصانع الحربية
للمجهود الحربى وصناعة حلج وكبس القطن والطحن والخبز والمجازر
وتعبئة الشاى والطباعة والنشر .

اين يذهب الإنتاج ؟

ان انتاجنا الصناعى لم يعد قاصرا على احتياجات الجمهورية العربية المتحدة وحدها .. ان ارقام هذا الانتاج تعدت اسوار الاحتياجات المحلية وراحت تغزو بثقة اسواق العالم الخارجى .

وعلى هذا الاساس ياخذ انتاجنا الصناعى المختلف طريقين :

الطريق الأول : ويصل فيه الى المستهلك المحلى .. الى المواطن ..

الطريق الثانى : ويصل فيه الى اسواق الدول الأخرى ..

وفي العام الماضى - ١٩٦٢ - كان طريق أهم انتاجنا الصناعى على الوجه التالى :

* انتجنا ١٢١ ألف طن غزل قطن استهلكنا منها ٩٤ ألف طن وعرف
الباقى طريقه الى التصدير .

* انتجنا ٨١ ألف طن اقمشة قطنية منها ٥٩ ألف طن للاستهلاك
المحلى و ٢٢ ألف طن للتصدير .

* انتجنا ٣١٨٥ طنا من الأقمشة الصوفية منها ٣٠٨٥ طنا للاستهلاك
المحلى و ١٠٠ طن للتصدير .

* انتجنا ٦٣١٥ طنا من البصل المجفف ذهبت كلها الى طريق
التصدير .

* انتجنا ١٥٠ طنا من الثوم المجفف ذهبت هى ايضا كلها الى اسواق
الدول الأخرى .

* انتجنا ٧٠ طنا من الخضروات المجففة ذهبت كلها الى الأخرى الى
اسواق الدول الأجنبية .

* انتجنا ١٣٣٠ طنا من الجمبرى المجمد حملتها البواخر كلها الى
اسواق الدول المختلفة .

- * أنتجنا ١١٧٠ طنا من السردين الملب استهلكنا منها ١٠٤٥ طنا
والباقي وقدره ١٢٥ طنا تم تصديرها للخارج .
- * أنتجنا ٤ ملايين لتر نبيذ استهلكنا منها مليوناً واحداً وصدرنا
الملايين الثلاثة الأخرى .
- * أنتجنا ٣٤٠ ألف طن سكر استهلكنا منها ٢٨٠ ألف طن والباقي
تم تصديره .
- * أنتجنا ما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه من منتجات خان الخليلي ..
أخذنا للاستهلاك المحلي ما قيمته ٥٠ ألف جنيه والباقي تم
تصديره كله .
- * أنتجنا خمسة ملايين و ٥٠٣ آلاف طن بترول خام منها ١٦٦٥
مليون طن للاستهلاك المحلي و ٣٣٨ مليون طن للتصدير .
- * أنتجنا أثاث خشب مودرن ٧٦١ ألف حجرة ، كان استهلاكنا منها
٧٢٥٠٠ حجرة وصدرنا ٣٥٠٠ حجرة .
- * أنتجنا ١١ مليون زوج أحذية ذهب منها ١٠ ملايين زوج للاستعمال
المحلي ومليون زوج للتصدير .
- * أنتجنا ٢٢٥٠ مليون طن أسمنت بورتلاندى وحديدى منها ١٨٥٠
طن للاستهلاك المحلي و ٤٠٠ ألف طن للتصدير .
- * أنتجنا ٢٩ ألف طن أسمنت أبيض منها ١٣ طن للاستهلاك المحلي
و ١٦ ألف طن للتصدير .
- * أنتجنا ٥٠٠ ألف إطار استهلكنا منها ٤٠٠ ألف وصدرنا ١٠٠ ألف .
- * أنتجنا ١٥٠ ألف طن من خام المنجنيز ذهبت كلها للتصدير .

نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ..

لكي تعرف مدى التطور الكبير الذي حدث في الصناعة خلال سنوات الثورة ، يجب ان تعرف نصيبك من الانتاج المحلى المختلف الذى تقدمه الصناعة ..

كيف كان هذا النصيب عام ١٩٥٢ ، وكيف أصبح هذا النصيب سنة ١٩٦٢ ؟

ان لغة الأرقام تكشف حقائق غريبة ..

والحقيقة الأولى : هي ظهور نصيب جديد للفرد في انتاج لم يكن للمواطن أى نصيب فيه عام ١٩٥٢ .

في سنة ١٩٥٢ مثلا لم تكن تصنع سيارات الركوب ، ولا الدراجات ، ولا موافد أو أسطوانات البوتاجاز أو منظمتها ، أو أجهزة التليفزيون ، أو أجهزة الراديو أو الثلاجات ، أو أقلام الرصاص ، أو البطاريات ، أو ماكينات الخياطة .. ان هذا الانتاج كله جديد علينا ..

وكل مواطن أصبح له نصيب فيه ..

اما الحقيقة الثانية : فهي ان متوسط نصيب الفرد في بعض السلع التى كانت تنتج عام ١٩٥٢ بلغ أكثر من الضعف في عام ١٩٦٢ دلالة على زيادة الانتاج من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى ..

ويبين الجدول التالي بالأرقام متوسط نصيب الفرد من إنتاجنا الصناعي .
كيف كان عام ١٩٥٢ وكيف أصبح بعد ١٠ سنوات :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
نسيج القطن	كج	١,٨	٣
نسيج الصوف	»	٠,٠٤	٠,١
نسيج الحرير الصناعي	»	٠,٢	٠,٣
نسيج الكتان	»	٠,٠١	٠,٣
شغل سارة	قطعة	٠,٩	٣,٤
بطاطين وسجاد وأكلمة	كج	٠,٠٠٥	٠,١
ملابس جاهزة	»	٠,٥	٠,٩
بوتاجاز	»	٠,٢	١,٢
بترين	»	٨,٩	٢٠,٥
كبروسين	»	١٠,٢	٢٠,٢
ورق	»	٠,٩	٣,٣
جبين أبيض	»	٣,٩	٤,٩
مسل صناعي	»	٠,٦	٠,٩
سكر	»	٨,٨	١١,٩
أرز أبيض	»	١٦,٥	٢٣
أعجينة غذائية	»	٠,٨	١,٥
جلوكوز	»	٠,٢	١
مياه غازية	زجاجة	٧	٢٤

ويبين هذا الجدول الثاني متوسط النصيب السنوي لكل ١٠٠٠ شخص من
بعض السلع الصناعية في كل من عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
بطاريات سائلة	عدد	٠,١	٠,٤
سيارات الركوب	»	—	—
دراجات	»	—	٠,١٨
أثاث معدني	كج	١٣٩,٥	٢٦٦,٦
شفرات الحلاقة	بالوحدة	٩٣٠,٢	١٥٩٢,٥
مواقد الكيروسين	»	١,٨	٥
أجهزة الطهي بالبوتاجاز	»	—	٠,١٩
أسطوانات البوتاجاز	»	—	٠,٣٥
منظمات البوتاجاز	»	—	١,٧
أجهزة التليفزيون	»	—	٠,١
أجهزة راديو ترازستور	»	—	٠,٢
أجهزة راديو عادي	»	—	٠,١
ثلاجات كهربائية	»	—	٠,١
عدادات كهربائية	»	—	٠,٣
أقلام رصاص	قارورة	—	٤
بطاريات ٩ فولت للترانزستور	بالعدد	—	٠,٢
ماكينات خياطة	»	—	٠,١٩

سك القاهرة الى عواصم العالم . .

ان التطور الصناعى الكبير الذى تم خلال السنوات الاخيرة دعم علاقات القاهرة بالدول الأخرى .

فلقد كان على القاهرة فى سبيل تمويل مشروعات البرنامج الصناعى بالنقد الأجنبى ان تعقد القروض واتفاقيات التسهيلات مع بعض الدول .

ولم تقف علاقة القاهرة بالدول الأجنبية عند هذا الحد ، اذ بدأ الانتاج الصناعى العربى يغزو أسواق العالم مؤكدا قدرته على التصدى لمعركة المنافسة العالمية من جهة ، وقدرته على ان يصبح وسيلة لزيادة الدخل القومى من النقد الأجنبى من جهة أخرى .

والمنتظر ان تصل صادراتنا خلال العام الحالى ١٩٦٤/٦٣ الى ما قيمته ٩٢٢٣ مليون جنيه موزعة على فروع الصناعة كالاتى :

متجات	ألف جنيه
صناعة الغزل والنسيج	٢٣,٨٨٥
الصناعات البترولية	٢٦,٧٤٤
الصناعات الهندسية	٥,١٨٠
الصناعات الغذائية	٨,٨٣٦
الصناعات الكيماوية	٦,٢٥٠
الصناعات المعدنية	٢,٦٦٧
الصناعات التعدينية	٥,٢٣٩
الصناعات البنائية والحرارية	٣,٤٩٠
إجمالى الصادرات	<u>٩٢,٢٩١</u>

ومن أهم صادراتنا غزل القطن والمنسوجات القطنية التي تقدر بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، وخام البتول الذى يقدر بحوالى ١٧٢ مليون جنيه ، ومنتجات خان الخليلى التي تقدر بمليون جنيه ، والبصل المجفف الذى يقدر بـ ٤٢ مليون جنيه ، والجمبرى المجمد الذى يقدر بحوالى ٧٠ مليون جنيه ، والخضر والبقول المحفوظة التي تقدر بحوالى ٨٠ مليون جنيه .

كما يمكن تصدير ٤٠٠ طن من السكر المكرر تبلغ قيمتها ٢٦ مليون جنيه ، وكذلك ينتظر أن يصدر من طائرات المطاط الخارجية والداخلية للسيارات ما قيمته ١٢ مليون جنيه . وينتظر أن يصدر من الكتان بحوالى ١١ مليون جنيه ، ومنجنيز بما قيمته مليون جنيه ، وفوسفات بما قيمته ٣١ مليون جنيه ، ملح الطعام بحوالى نصف مليون جنيه ، واسمنت بورتلاندى وحديدى بما قيمته ٢٩ مليون جنيه .

الدول التي تصدر اليها منتجاتنا :

اولا : بلاد العملات الحرة : انجلترا - ايرلندا - ألمانيا الغربية - النمسا - سويسرا - بلجيكا - فرنسا - هولندا - الدنمارك - النرويج - السويد - ايطاليا - استراليا - كندا - الولايات المتحدة الأمريكية - تركيا - الهند - سيلان - باكستان .

ثانيا : البلاد التي تتناولها اتفاقيات دفع : المجر - رومانيا - بولندا - فنلندا - ألمانيا الشرقية - تشيكوسلوفاكيا - يوغوسلافيا - الصين الشعبية .

وذلك علاوة على البلاد العربية والبلاد الافريقية والاسيوية.

بيان اتفاقيات القروض والتسهيلات المعقودة بين القاهرة والدول الأجنبية :

قيمة القروض والتسهيلات

مليون جنيه

الاتحاد السوفيتى	٦٠,٩
ألمانيا الشرقية	٧,٥
ألمانيا الغربية	٤٥
اليابان	١٠,٥
هولندا	٥,٣
يوغلافيا	٧
مؤسسة تنانت بانجلترا	١٩,٦
أتيال أفريقيا - إيطاليا	١٧,٥
فين ميكانيكا - إيطاليا	١٦,٨
مؤسسة اينى إيطاليا	١٧,٦
شركة C.T.I.F إيطاليا	٧,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٣
السويد	٠,٥
تشيكوسلوفاكيا	٠,٦
بولندا	١,٦
انجلترا	٤,٣

٢٢٤,٢

العامل سيد الآلة ..

ان الحقوق الثورية التي حصل عليها العامل جعلت الآلات ملكا للعامل، ولم تجعل العامل ملكا للآلة .

لقد أصبح العامل في الجمهورية العربية المتحدة سيد الآلة ولم يعد احد التروس في جهاز الانتاج .

ومن اجل العامل - سيد الآلة - صدرت القوانين الاشتراكية التي كفلت للعامل حقوقه :

* صدر قانون تحديد ساعات العمل بسبع ساعات : وكانت النتيجة اتاحة فرص جديدة للعمل امام ٢٥٨٤٧ عاملا تم تشغيلهم وبلغت اجورهم ٦٠٥ مليون جنيه .

* صدر قانون رفع الحد الأدنى لاجر العامل الى ٢٥ قرشا ضمانا لوصول العامل الى الخد الذي يتيح له التمتع بالحياة .

* صدر قانون مشاركة العمال في ارباح مؤسساتهم : ولقد بلغ نصيب العاملين في الشركات التابعة للقطاع العام فقط من ارباح شركاتهم ٥٠٥ مليون جنيه دخلت جيوب ٢٠١٢٧٠ مواطنا .

* صدر قانون تمثيل العمال والموظفين في مجالس الادارات .. واصبح افعمال ممثلين في مجالس ادارات ٢٠١ شركة صناعية .

كذلك تم اعداد مراكز التدريب المهني لرفع الكفاية الانتاجية للعمال وتحويل العمال غير المهرة الى عمال فنيين ، وتزويد المصانع الجديدة والقائمة بالعمال المدربين وقد تم انشاء المراكز الآتية :

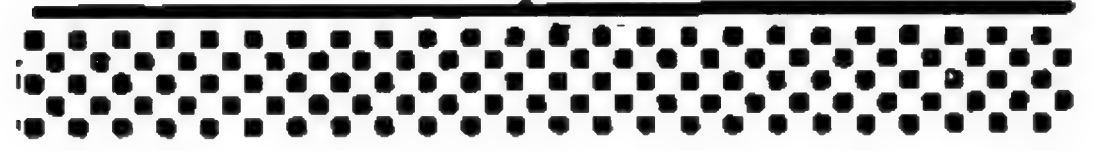
مركز تدريب للمعادن بالاسكندرية .

مركز تدريب للمعادن بالدقى .

مركز تدريب للسيارات والمعادن بامبابه .

- مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة .
- مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .
- مركز تدريب تعدينى ومعادن بقنا .
- مركز تدريب معادن وتكييف هواء وتبريد بشبرا .
- مركز تدريب معادن بالعباسية .
- مركز تدريب معادن وسيارات وكهرباء ببور سعيد .
- مركز تدريب بناء ونجارة وطباعة بالاسكندرية .
- مركز تدريب كهرباء وزجاج بالاسكندرية .
- مركز تدريب كهرباء بالعباسية .
- مركز تدريب غزل ونسيج بشبرا الخيمة .
- مركز تدريب بـغزل ونسيج بالاسكندرية .
- مركز تدريب جلود بالاسكندرية .
- مركز تدريب جلود بمصر القديمة .
- مركز تدريب معادن بالمرج .
- وقد بلغت تكاليف هذه المراكز ٢٠٢ مليون جنيه .

القسم الثاني



بيانات بالرسوم

ان الفلسفة التي قامت
عليها سياسة التصنيع في
مصر حققت هدف التوازن
بين الاتجاه الى الصناعة
الثقيلة وبين الاتجاه الى
الصناعات الاستهلاكية .
« الميثاق »

هذه بعض الرسوم البيانية التي تتحدث عن نتائج ثورتنا الصناعية خلال الأحد عشر عاما الماضية .. وهي توضح بالأرقام تطور بعض انتاجنا الصناعي ..

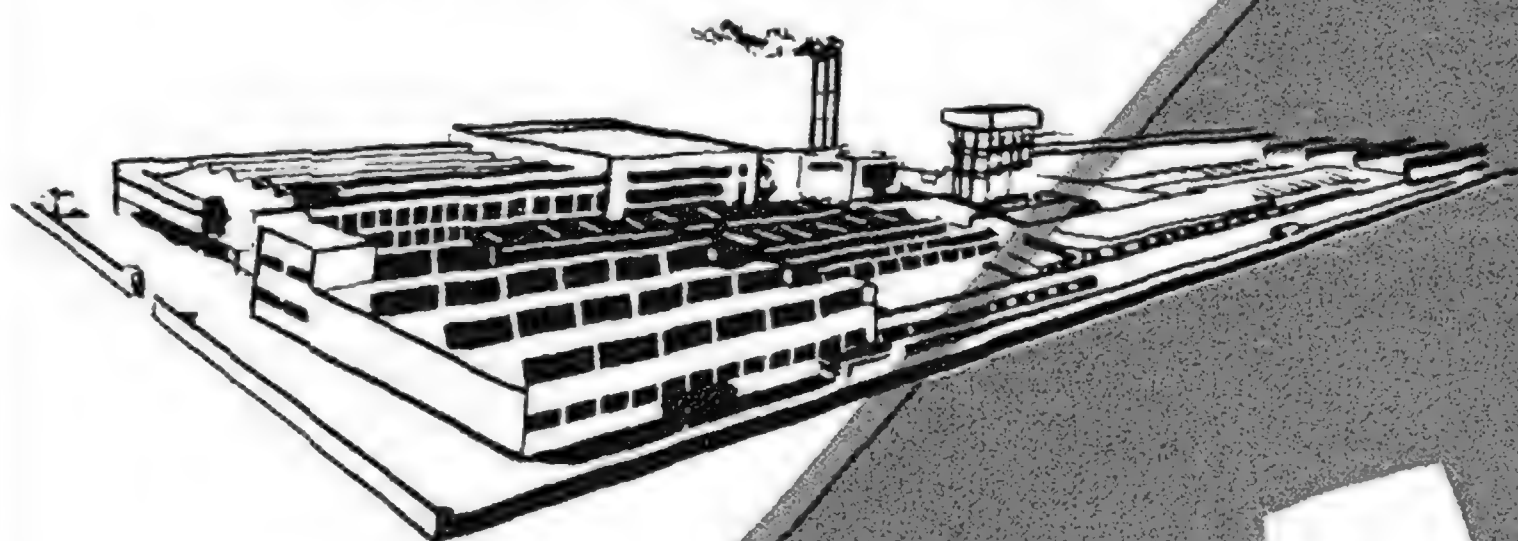
ونظرا لأن انتاجنا الجديد لم يظهر كله في عام واحد ، فقد رؤى الا تكون سنوات البدء في الرسوم البيانية موحدة تمشيا مع التطور الواقعي لكل انتاج على حدة ..

وتشمل الرسوم البيانية نوعين من البيانات احدهما يبين تطور الانتاج منذ عام ١٩٥٢ ، والثاني يوضح سنوات بدء بعض انتاجنا الجديد وتطوره في السنوات التالية ..

مليون جنيه
٨٣٣,٣

قيمة الانتاج الصناعي

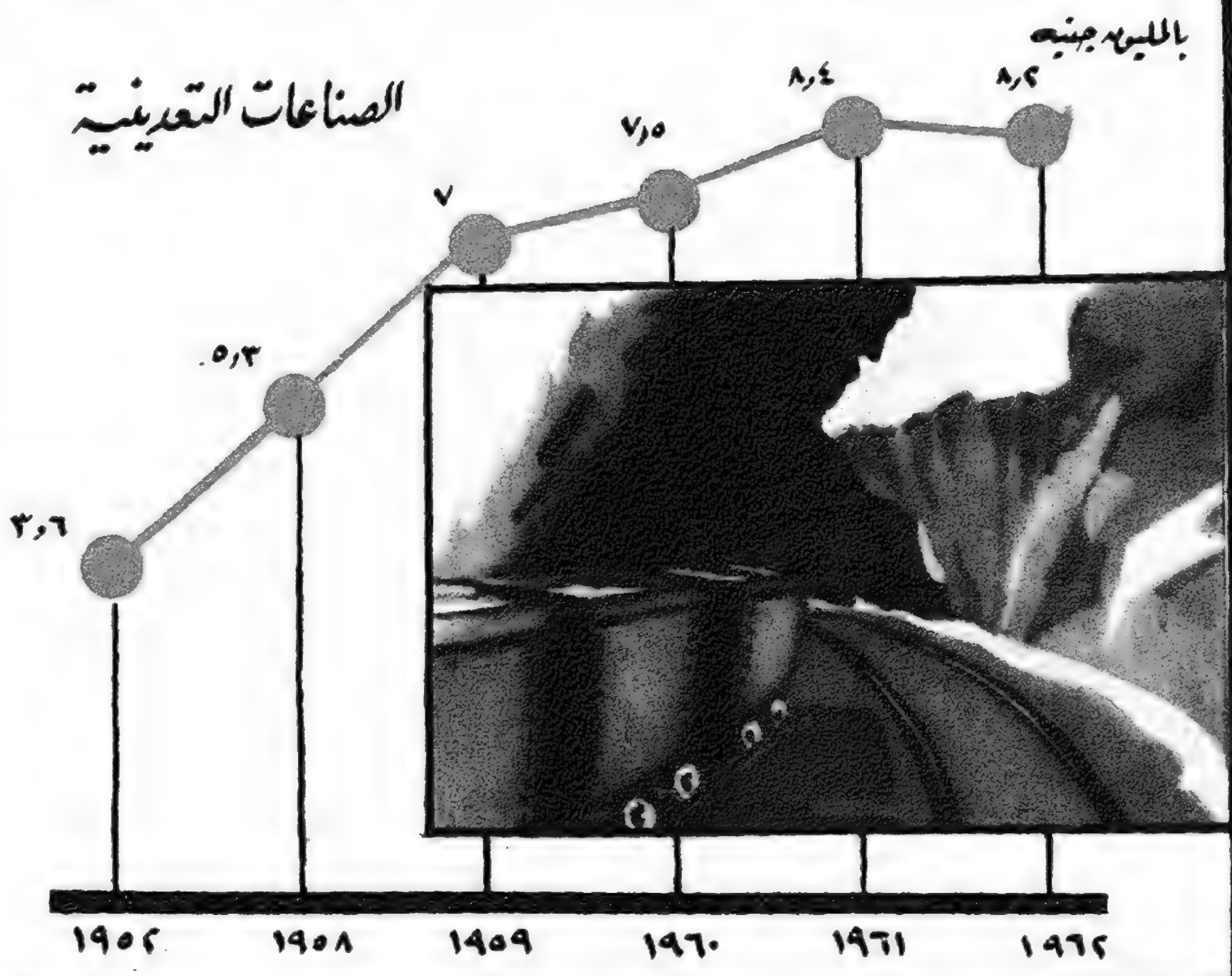
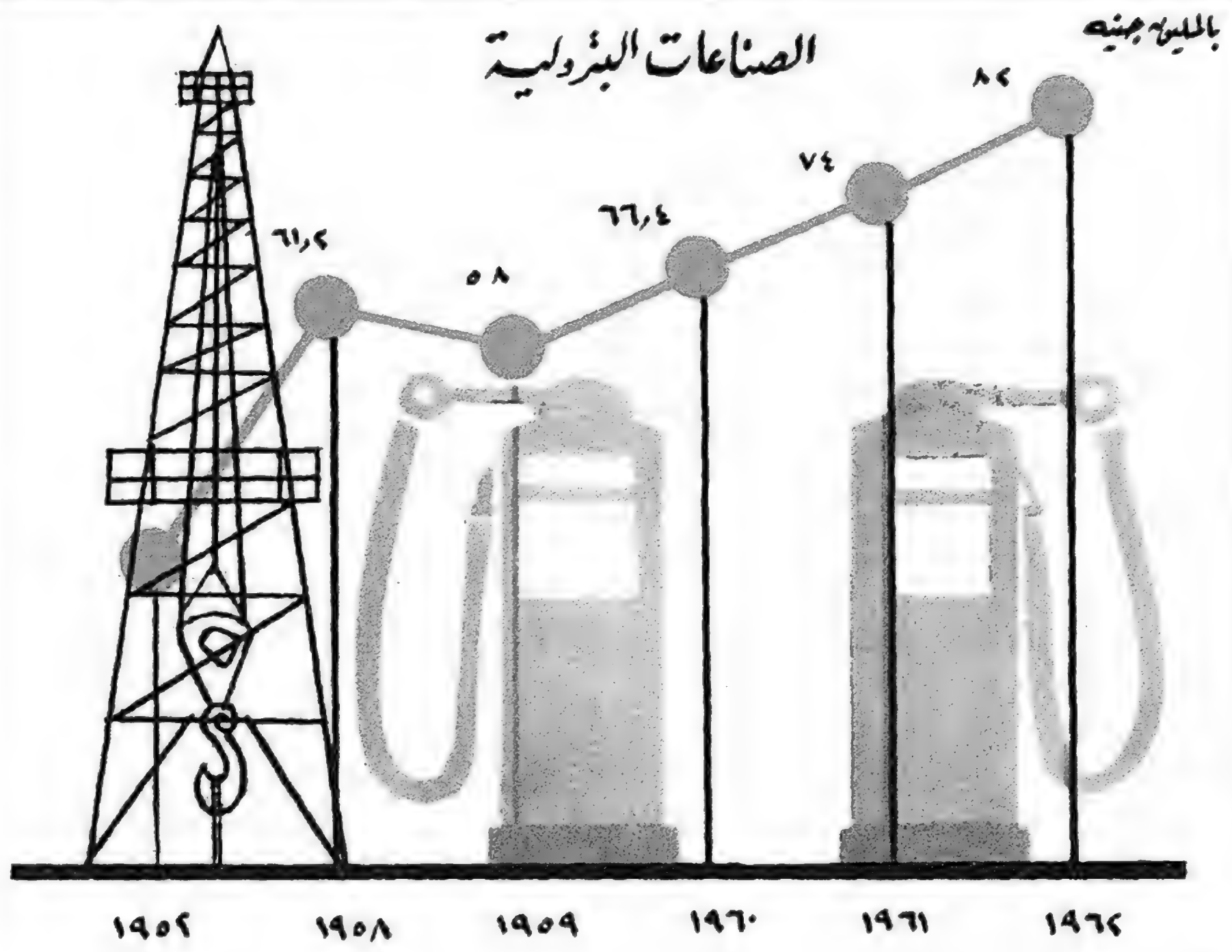
للمصنّعين الخرج والطحن والنسيج والطباعة



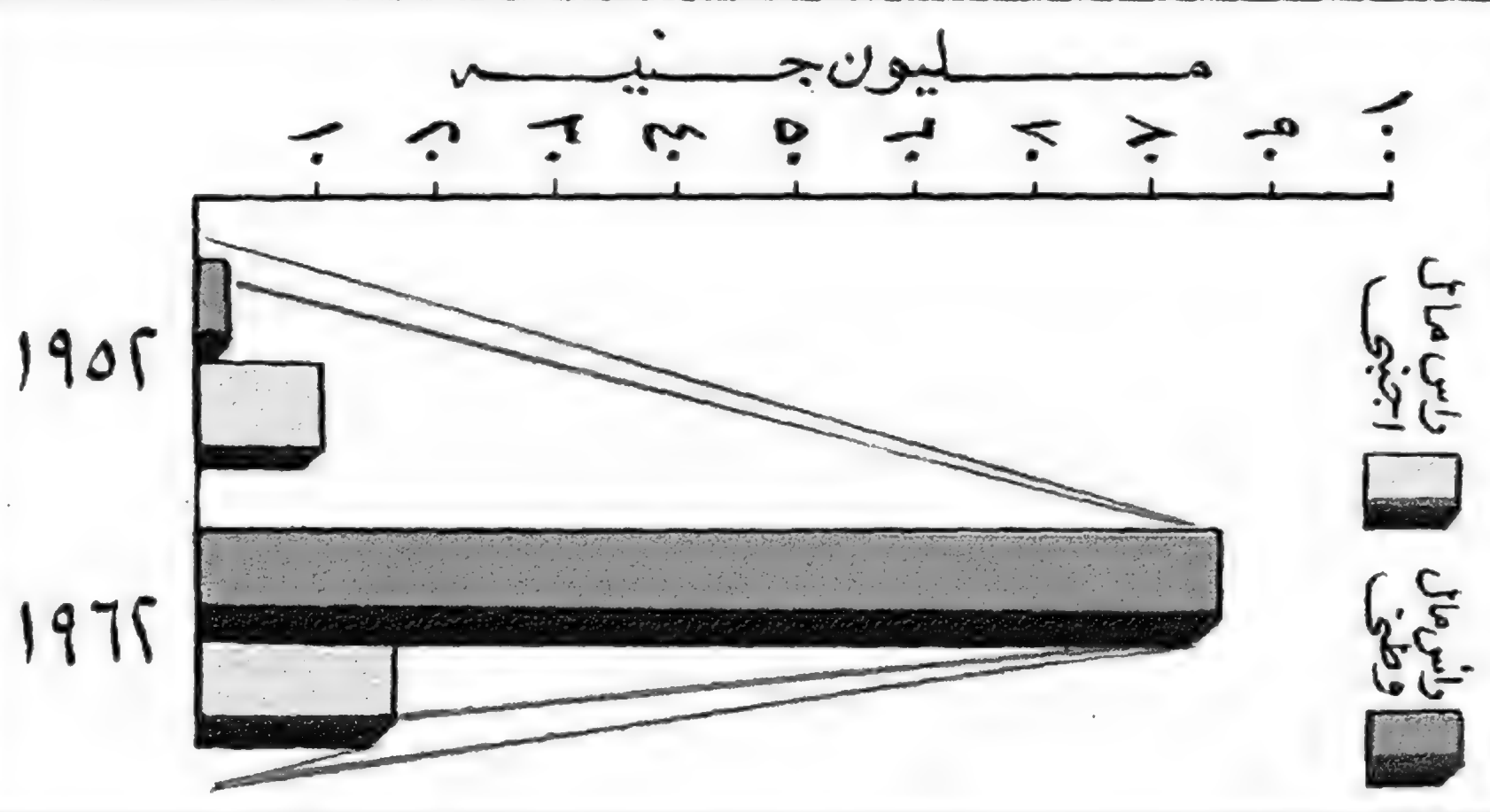
مليون جنيه
٣١٣,٨

١٩٥٢

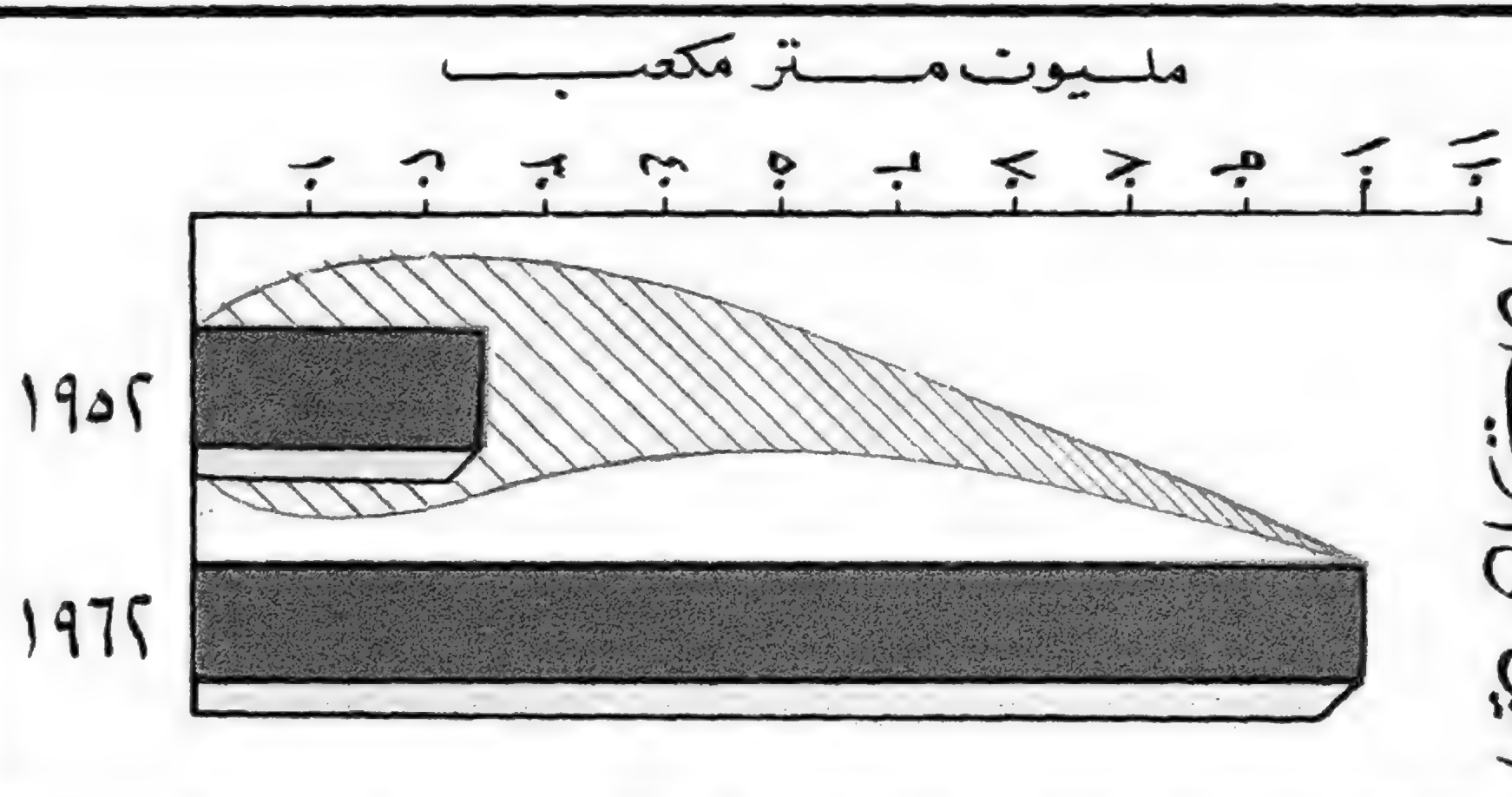
١٩٦٢



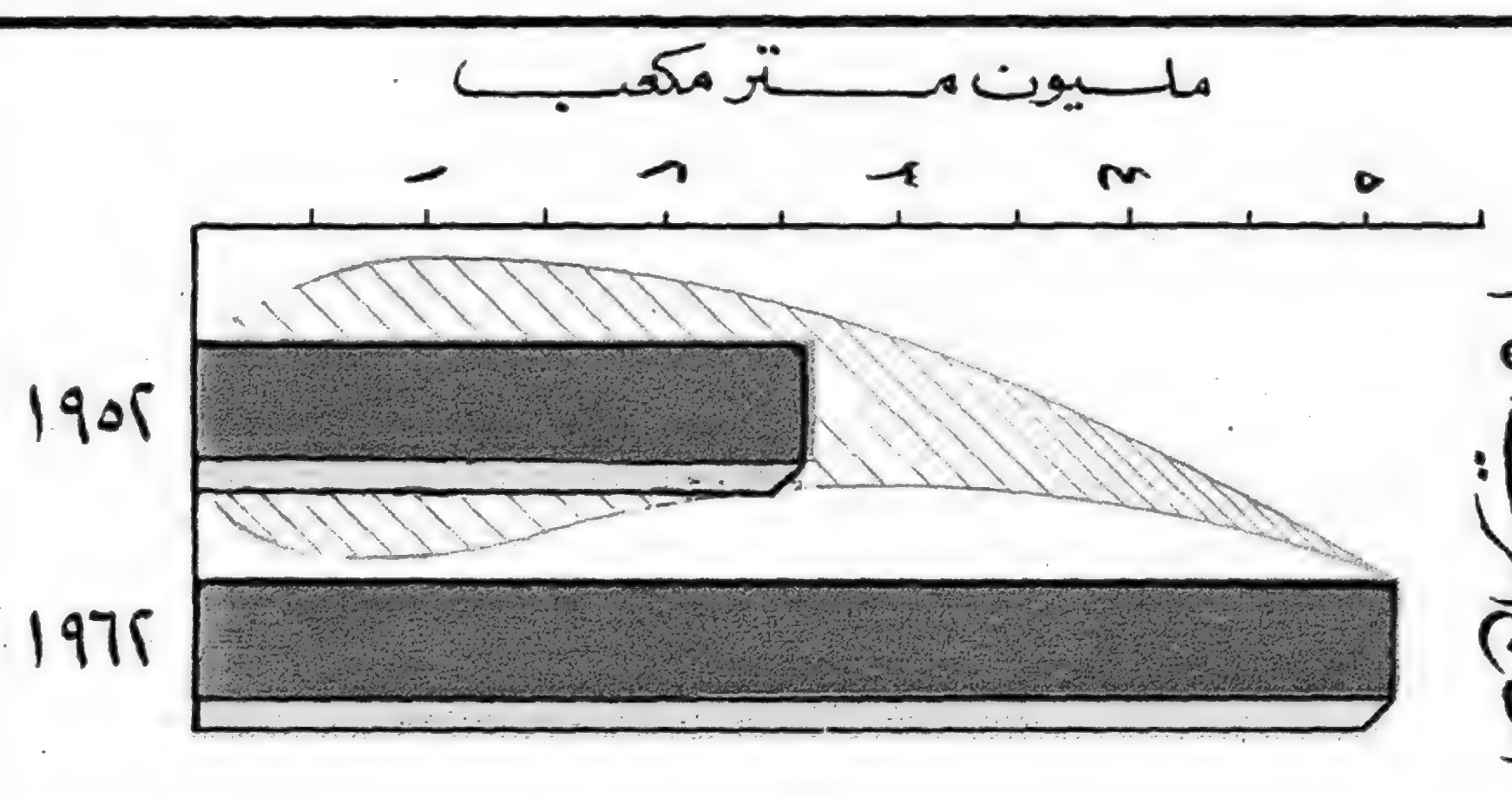
رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع البترول



احتياطي النفط الخام



إنتاج النفط الخام



مشرفان بنوالبیہ

۱۹۵۲
۱۹۶۲

مسلک سون ط

۲



بنوجاز

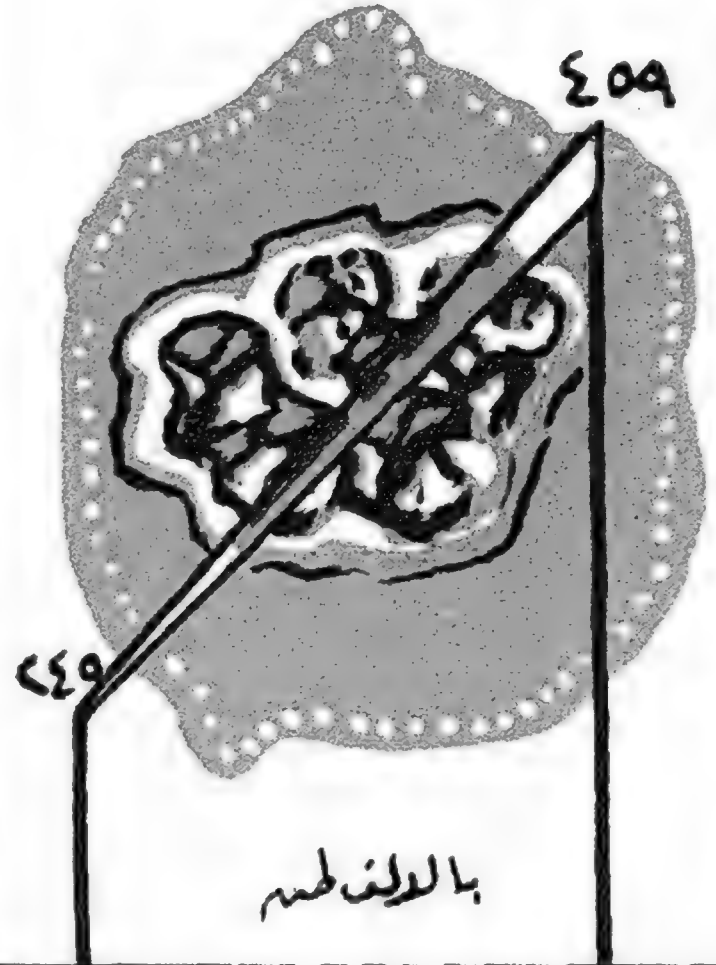
پیرین

کیروسین

سولار ویزل

مازوت

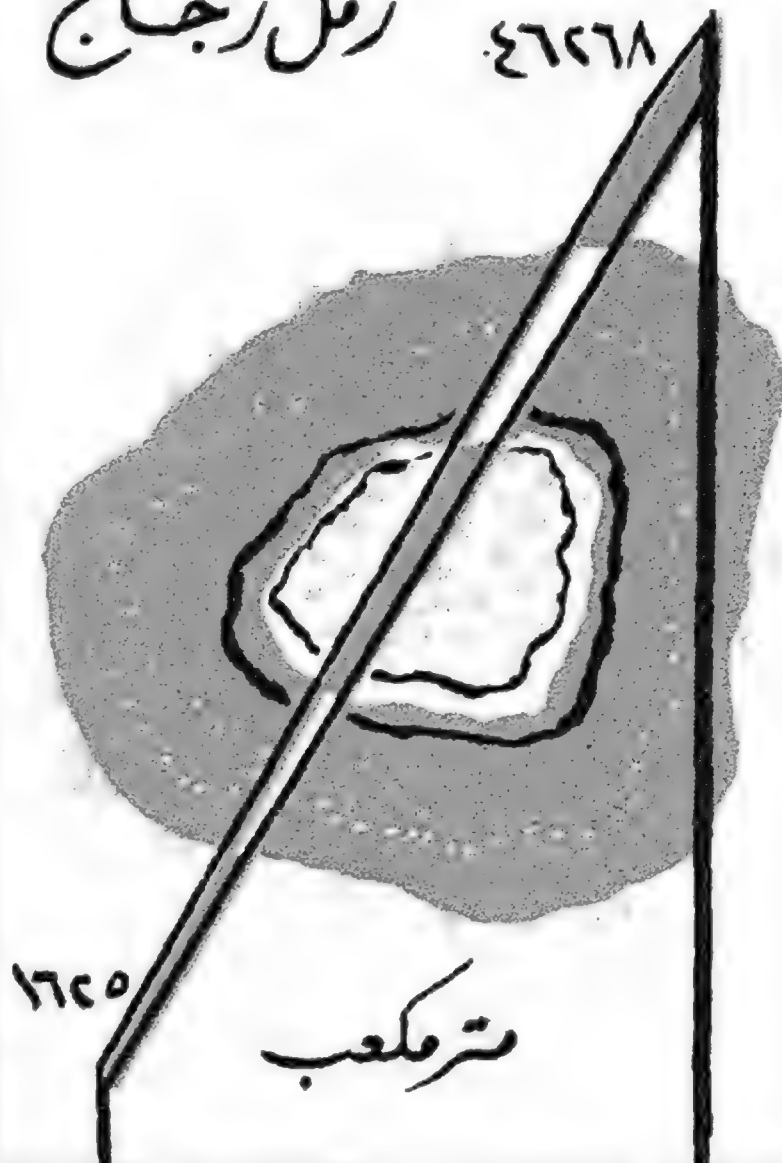
خام الحديد



١٩٥٧

١٩٦٢

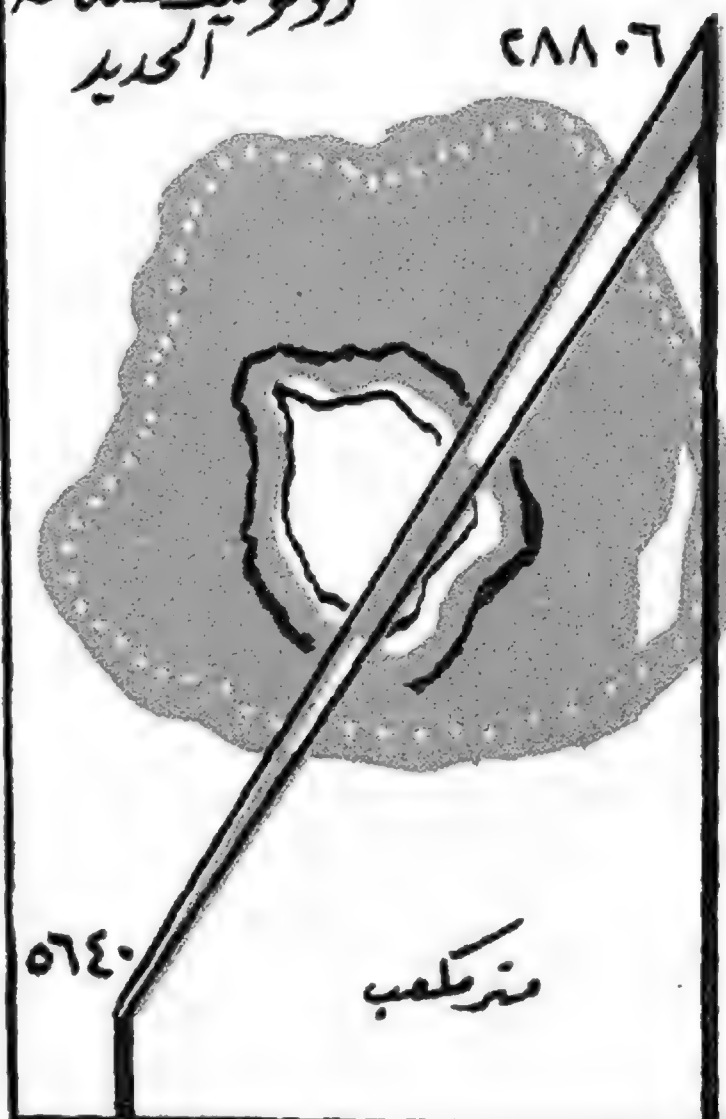
رمل زجاج



١٩٥٩

١٩٦٢

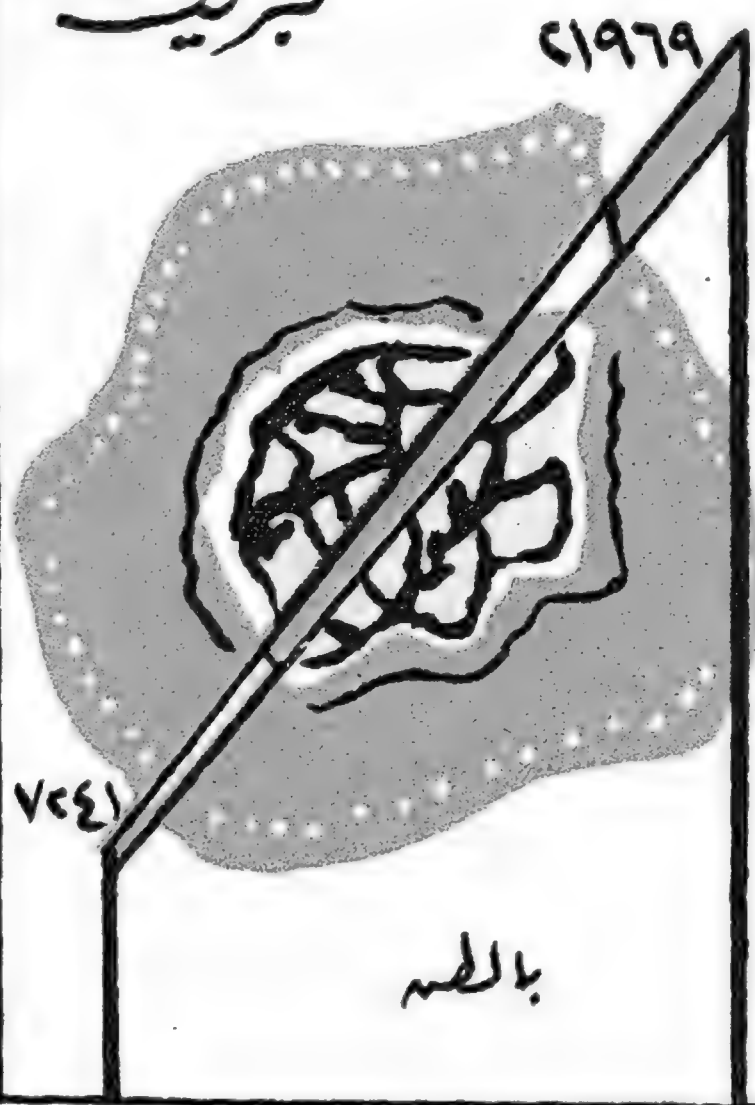
دولوميت لصناعة
الحديد



١٩٥٨

١٩٦٢

كبريت



١٩٥٨

١٩٦٢

بالالف لم

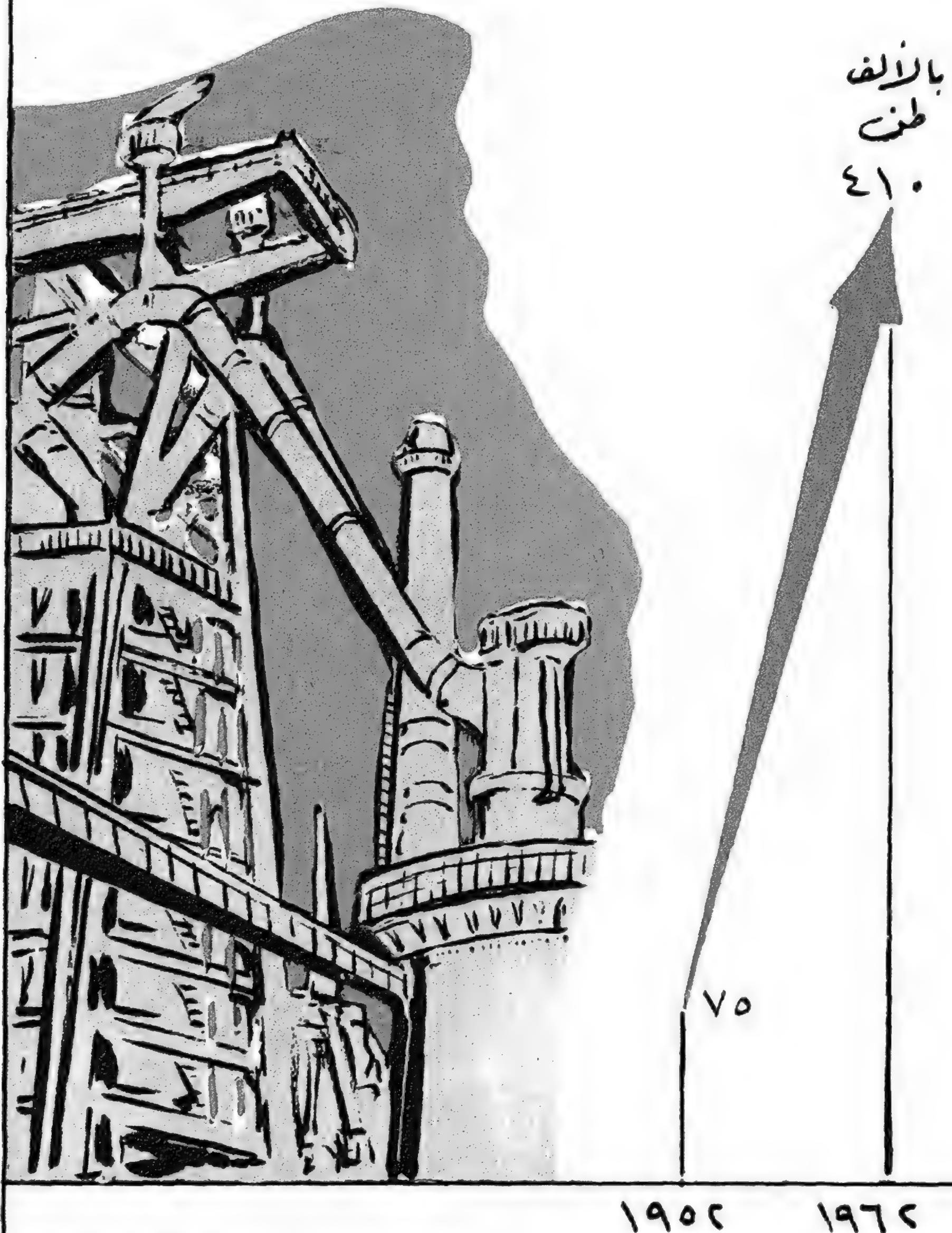
باللم

متر مكعب

الصناعات الهندسية والمعدنية

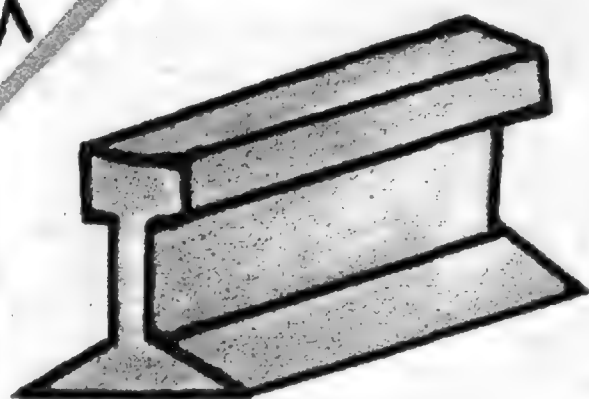


منتجات الحديد والصلب



٤١٤٣٤ طه قضبان سكك حديد
وقطاعات صلب

٤٧٦٨



١٩٥٨

١٩٦٢

٦٨٢٩٥ كتل صلب نصف مشكلة
بالطه

٥٥٠٠٠



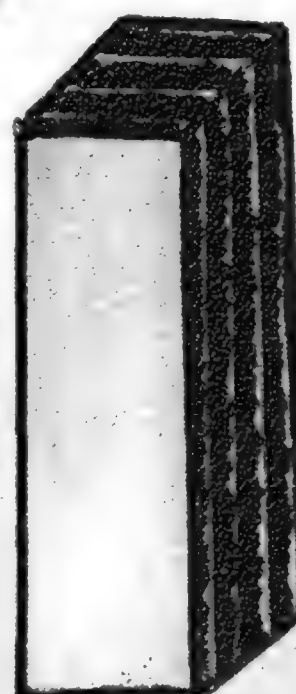
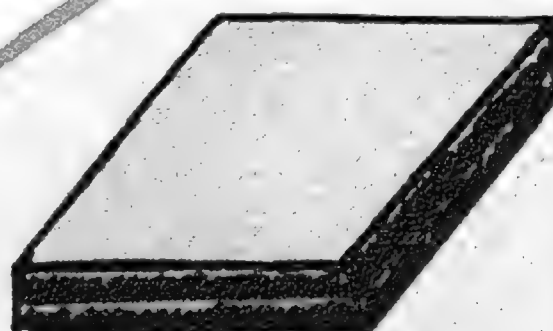
١٩٦٠

١٩٦٢

الواح صلب مسحوبة على الساخن

٣٢٧٧١ طه

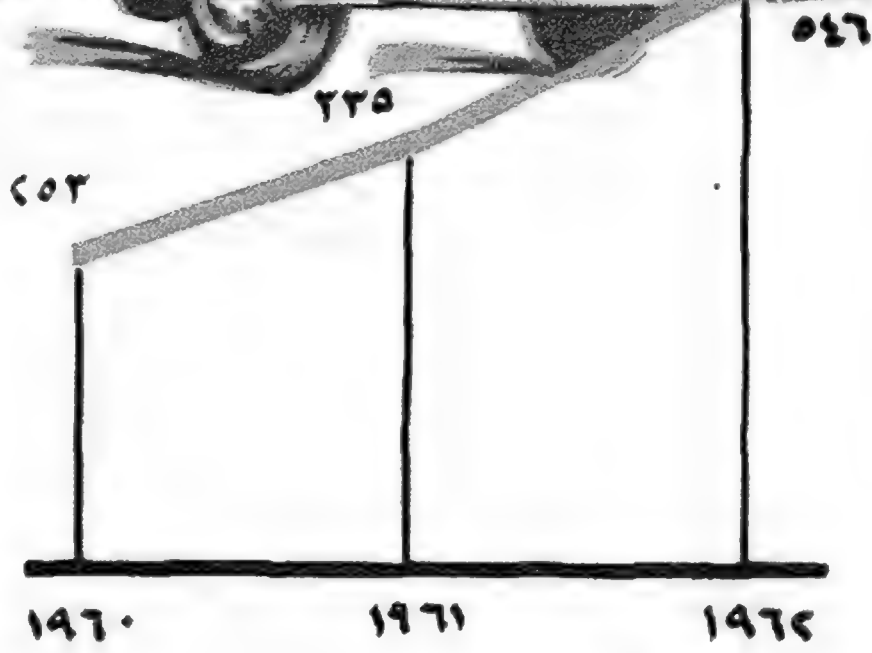
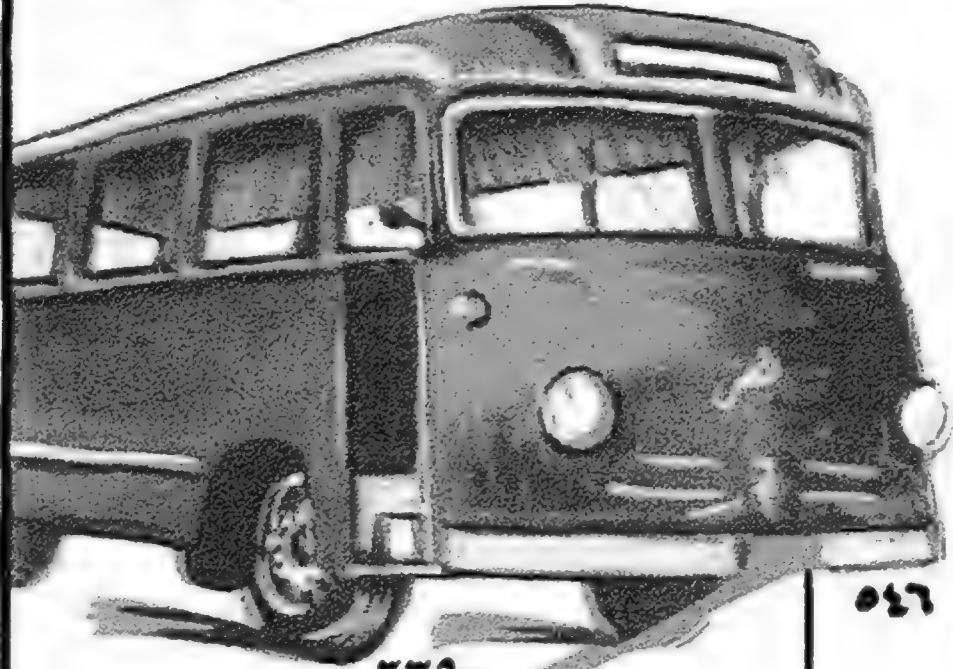
٥٦٨٢



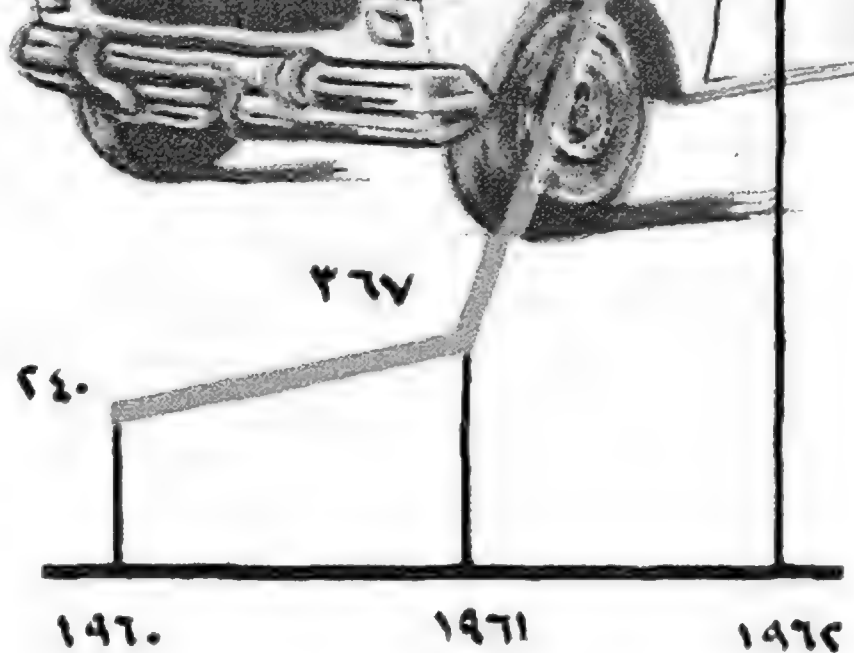
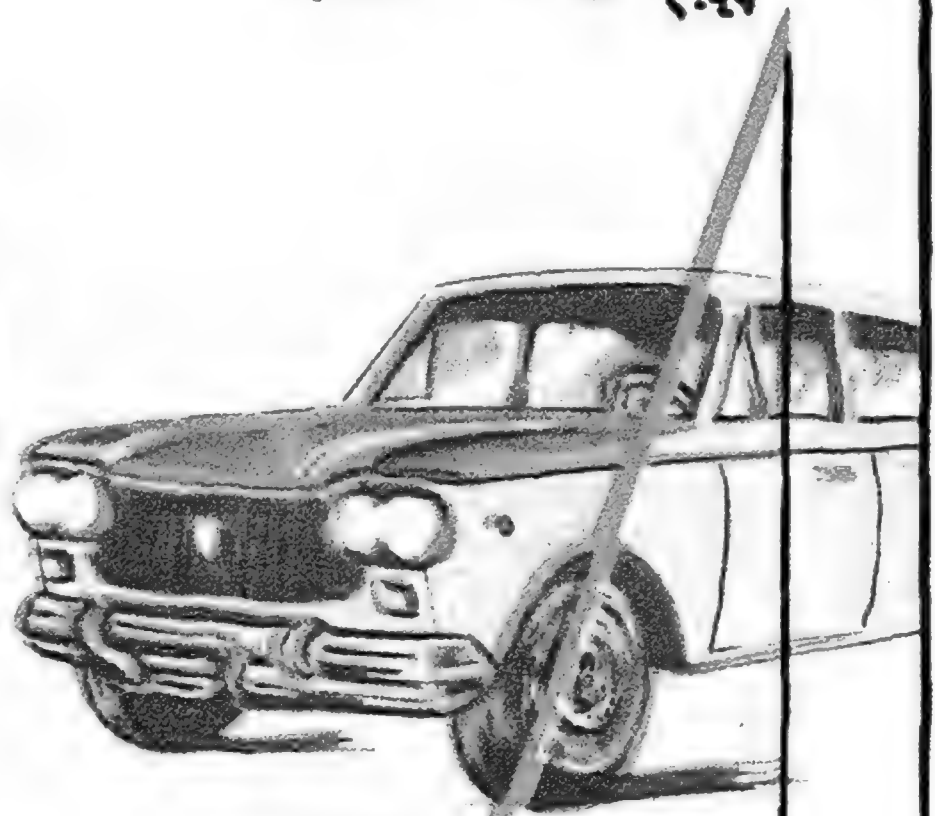
١٩٥٨

١٩٦٢

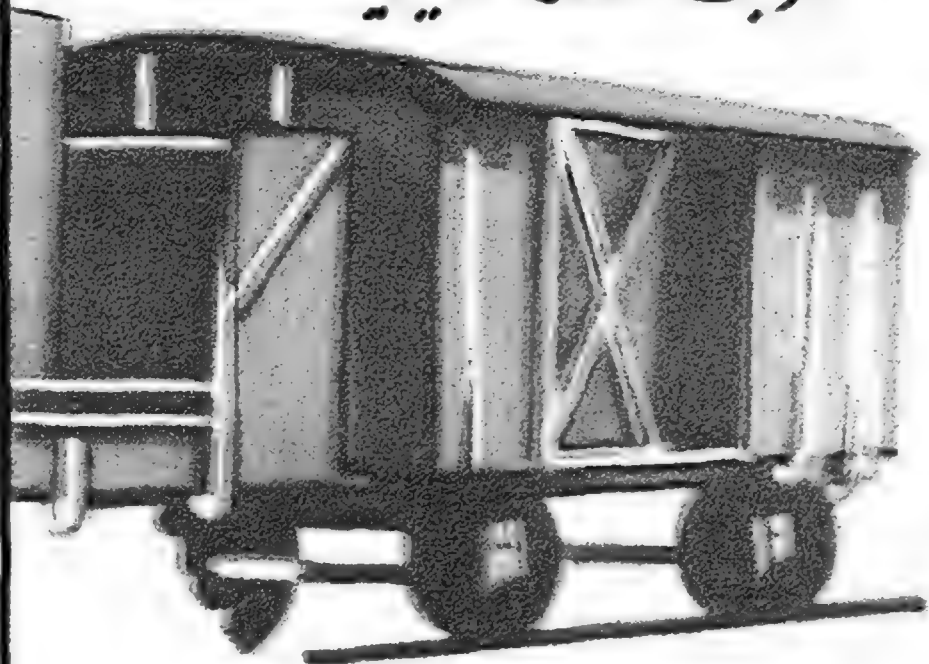
سيارات الأتوبيس



سيارات الركوب بالعدد



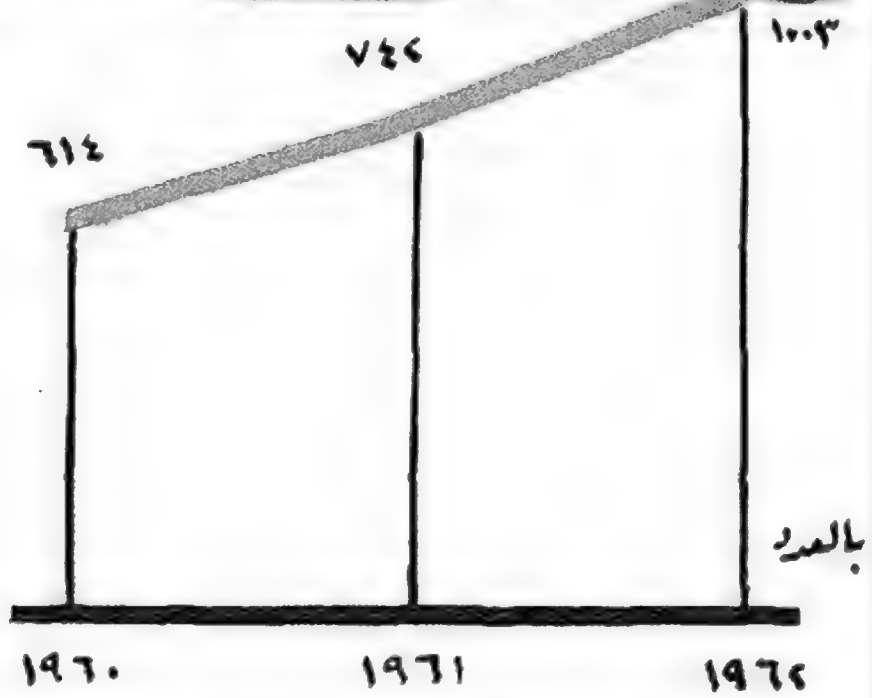
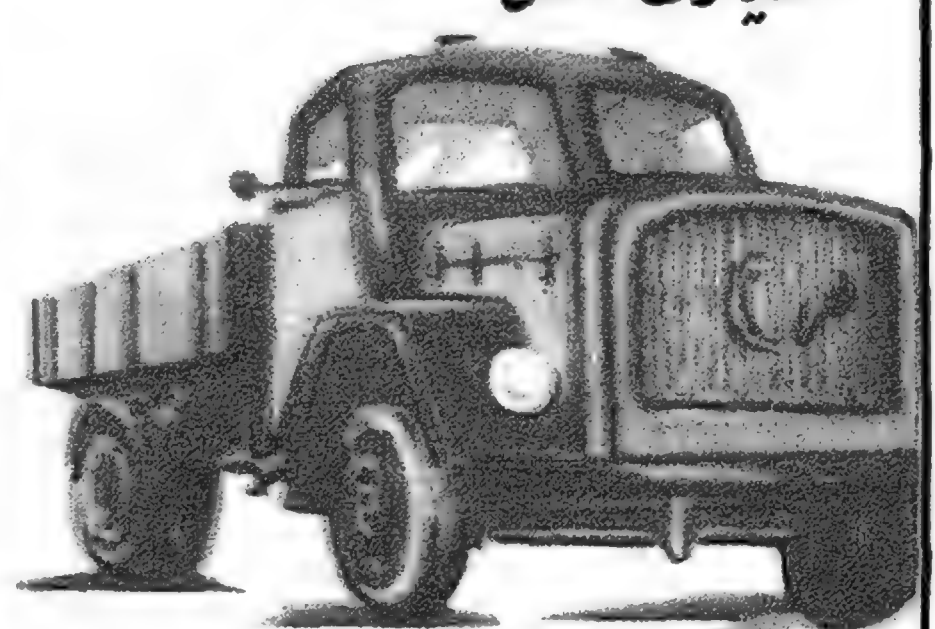
عربات السكن الحديدية

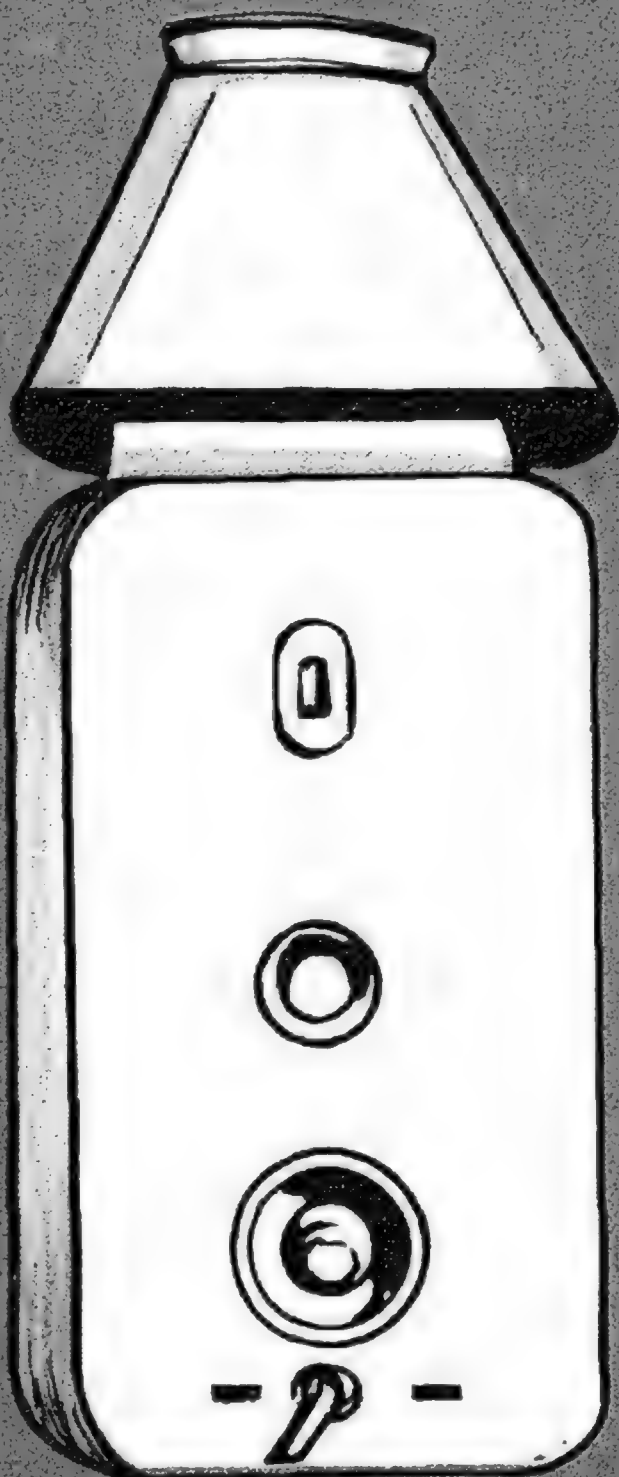
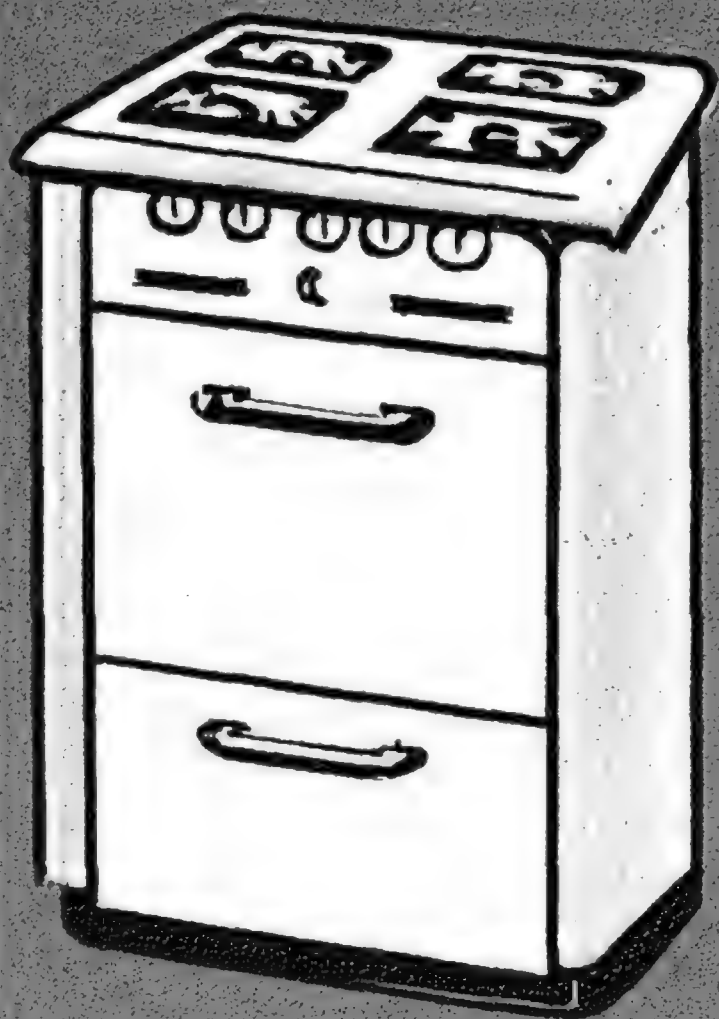


عدد
١٤٤٠

من ١٩٥٩ الى ١٩٦٢

سيارات النقل



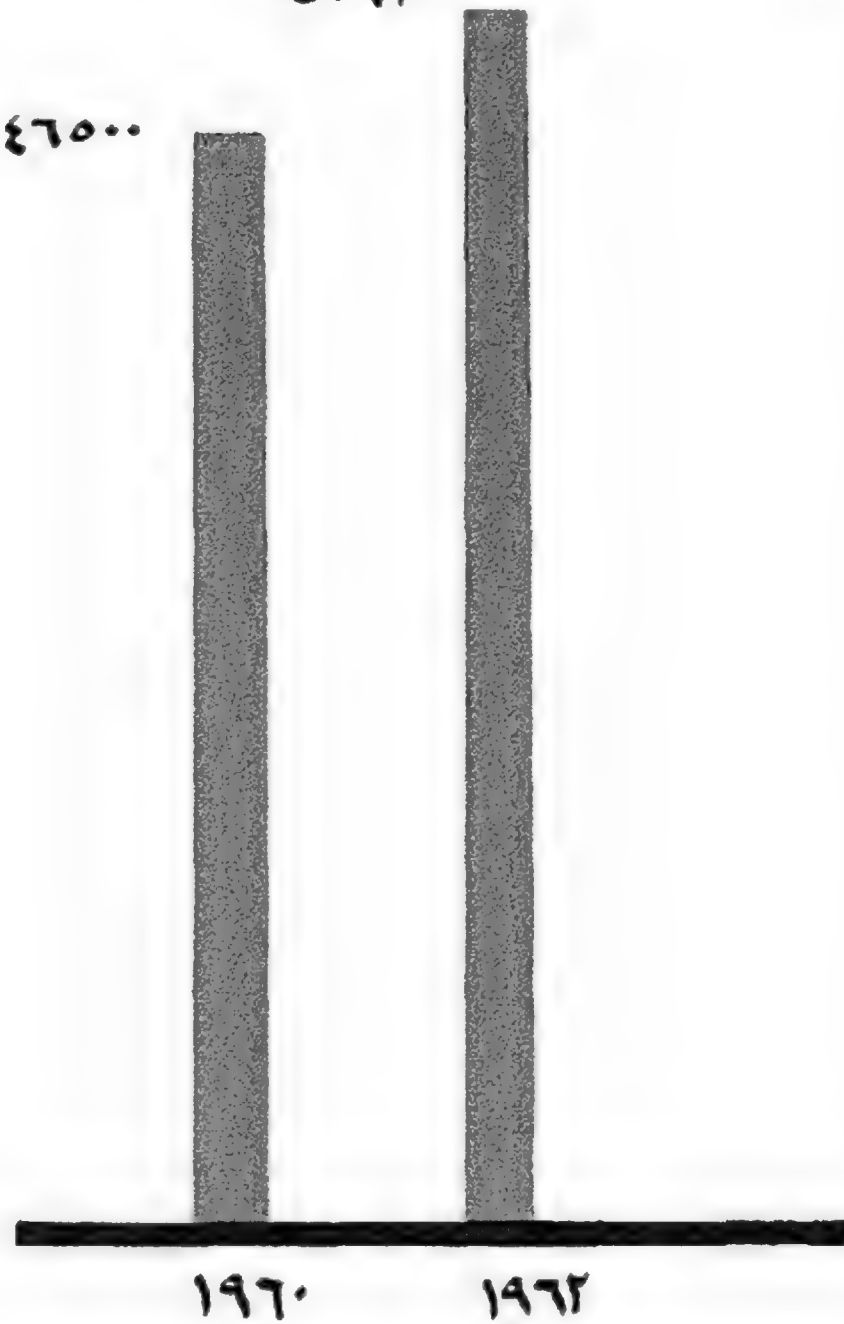


مواقف وأفران البوتاجاز

بالعدد

٥١٦٣٠

٤٦٥٠٠

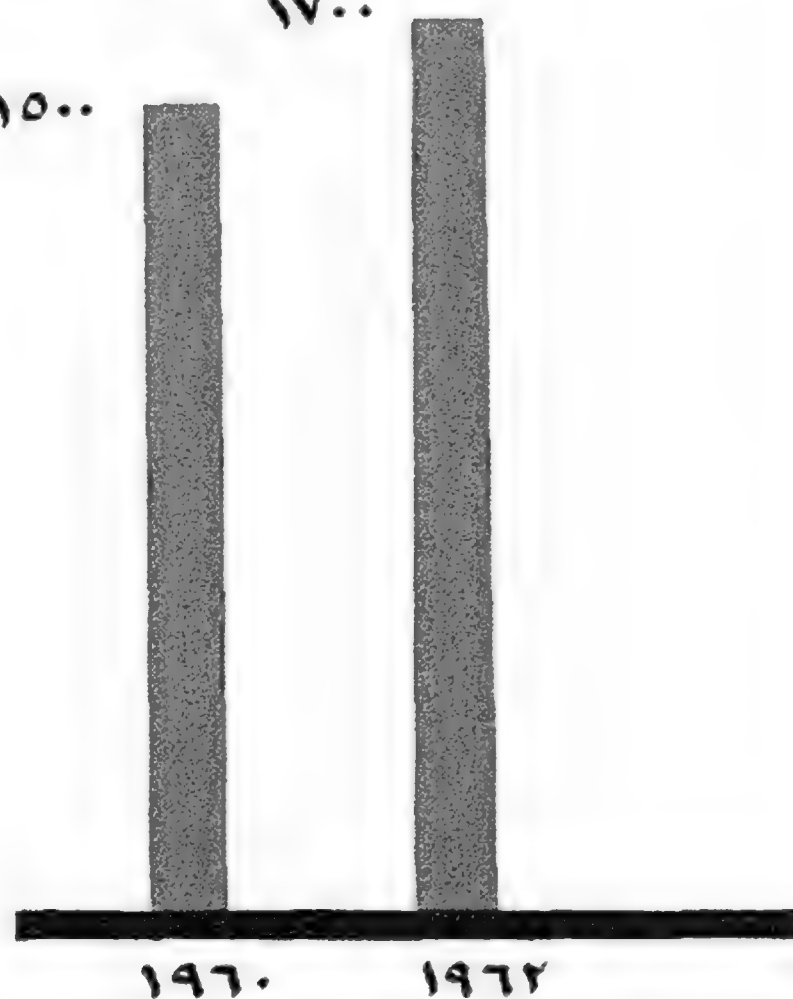


سخانات البوتاجاز

بالعدد

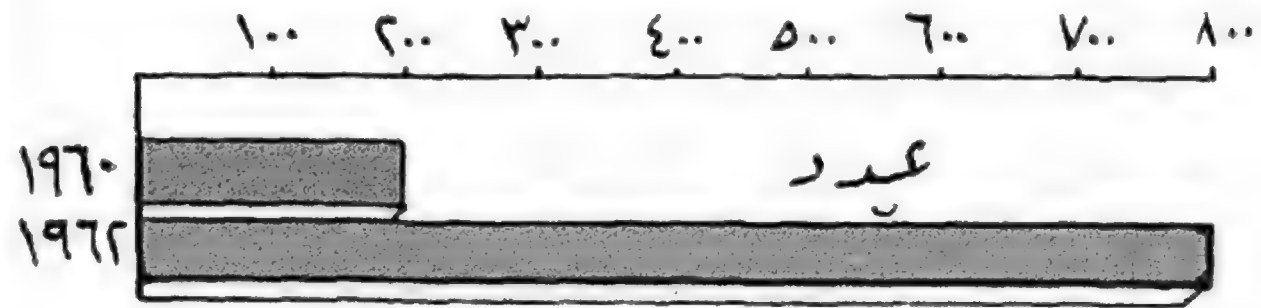
١٧٠٠

١٥٠٠

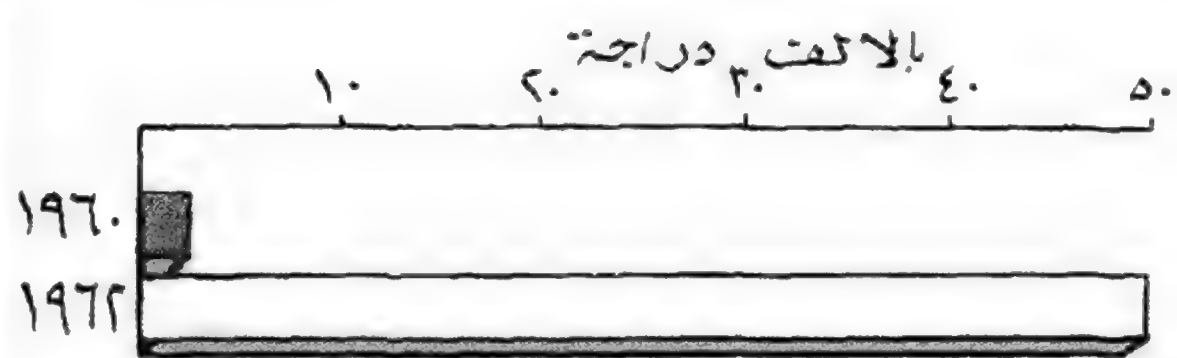




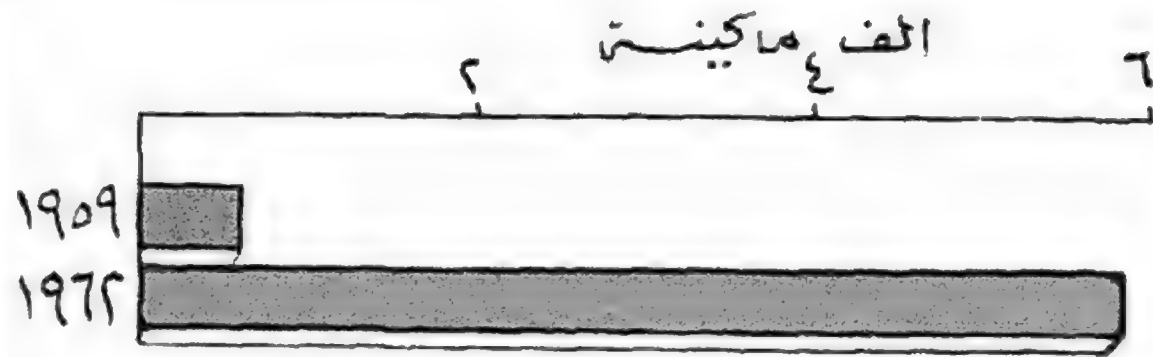
محرکات الڊیزل



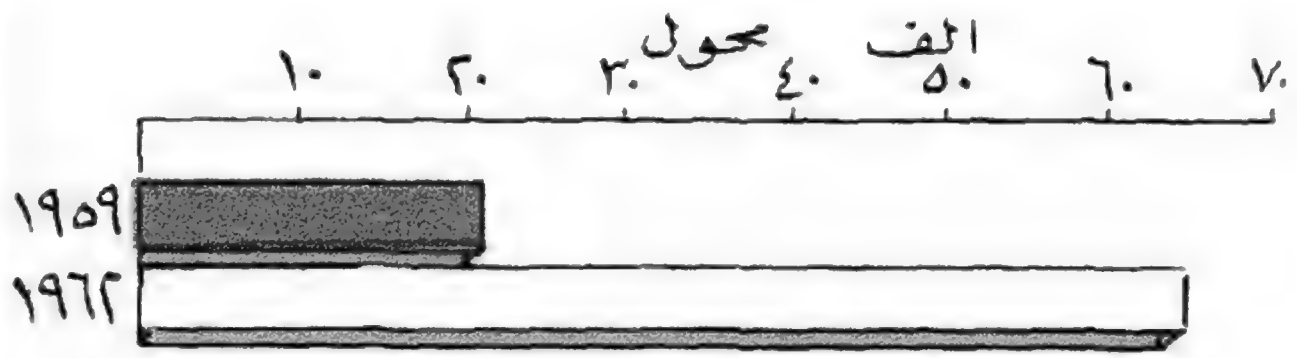
دراجت



ماکینات خیاط



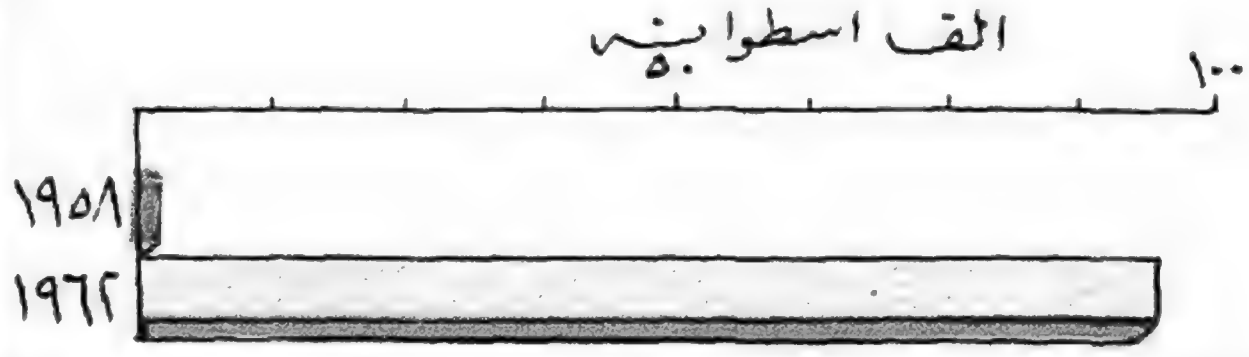
محولان کبرائیة

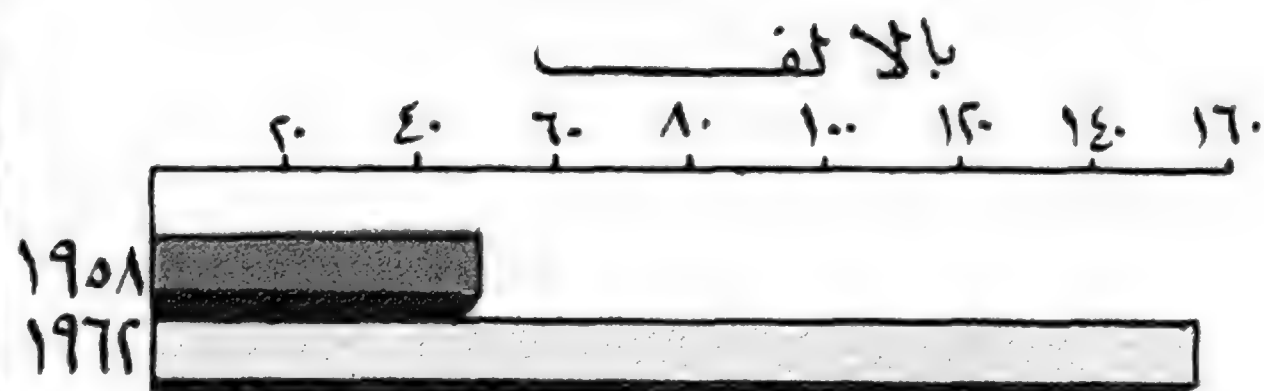
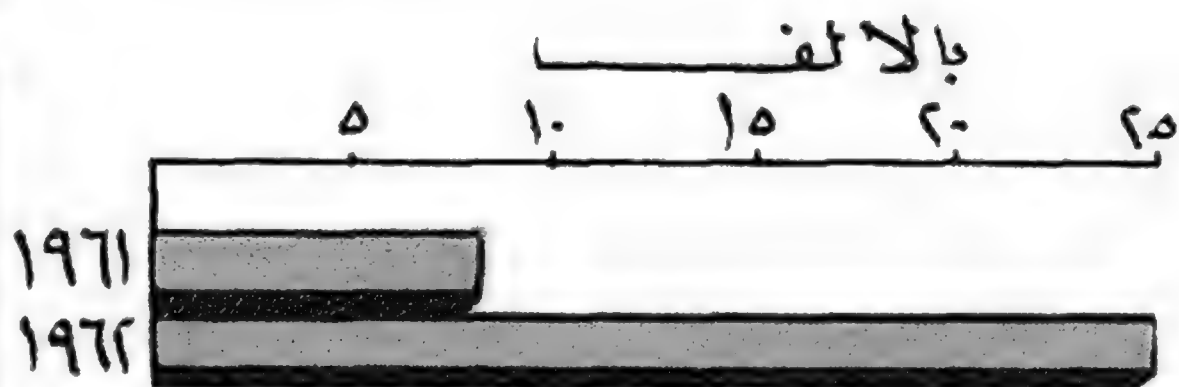
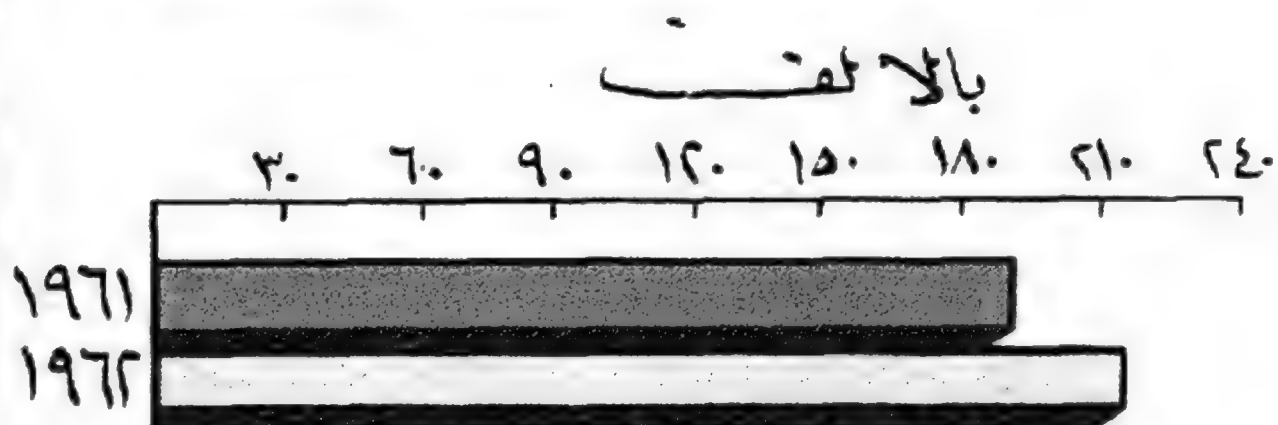
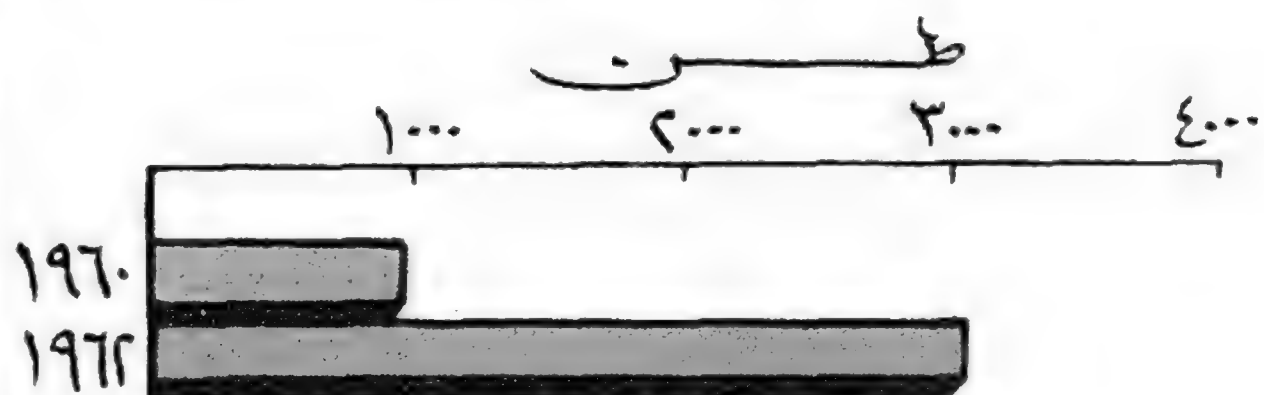
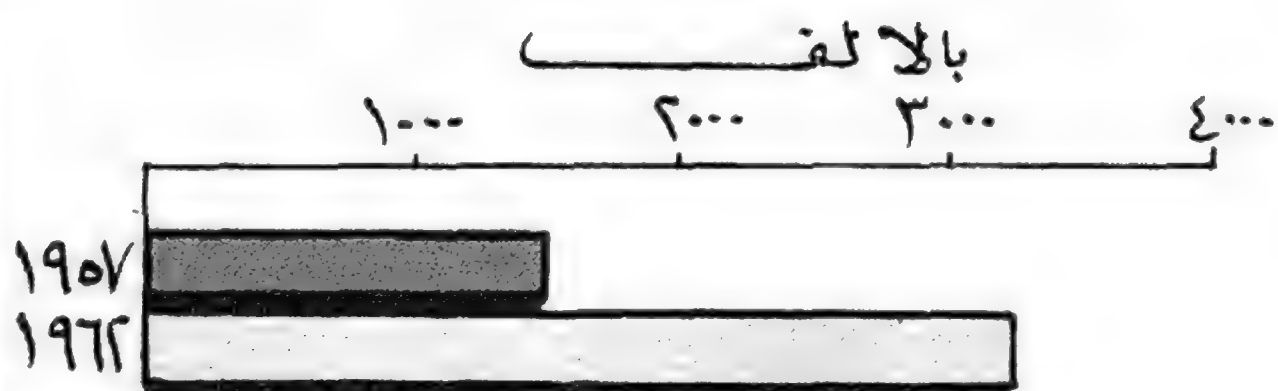
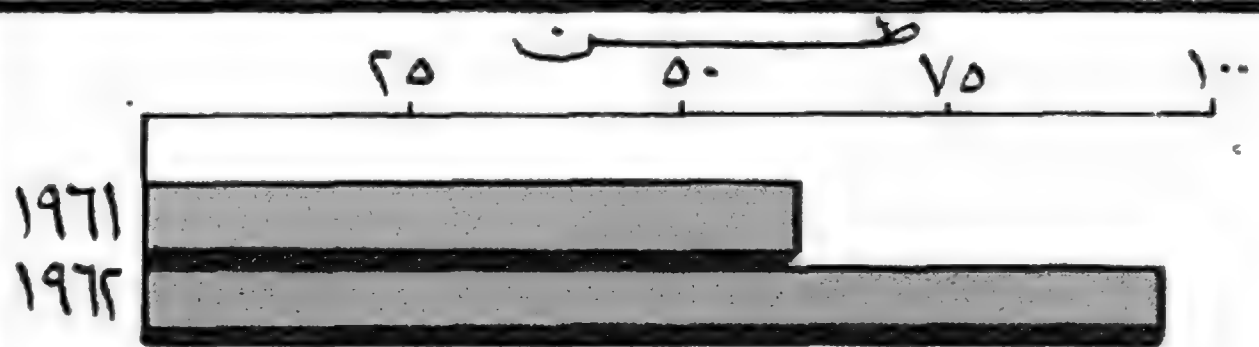


پایات



استوانان بوتانجاز





بالألف

٢٤٦

الثلاجات الكهربائية

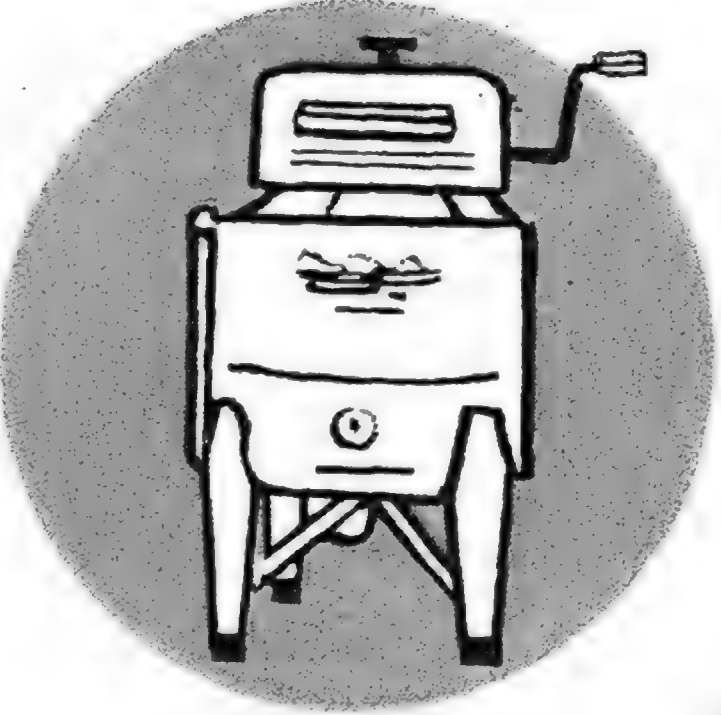


١٩٥٧

٦٤

الغسالات الكهربائية

١١٥٦٧

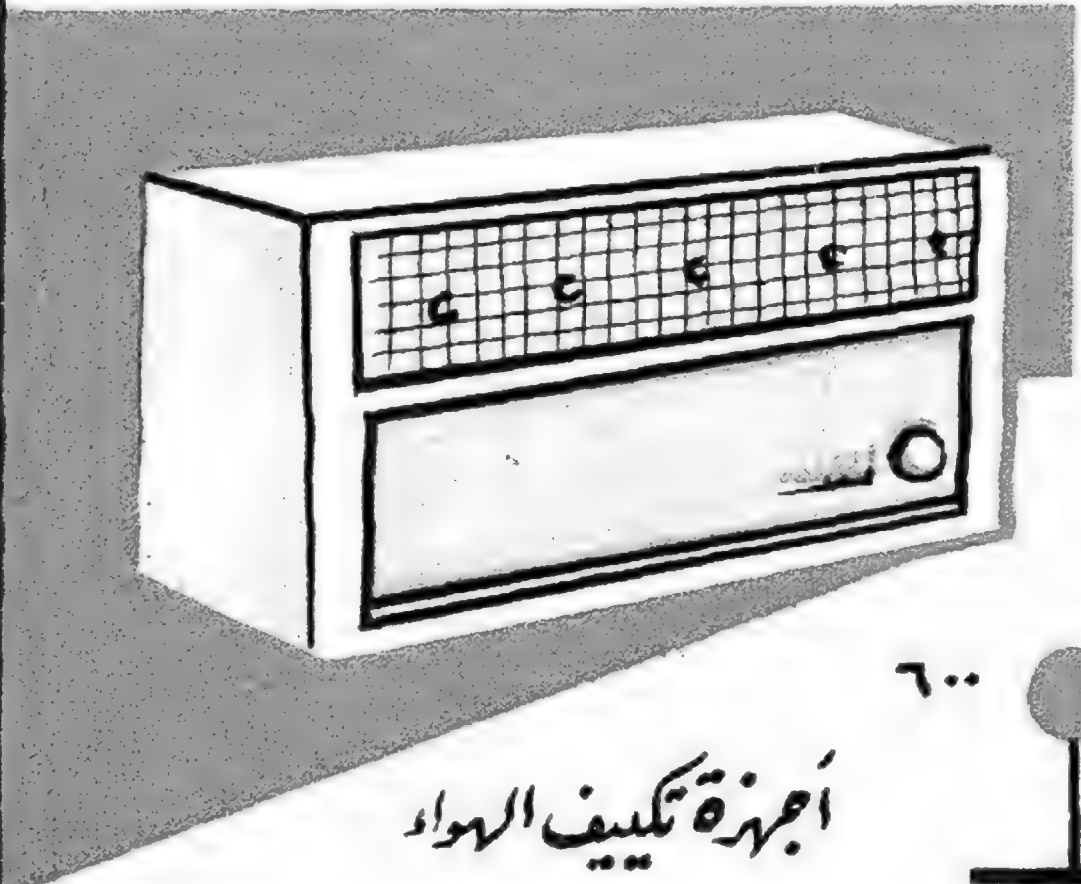


٥٧٩

١٩٥٧

٦٤

٢٤٤٦



٦٠٠

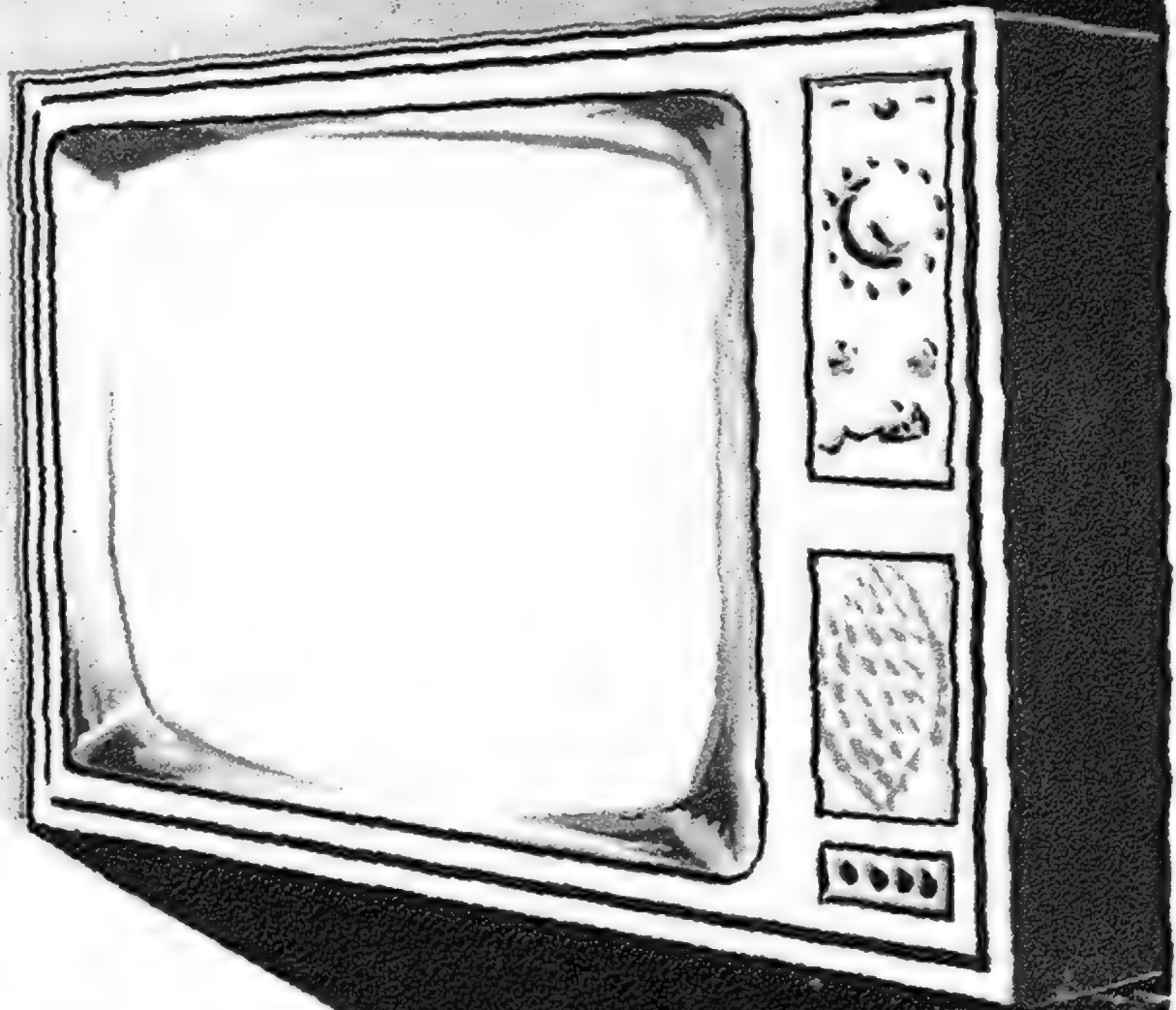
١٩٥٩

أجهزة تكييف الهواء

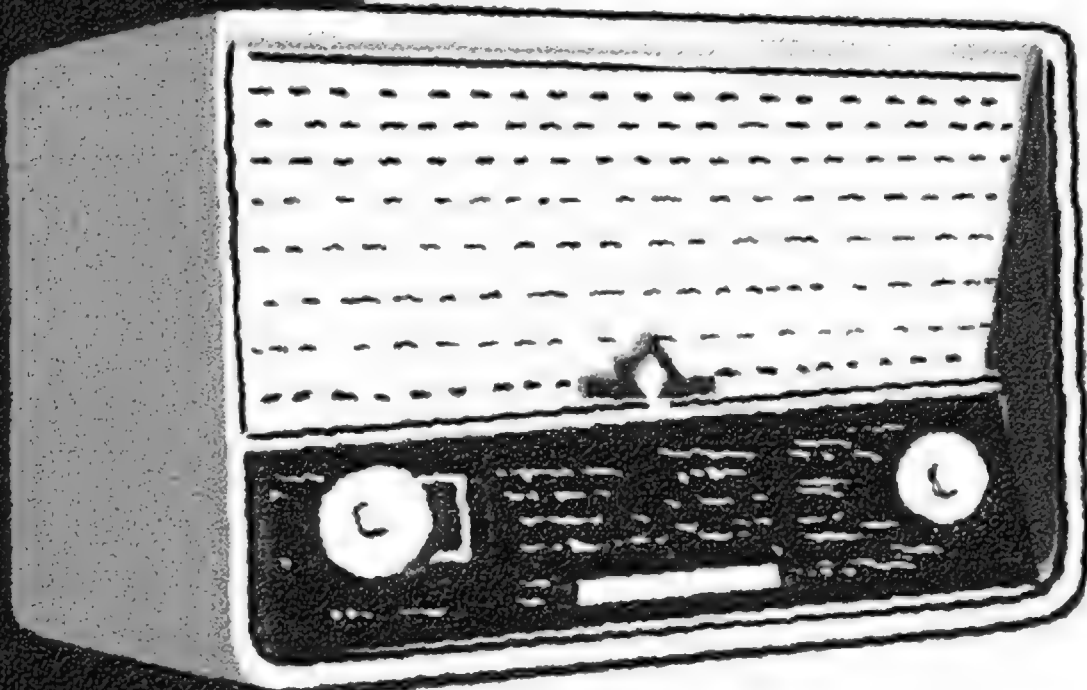
أجهزة التليفزيون

عدد
٢٦٦٢١

عدد
١٦٥٤٧



١٩٦١ ١٩٦٢



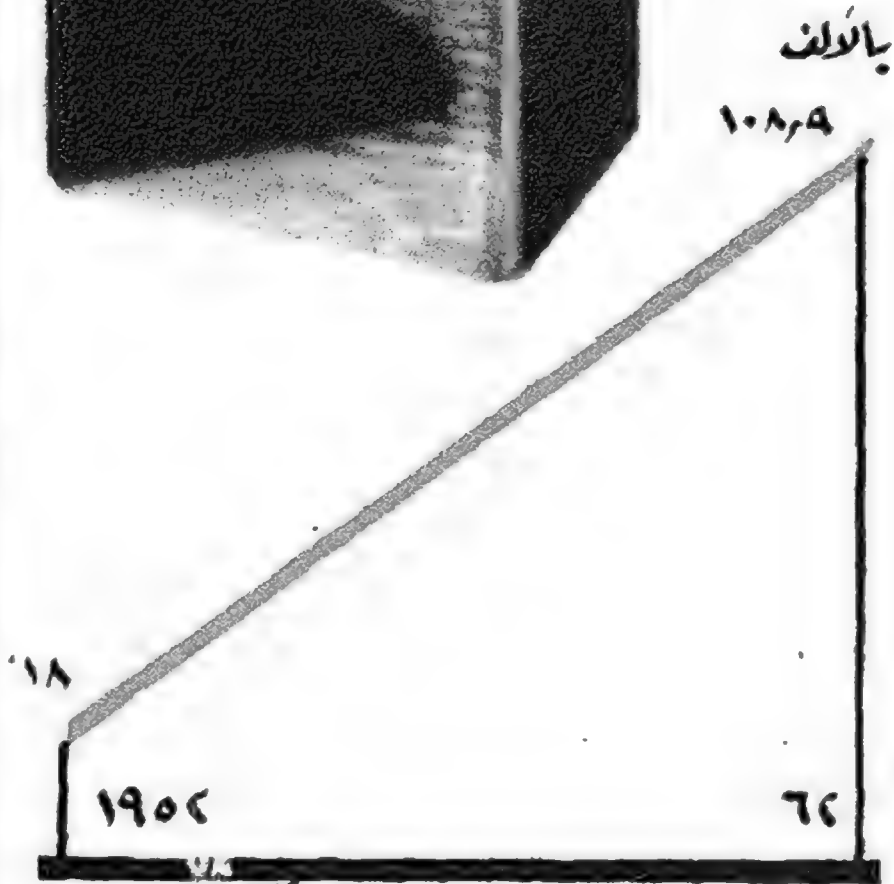
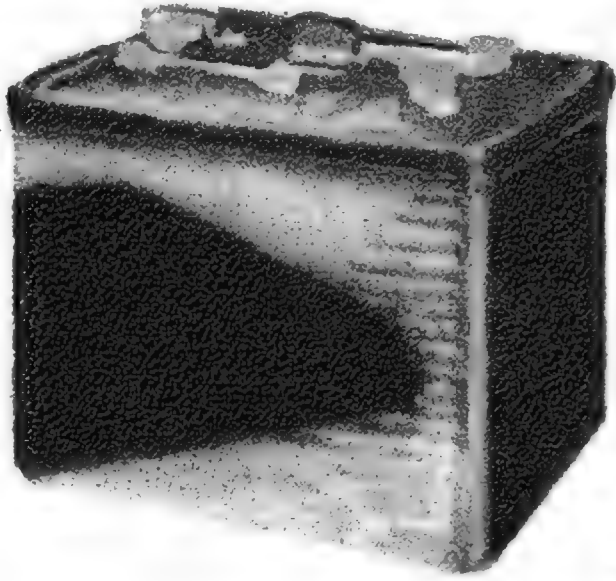
عدد
١٠٣٥٠٠

١٩٦٢ عام

أجهزة الراديو

عدد
٢٠٠٠٠
عام ١٩٥٧

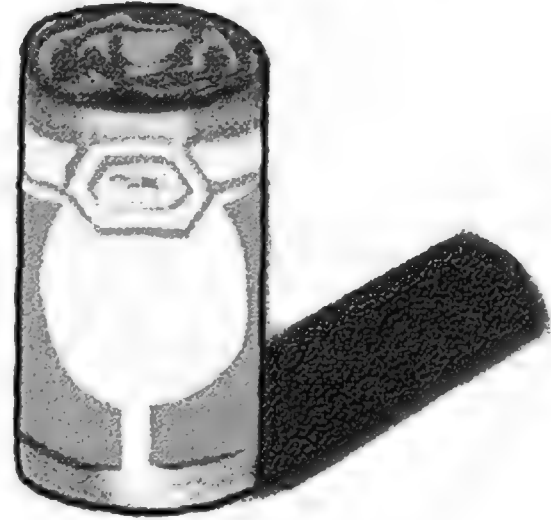
البطاريات السائلة



البطاريات الجافة

بالألف

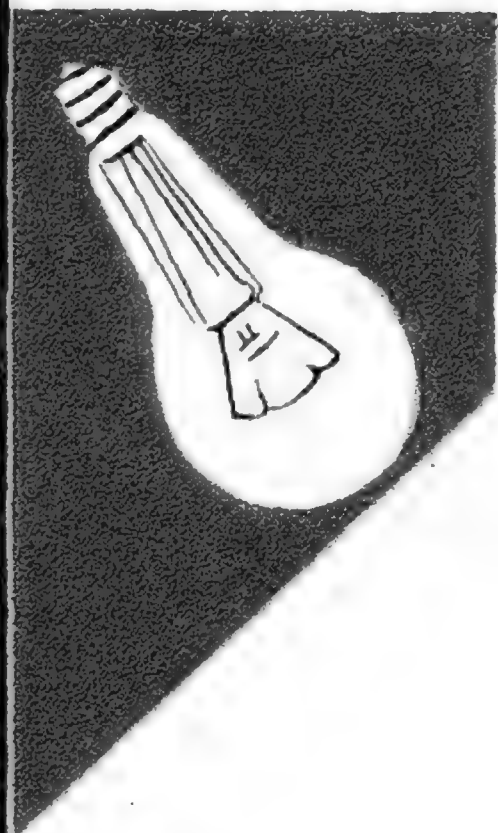
٨٤٧٢



المصابيح الكهربائية

بالألف

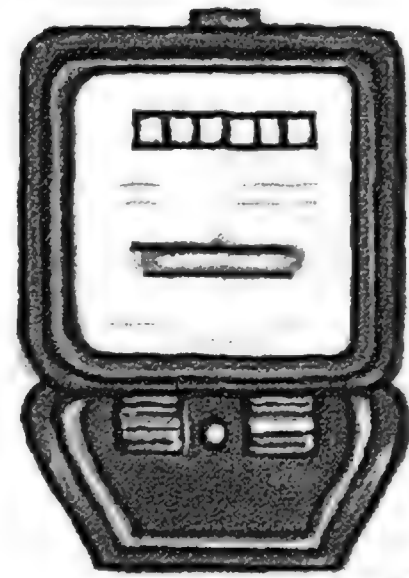
٨٤٧٢



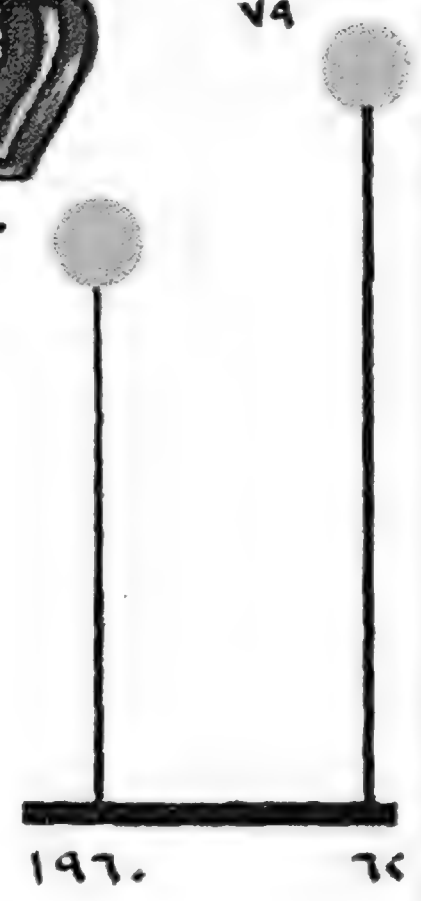
العدادات الكهربائية

بالألف

٧٩

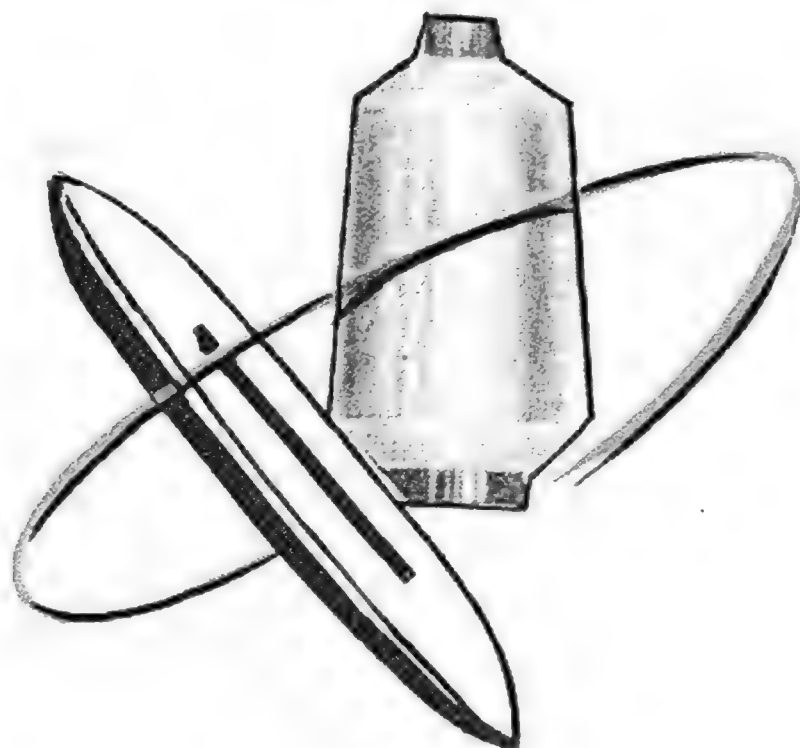


٥٠

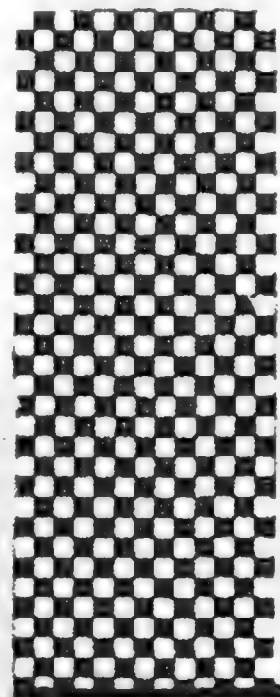


صناعة الغزل والنسيج

مليون جنيه
٢٨٦,١



مليون جنيه
٨٤,٦

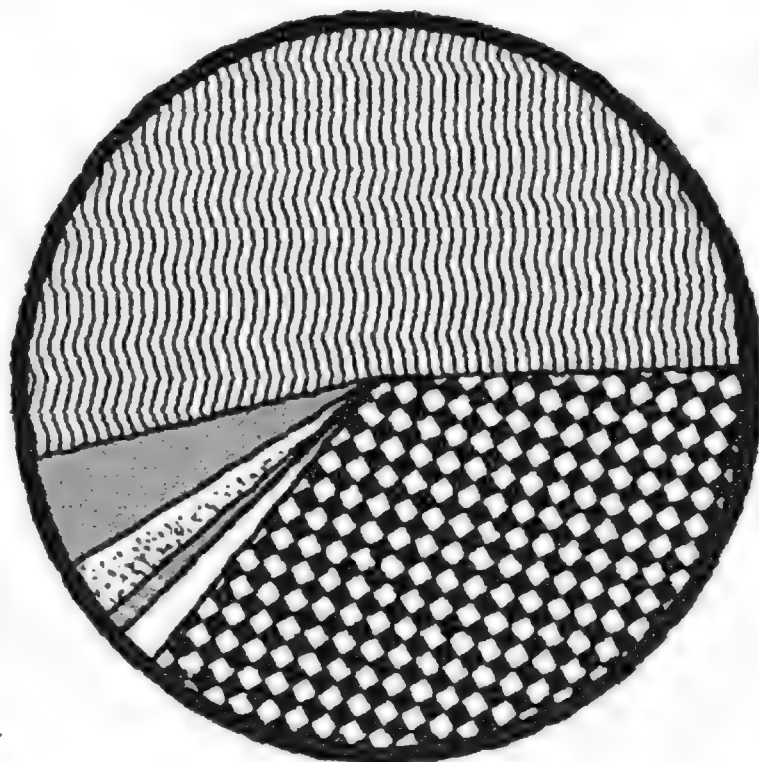


١٩٥٢

١٩٦٢

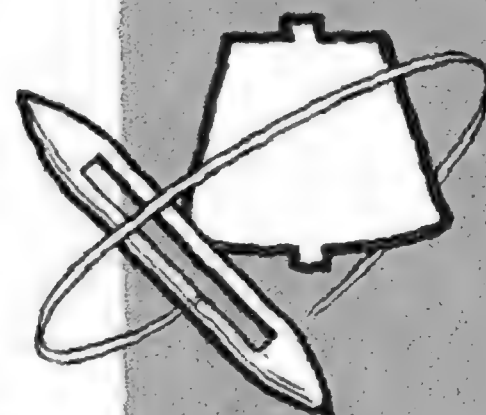
منتجات صناعة الغزل والنسيج

بالألف طه

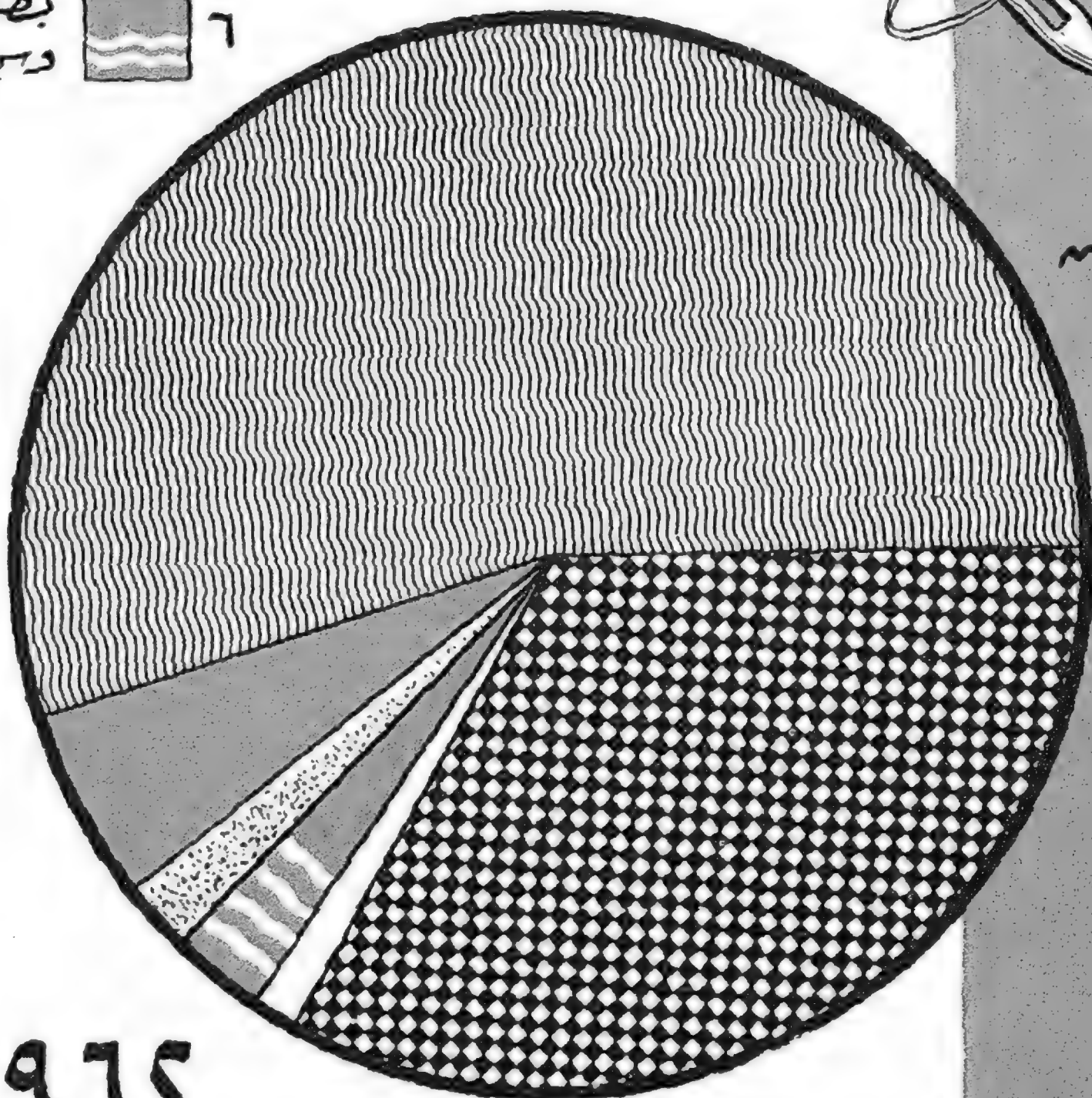


١٩٥٢

غزل قطن	١
نسيج قطن	٢
نسيج صوف	٣
غزل حرير	٤
صناعة	٥
غزل كتان	٦
بطاطين	
وسجاد واكمام	



بالألف طه



١٩٦٢

١٢١	١
٨١	٢
٣١	٣
١٢٣	٤
٥٨	٥
٣٨	٦

جبال سيزال

٤٨٠ طن

١٩٦٢



سجاد نايلون

١٩٦٠ - ١٩٦٢

وانتيل نايلون وحرير صناعي

٣٠ طن

١٠ طن

١٩٦٢

١٩٦٠

٢٠١/٤٠ متر قطيفة (١٩٦٢)

أقشة داكرون (بوليستر)

٣٦ طن

١٠ طن

١٩٦٢

١٩٦٠

١٠٣/٥١٩ متر
چيبير (١٩٦٢)

الصناعات الكيماوية

١٩٦٢

٨١
مليون
جنيه

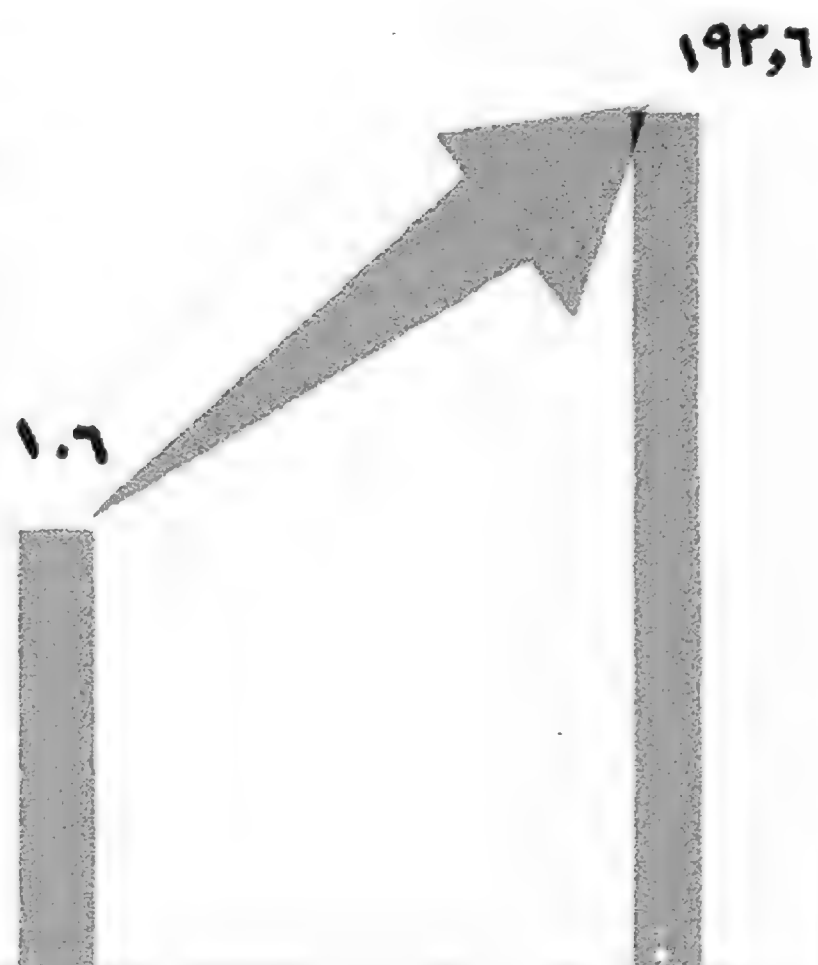
١٩٥٢

٢٠٥
مليون
جنيه



الآسمدة الفوسفاتية

بالألف طن

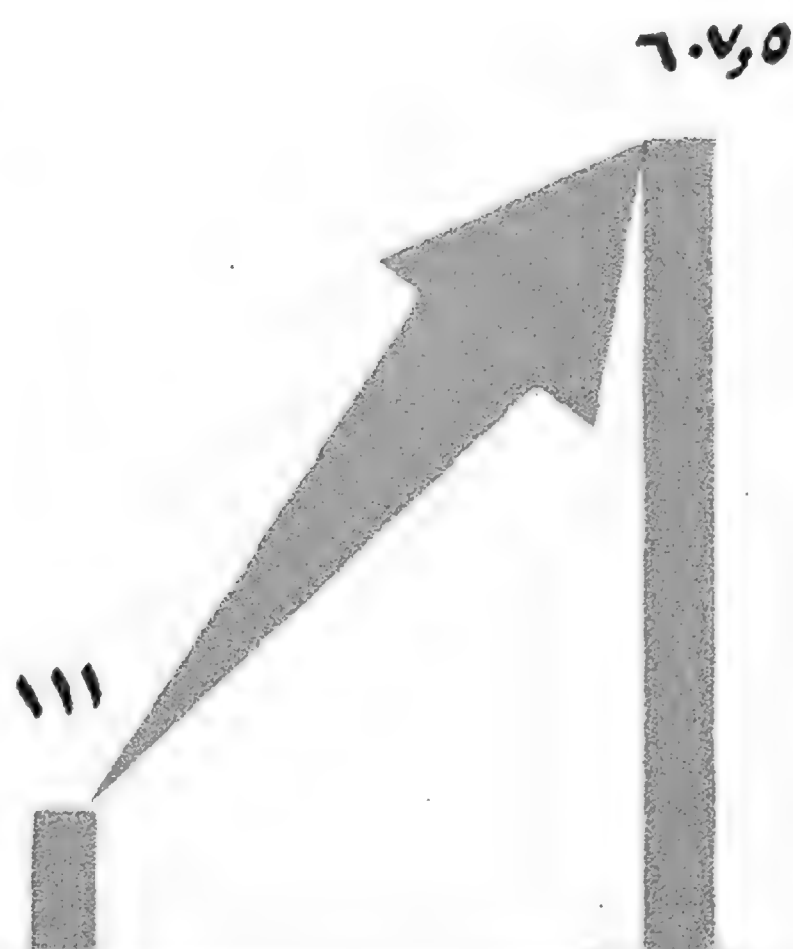


١٩٥٢

٦٢

الآسمدة الآزوتية

بالألف طن

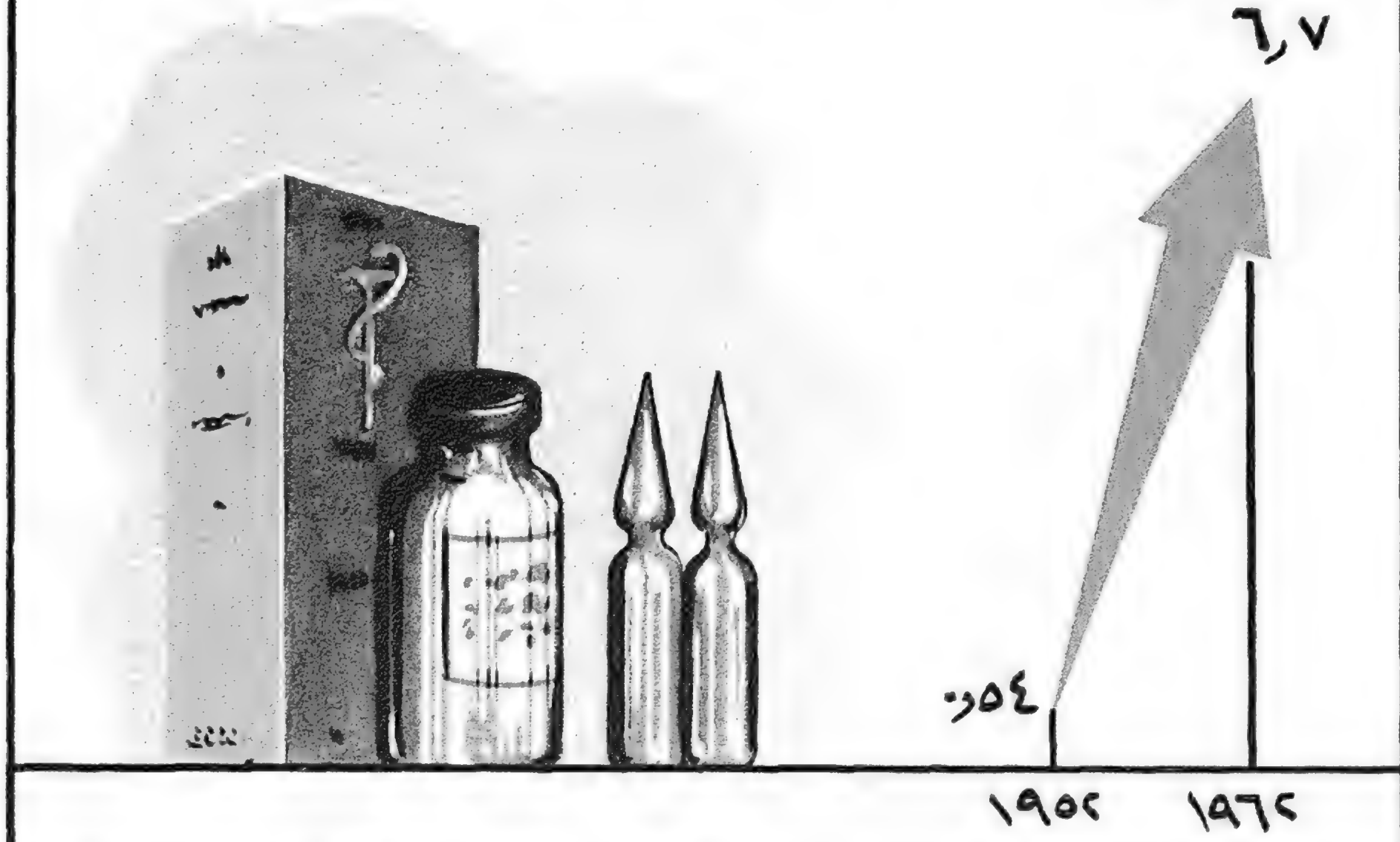


١٩٥٢

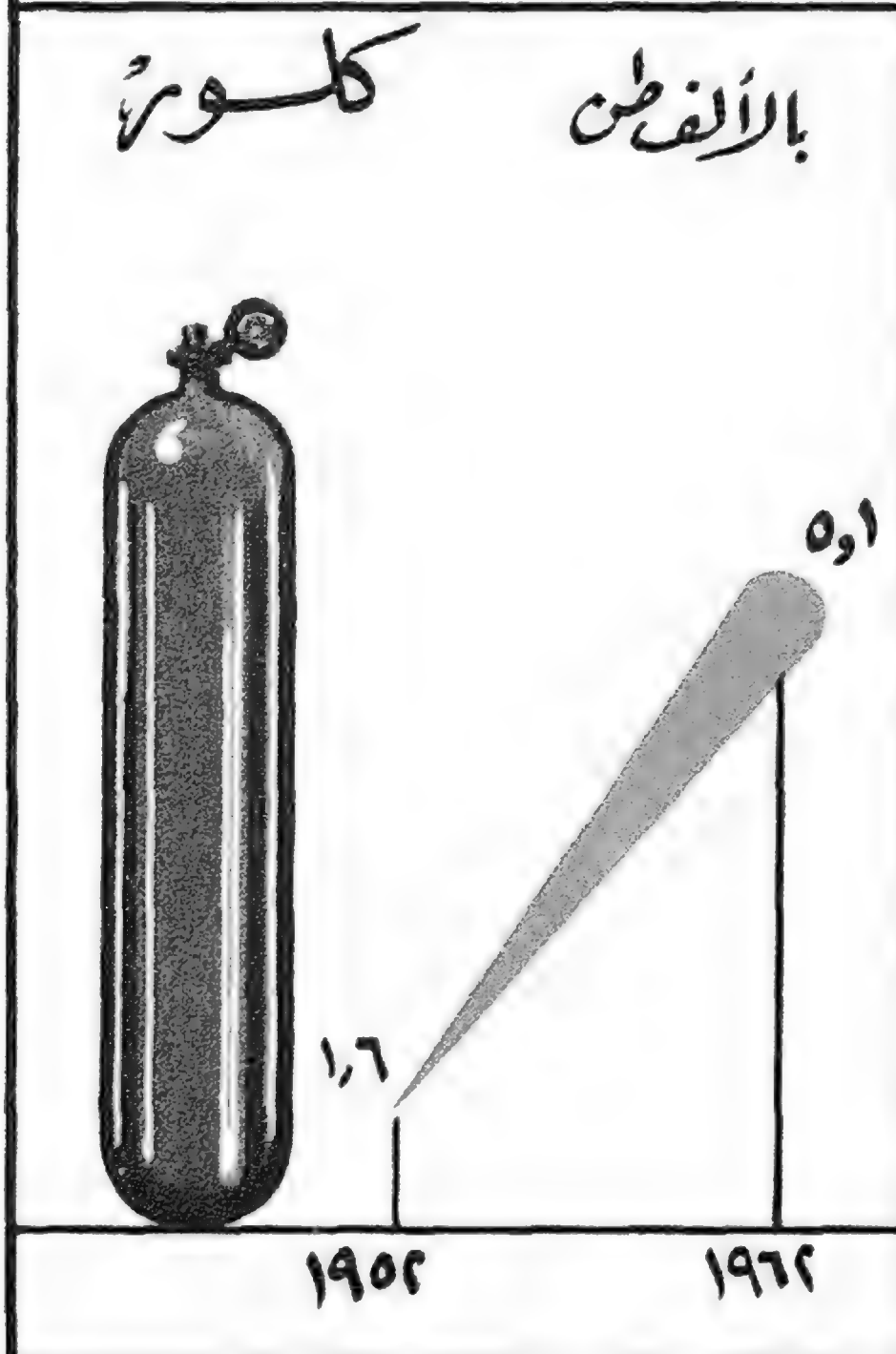
٦٢

صناعة الأدوية

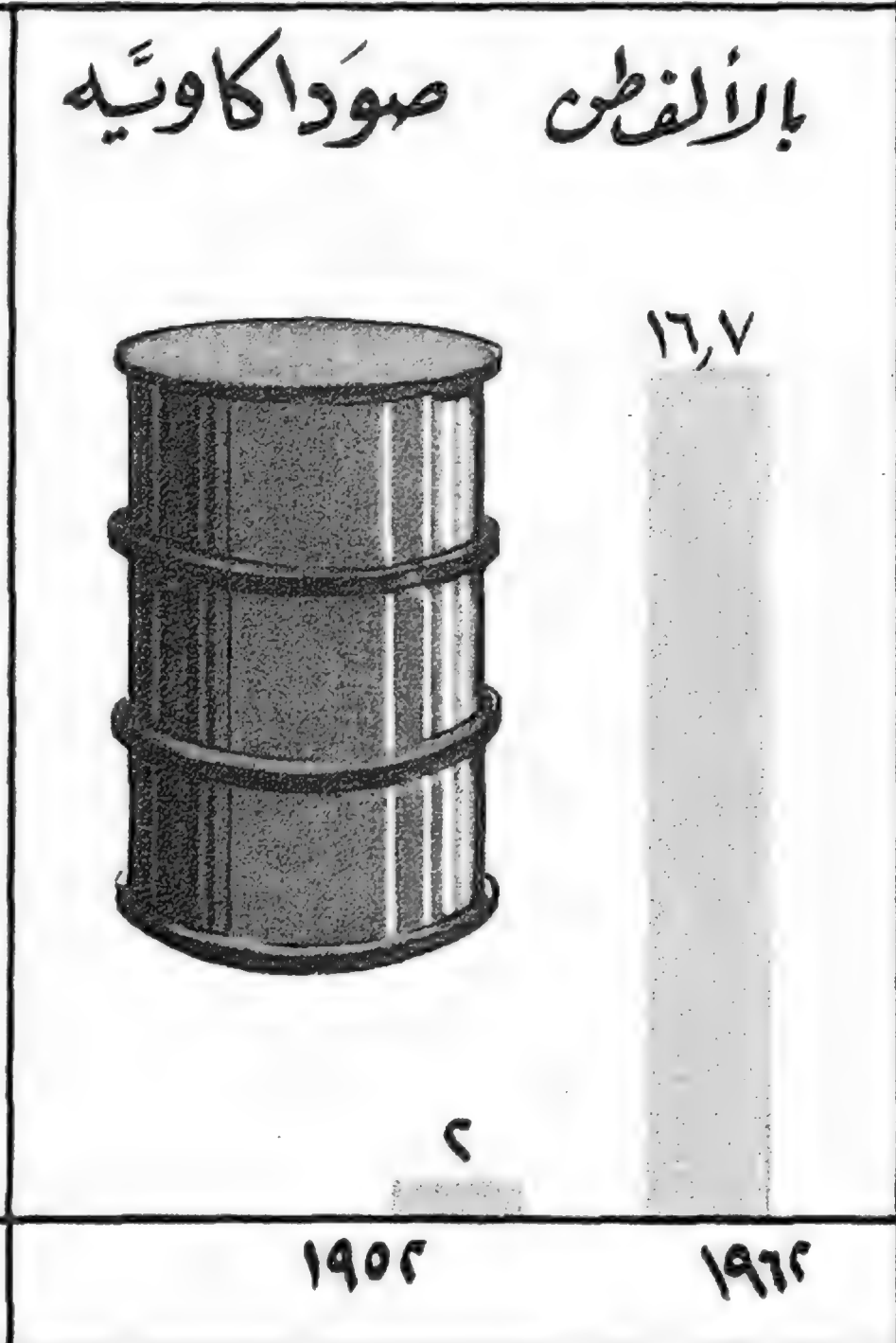
بالمليون جنيه
٦,٧



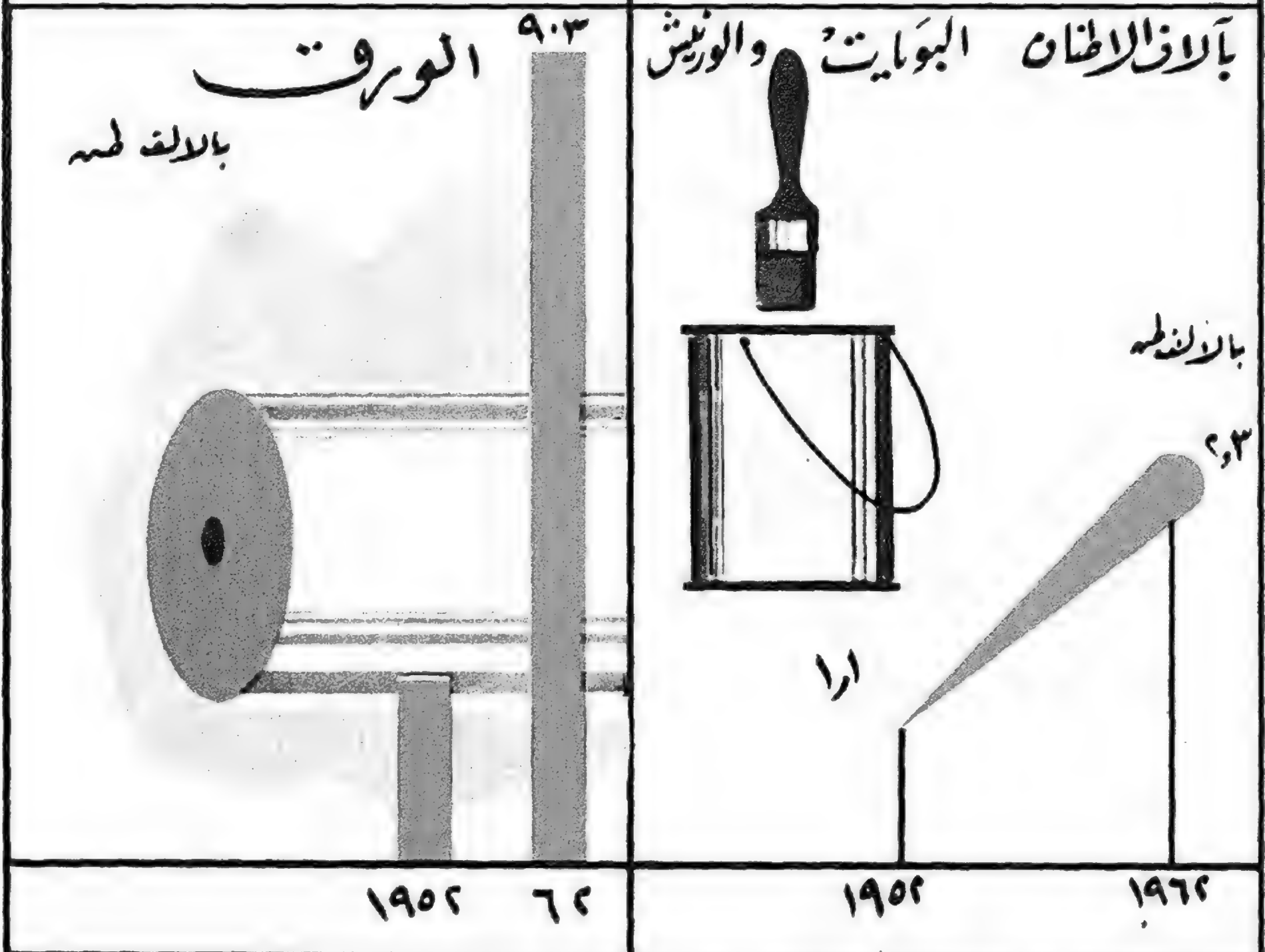
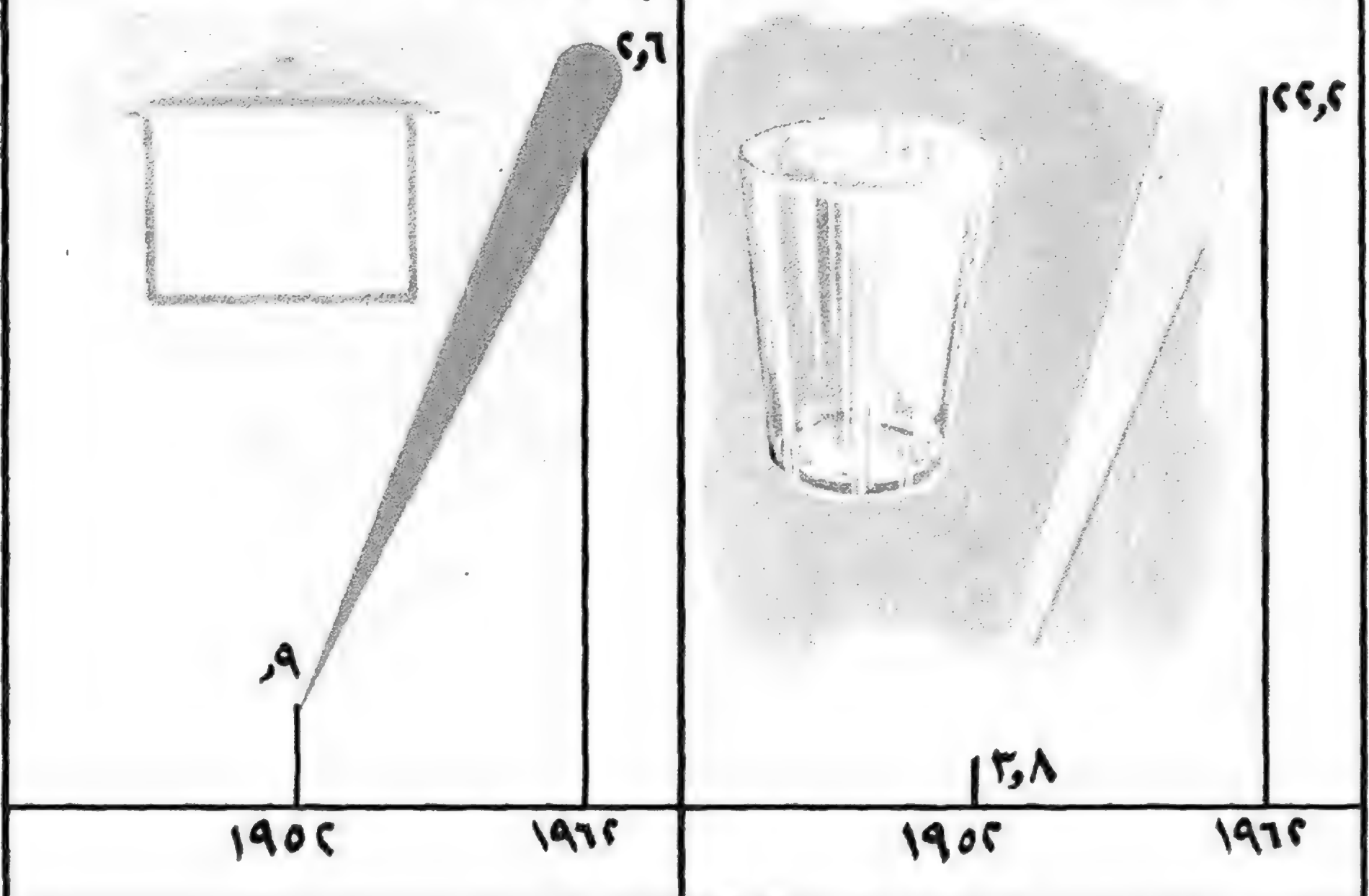
بالألف طن
كلور

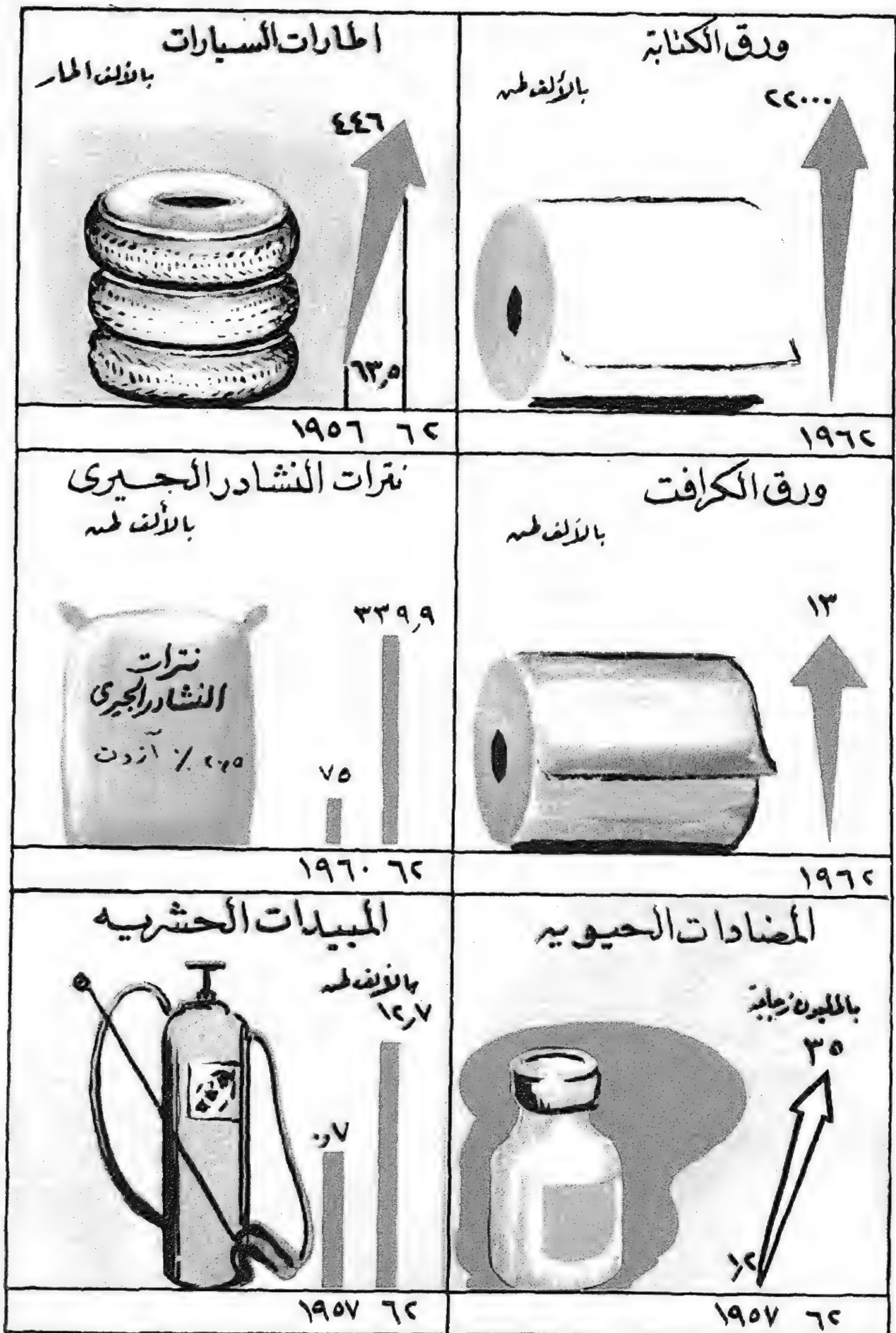


بالألف طن
صودا كاوية



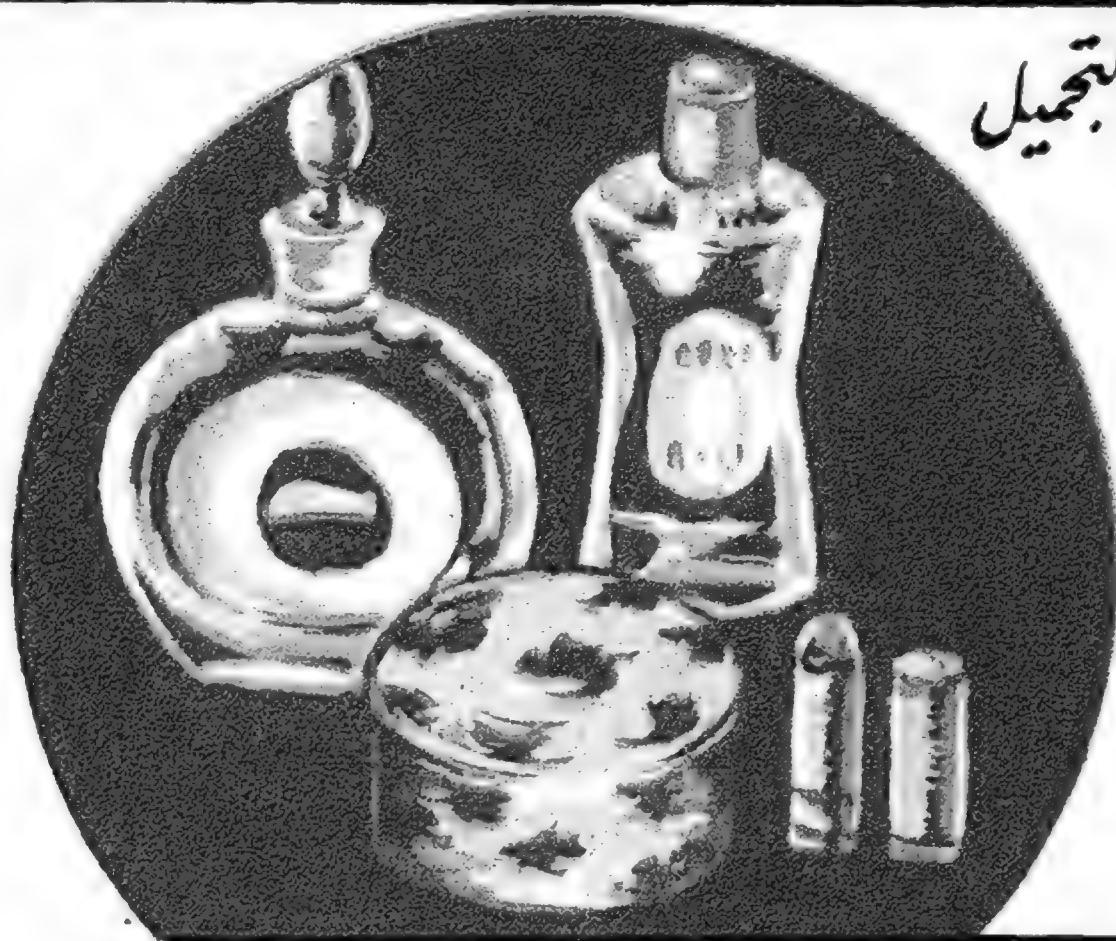
بآراف الاطمان الزجاج والأدوات المنزلية مصنوعات البلاستيك





بالألف وستمائة

مستحضرات التجميل ١٥٠٠



٤٦٠

١٩٥٤

١٩٦٤

١٩٦٤ ع

٧٠٠٠٠

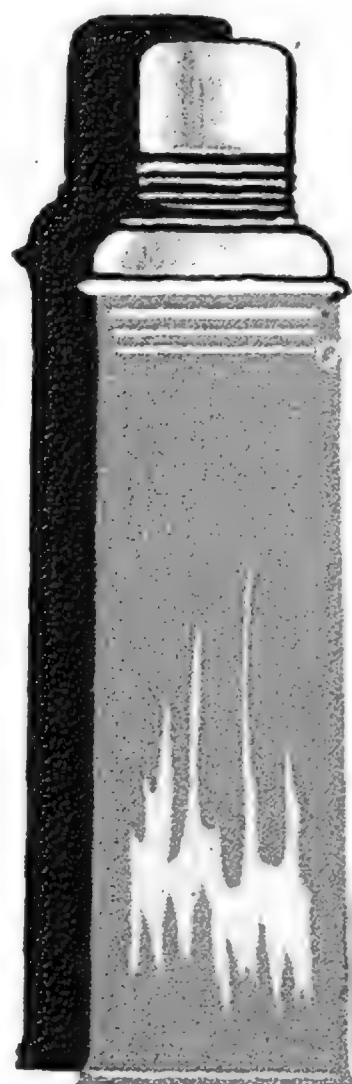
متر مربع

الواح التراباس

”فورمابكا“



الزاموس

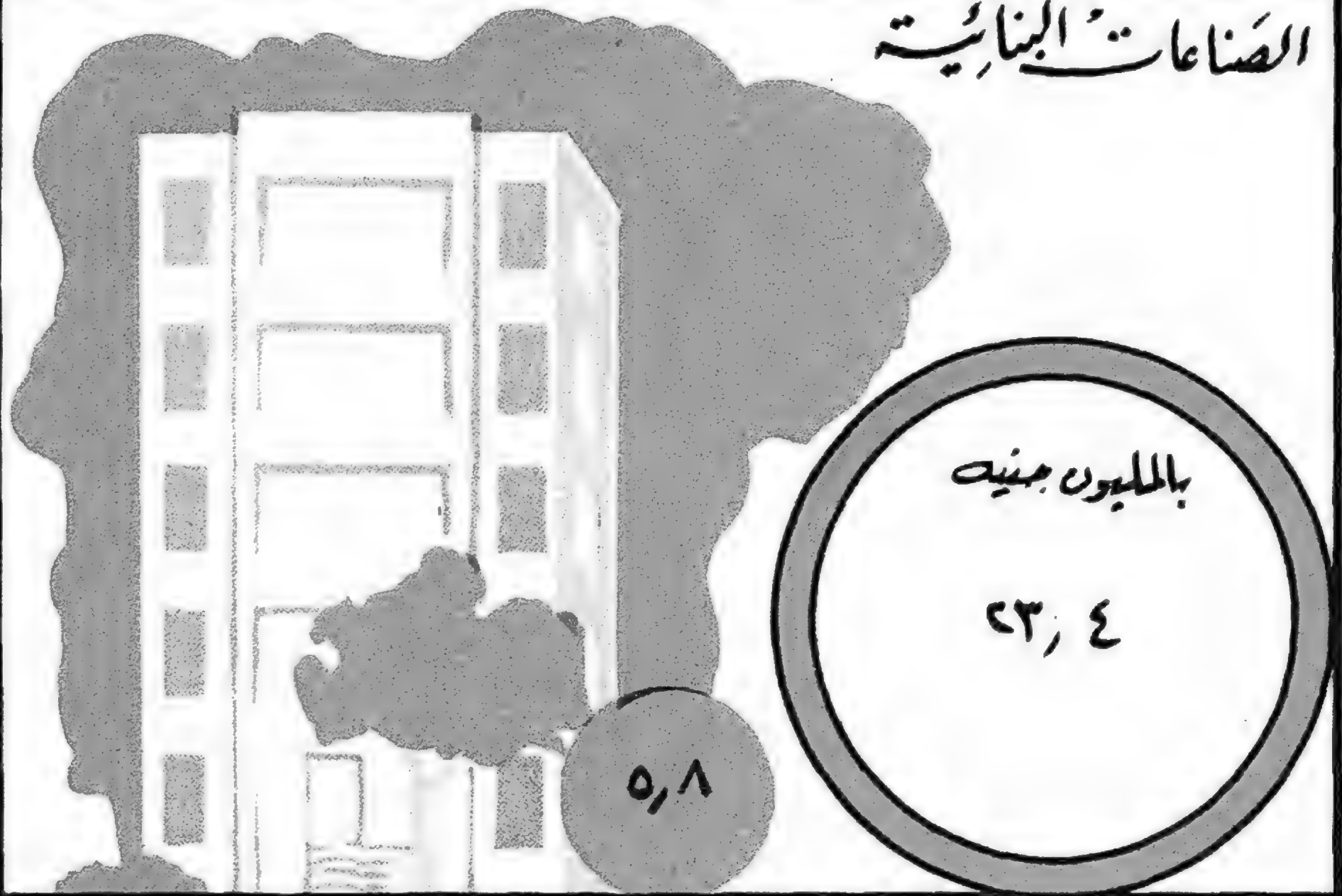


عدد

٢٤٨٥٠٠

من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤

الصناعات البنائية



١٩٥٢

١٩٦٢

صناعة الاسمنت

بالألف ل.م

٢٣١٢

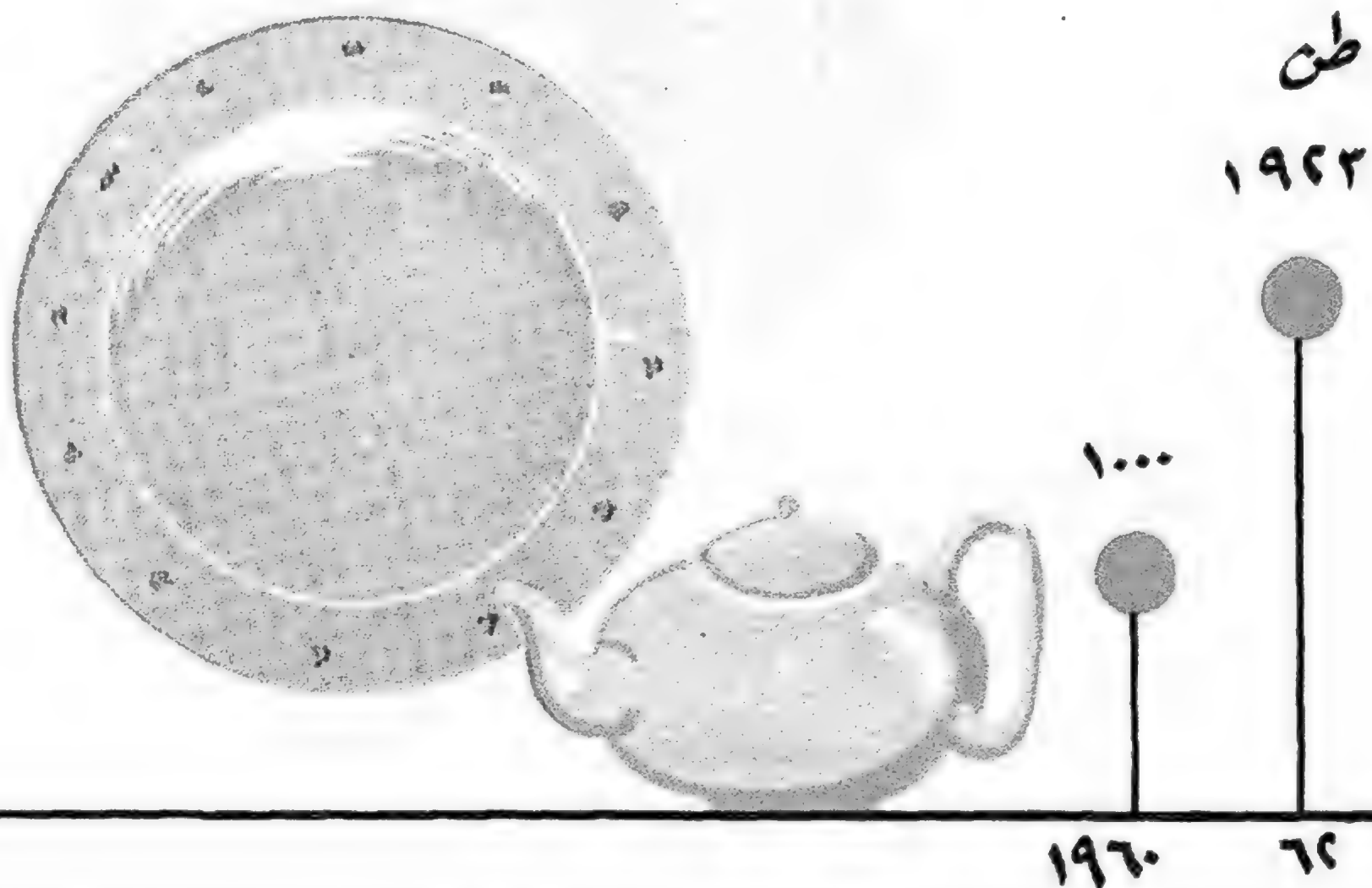


٩٥١

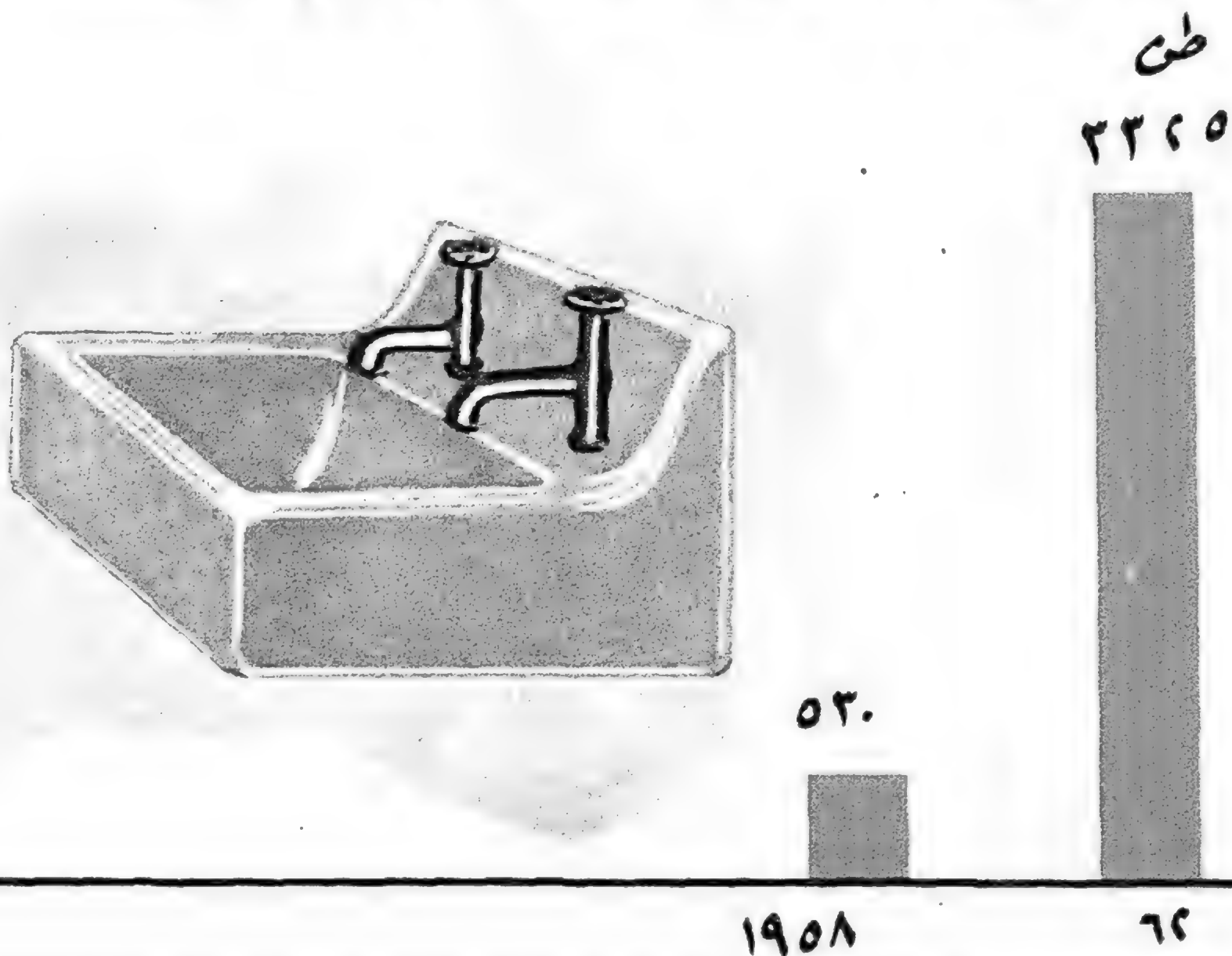
١٩٥٢

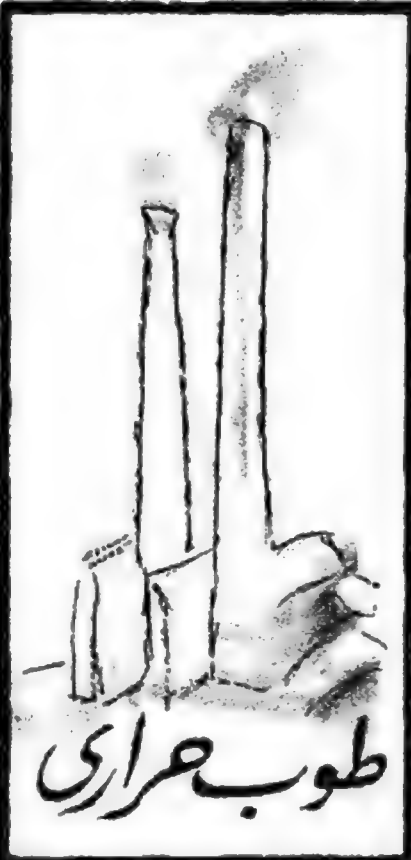
١٩٦٢

الخزف والصيني

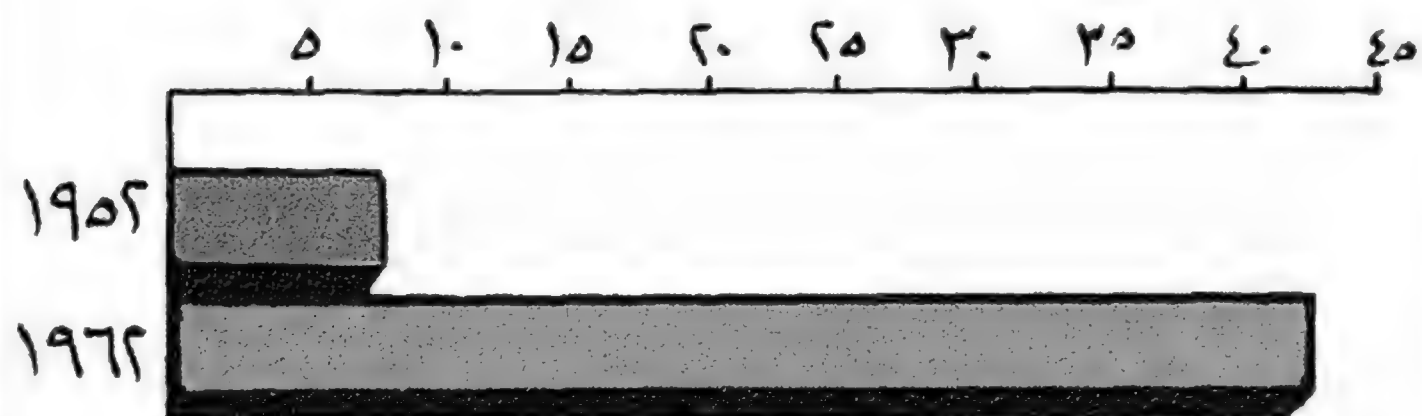


أدوات صحيّة وعوازل كهربائية وبلاط سيراميك

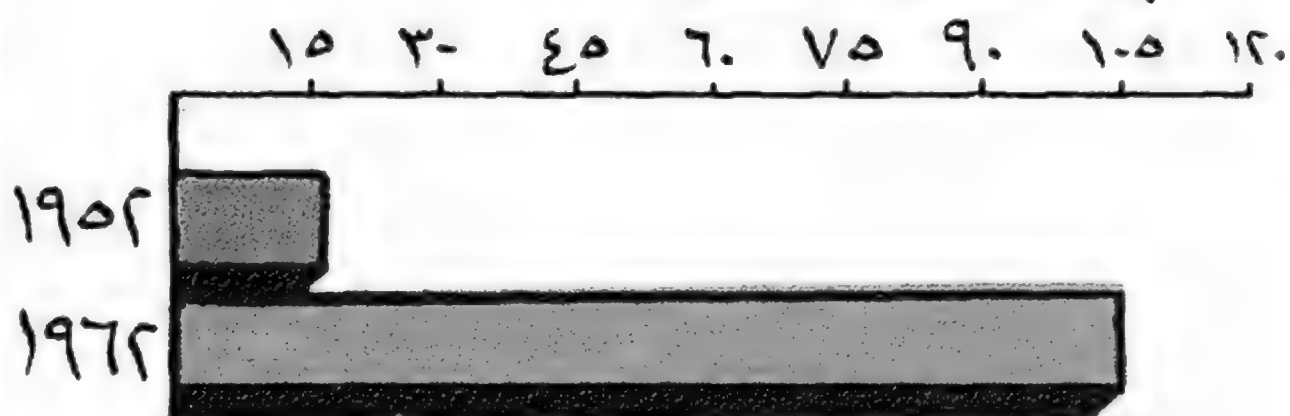




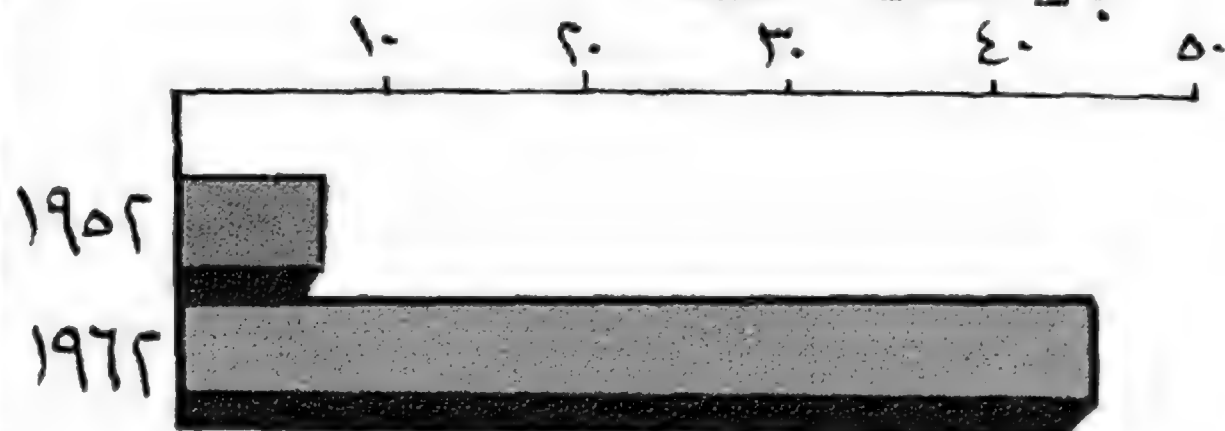
بالافت طن



بالافت طن



بالافت طن



الصناعات الغذائية

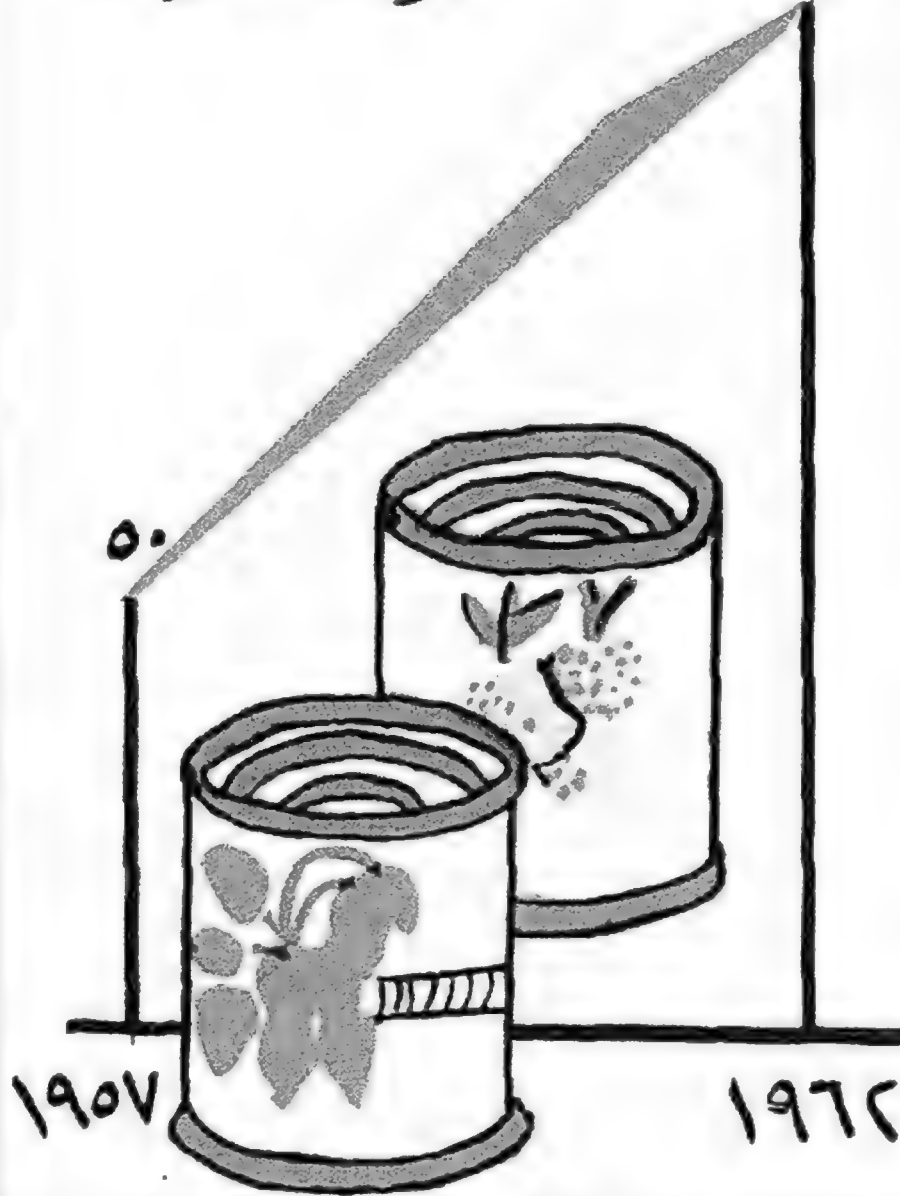
بالمليون جنيه
لا يتضمن الطحن والخبز والتعبئة

١٩٧,٩



فواكه محفوظة

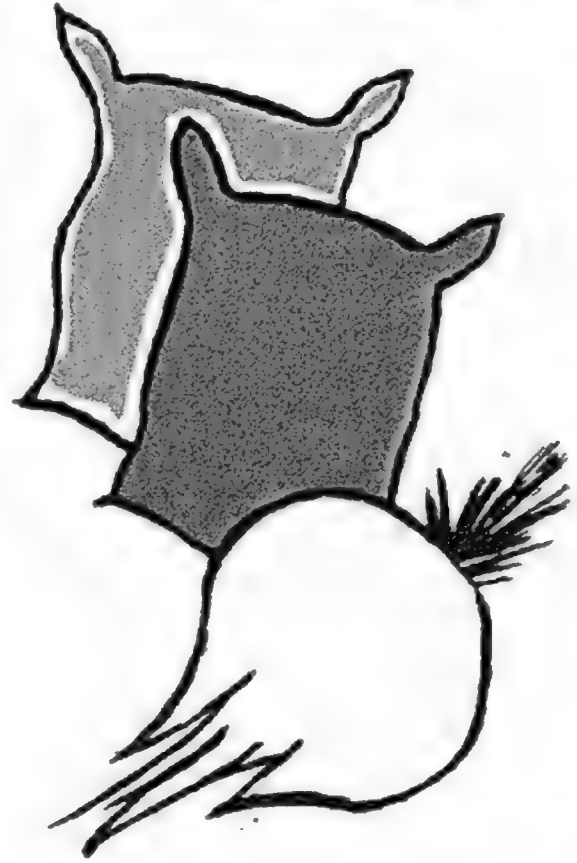
بالطن
١١٩,٥



بصل مخفف

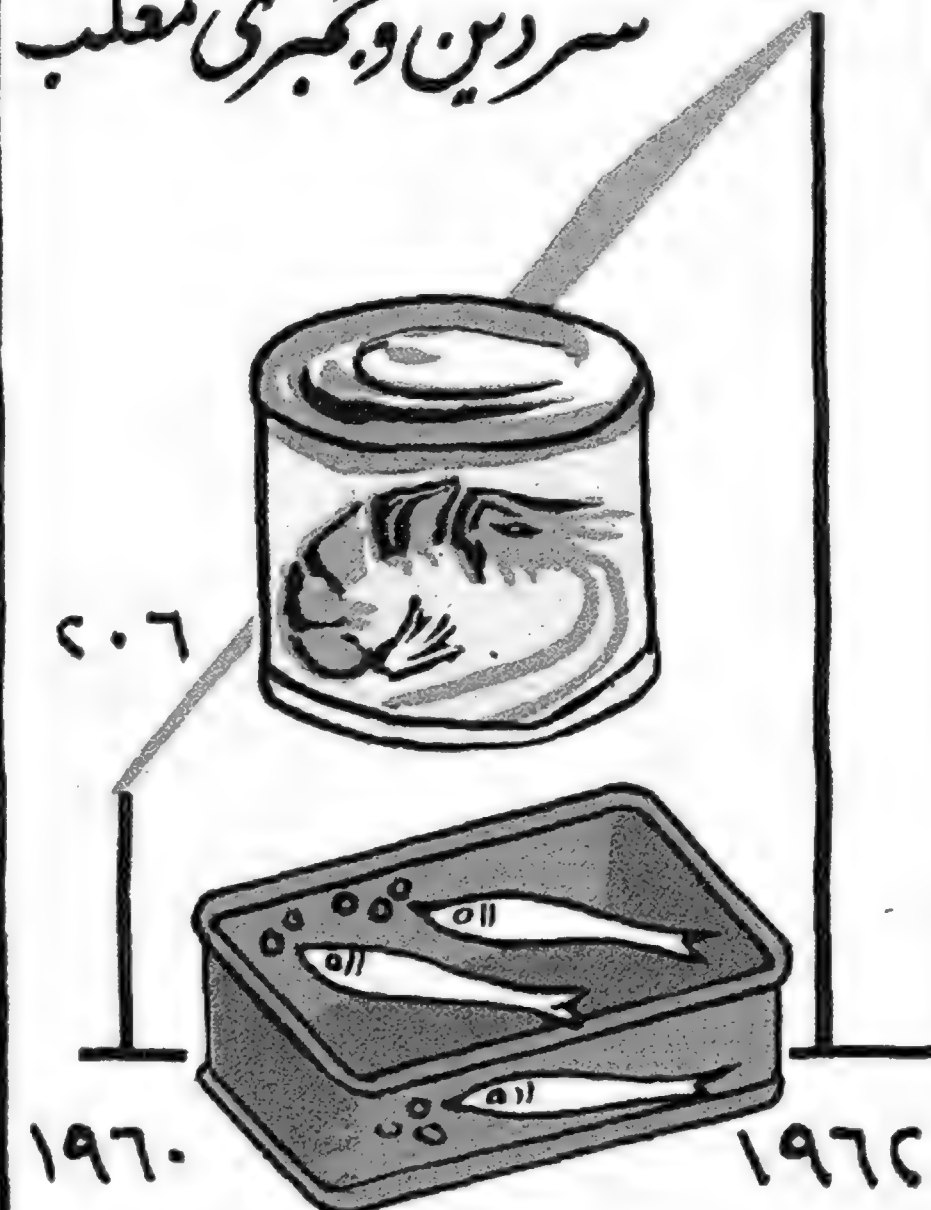
١٩٦٢

٩٦١
طن



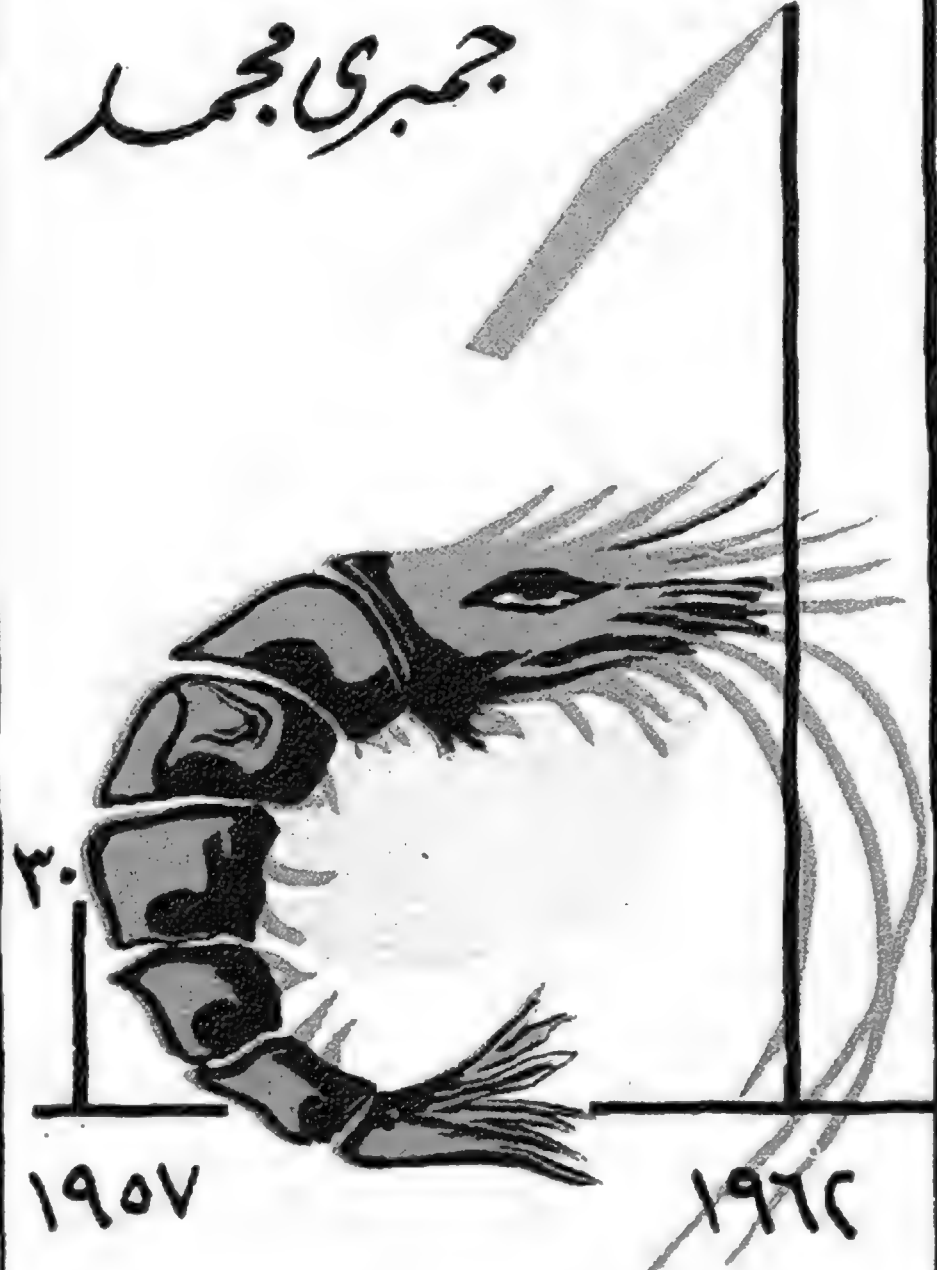
سردين وجبيري معلب

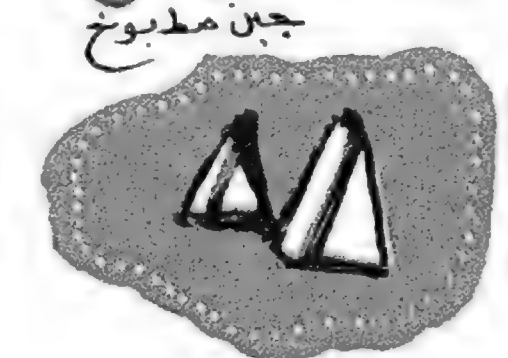
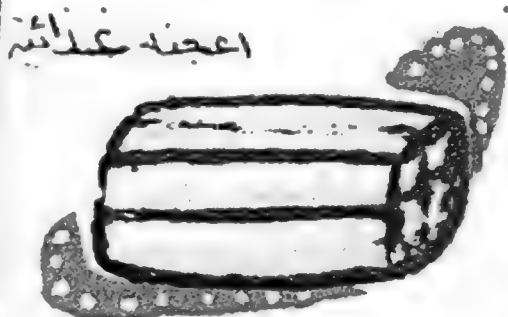
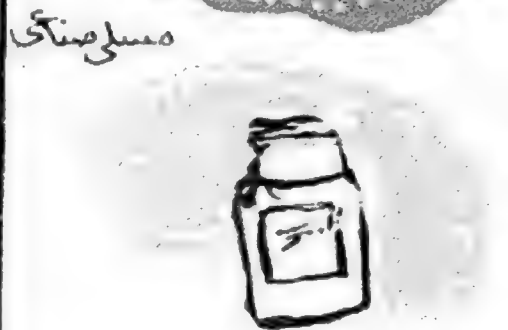
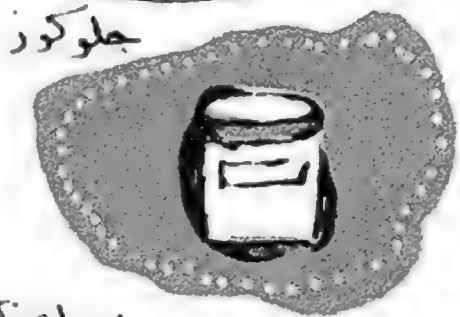
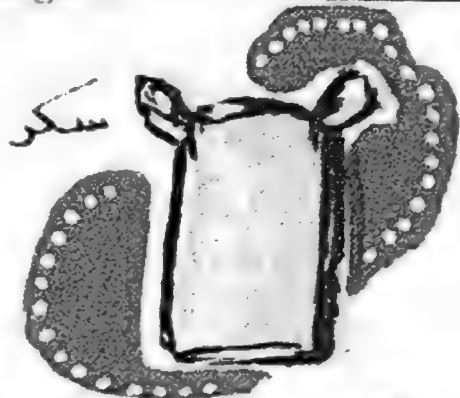
بالآلف علبه
١٨٣٩



جبيري مجمد

١٣٣٠,٥ طن





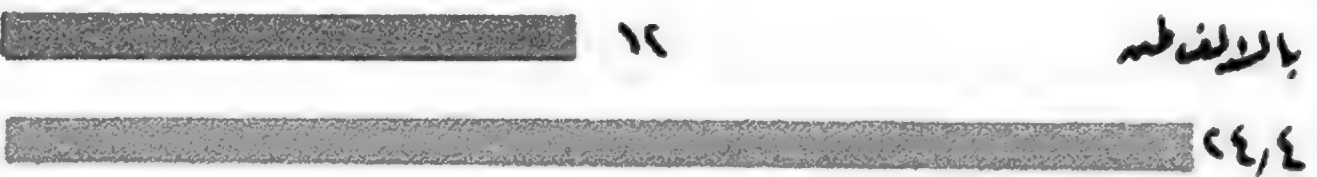
بالالف طه



بالالف طه



بالالف طه



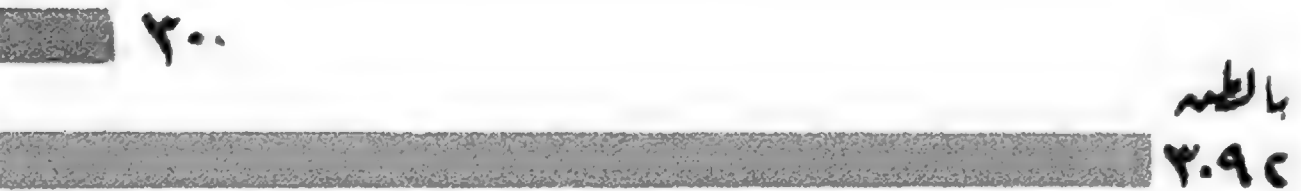
بالالف له



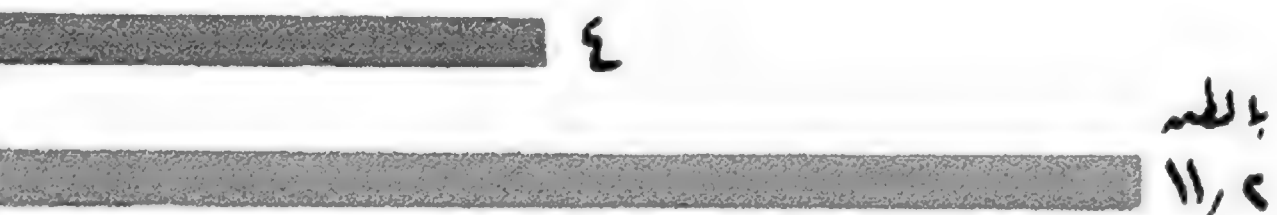
بالطير زجاجة



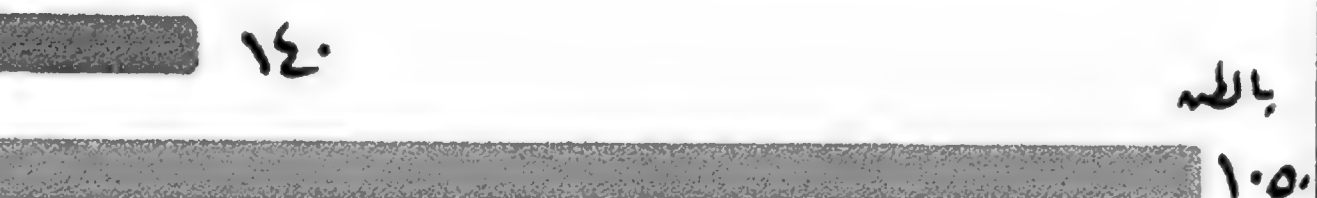
بالطه



بالطه



بالطه



١٩٥٢

١٩٦٢

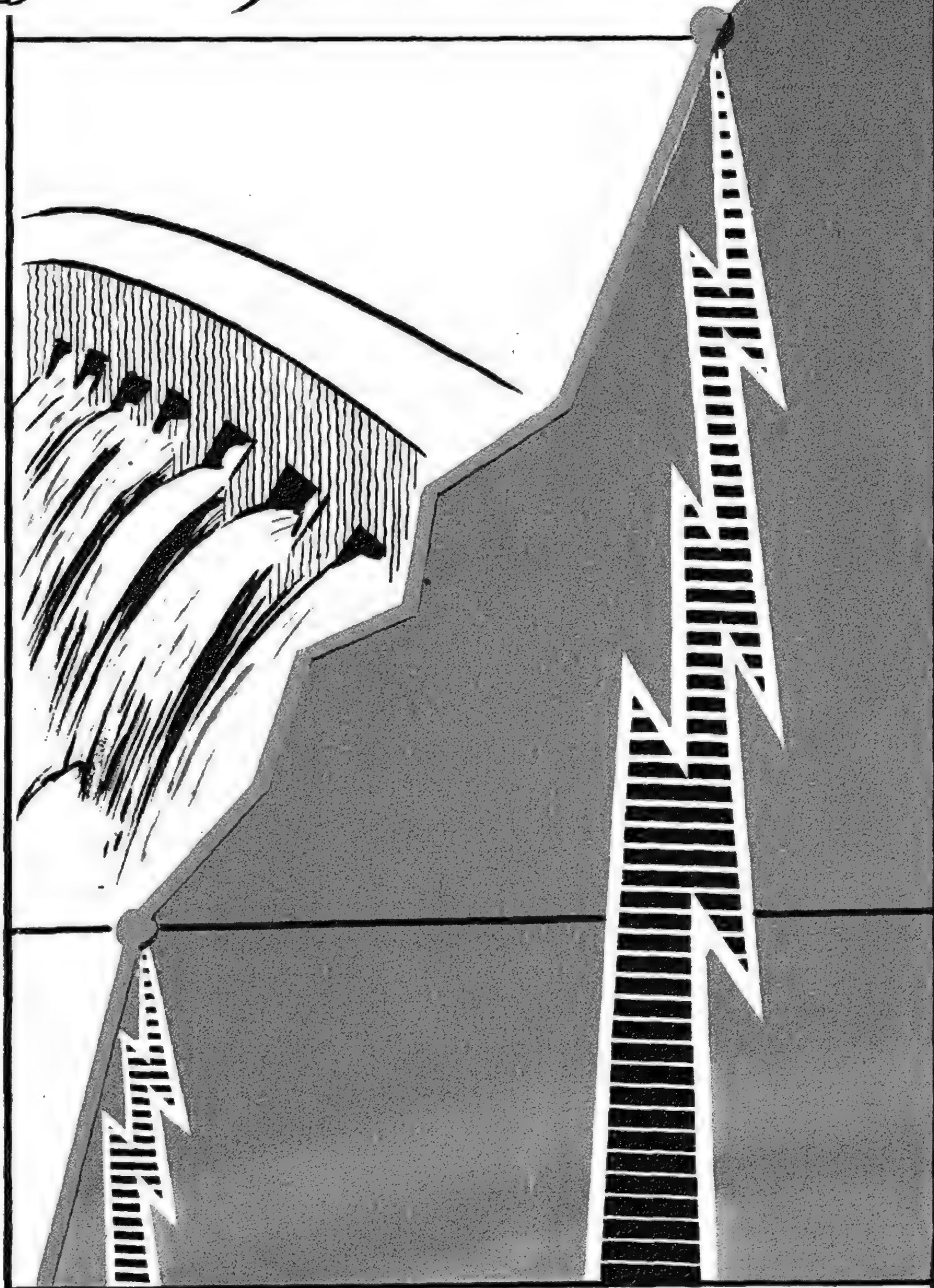
الطاقة الكهربائية

مليج جنيه

٣٩,٨

مليج جنيه

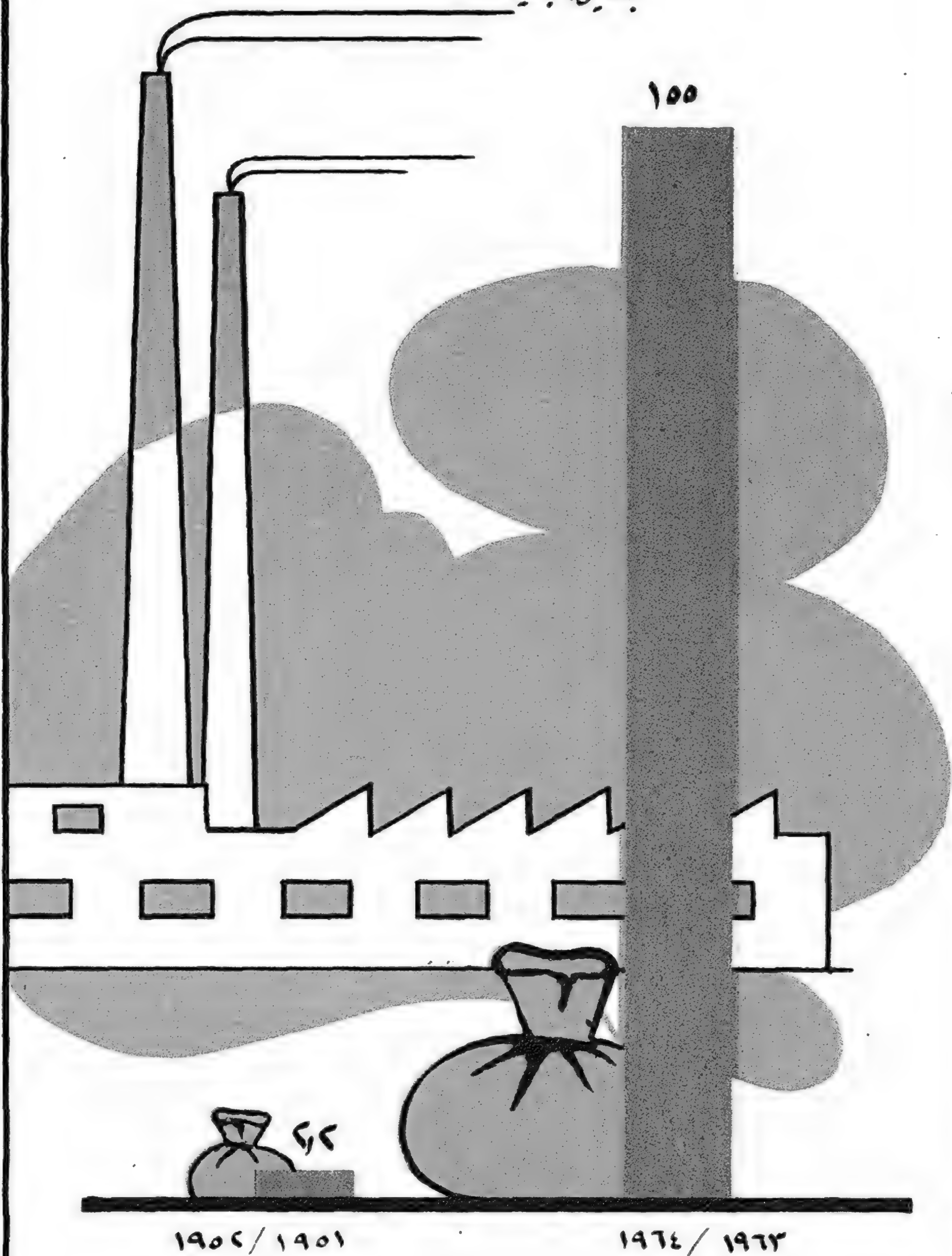
١٠,١



١٩٥٥

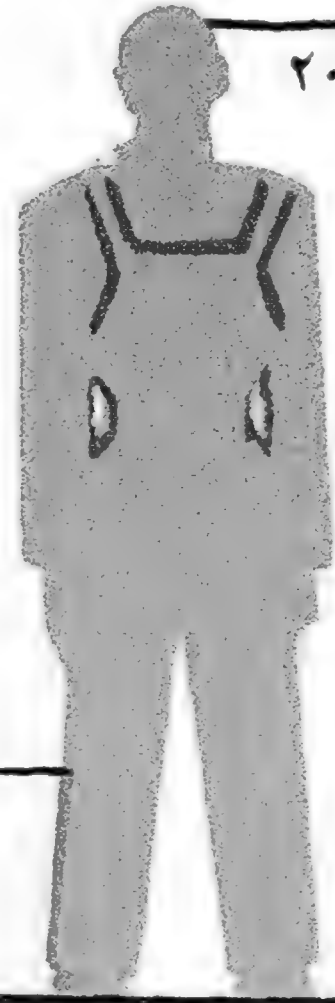
١٩٧٥

الاستثمارات الجديدة في الصناعة بالمليار جنيه



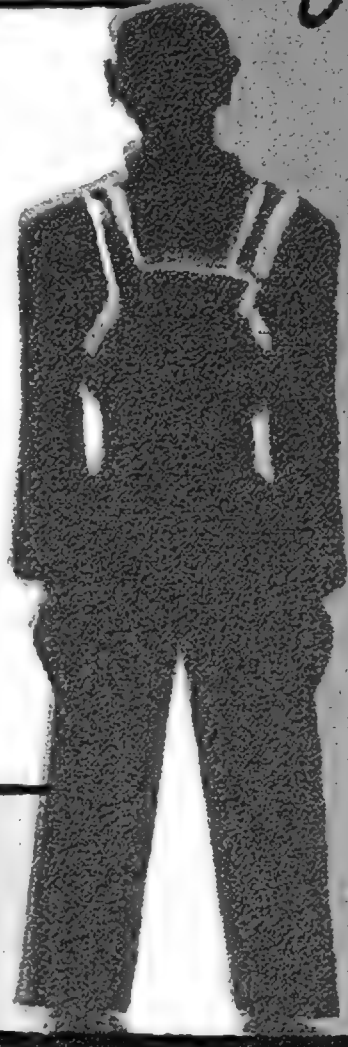
قبل الانضمام للقطاع العام

٢.٦٠٥٣٧



بعد الانضمام للقطاع العام

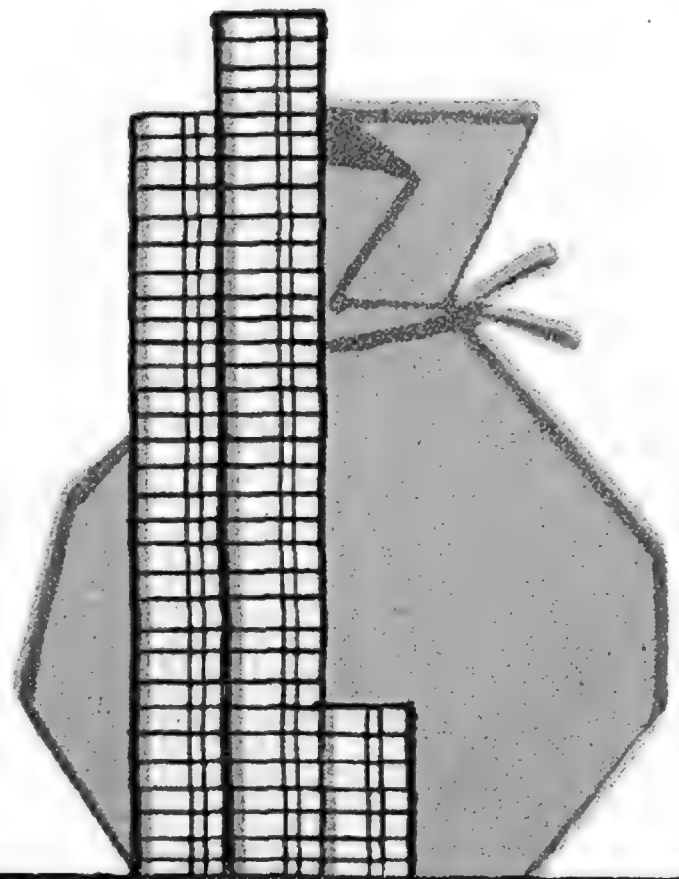
٢٤١,٨٣٤



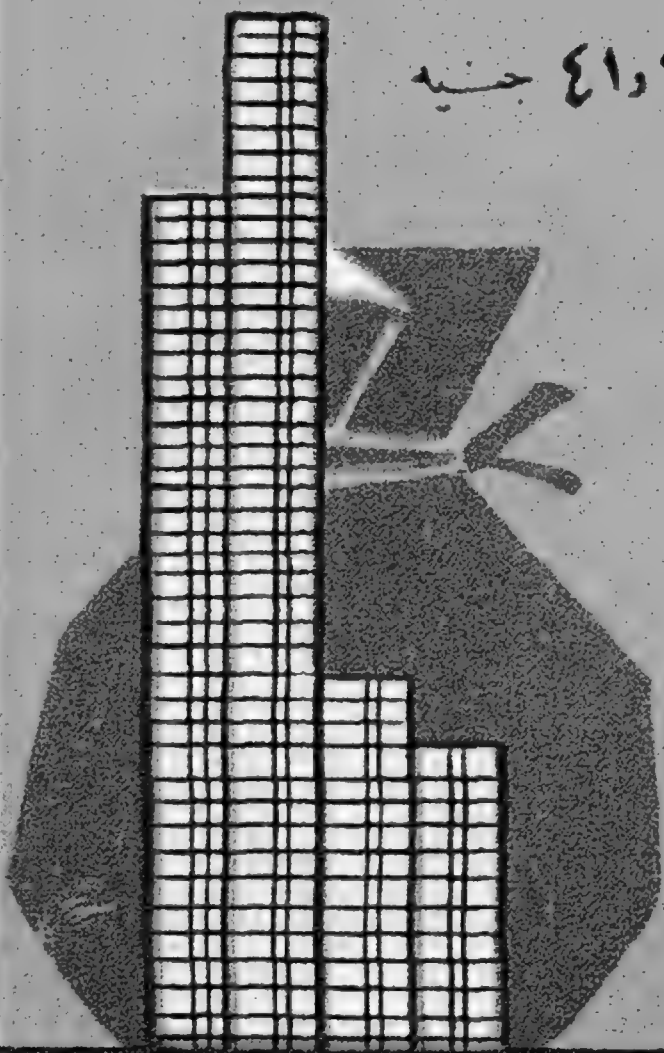
عدد العمال

الأجور والمرتبات

٣٦,٧٥٥,٧٩٨ جنيه



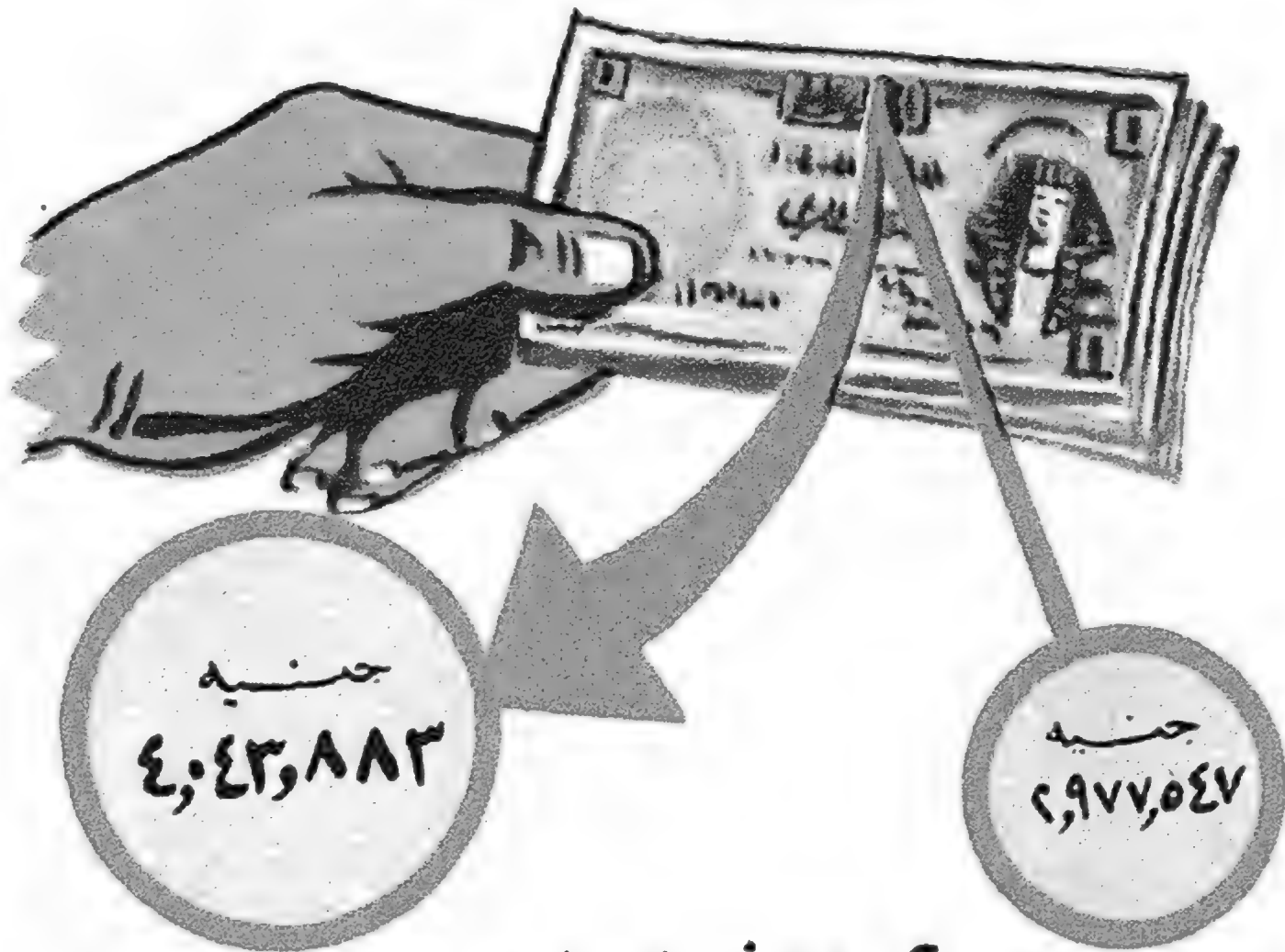
٤١,٧٩١,٣٠٤ جنيه



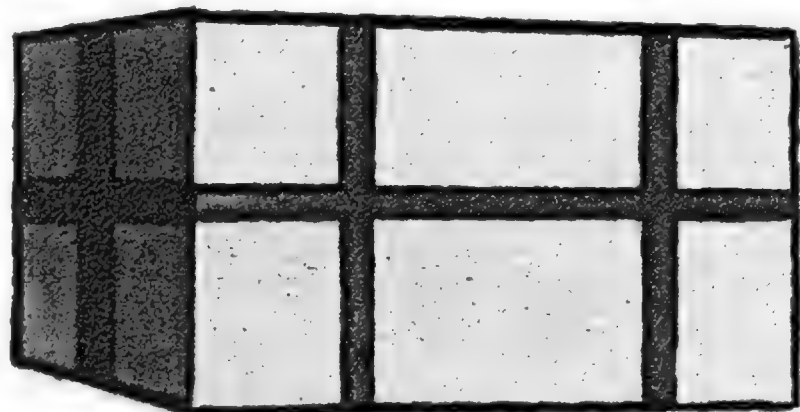
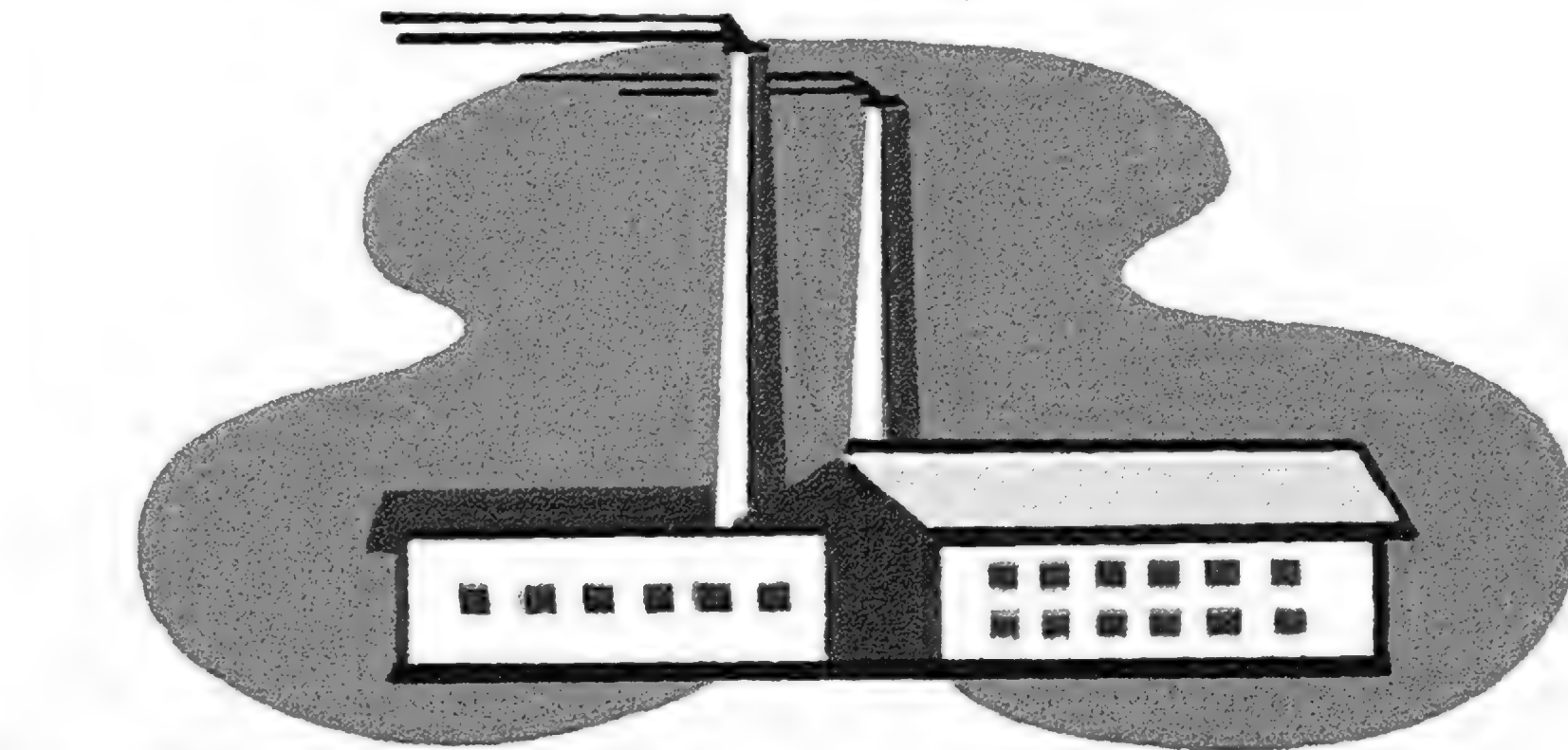
بعد الانضمام للقطاع العام

قبل الانضمام للقطاع العام

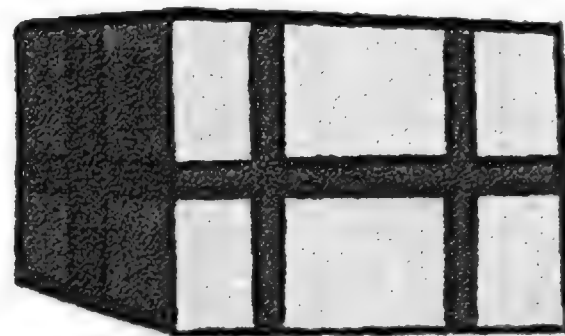
المكافآت والمنح



حجم الانتاج



جنيه ٤٥٠,٨٥٢,٢١٨



جنيه ٤٠٦,٦١٣,١٣٠

بعد الانضمام للقطاع العام

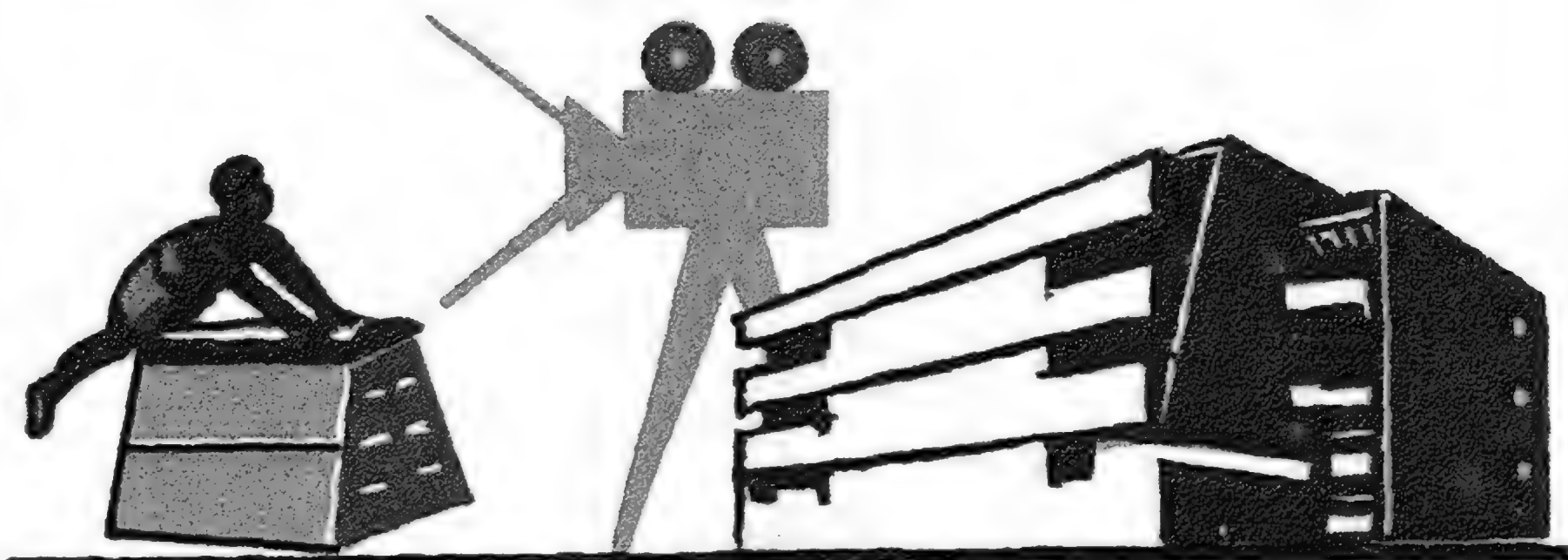
قبل الانضمام للقطاع العام

التأمينات الاجتماعية

جنيه
٥٠٧٥.٠٠٠,١٥٥



جنيه
٢,٩٨٦,٥٧٦



المزايا العينية

جنيه
٢١٨,٩٠٩,١٠٤

جنيه
٢٨٠,٤٦٥,٢٦٥

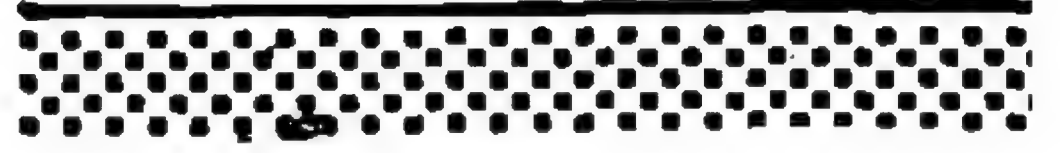
البحر الأبيض المتوسط

التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الجبرية وكاليفيا

سيناء

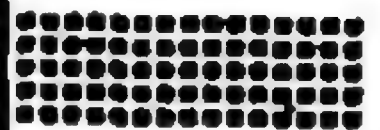
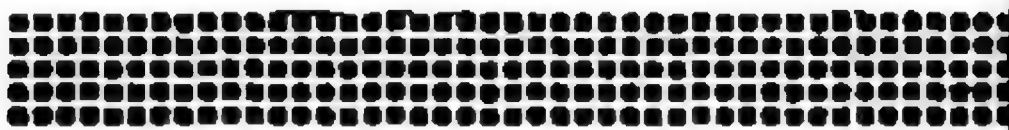
المحافظة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
القاهرة	١	٩٩,٣٤٠,٣٦٤
الإسكندرية	٢	٧٨,٣٤٩,٣٩٧
بورسعيد	٣	٦,٠٣٦,٧٤٥
الإسماعيلية	٤	١٤,٩٦٣,٣٤٥
السويس	٥	٧٠,٦٥٤,١٦٥
دمياط	٦	٨,٨٩٧,٦٠٤
سيناء	٧	٢٣,٩٠٨,٦٨٧
البحر الأحمر	٨	٥٣,٧٤١,٩٧٧
الصحراء الغربية	٩	١٧,٣٥٠,٠٨٦
القليوبية	١٠	٣٣,٥٢٤,٩٧٧
المنوفية	١١	١١,٨٩٨,٣٠١
الشرقية	١٢	٨,٦٠٤,٣٥٠
الغربية	١٣	٢٠,٤٤٥,٧٤٥
الدقهلية	١٤	٨,٩٨٠,٧٦٣
البحيرة	١٥	٢٤,٠٣٨,٦٦٨
كفر الشيخ	١٦	١,٢٧٤,٠٠٧
الجيزة	١٧	٧٤,٨٧٠,٤٩٩
بنى سويف	١٨	٥,٤٤٨,٩٤٤
المنيا	١٩	٨,٩١٣,٦٠٠
أسيوط	٢٠	١١,٣١٨,٩٦٧
سوهاج	٢١	٥,٣٠٧,٤٣٠
قنا	٢٢	١٧,١٠٦,٤٧٥
أسوان	٢٣	٨٤,٣٦٤,١٤٩
الفيوم	٢٤	٤,٨٨٠,٠٤٤

القسم الثالث



مصانعنا في صور

ان الآلات الحديثة قادرة
على توسيع قاعدة الانتاج .
« الميثاق »



ان مداخن المئات من مصانعنا الجديدة ترتفع اليوم بقوة
في طول البلاد وعرضها .. والذي يشهد هذه المصانع
يستطيع ان يحس بالإنعزة التي تحققت ..
ان هذا القسم يعرض بالصورة نماذج من هذه المصانع
الجديدة التي بدأت انتاجها خلال سنوات الثورة .. وكذلك
بعض المصانع التي تم توسيعها حتى تلاحق بانتاجها عجلة
تطورنا الكبير ..

ان صور المصانع الجديدة التي افتتحت والتي بدأ انتاجها
في السنوات الأخيرة يمكن ان تملأ صفحات هذا الكتاب كله ..
والصور المعروضة على الصفحات التالية ليست سوى
مجموعة صغيرة توضح ملامح تطورنا في بعض فروع
الصناعات الأساسية الاستهلاكية التي اقيمت في مختلف
انحاء البلاد ..

بعض مصانفنا الجديفة ..

الشركة المصرية لتكرير البترول
وتجارته (سيركوب)
الاسكندرية

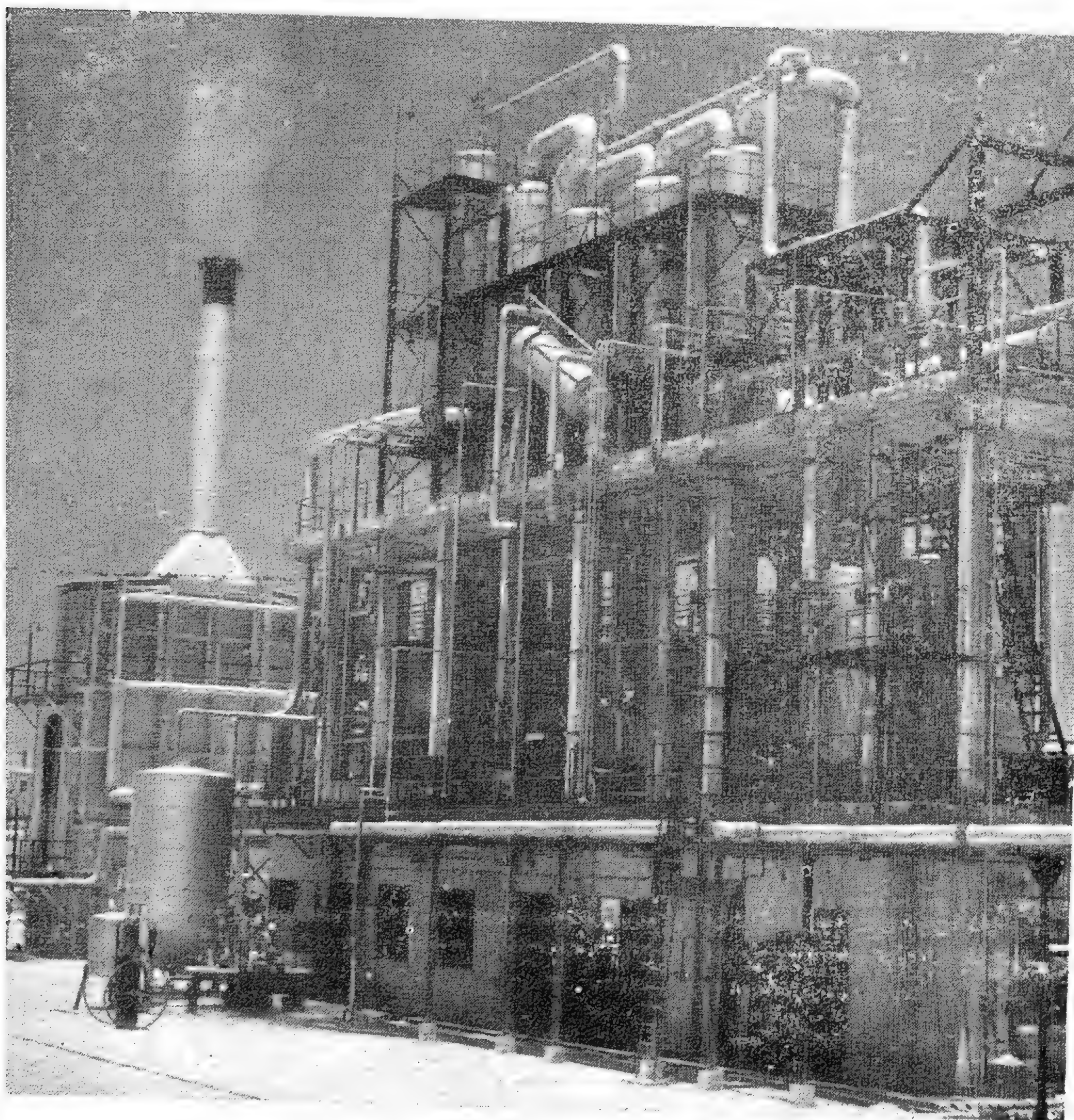
مصنع تكرير البترول

* يعمل به ٥٥٣ عاملا

* انتج خلال عام ٦٢/٦٣ - ٨٩٨١.٦ طن
من المشتقات البترولية مثل البنزين
والكروسين والسولار والمازوت والبيوتاجاز
قيمتها ٩٥٢٤٠٠٠ جنيه

* بدأ انتاج المصنع عام ١٩٥٧

* بلغت تكاليفه ١٥٢٦٠٠٠ جنيه وتم
توسيعه في اواخر عام ١٩٦٢ بتكاليف
٢٥٢٤٦١٥ جنيها .



مصنع الحديد والصلب

شركة الحديد والصلب المصرية - حلوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٩

* انتج عام ٦٢ - ١٩٦٣ - ٦٨٧٢٦ طن كتل

، ٤٥٩٧٤ طن قطاعات من منتجات الصلب

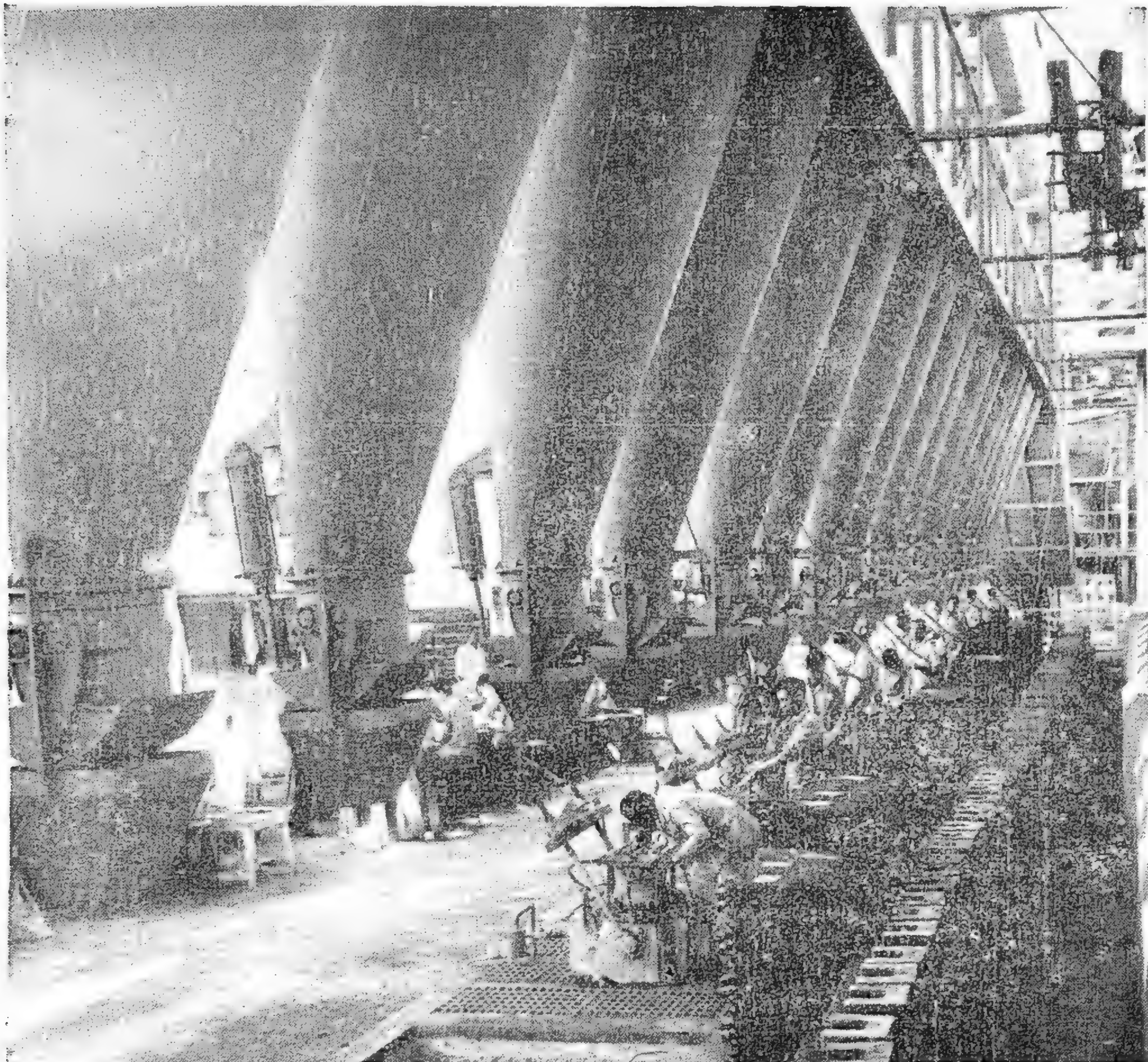
، ٢٠١٩٩ طن ألواح ، ٧٧٤٧ طن صاج .

* رأس المال المستثمر ٢٣٠٠٠.٢٦ ر. جنيه

* قيمة الانتاج ٨٠٠٠.٢٦ ر. جنيه

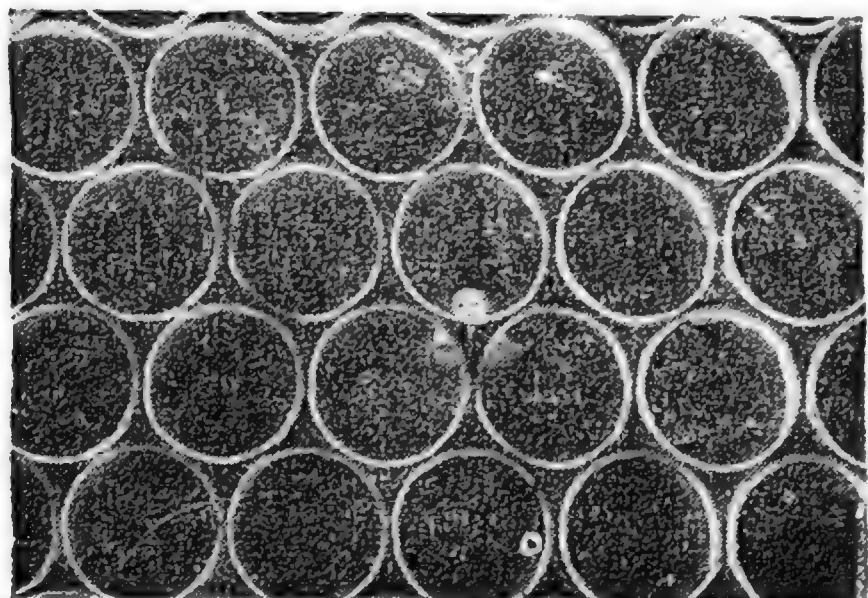
* يعمل به ٦٩٩٩ عاملا





شركة النصر لصناعة المواسير
حلاوان

مصنع المواسير



* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

* التكاليف الكلية ٢٧٨١٠٠٠ ر.جنيها .

* يعمل به ٦٠٠ عاملا

* الانتاج السنوى (وردية واحدة) ٢١٠٠٠

طن مواسير صلب ملحومة حلزونيا ،

٢٤٠٠ طن لوازم مواسير

* قيمة الانتاج ٢٦٧٠٠٠ ر.جنيه .



مصنع السيارات

شركة النصر لصناعة السيارات
حلوان



* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

* التكاليف الكلية ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.جنيه

* نفذ منه ما قيمته ١٧.٩٤٠.٠٠٠ ر.جنيه

* يعمل به ٣٧١٣ عاملا

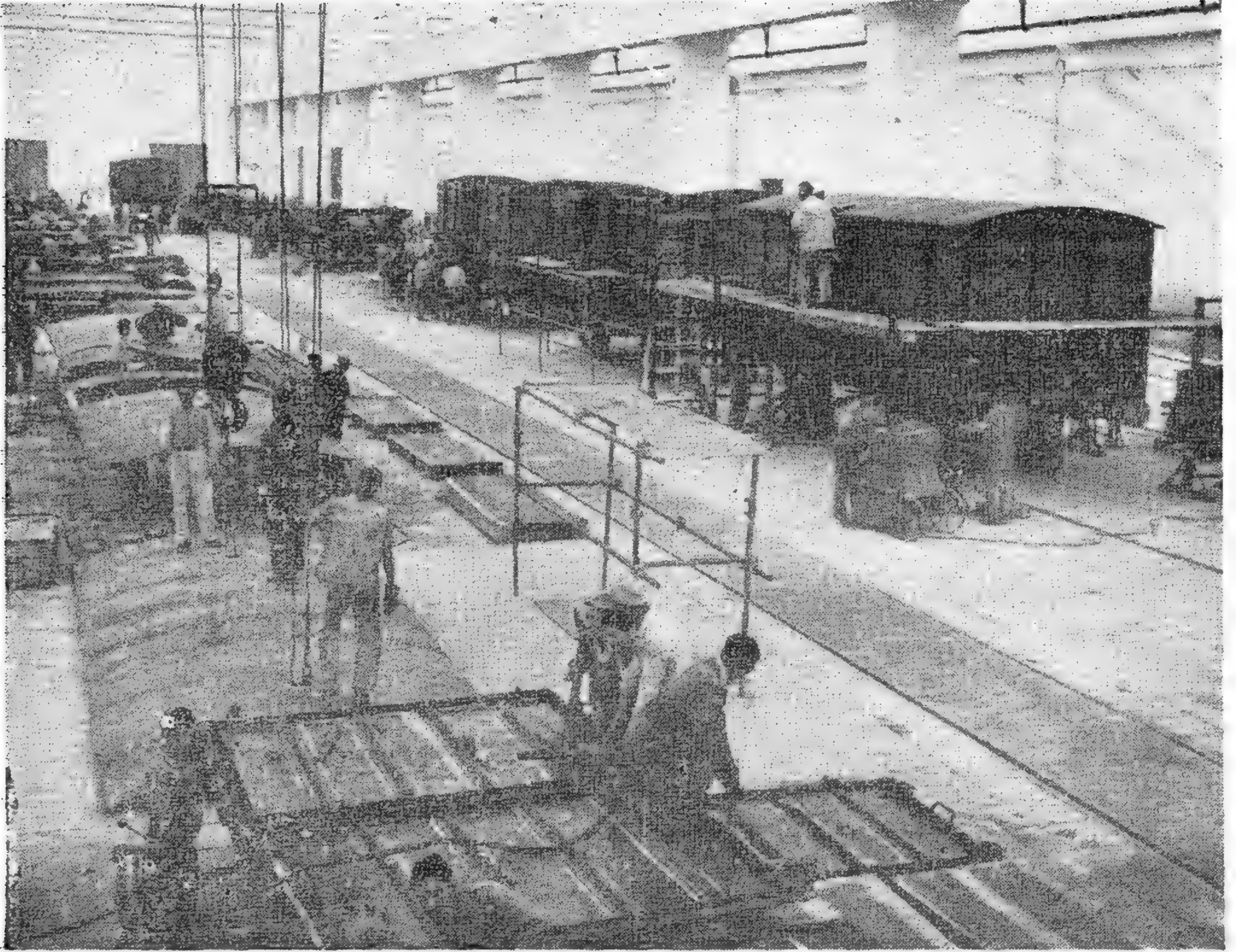
* أنتج عام ٦٣/٦٢ - ٣٦٦ أوتوبيس و ٥٥ شاسيه

أوتوبيس و ٩٨٤ لورى مدنى و ٧٠ حـربى

و ١١٥ مقطورة و ٣٨٠ جرار زراعى و ٤٠٣٨

سيارات نصر و ٩٩٤ محرك وقطع غيار سيارات

* قيمة الإنتاج ١٣.٤١٧.٠٠٠ ر.جنيه



الشركة المصرية العامة لمهمات السكك
الحديدية ((سيماف))
حلوان

مصنع عربات السكك الحديدية

* الانتاج السنوى ٦٥٠ عربة ديكوفيل
٦٢١ عربة سكة حديد .
* قيمة الانتاج ١٢٠٥٠٠٠ جنيه .

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨
* رأس المال المستثمر ٩٦٩٠٠٠ جنيه .
* يعمل به ٥١٤ عاملا .



شركة النصر لصناعة الدراجات
القاهرة

مصنع الدراجات

* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٥٠٩٤٧ دراجة

* قيمة الانتاج ٦٣٥٠٠٠ جنيه

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٤٠٠٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٤٨٦ عاملا .

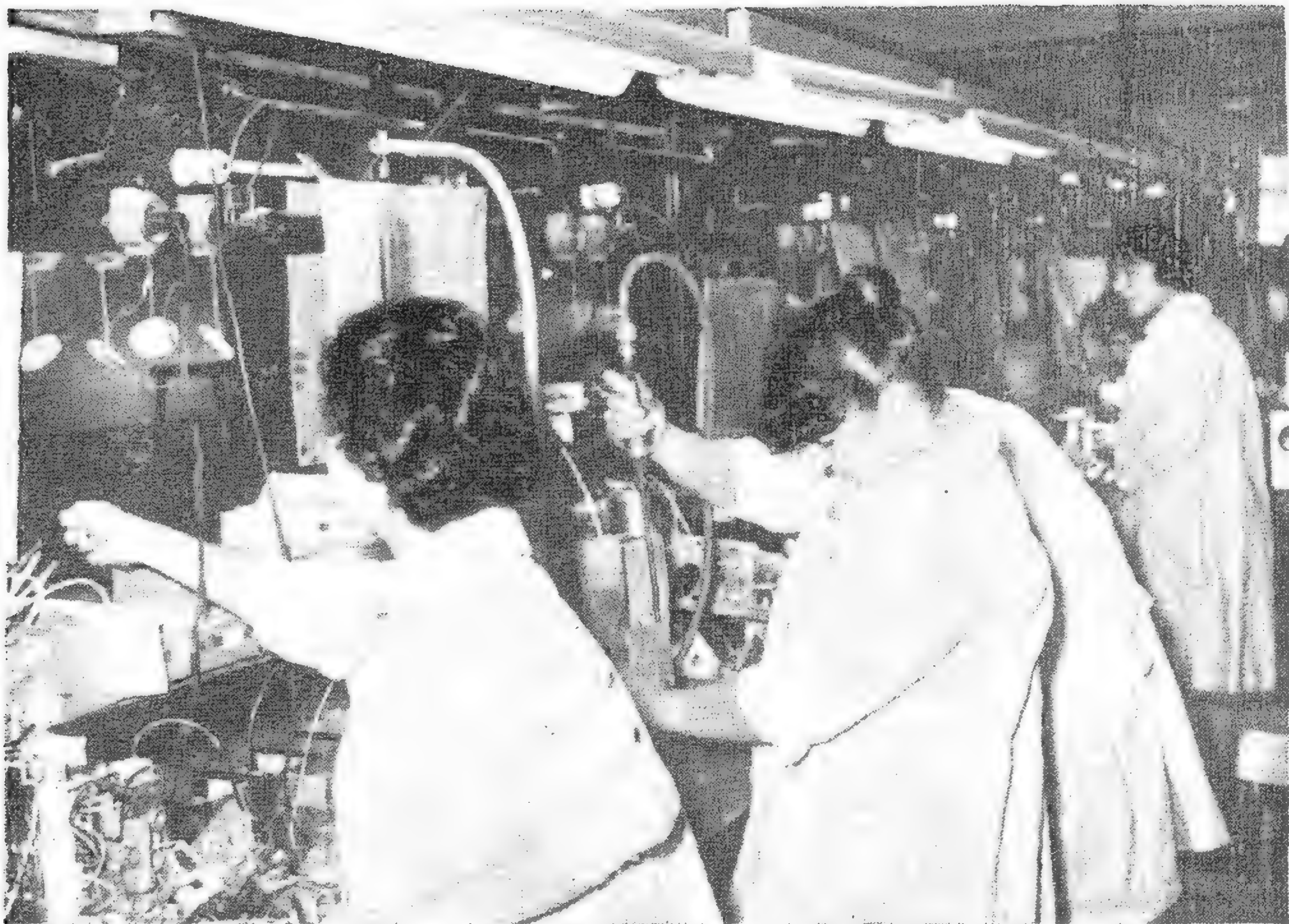
شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية
(سابى)
مستورد

مصنع اللوازم المعمارية



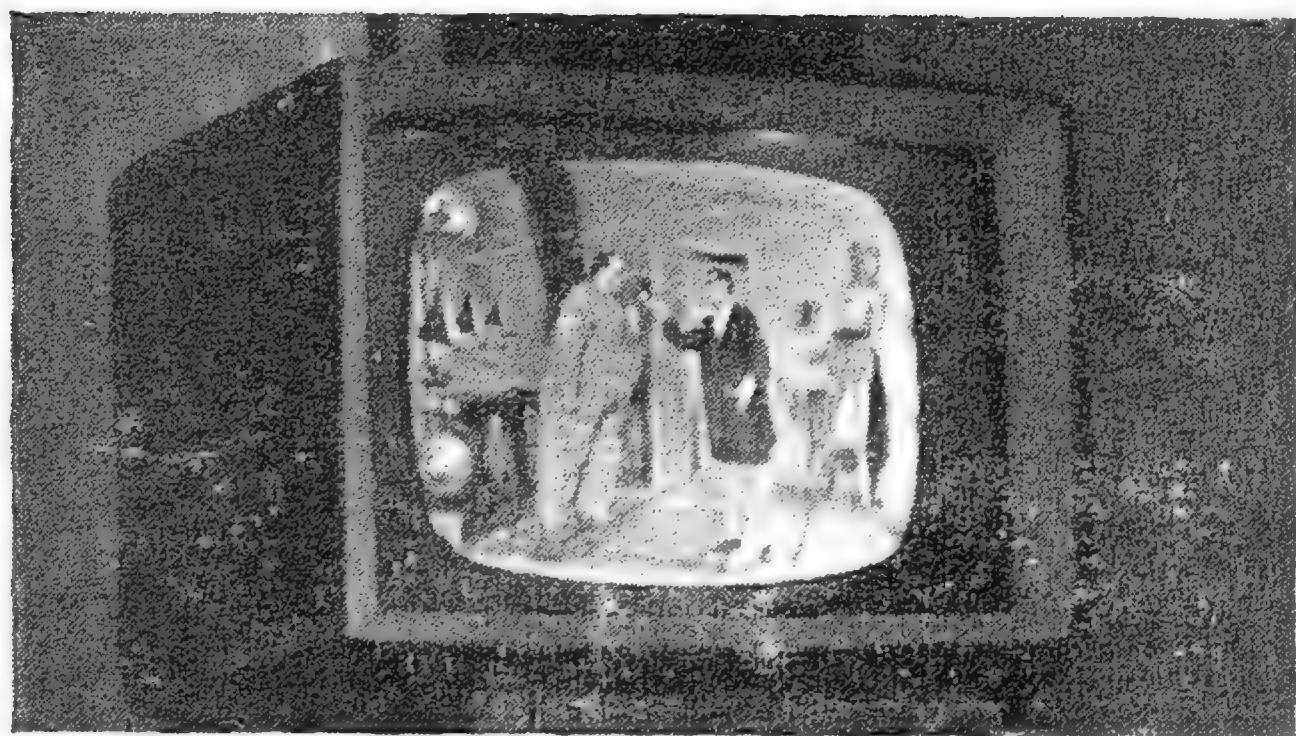
* أنتج عام ٦٣/٦٢ - ٢٩٧٤٧٥ دسنة
مفصلات و ١٤٨٦٥٨ قطعة كالون و ١١٧٦٧
دسنة أقفال و ١٠٥٠٠٦ ضنجة .
* قيمة الإنتاج ٣٣٥٠٠٠ جنيه ٤

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٣٧٥٠٠٠ جنيها
* يعمل به ٣٧٩ عاملا

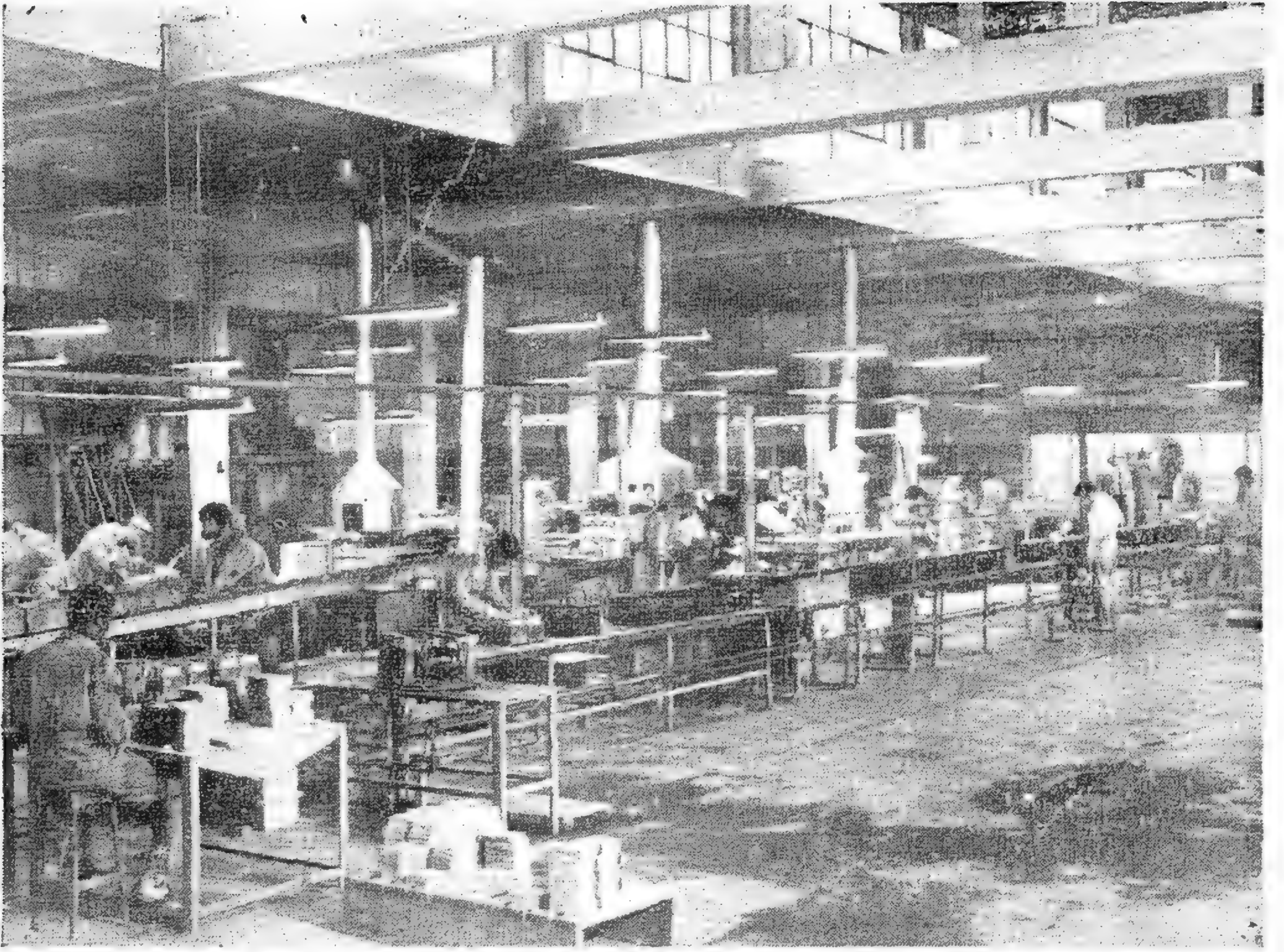


مصنع التلفزيون

شركة النصر للتلفزيون
القاهرة



- * بدأ الانتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر
٨٠٨.٠٠٠ جنيها
- * يعمل به ١٢١٧ عاملا
- * ينتج سنويا ٢٦.٠٠٠ جهاز
تلفزيون
- * قيمة الانتاج السنوى
٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه



مصنع البطاريات

شركة النصر لانتاج البطاريات
(بوليدن)

الجيزة

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

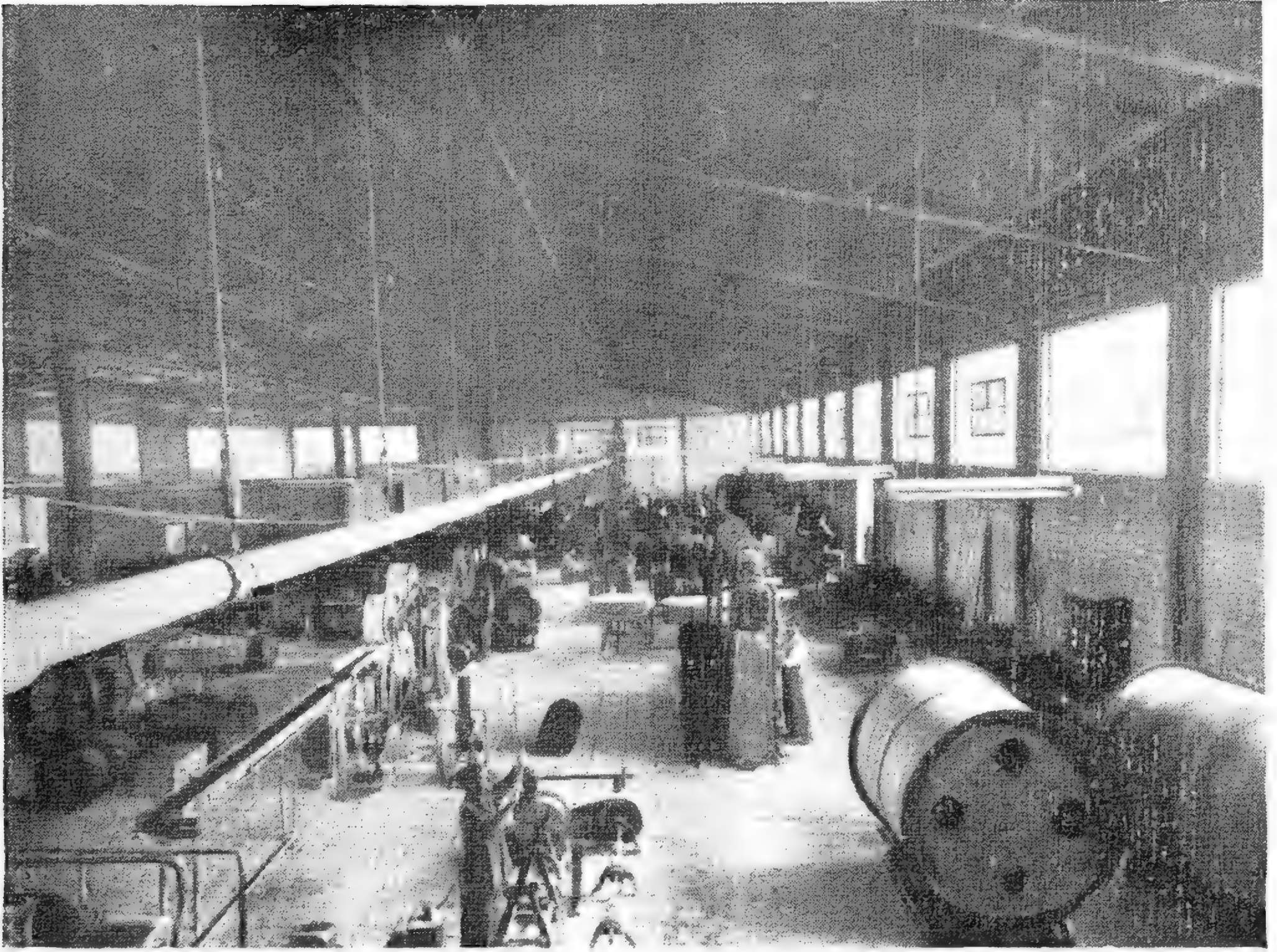
* رأس المال المستثمر ٢٦٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٢١٣ عاملا

* انتج عام ٦٢/٦٣ - ٨٨٥٨٦ بطارية للسيارات

والاغراض الصناعية .

* قيمة الانتاج ٤٦١.٠٠٠ جنيه .



شركة الكابلات الكهربائية المصرية
مسطرد

مصنع الكابلات

* بدأ الإنتاج عام ١٩٥٥

* التكاليف الكلية ١٦٠٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ١٢٠٥ عاملا

* أنتج عام ٦٣/٦٢ - ٣٠٤٦ طن أسلاك وكابلات معزولة بالبلاستيك وعادية
معزولة بالقطن و ٤٦٠٣ طن كابلات مسلحة و ١١٢٨ طن كابلات تليفونية

* قيمة الإنتاج ٣٢٧٨.٠٠٠ جنيه

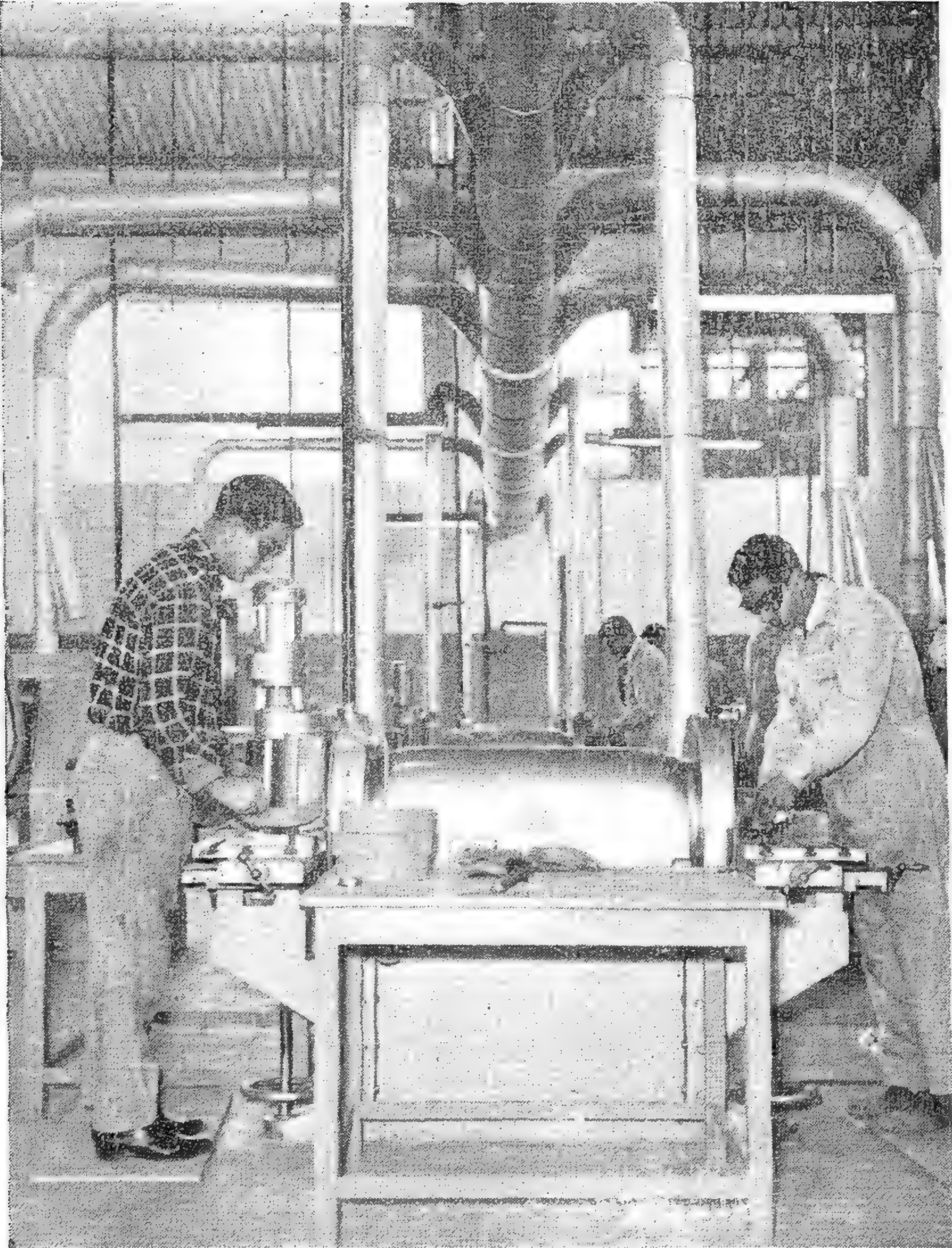
مصنع الفرامل

شركة الفرامل المصرية
القاهرة

* بدأ الإنتاج عام
١٩٥٩

* بلغت تكاليفه
٣٥٠٠٠ جنيه

* ينتج سنوياً
ما قيمته
٢٤٠٠٠٠ جنيه
من اسطوانات
الدبرياج وتبيل
الفرامل





شركة النصر للغزل والنسيج
بدمياط والمنصورة
دمياط

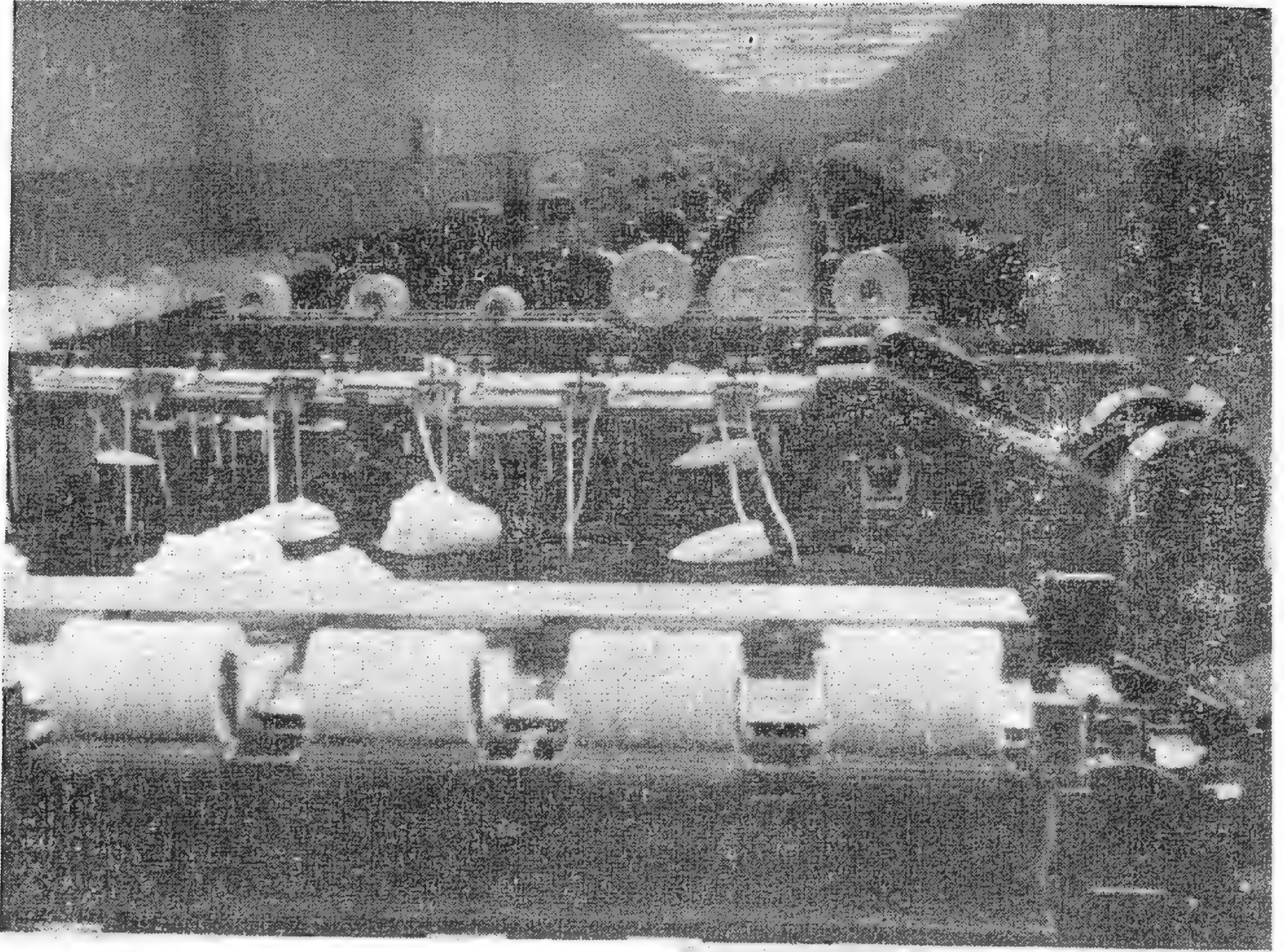
مصنع الغزل الرفيع
دمياط

* يعمل به ١١٦١ عاملا .

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

* أنتج عام ٦٣/٦٢ - ٧٨٧
طن غزل قطن متوسط
ورفيع .

* رأس المال المستثمر
١٤٧٩.٠٠٠ ر.جنيها .



مصنع الغزل الرفيع

شبين الكوم

شركة مصر /

شبين الكوم

للفزل والنسيج

شبين الكوم

* بدأ الانتاج عام

١٩٦١

* رأس المال

المستثمر

٨ مليون جنيه

* يعمل به ٣٣٩٢

عاملا .

* انتج عام ٦٢/٦٣

٢٠٠٠ طن غزل

قطن متوسط

ورفيع .

* قيمة الانتاج

٢٤٠.٠٠٠ ر. جنيه



* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٨٠٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ١٢٠١ عاملا .

* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٩٨٢ طن غزل
قطن متوسط ورفيع .

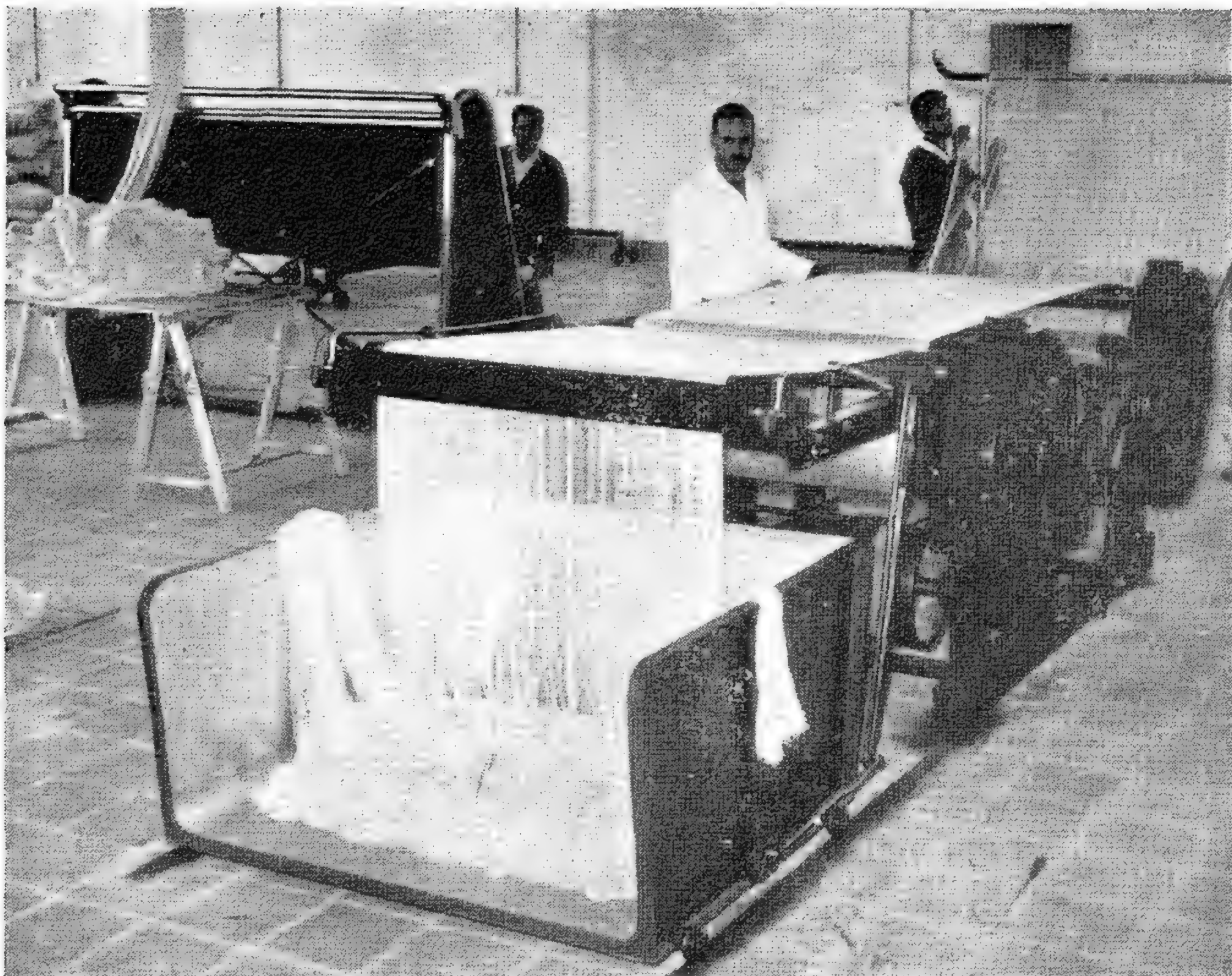
* قيمة الإنتاج ٩٨٧.٠٠٠ جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

طنطا

شركة الدلتا للغزل والنسيج

طنطا



مصنع شباك الصيد

شركة النصر للفضل والنسيج

بور سعيد

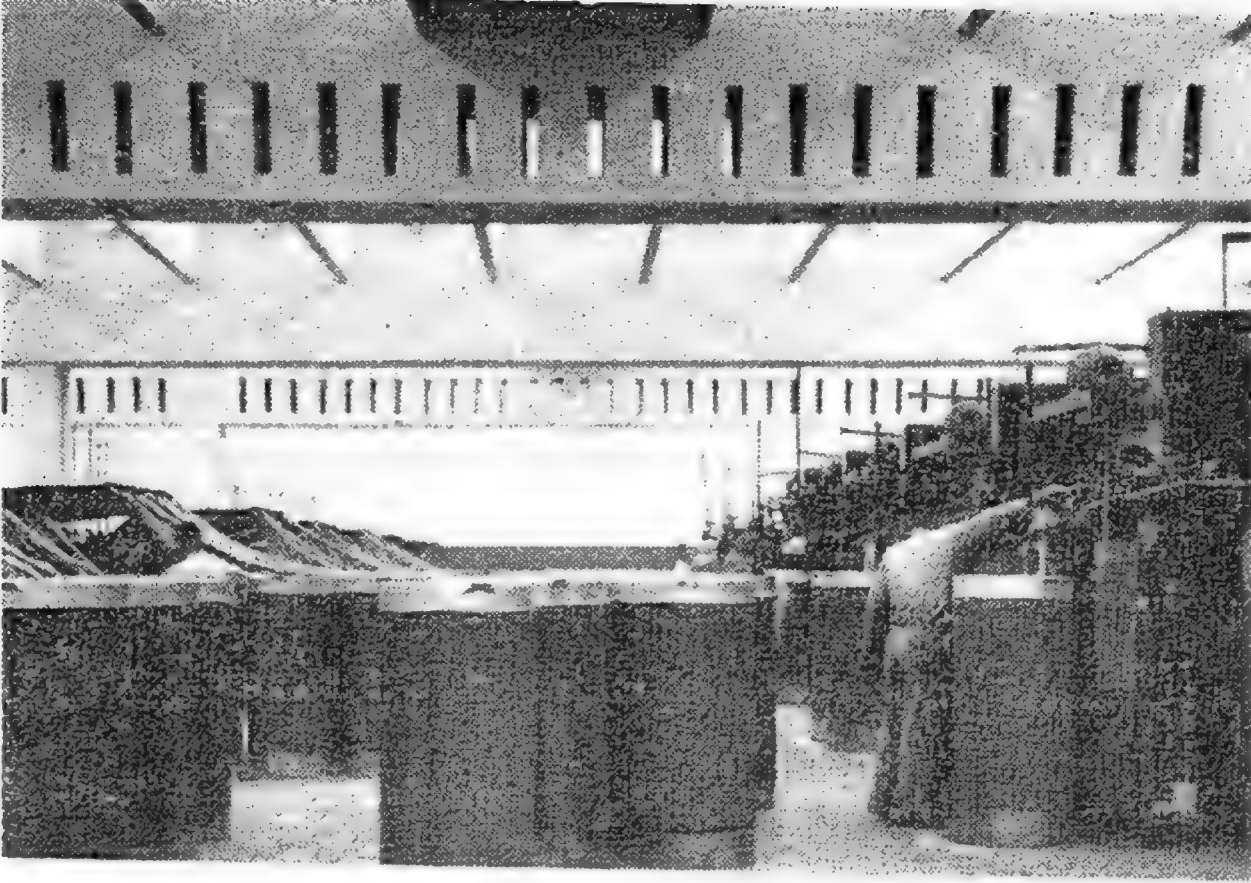
* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٨٤٠.٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٦٥٢ عاملا .

* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٢٩٣.٠٠٠ متر أقمشة ثقيلة و ٤٨١ طن شباك
صيد .

* قيمة الانتاج ٨٢٨ و ١١٠ جنيه .



مصنع الجوت

الشركة العامة
لمنتجات الجوت
بليبس

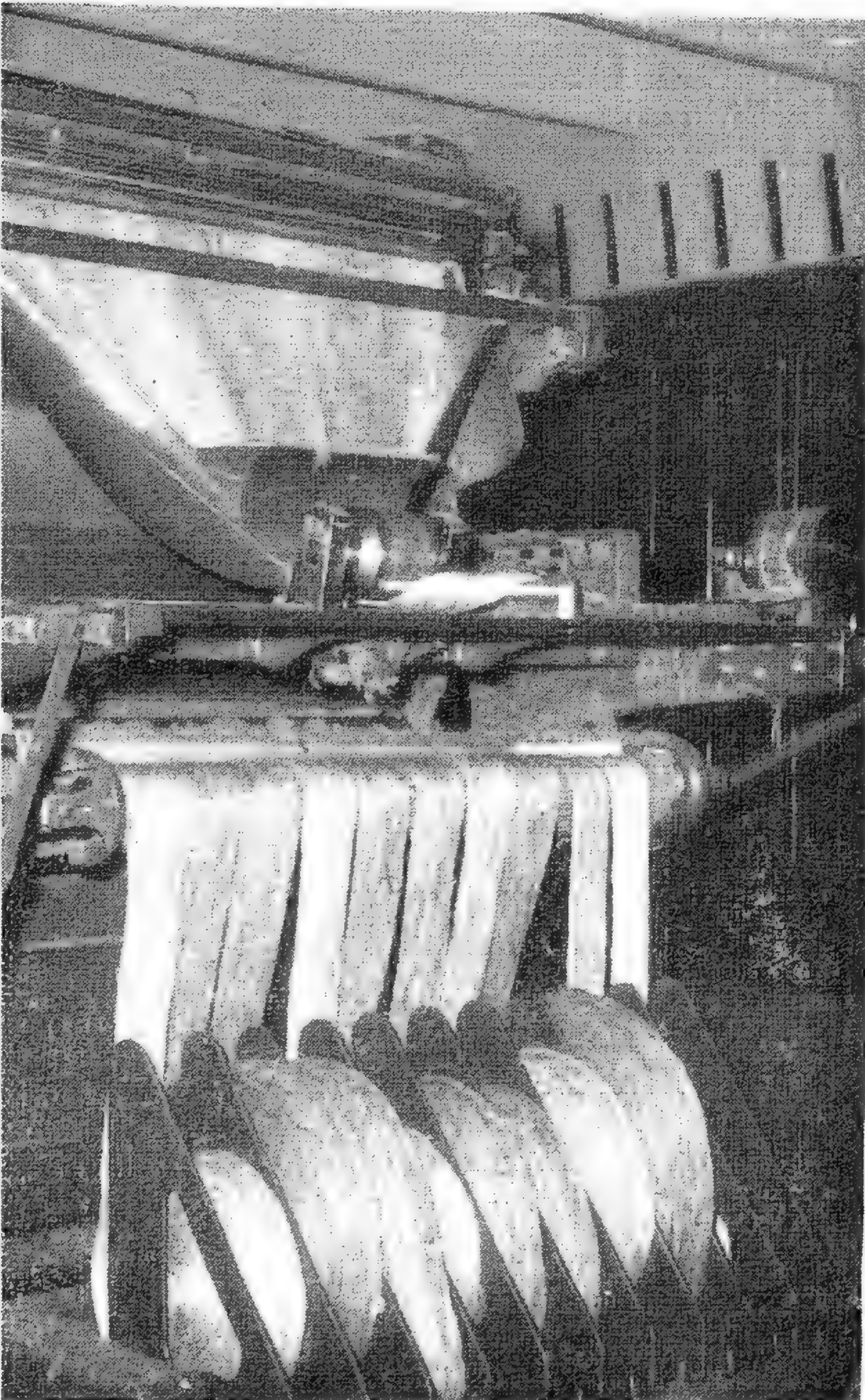
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠ .

* رأس المال المستثمر
٦٠٨٠٠٠ ر.ا جنيها

* يعمل به ٥٢٥٨ عاملا .

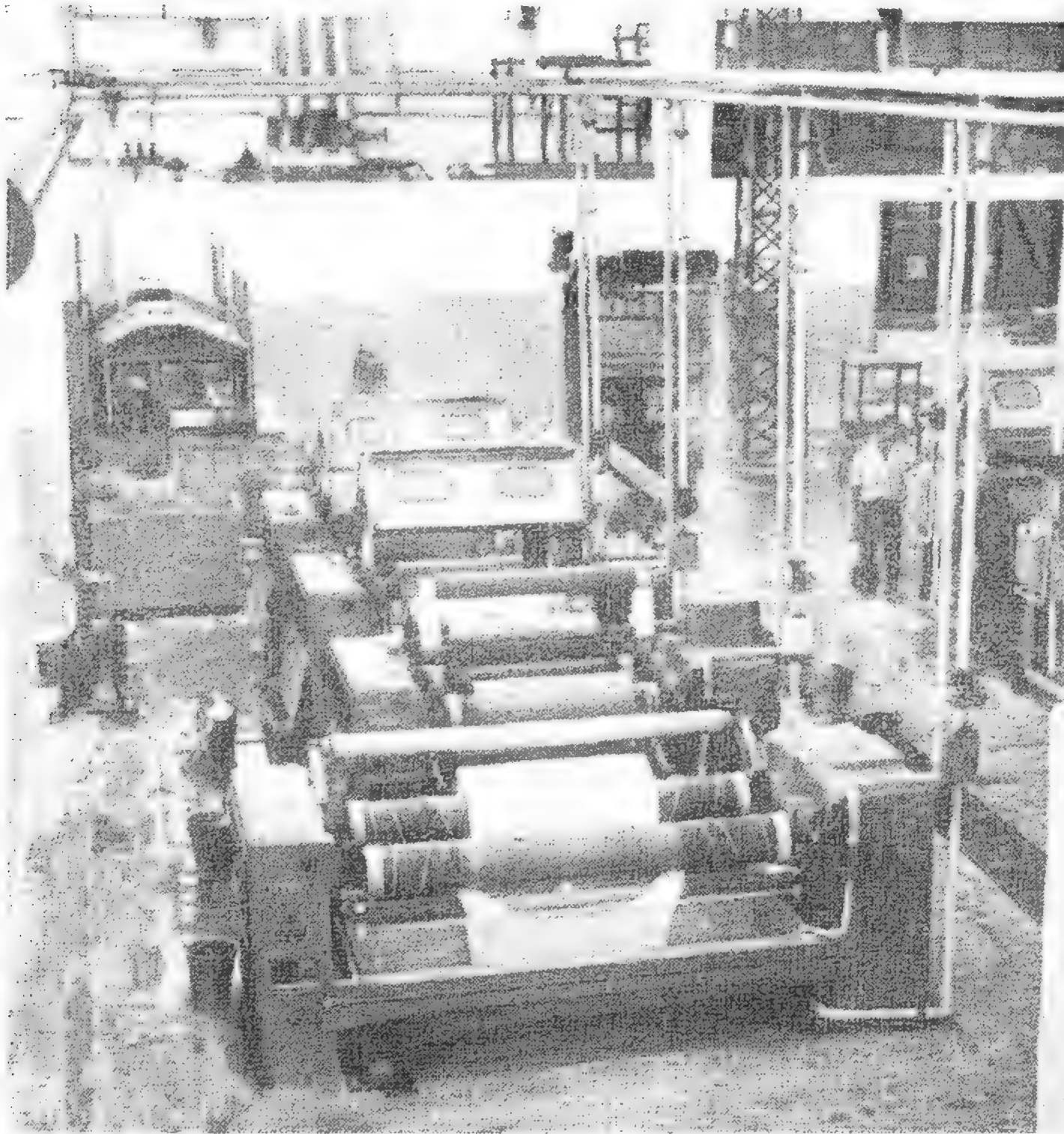
* انتج عام ٦٣/٦٢ -
٢٢٧٩٨ طن زكائب واكياس
و ٩٧٤ طن دوبارة و ٢١٢
طن حبال سيزال .

* قيمة الانتاج ٢٧٠٠٠ ر.ا
جنيه .



شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
شبرا الخيمة

مصنع الصباغة والتجهيز



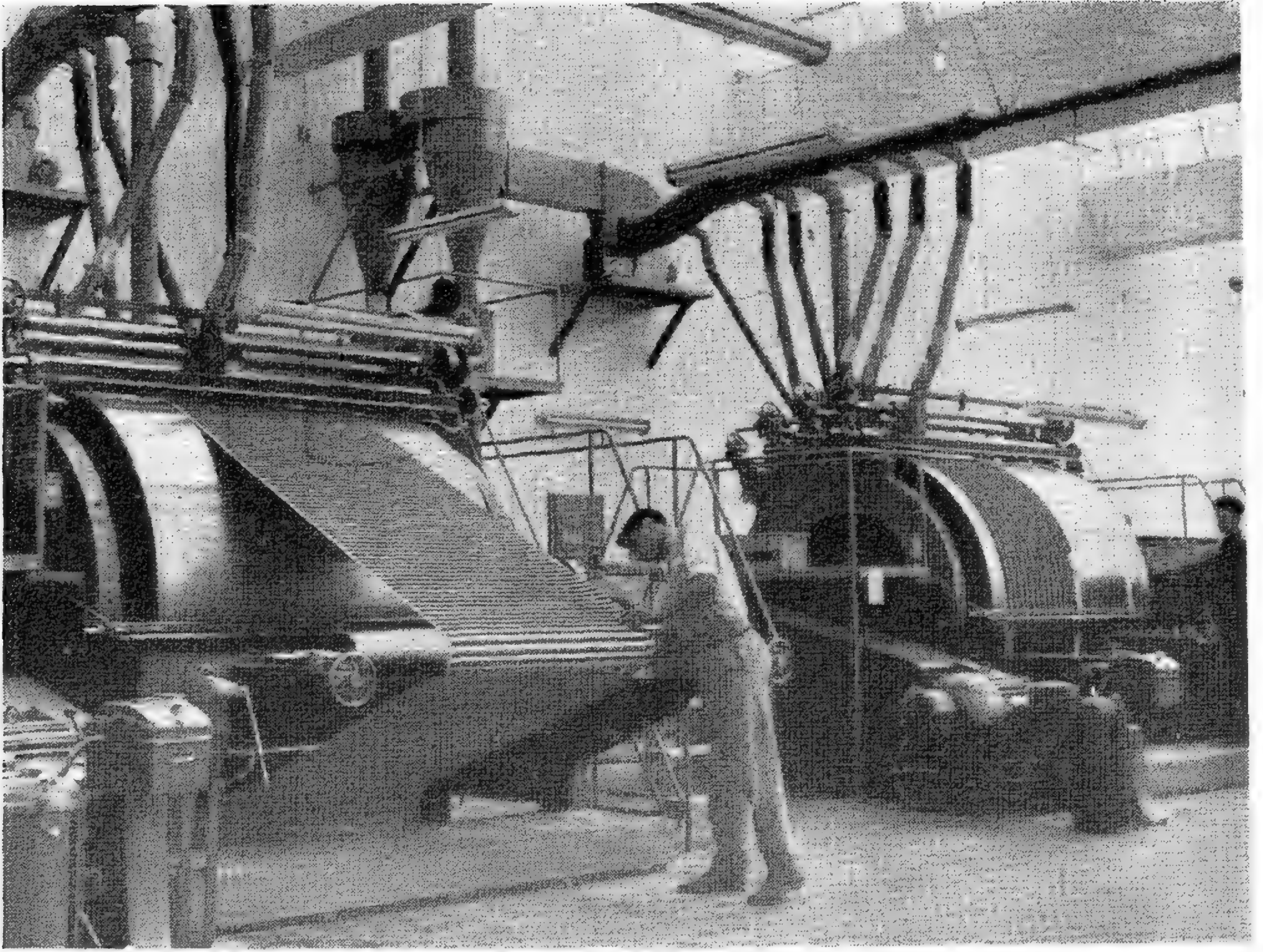
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٣ .

* بلغت تكاليفه ١٣٥٠.٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٦٠٠ عامل .

* ينتج سنويا ٢٥ مليون متر من المنسوجات المجهزة .

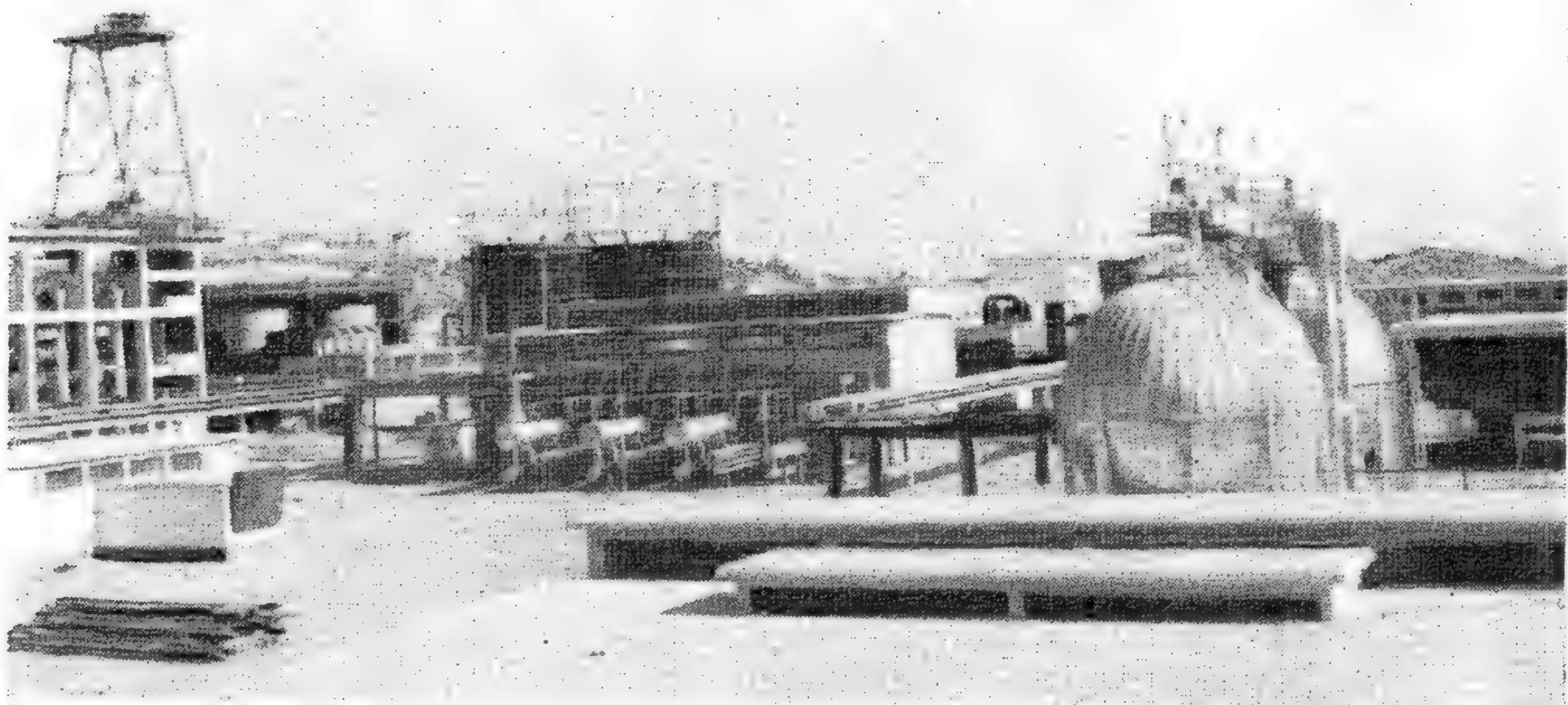
* قيمة الانتاج السنوى ٥٦٠.٠٠٠ جنيه .



شركة مصر لصناعة معدات
الغزل والنسيج - حلوان

مصنع كساوى الكرد

- * بدأ الانتاج عام ١٩٦٠
- * رأس المال المستثمر ٤٦٦.٠٠٠ جنيه .
- * يعمل به ٢٧٩ عاملا .
- * انتج عام ٦٣/٦٢ - ٨٦٢٣ طقم كساوى كرد لمصانع غزل القطن
بالاضافة الى ١٤٣ طن كون و بوبين .
- * قيمة الانتاج ١٨٠.٠٠٠ جنيه .



شركة الصناعات الكيماوية المصرية

((كيما))

أسوان

مصنع أسوان « كيما »

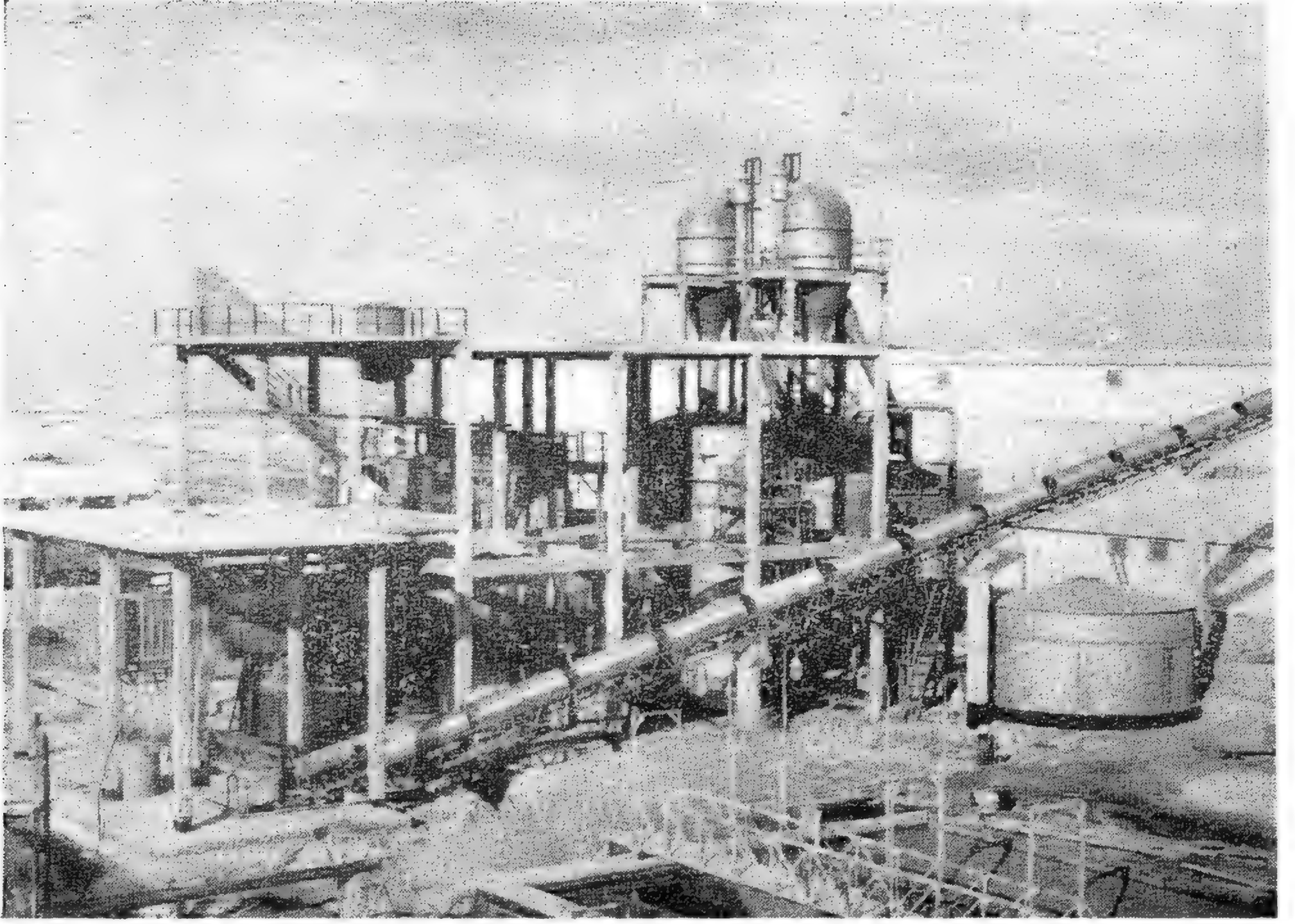
* انتج عام ٦٢/٦٣ - ٣٢٠٣٢٠ طن سماد
نترات النشادر الجيرى ٢٠.٥٪ أزوت.

* قيمة الانتاج ٨١٠٤٠٠٠ جنيه .

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠ .

* رأس المال المستثمر ٢٧٢٠٠٠٠ جنيه.

* يعمل به ٢٣٥٥ عاملا .



مصنع كبريتات النشادر

شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية
السويس

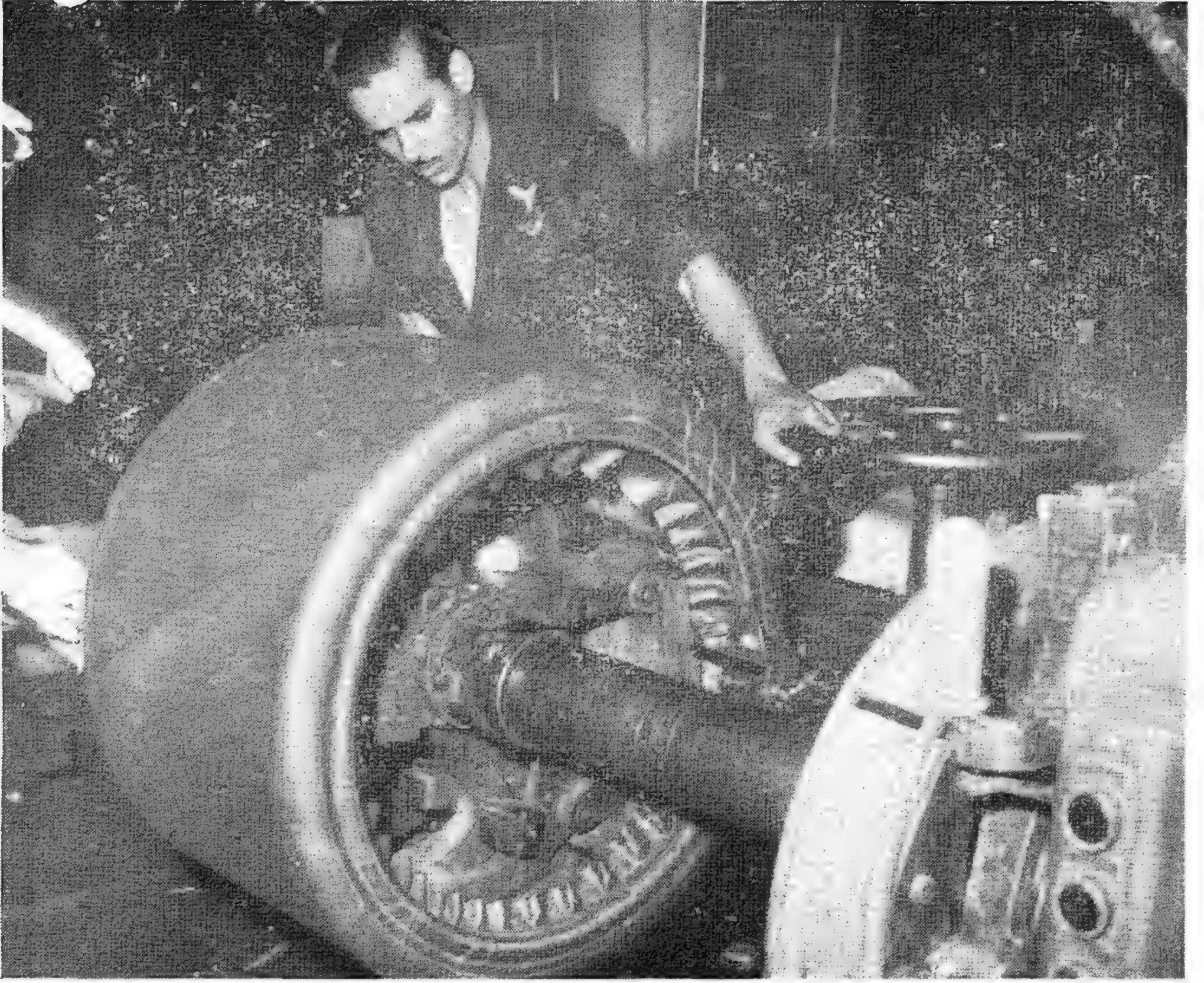
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

* بلغت تكاليف التوسع ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه .

* يعمل به ٢٠٠ عاملا

* ينتج ١٠٠.٠٠٠ طن سماد كبريتات نشادر (٢٠.٥ ٪ أزوت)

* قيمة الانتاج ٢٦٠.٠٠٠ ر. جنيه



مصنع الإطارات

شركة النقل والهندسة
الاسكندرية

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٦

* رأس المال المستثمر ٣٦٥٧٠٠٠ جنيه
جنيه .

* يعمل به ١٩٠٩ عاملا

* انتج عام ٦٢/٦٢ - ٤٥٥٤٦٤
اطار

* قيمة الانتاج ٤٢٩٦٠٠٠ جنيه

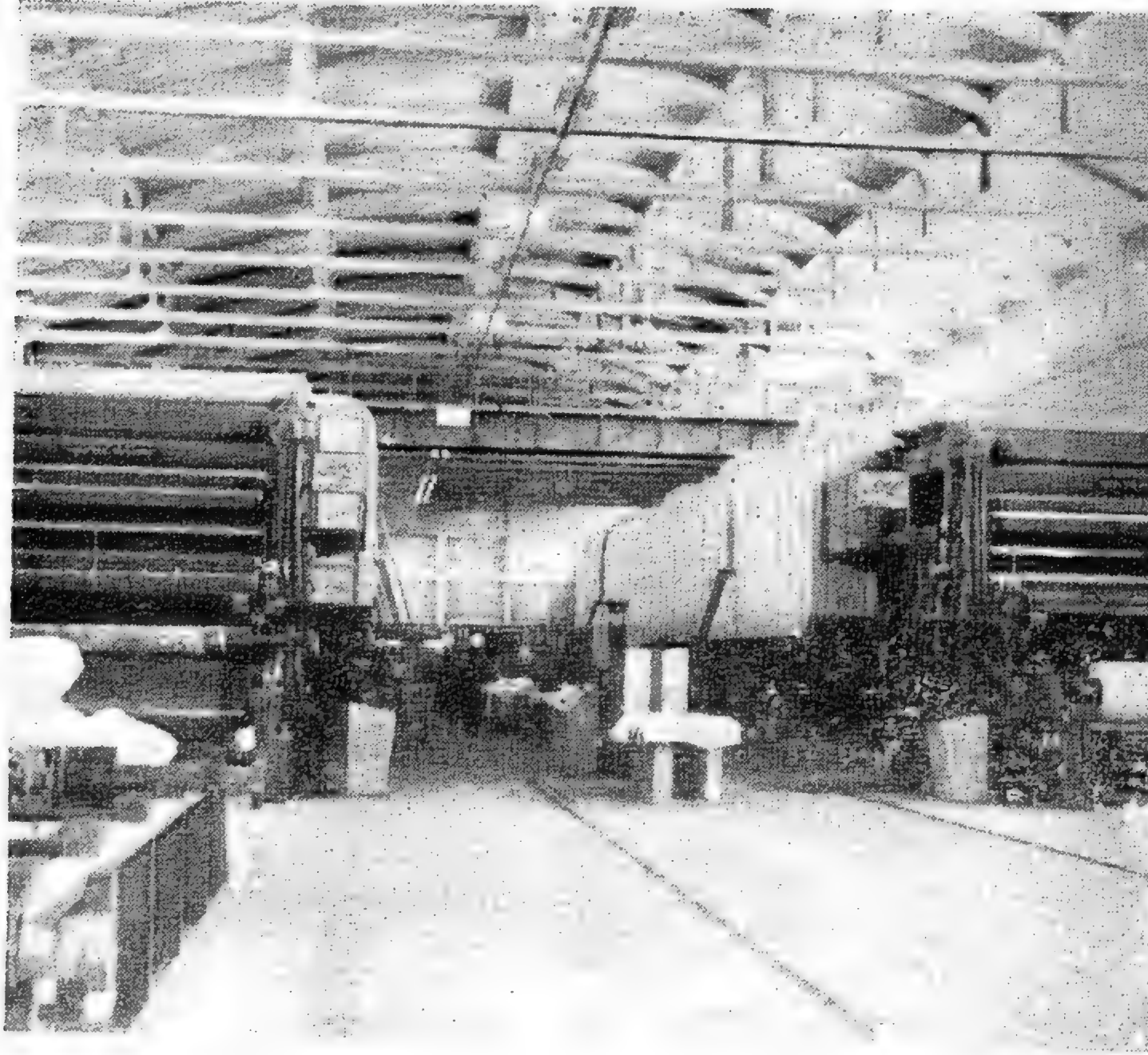
وقد بدأ المصنع خلال شهر
يونيو ١٩٦٢ في انتاج اطارات
الدراجات

الشركة العامة لصناعة الورق

« راکتا »

الاسكندرية

مصنع الورق « راکتا »



* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

*

* التكاليف الكلية
٨٧٨٣٠٠٠ جنيه

*

* يعمل به ١٤١٤ عاملا

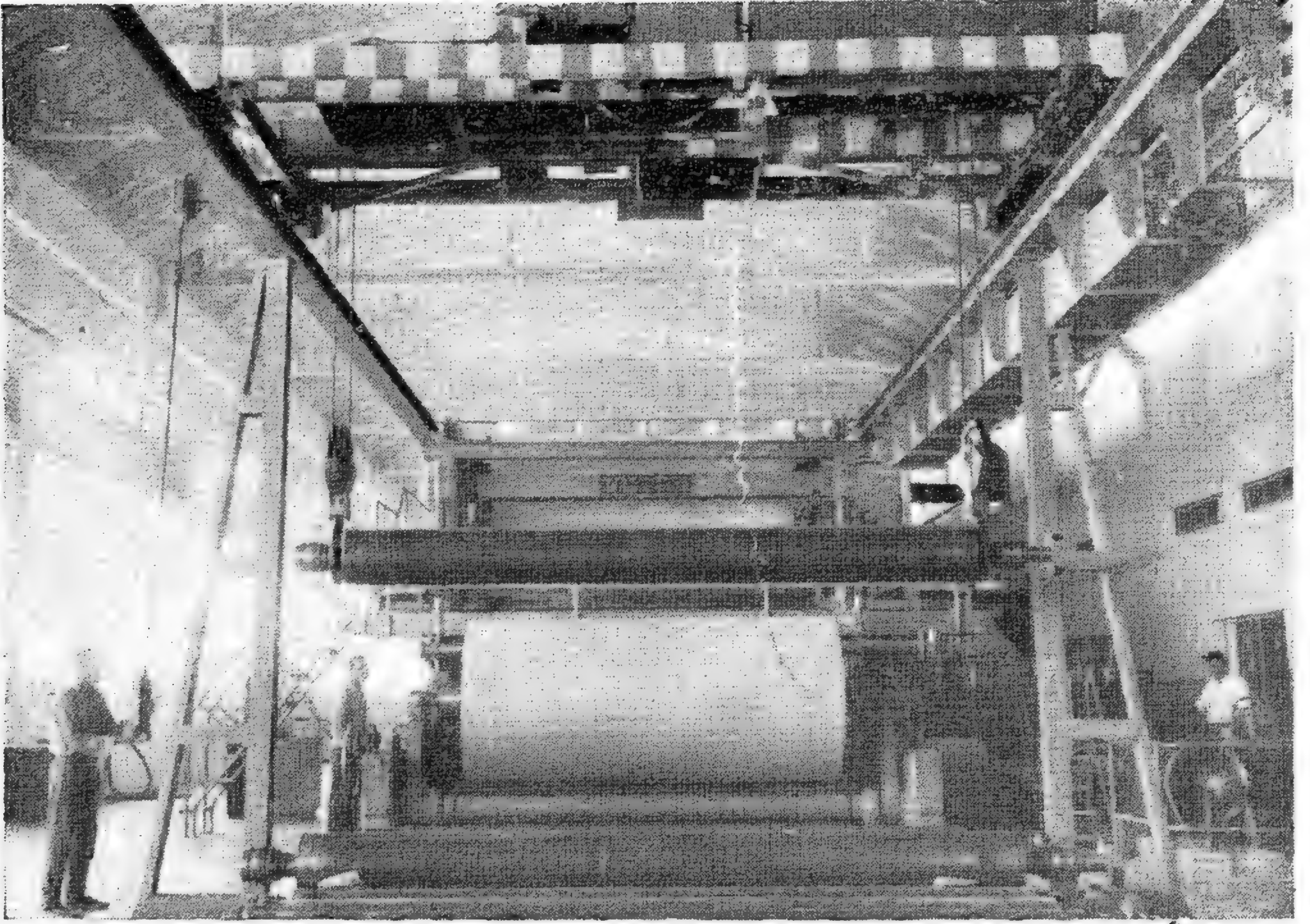
*

* انتج عام ٦٢/٦٣ -
١٨٥١٥ طن ورق
كتابة وطباعة

*

* قيمة الانتاج
٢٧٦٧٠٠٠ جنيه





مصنع الورق الكرافت

شركة أوراق التعبئة « كرافت »
السويس

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

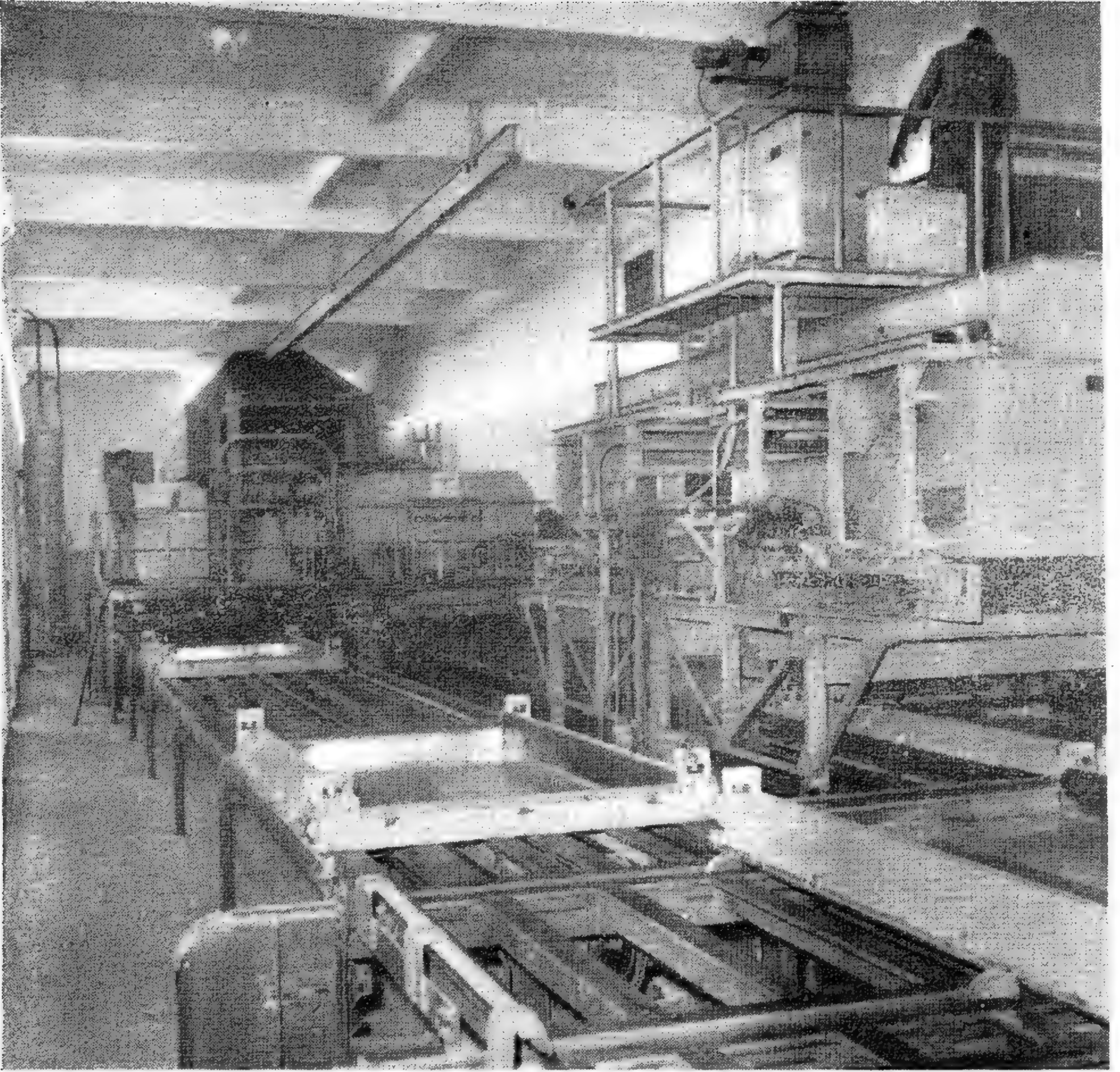
* رأس المال المستثمر ١٢٢٣٠٠٠ ل.جنيه .

* يعمل به ٦٢٠ عاملا

* انتج عام ٦٢/٦٣ - ١٢٩٠٠ طن ورق كرافت يستعمل في تعبئة

الاسمنت والسكر والسماد .

* قيمة الانتاج ١٢٤٣٠٠٠ ل.جنيها



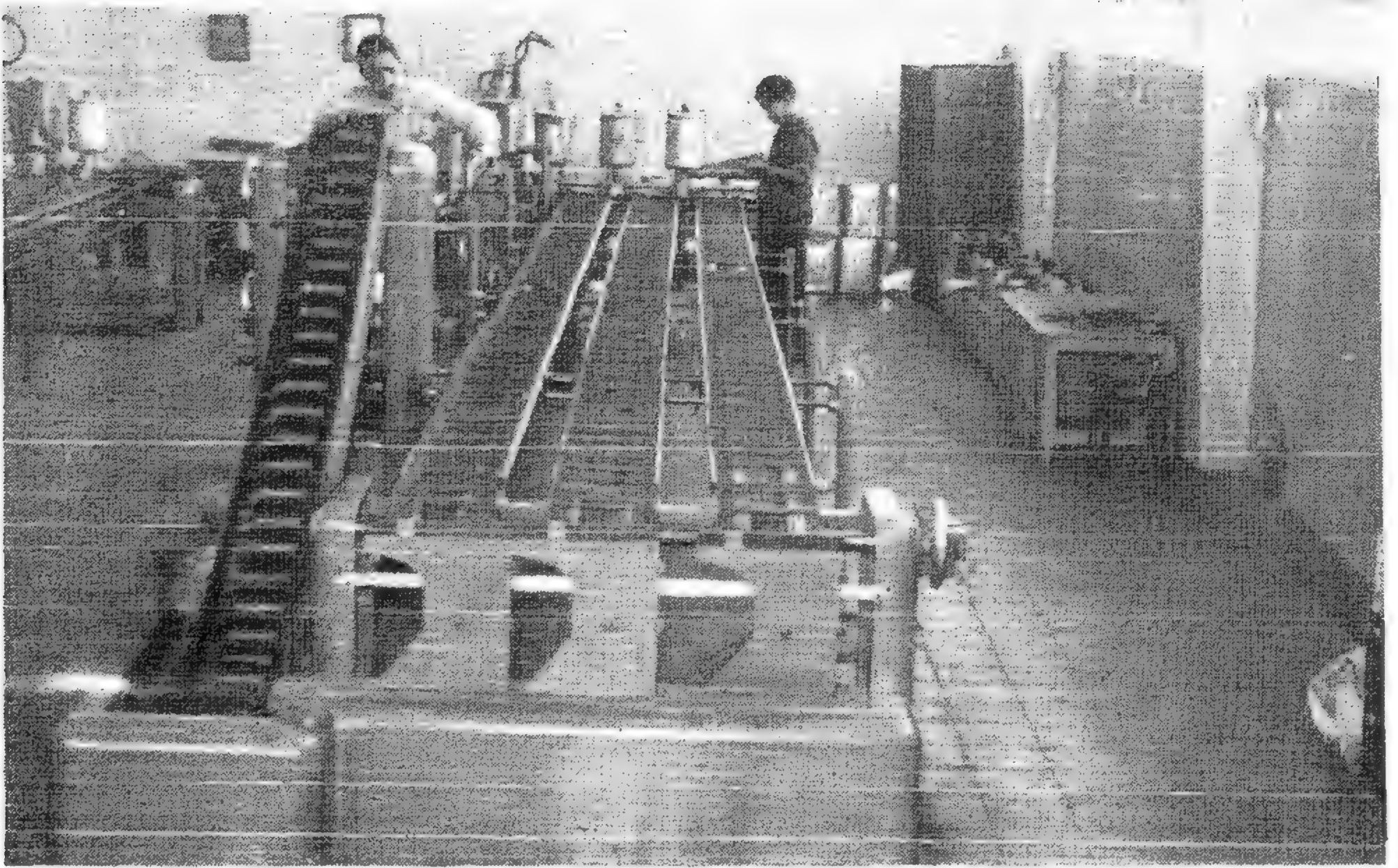
مصنع الخشب الحبيبي

شركة طنطا للكتان والزيت
طنطا

- * بدأ انتاج المصنع ١٩٦٢
- * بلغت تكاليفه ٢٦١٢٢٧ جنيه
- * يعمل به ١٥٤ عاملا
- * ينتج سنويا ٩٠٠٠ طن الواح خشب حبيبي من مخلفات الكتان .
- * قيمة المنتجات سنويا ٥٠٥٠٠٠ جنيه .
- * يستعمل الخشب الحبيبي كبديل للخشب الابيض والموسكى المستورد .

مصنع الأقلام

شركة النصر لصناعة الأقلام
ومنتجات الجرافيت
شبرا الخيمة



* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

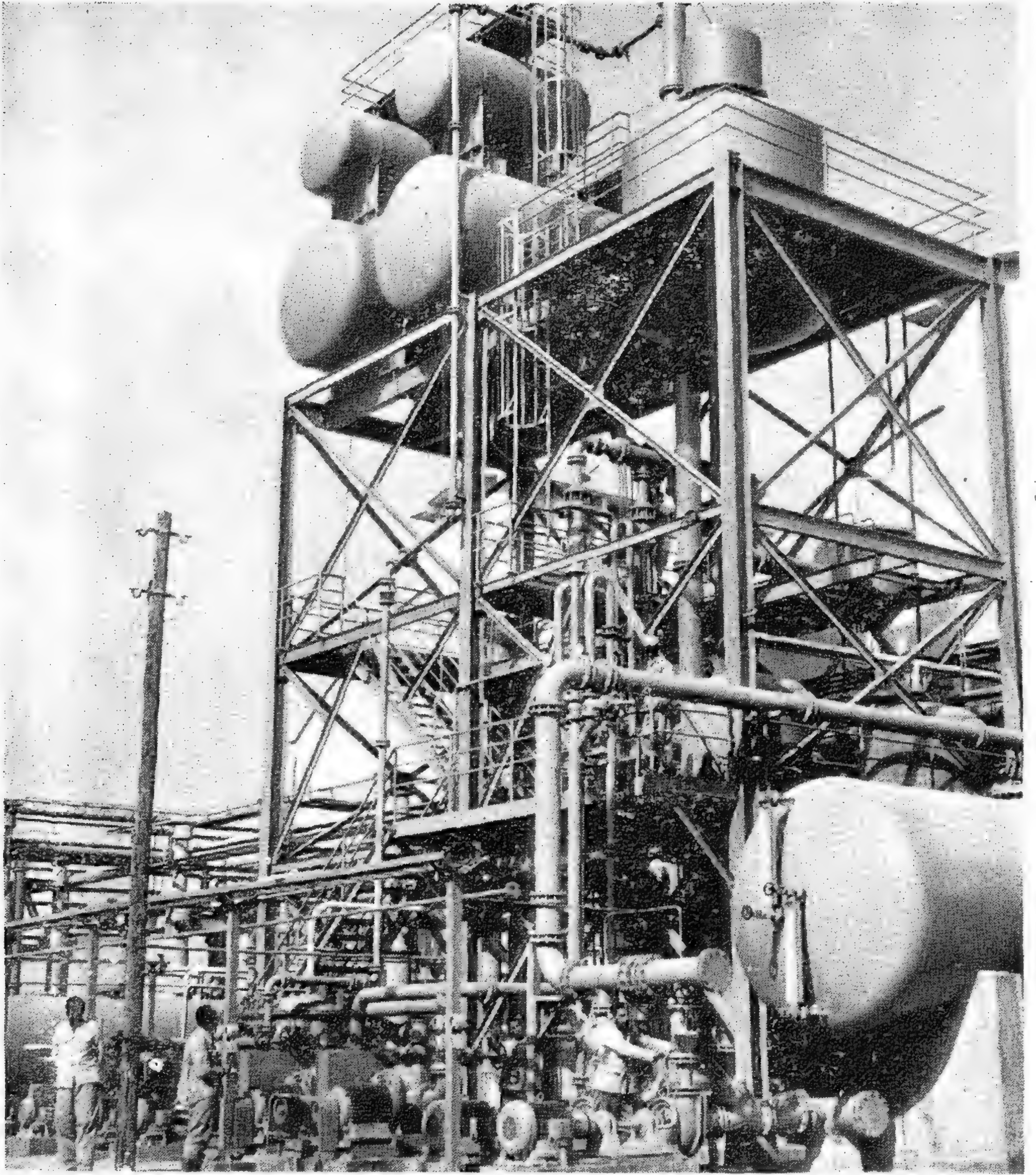
* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ١٢٤٩٩٤٩ قاروصة انواع

* رأس المال المستثمر ١٩٤٠٠٠ جنيه

مختلفة ، ٦١٧٩٥ صندوق خشب .

* يعمل به ٢١١ عاملا .

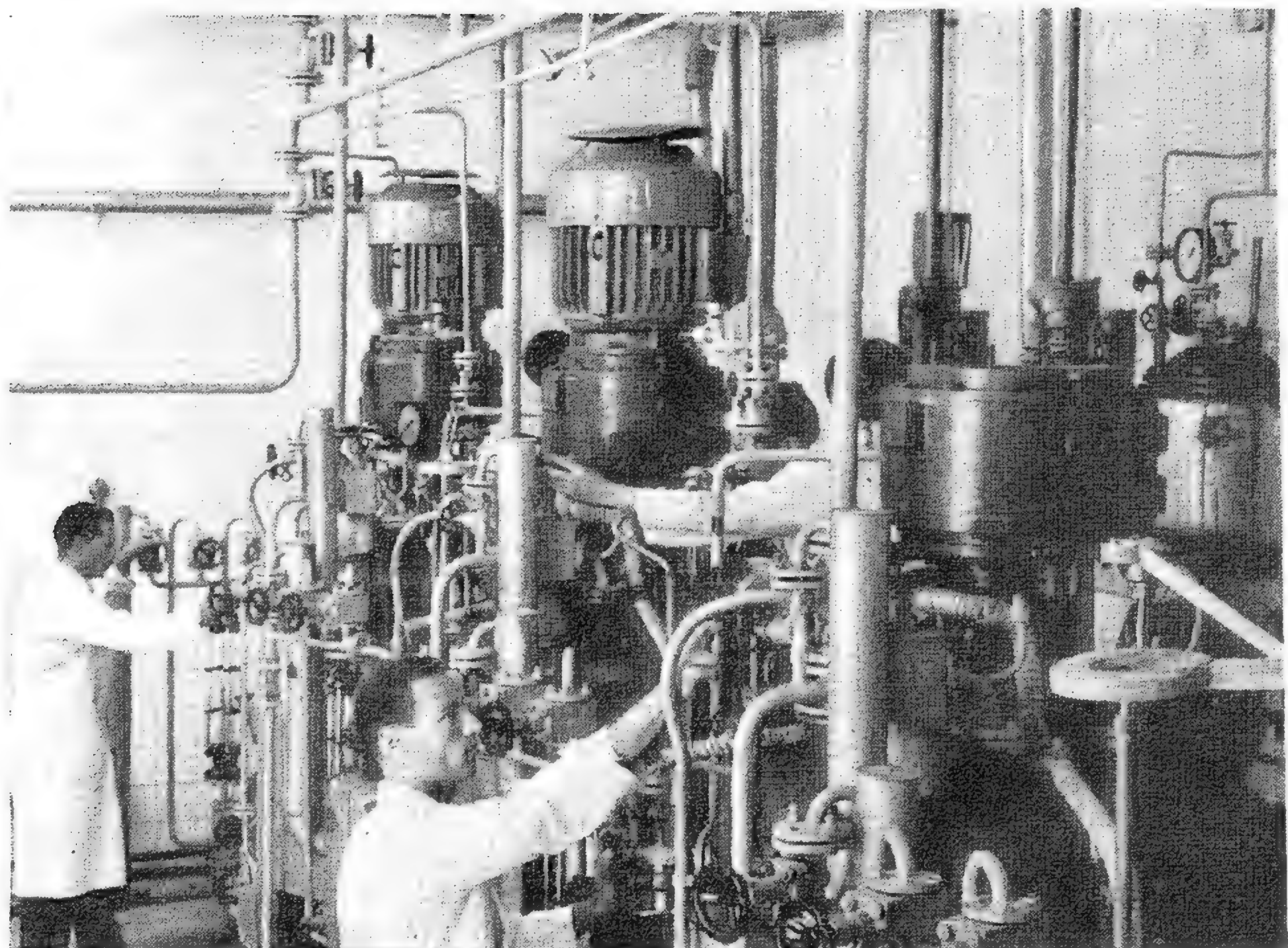
* قيمة الانتاج ١٨٥٠٠٠ جنيه



- * بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر ٢٨٤١٠٠٠ جنيه
- * يعمل به ٧٢٨ عاملاً
- * أنتج عام ٦٢/٦٣ - ١٤٩٩٣ طن سودا كاوية ١٠٠٪
- و ٤٣٢ طن كلور سائل و ٦٠٥٥ طن حامض
- أيدروكلوريك ١٠٠٪ و ٣٥٨٧٠ طن هيبسوكلوريت
- الكالسيوم و ٢٣٦ طن كلوريد الحديد
- * قيمة الإنتاج ١٥٤٣٠٠٠ ر.ج. وتستخدم هذه
- المنتجات في صناعات الورق والحبر الصناعي
- والغزل والنسيج والصابون .

مصنع الصودا الكاوية

شركة مصر لصناعة الكيماويات
الاسكندرية



مصنع الكيماويات الدوائية

شركة النصر للكيماويات الدوائية
ومضادات الحيوية - أبو زعبل

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٣

* بلغت التكاليف الانشائية ٣٧٧١٠٠٠ ر جنيـه

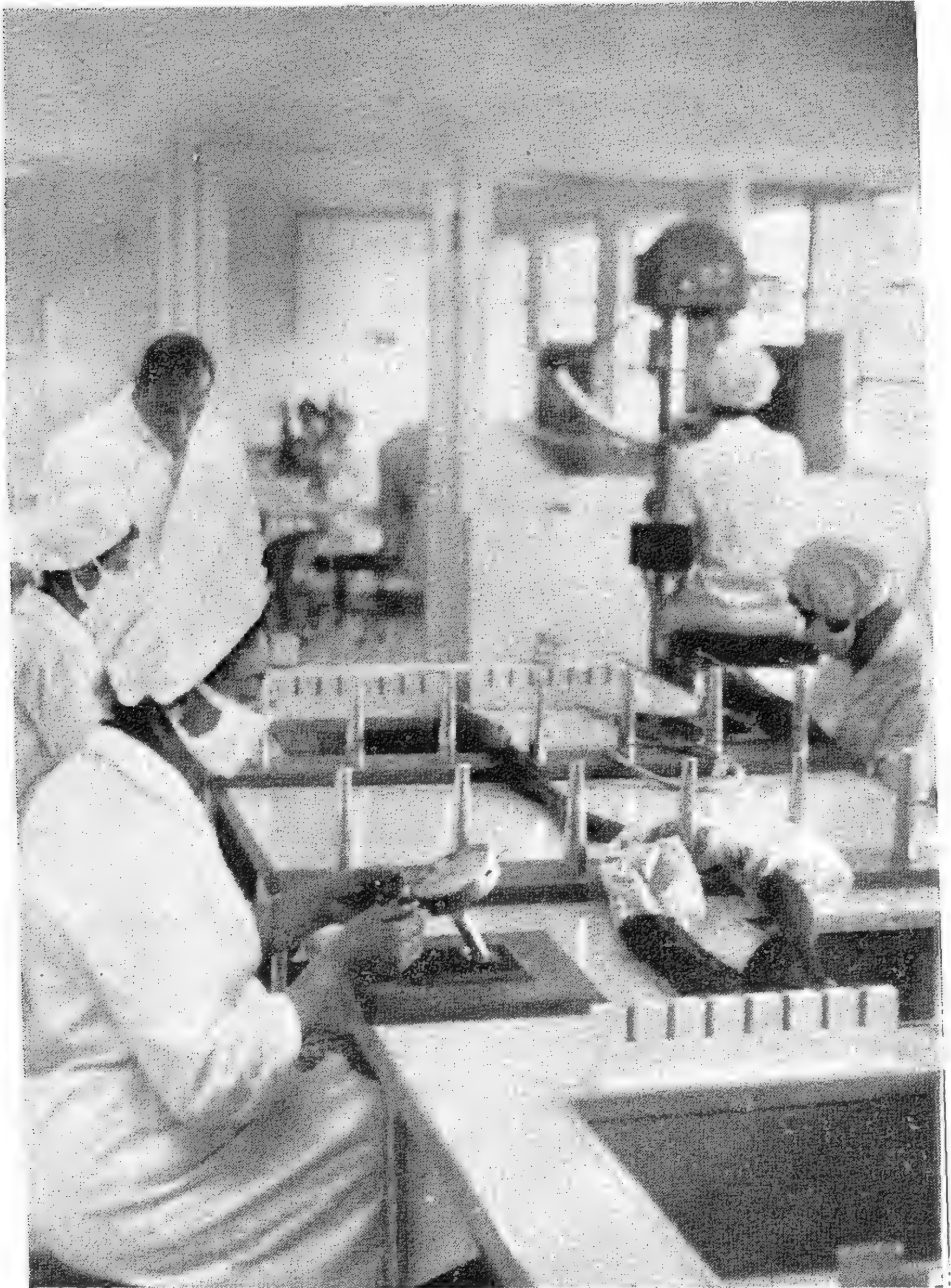
* عدد العمال ١٥٠٠ عاملا .

* الانتاج السنوى ٢٩٧ طن من الاسبرين ومركبات السلفا مضادات
الحيوية مثل البنسلين والكلورامفينيكول .

* قيمة الانتاج حوالى ١٣٠٠٠٠٠ ر جنيـه .

مصنع الخيوط الجراحية

مصنع الخيوط الجراحية
مسطر



* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٣

* بلغت تكاليفه ١٥٠.٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٥٠ عاملا

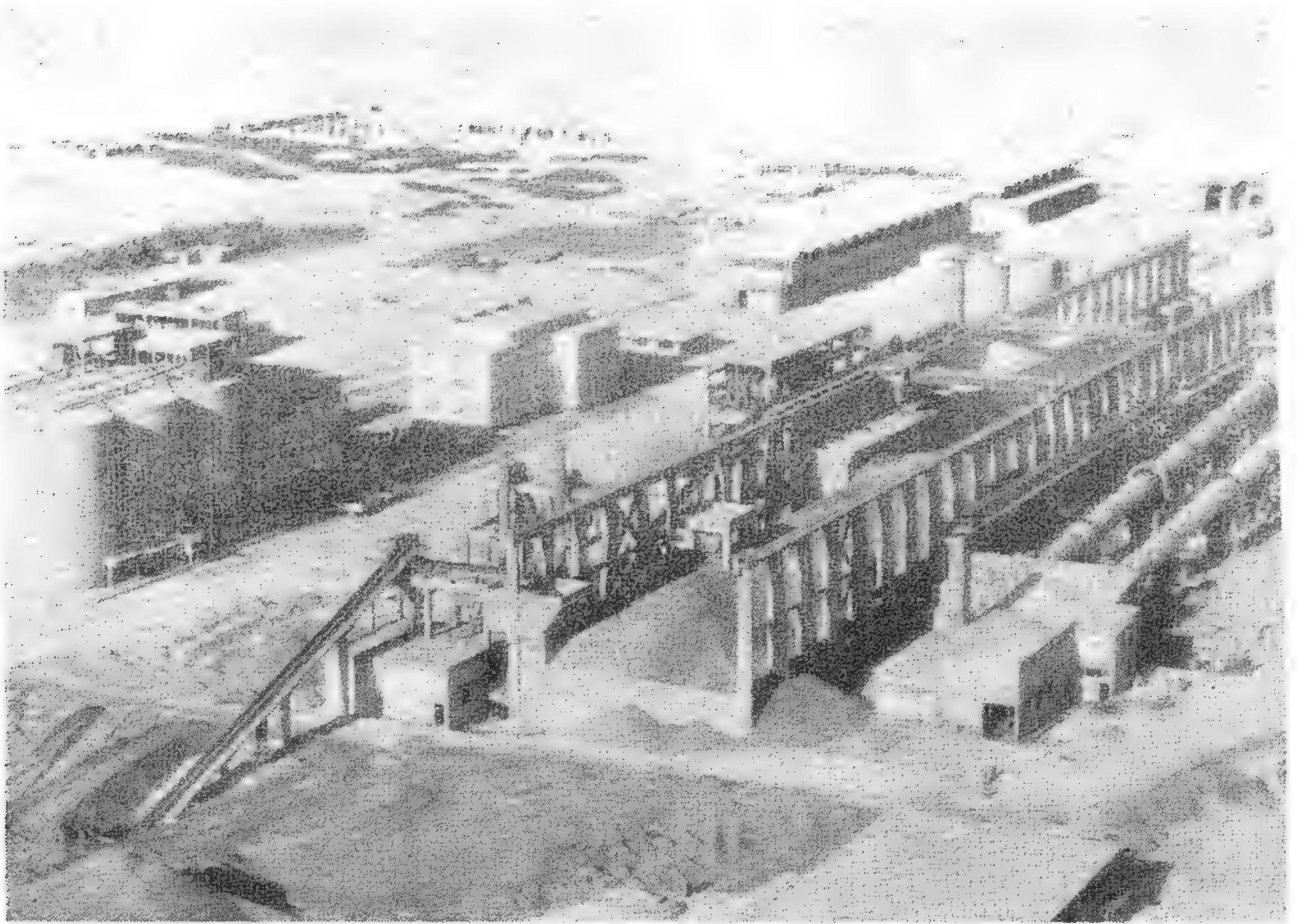
* ينتج سنويا ١٠٠.٠٠٠ رخيطة

يستعمل في العمليات الجراحية

* قيمة الإنتاج ١٥٠.٠٠٠ جنيه

الشركة القومية
لانتاج الأسمنت
حلوان

مصنع الأسمنت



* قيمة الانتاج

١٤٩٠٠٠٠ جنيه

ويستعمل في

نفس الاغراض

التي يستعمل

فيها الاسمنت

البورتلاندى

ويمتاز بمقاومته

للمياه الملحة

* يعمل به ٨٩٤

عاملا

* انتج عام ٦٢/٦٢

٣٢١١١٩ طن

اسمنت حديدى

* بدأ الانتاج

عام ١٩٦٠

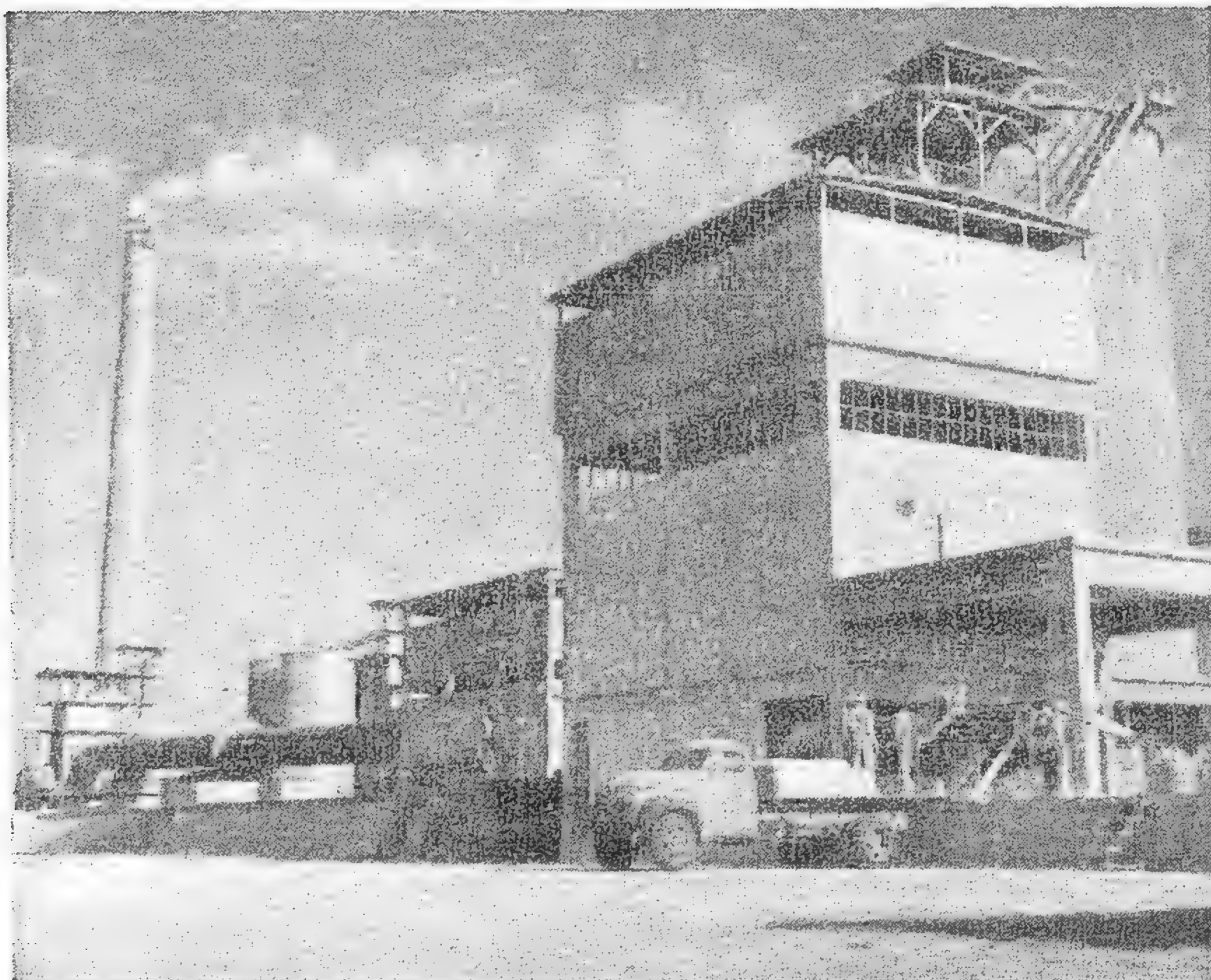
* رأس المال

المستثمر

٣١٨٢٠٠٠ جنيه

شركة اسمنت بورتلاند
حلوان

مصنع الاسمنت الأبيض والحلوان



* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٢٨٧١٣ طن أسمنت
أبيض

* قيمة الإنتاج ٥١٧ر٠٠٠ جنيه

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر (في التوسع) ٦٢٦ر٠٠٠
جنيها

* يعمل به ٦٠ عاملا



الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني
مسطرد

مصنع الخزف والصيني

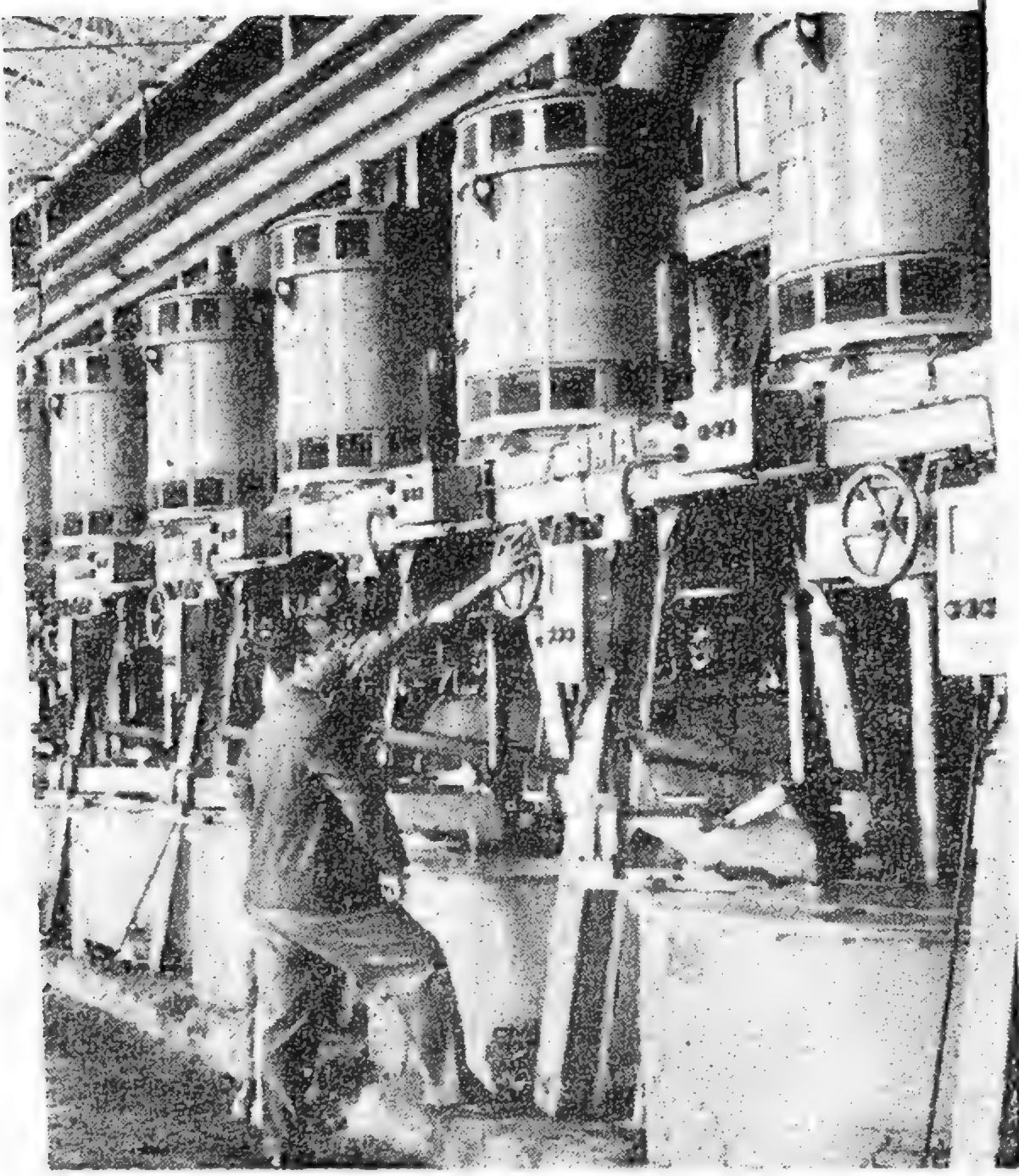
* بدأ الانتاج عام ١٩٥٦

* رأس المال المستثمر ٢١٠٠.٠٠٠ ر.د جنيه .

* يعمل به ١٧٠٨ عاملا

* انتج عام ٦٢/٦٣ - ١٨٠٥ طن ادوات منزلية و ١١٣١ طن ادوات صحية،
١٥٦١ طن قيشاني .

* قيمة الانتاج ١٠٤٣.٠٠٠ ر.د جنيه .



مصنع السكر

شركة النصر لصناعة السكر
ولب الورق بالوجه القبلي
أدفو

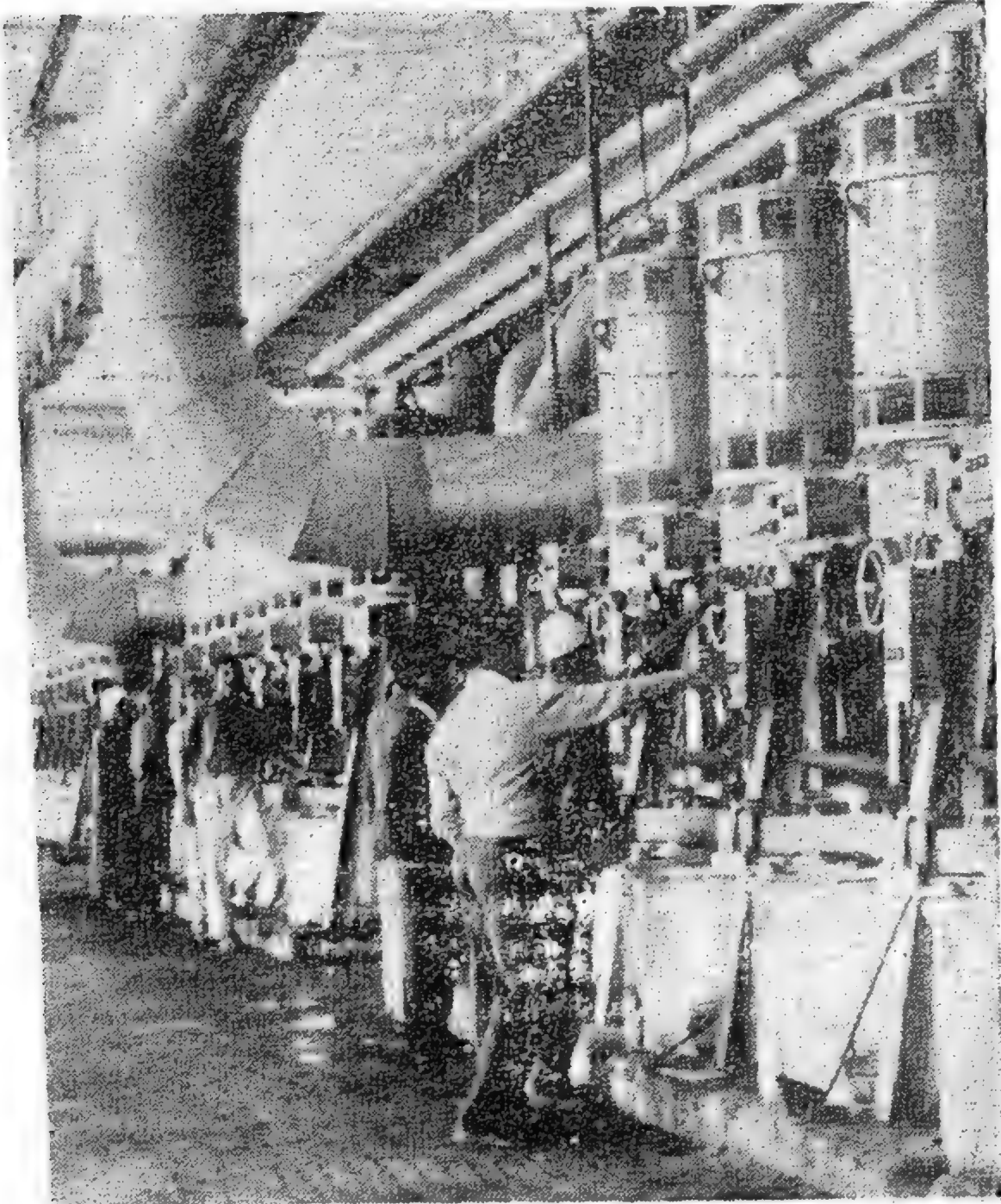
* بدأ الانتاج (السكر)

عام ١٩٦٢ .

* بلغت تكاليفه ١٩ مليون

جنيه .

* يعمل به ٢١٣٧ عاملا



* انتج عام ٦٣/٦٢ -

٢٣٧٤٦ طن سكر خام

* تبلغ قدرته الانتاجية

بعد التوسع ٨٠.٠٠٠

طن سكر .

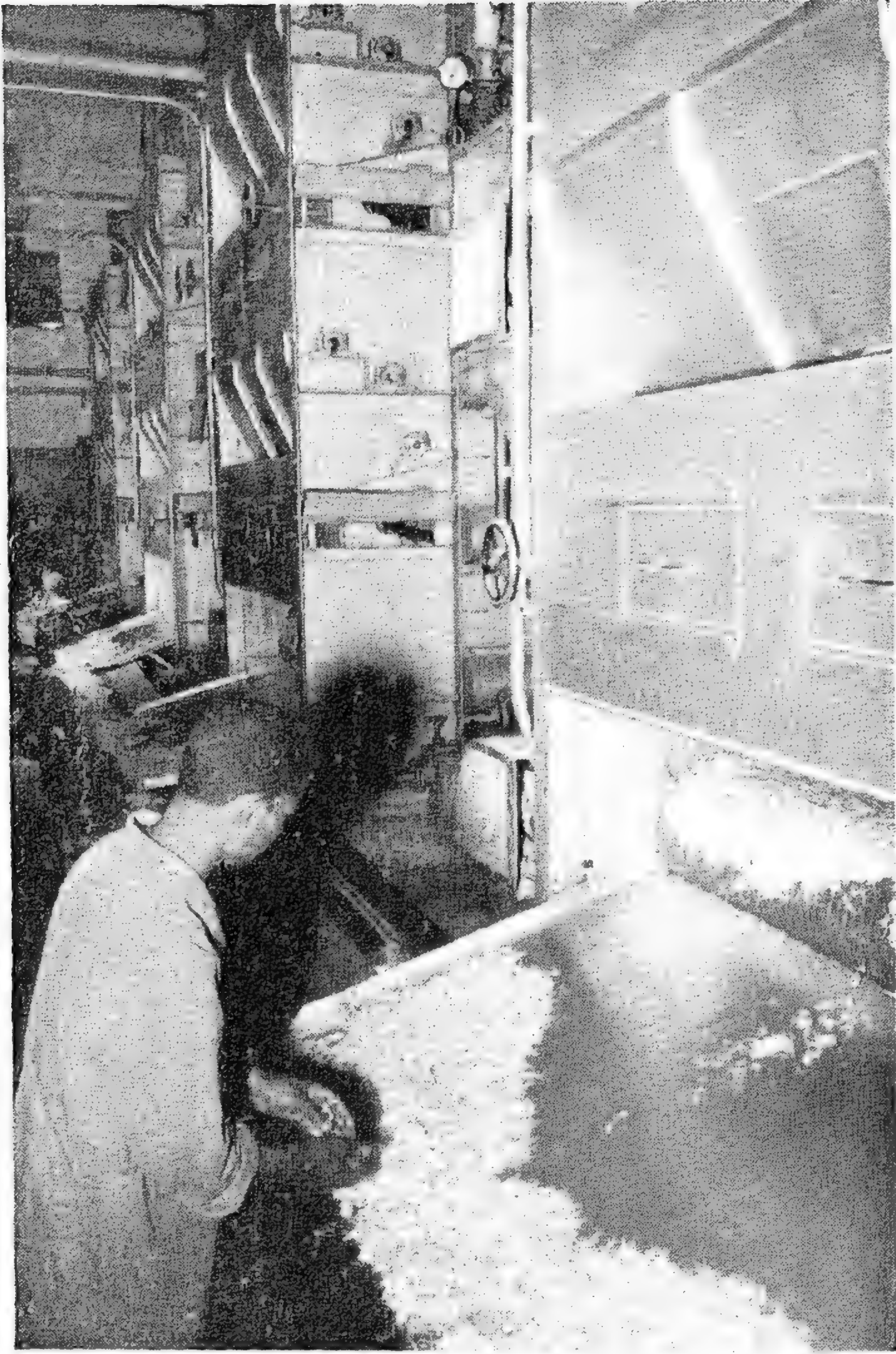
وسيدأ المصنع عام

١٩٦٥ في انتاج لب

الورق من مصاص

القصب بقدرة انتاجية

١٨.٠٠٠ طن سنويا .

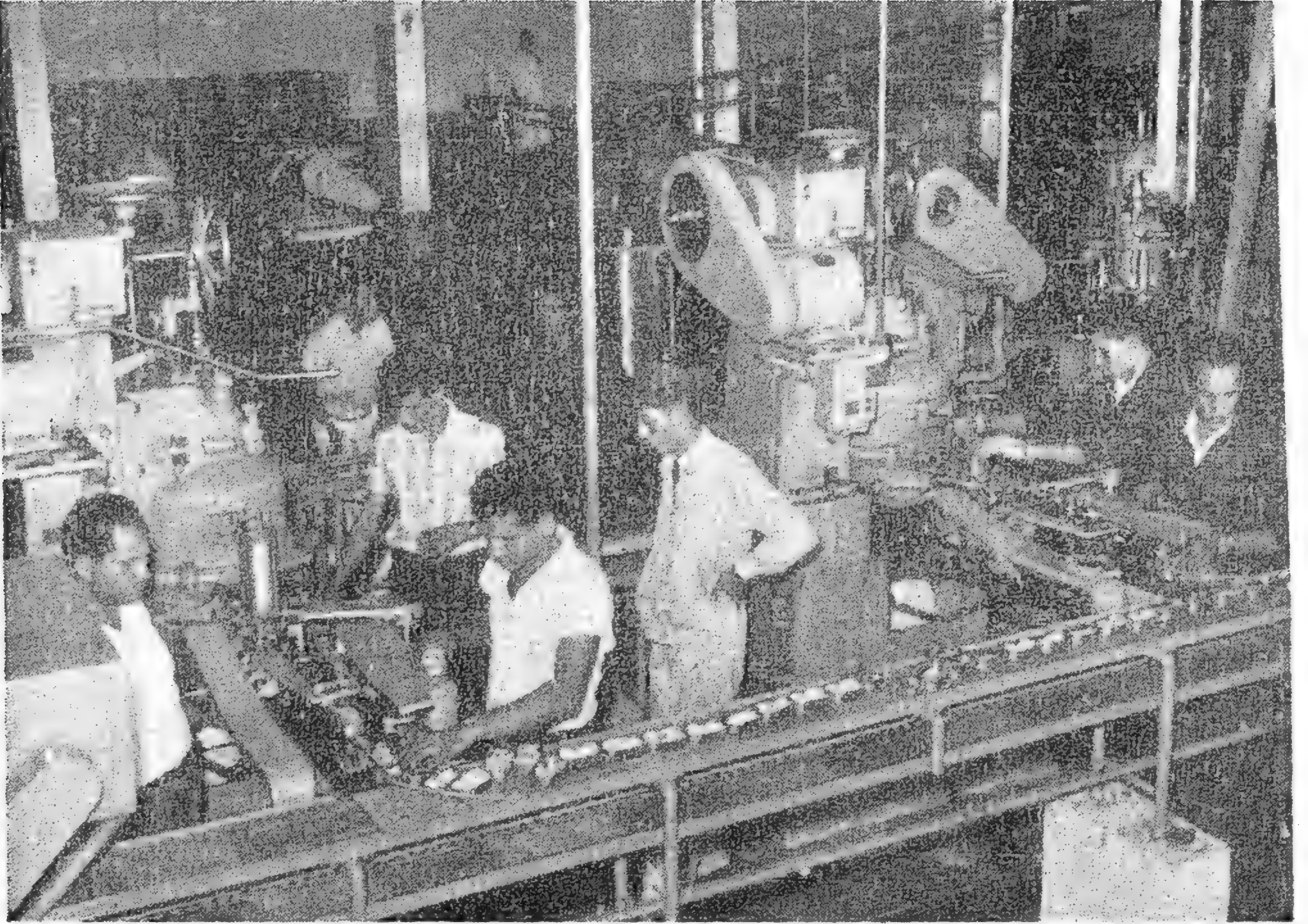


- * بدأ الانتاج عام ١٩٦١
- * رأس المال المستثمر ٤١٧.٠٠٠ جنيها .
- * يعمل به ٤٧٩ عاملا (بما في ذلك الموسميون) .
- * انتج عام ٦٢/٦٣ - ١٢٨٤ طن بصل مجفف يصدر جميعه
- * قيمة الانتاج ٣٧٤.٠٠٠ جنيه

مصنع البصل المجفف

شركة النصر لتجفيف المنتجات
الزراعية

سوهاج



مصنع السردين والجمبرى

شركة النصر لحفظ السردين والجمبرى

دمياط

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٣٦٦.٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٤١٩ عاملا

* انتج عام ٦٣/٦٢ - ٢٣٩ طن سردين معلب و ٢١٠ طن جمبرى معلب

و ٦٤ طن كابوريا ومنتجات أخرى .

* قيمة الانتاج ٩٦.٠٠٠ جنيه



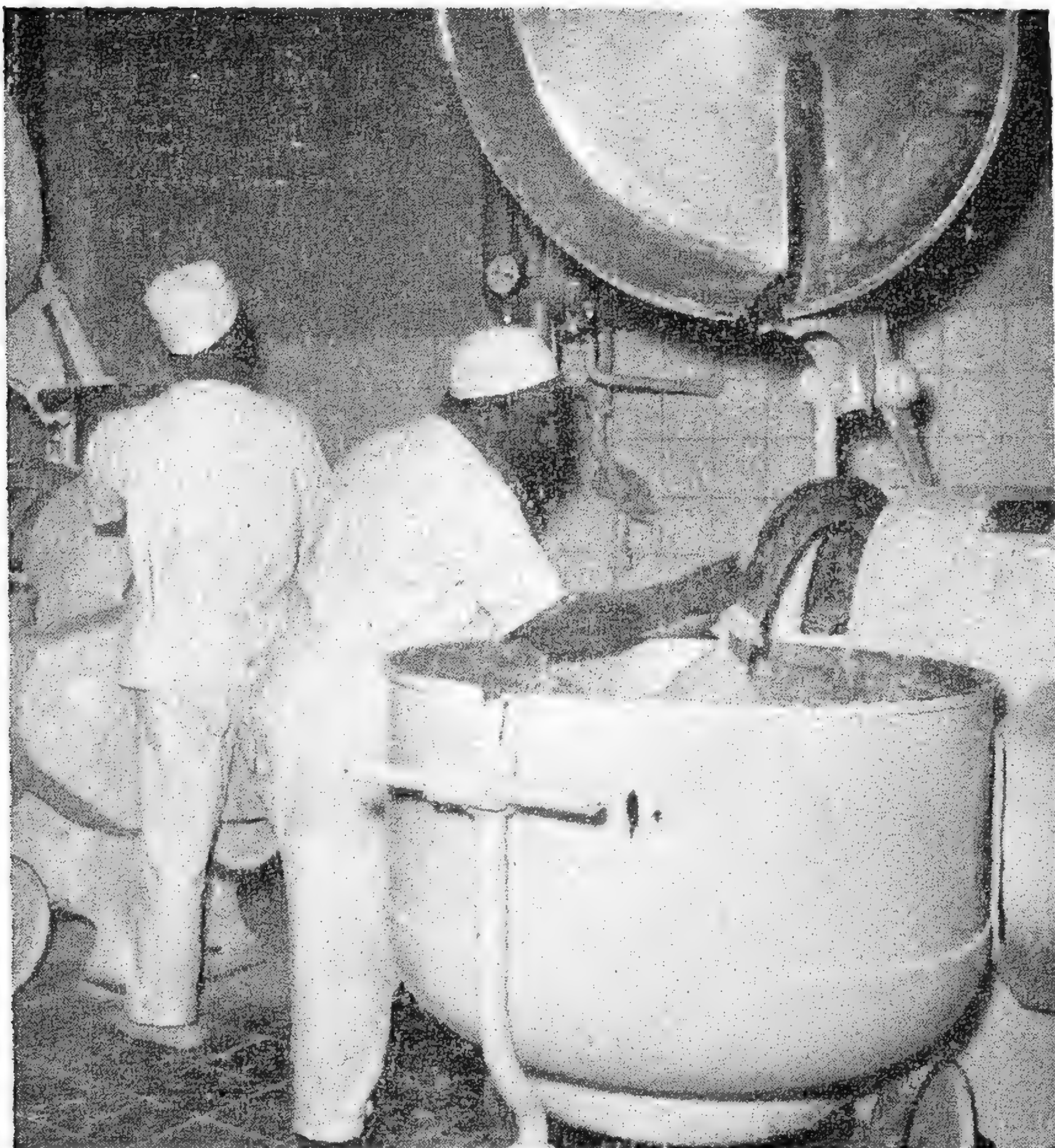
شركة مصر للالبان
والاغذية
القاهرة

مصنع الالبان والاعذية

<p>من منتجات الالبان</p> <p>* قيمة الانتاج ٥٨١٠٠٠ جنيه</p>	<p>* يعمل به ٢١٩ عاملا</p> <p>* انتج عام ٦٣/٦٢ - ٦٦٦١ طن لبن مبستر و ١١٨٥ طن</p>	<p>* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠</p> <p>* رأس المال المستثمر ٥٨٣٠٠٠ جنيه</p>
--	--	---

الشركة المصرية للأغذية
(بسكو مصر)
القاهرة

مصنع البسكويت والفطائر

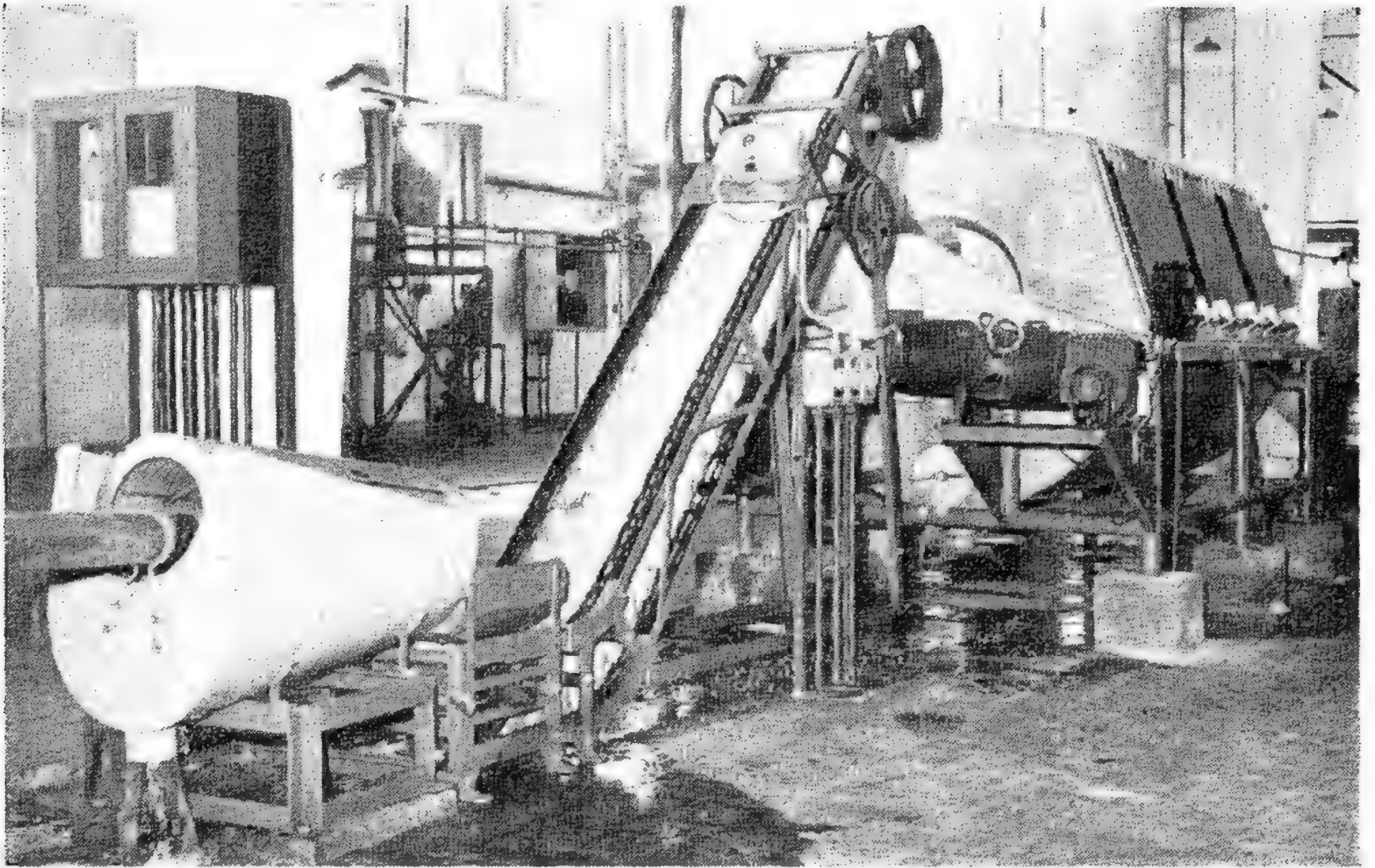


* أنتج عام ٦٢/٦٣ - ٧٢١٤ طن
من البسكويت والفطائر والتوست
* قيمة الإنتاج ٧٢٨٠٠٠ جنيه

* بدأ الإنتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٤١٣٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٧٧٠ عاملا

مصنع المنتجات الغذائية

شركة ادفينا
لتصدير المنتجات الزراعية
الاسكندرية



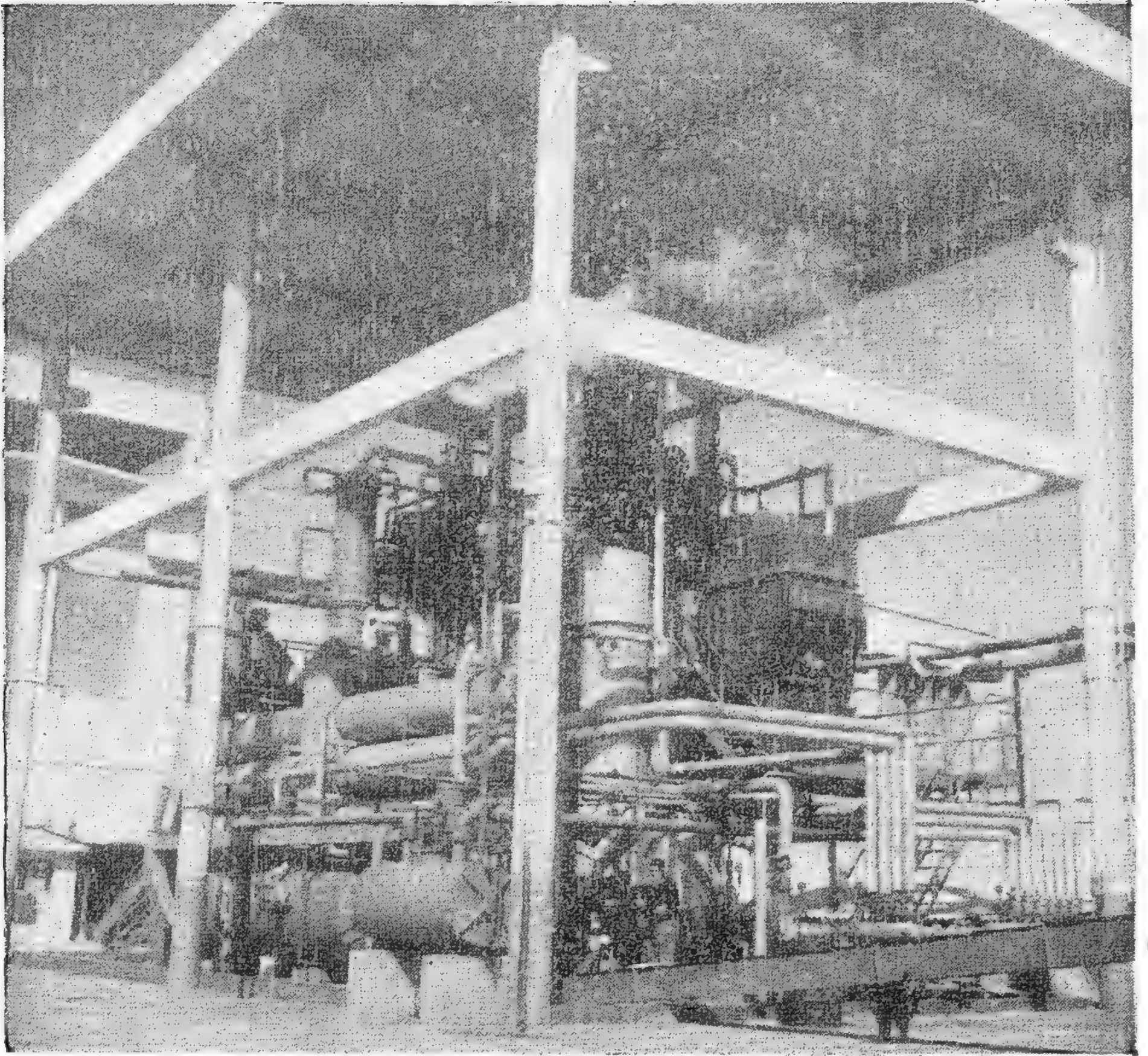
* أنتج عام ١٩٦٢/٦٢ - ٣٠٦ طن جمبرى
مجمد و ١٤٩٢ طن خضر وفواكه
محفوظة

* قيمة الانتاج ٤٤٢.٠٠٠ جنيه

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

* رأس المال المستثمر ٤٥٠ ألف جنيه .

* يعمل به ٤١٨ عاملا (بما فى ذلك
الموسميون)



مصنع الزيوت المستخلصة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الاسكندرية

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٢٠٩٠٠٠ جنيه

* يعمل به ١٦١ عاملا

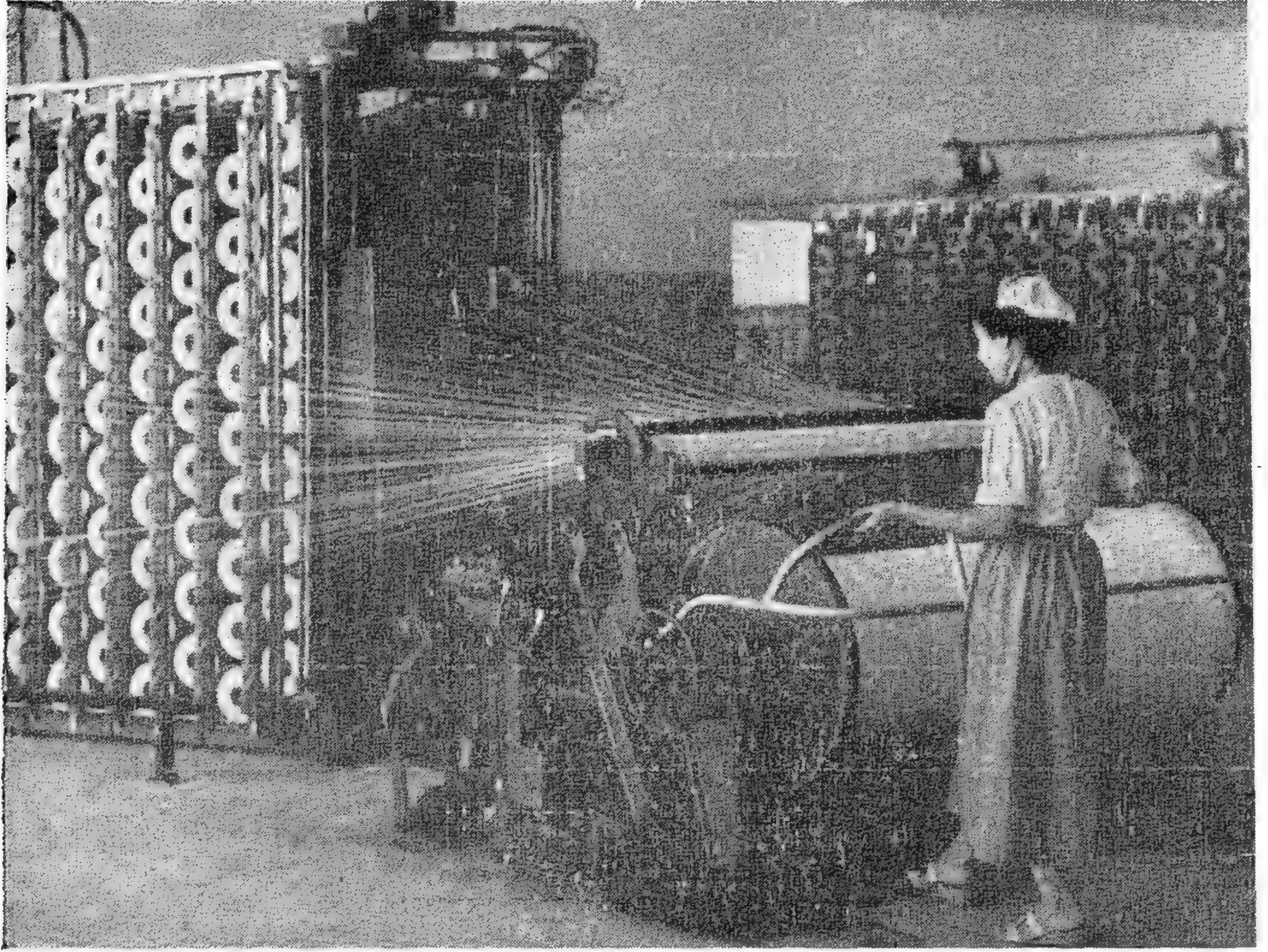
* انتج عام ٦٢/٦٣ - ١٦٦٤ طن زيت
رجيع خام لصناعة الصابون ، ١١٣٠٤
طن رجيع مستخلص .

* قيمة الانتاج ٢٢٤٠٠٠ جنيه .

بعض رِصَانِنَا الَّتِي تَوَسَّعَتْ ..

شركة مصر للغزل والنسيج
المحلة الكبرى

مصنع الغزل والنسيج



والتوسيعات حوالى
٢٣٧٠٠٠ ر. ٢٢ جنيه .

* تبلغ قيمة الانتاج الاضافى
اسنوى نتيجة لهده
التوسعات نحو ٥٠ مليون
جنيه .

والسميك والعوادم ،
وانتاج الاقمشة والخيوط
وزيادة طاقة محطات
القوى .

* بلغت تكاليف التجديدات

* تم توسيع المصنع خلال
اعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠
و ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

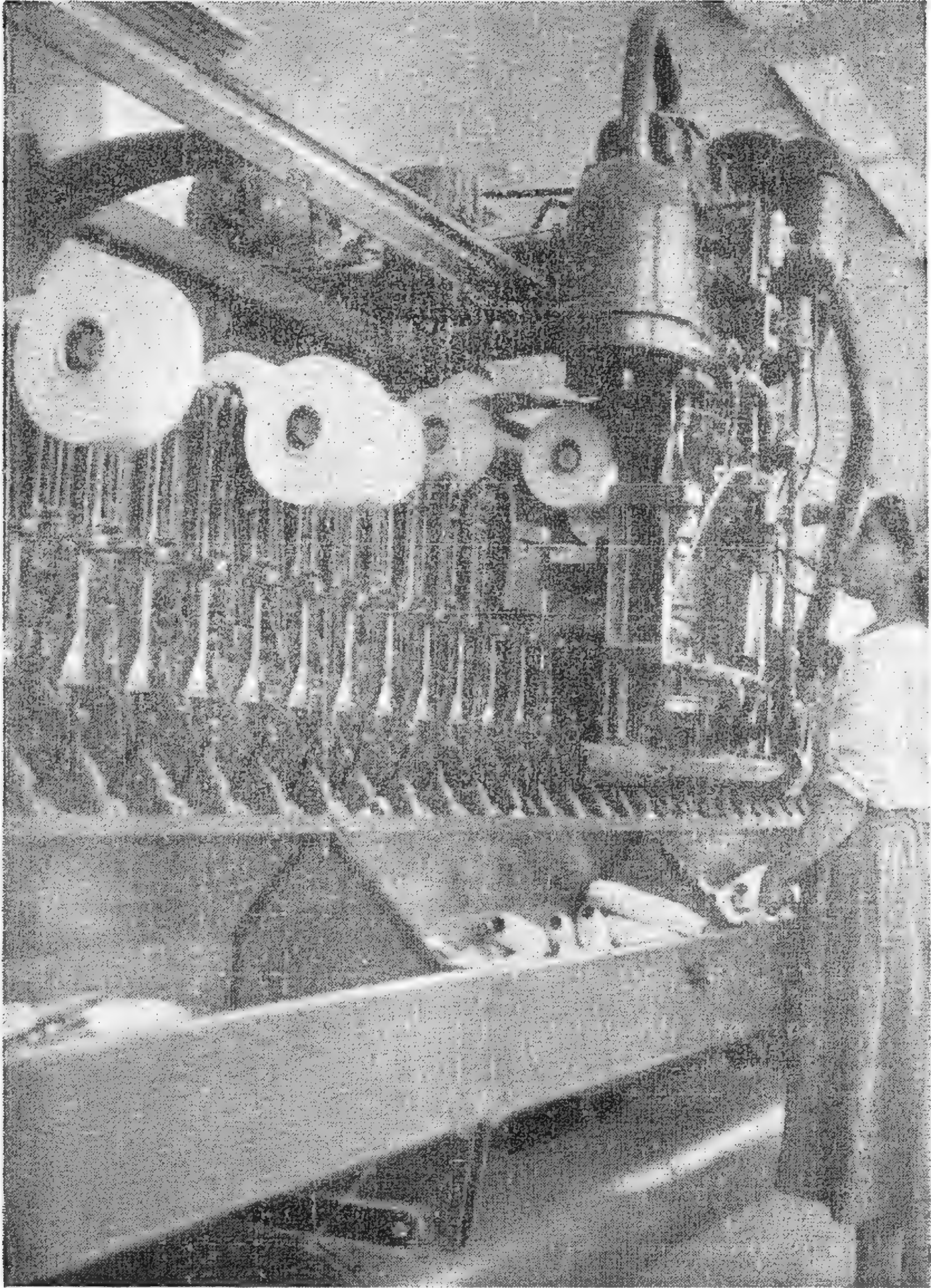
* شمل التوسع انتاج غزل
القطن الرفيع والمتوسط

مصنع مصر / حلوان للغزل

شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج حلوان

- * تم توسيع المصنع عام ١٩٥٩ .
- * تكلفت عمليات التوسع حوالى ٩ مليون جنيه .
- * انتج المصنع نتيجة للتوسع صنفين جديدين هما أقمشة القطيفة وأقمشة الجيور .
- * يعمل بالمصنع ٩٦٩٥ عاملا .
- * ينتج المصنع سنويا ٤٣ مليون متر من الأقمشة والمنسوجات قيمتها حوالى ٦٠٦ مليون جنيه .





شركة مصر للحرير الصناعي
كفر الدوار

مصنع خيوط النابلون

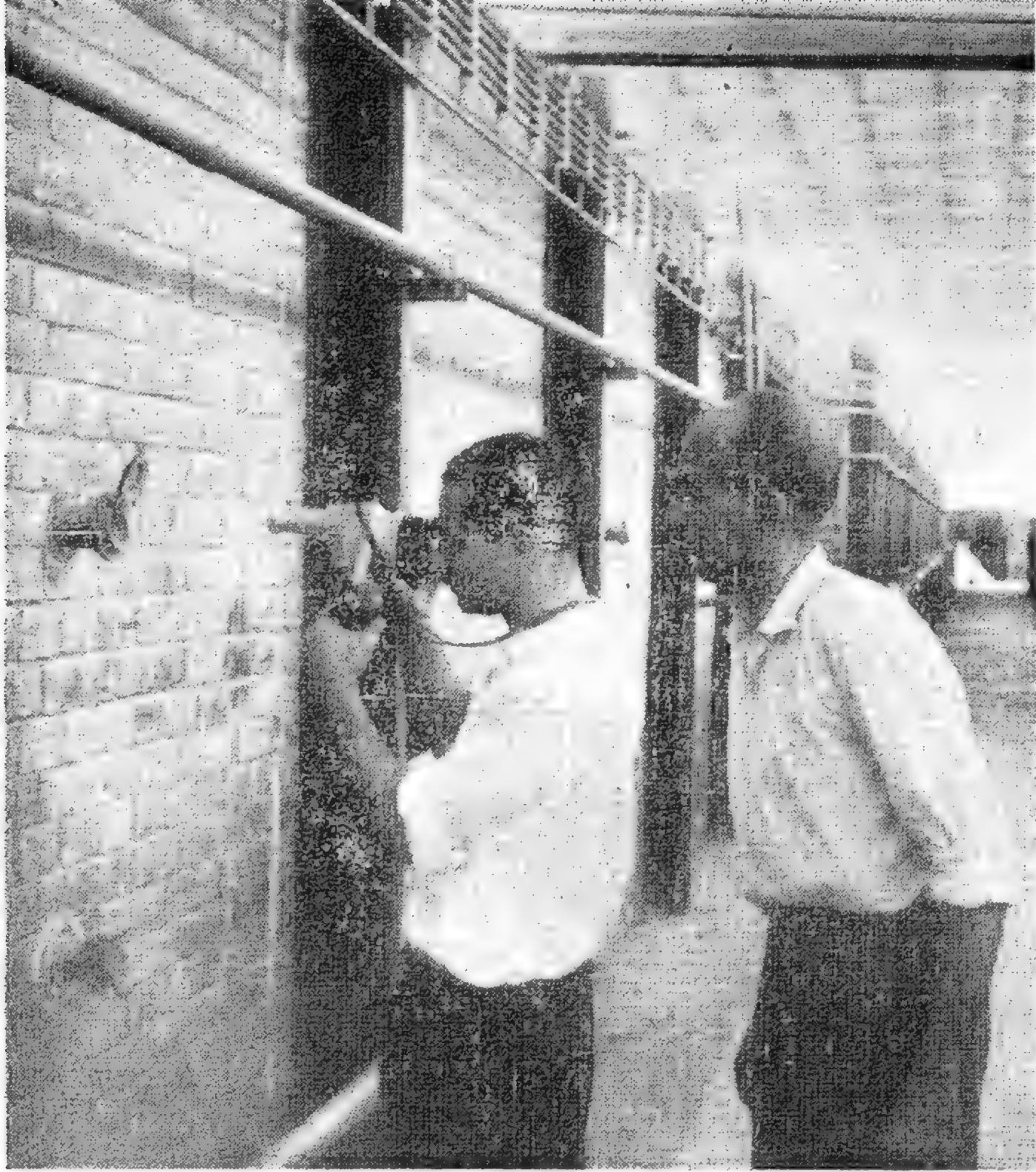
مطاطة ... هيلانكا .. التي تستخدم
في صناعة الجوارب المطاطة وملابس
الاستحمام وبعض أنواع المنسوجات •
* تبلغ قيمة الانتاج الاضافي بعد التوسع
٥٥٧٦٤٤ جنيه سنويا •

* تم توسيع المصنع عام ١٩٦١ •
* بلغت تكاليف التوسع ٤١٣ ألف جنيه •
* يعمل به ٦٥ عاملا •
* ينتج سنويا ٨٨ طنا من خيوط النابلون
* ويحول ٣٢ طنا منها الى خيوط نابلون

مصنع الفخار والحرايات

شركة النصر
لانتاج الحرايات
والفخار
(سورنجا)

الجيزة



* بدأ انتاج التوسع
عام ١٩٦٣

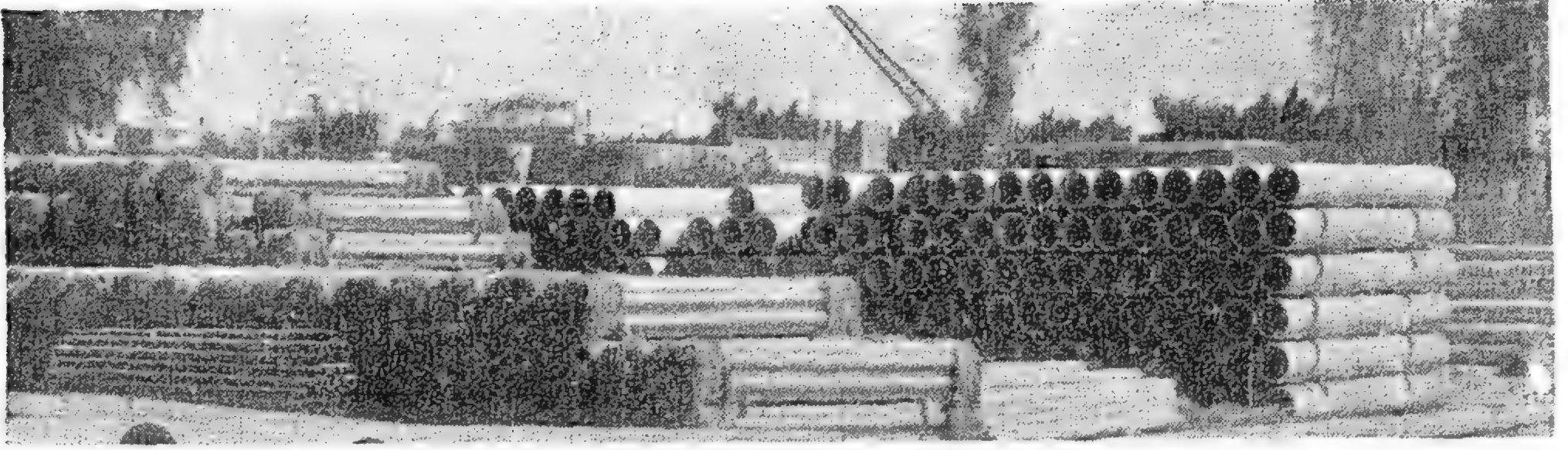
* بلغت التكاليف
٦٨٧٨٠٠ جنيه .

* يعمل به ٢٥٠ عاملا .

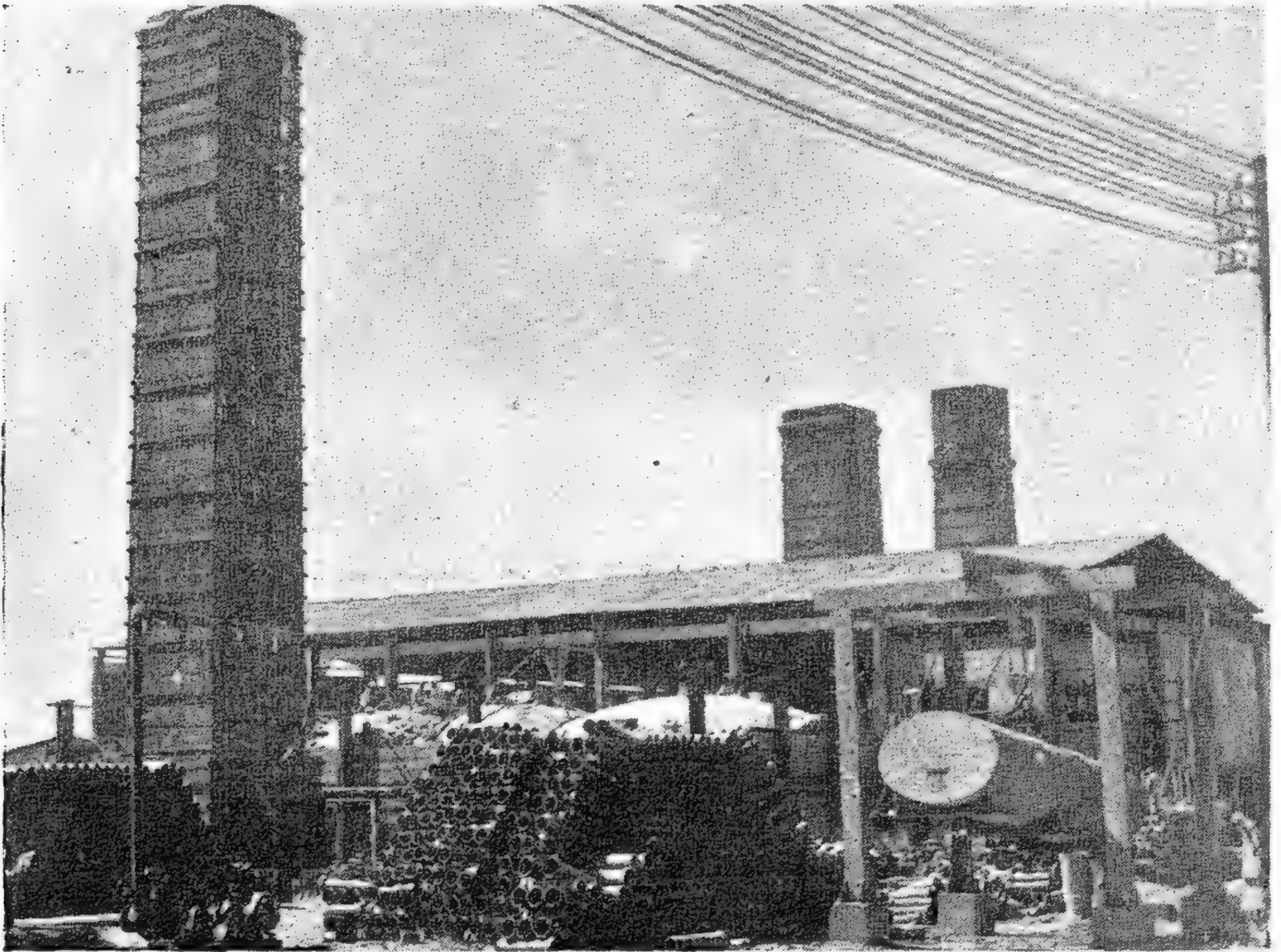


* الانتاج السنوى
١٢٠٠٠ طن من
الطوب الحراوى
المستعمل فى صناعة
افران الحديد
والصلب والزجاج
والاسمنت .

* قيمة الانتاج
٤٠٠٠٠٠ جنيه .

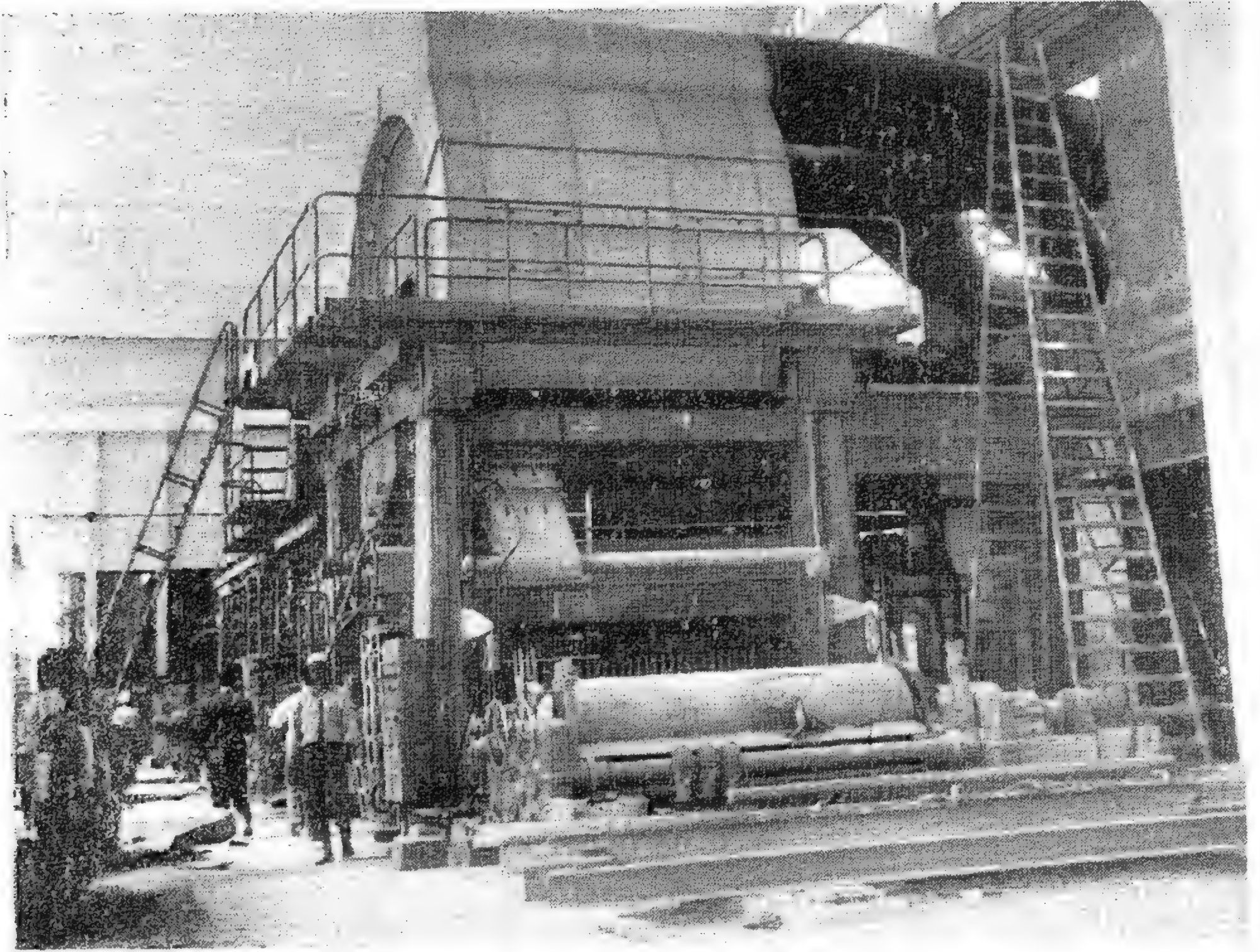


الشركة المصرية للمواسير والأسمنتية
المنتجات
حلوان



سيتم قريبا انتاج الفلنكات الخرسانية
اللازمة للسكك الحديدية نتيجة توسع
آخر تبلغ تكاليفه ٥٢٧ ألف جنيه ويستوعب
١٧٠ عاملا وينتج ٢٠٠ ألف فلنكة قيمتها
٦٤٤ ألف جنيه .

• بدأ انتاج التوسع عام ١٩٦٢ .
* بلغت تكاليفه ٦٩ ألف جنيه .
* استوعب ١٢٢ عاملا .
* ينتج سنويا ٣٠٠٠ طن مواسير فخار
و ١٢٠ طن مواسير كاوتشوك تبلغ
قيمتها ١٣٢ ألف جنيه .



مصنع الورق

شركة الورق الأهلية
الاسكندرية

* تم التوسع باقامة الخط الرابع

بالمصنع وبدأ انتاجه عام ١٩٦١ .

* بلغت تكاليف اقامة هذا الخط

١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٣٩٦ عاملا .

* ينتج سنويا ٧٠٠٠ طن من ورق اللف

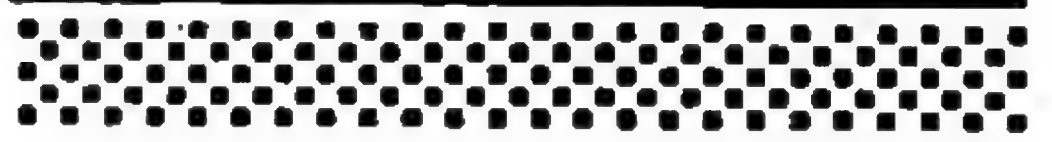
الرفيع قيمتها ٨٧٠ ألف جنيه ، ويعتمد

على ورق الدشت المحلى وجزء من لب

الورق المستورد الذى سينتجه مصنع

ادفو من مصاص الورق .

القسم الرابع



ملاح الصورة وتفاصيلها

ان انجاءنا الى الصناعة
يجب ان يكون واعيا ، وان
ياخذ في اعتباره جميع
النواحي الاقتصادية
والاجتماعية في معركة
التطوير الكبرى .

« الميثاق »

سياستنا الصناعية

- حتى عام ١٩٥٢
- البناء الصناعي . .
- ودارت آلات المصانع . .
- البرنامج الثاني للصناعة . .
- هكذا تطور إنتاجنا الصناعي . .

حتى عام ١٩٥٢ ..

المعجزة الثورية التي تحققت - الثورة تسلمت مصر بلا رصيد -

مانقبضه بالشمال ندفعه باليمين - ١٢٪ من راس المال للصناعة - رصيد

من الايمان والحماس ..

إن الأحد عشر عاماً التي مضت اليوم من عمر الثورة يمكن أن تعتبر في حياة الدول التي تحاول أن تضع أقدامها على طريق التقدم فترة دراسة وإعداد ، تعقبها مرحلة البناء والإنشاء .. ولقد كان من الممكن أن تمضي هذه الفترة من تاريخ مصر بعد ثورتنا ونحن لازلنا في بداية الطريق نضع الخطط فوق الورق استعداداً لبدء وضعها موضع التنفيذ .. ومن هنا تبدو معجزة الثورة في أنها استطاعت بعد ١١ عاماً فقط أن تنتهي من مرحلة التنفيذ .. ثم تبدأ في مرحلة الانتفاع بخيرات ما بنته ..

إن الطلائع الثورية التي خرجت مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ لتعيد للشعب حقه في الحياة والحرية ، تسلمت مصر بلا رصيد يمكنها من تحقيق ذلك التطور الكبير الذي بلغته سواء في الميدان الصناعي أو الثقافي أو الفكري أو الزراعي ..

وبالنسبة للصناعة كانت كلمات ” الصناعة “ و ” التصنيع “ و ” الحركة الصناعية “ دخيلة على طبيعة الحياة التي كانت تحياها مصر قبل الثورة .. كان الاستعمار يحاول أن يغرّس في نفس كل مصري أن بلده ليست سوى قطعة أرض لا يمكن أن تتعدى في مهمتها دور الزراعة ..

وعلى هذا الأساس ظلت مصر تنظر إلى نفسها كدولة زراعية تغذى بإنتاجها مصانع لانكشير و غيرها ..

وعلى هذا الأساس أيضاً كانت مصر تستورد كل احتياجاتها من الخارج .. كانت تقبض بالشمال ثمن قطنها .. ثمن عرقها وكفاح فلاحها طول السنة ، وتدفعه باليمن للصانع والشركات الأجنبية ثمن احتياجاتها ومستلزمات حياتها .. حتى دبوس الإبرة كنا نستورده من الخارج ..

ولم يتعد الجهد المبذول في الميدان الصناعي أكثر من إقامة بعض مصانع نسيج وبعض الصناعات الانتهازية الأخرى ذات الربح السريع ..

ولقد كان طبيعيا أن تحول هذه الصناعات الانتهازية بين تشغيل عدد كبير من العمال ، ومن ثم ظلت القلة العاملة في مصر التي أتاح لها الحظ فرصة العثور على عمل أسيرة العمل الكتابي في دواوين الحكومة والوظائف ، أو العمل التجاري في المحلات والشركات التجارية أو العمل الزراعي في الحقول .. أما القلة التي وجدت لها مكانا في الصناعة فقد تعرضت لأنواع مختلفة من السخرة والاستغلال وكانت أشبه بمن يحارب وظهوره عار بلا حماية ولا أمان .. ولقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض مستوى معيشة العامل وضعف كفاءته الإنتاجية ، وتعلق حياته ومستقبله برضى صاحب العمل ومزاجه ..

وكان من أثر ذلك أن رؤوس الأموال التي اتجهت نحو الصناعة وساهمت فيها ، لم تزد على ١٢٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال التي كانت مستثمرة في الشركات المساهمة المختلفة .. ونتيجة لهذا ظلت مساهمة الصناعة في الدخل القومي ضئيلة جدا حتى عام ١٩٥٢ ، فلم تتجاوز ١٠٪ ..

وبهذا الرصيد الذي يكاد يشبه العدم تسلمت الطلائع الثورية الأمانة ، وتصلت لمسئولية العمل الثوري ..

من الناحية المادية كان هناك إفلاس .. ومن الناحية المعنوية كانت هناك كنوز من الإيمان والحماس والجهد المتفتح لإعادة بناء الوطن على أسس تكفل له حريته الكاملة ..

حريته من المستعمر الأجنبي الذي يقيم في معسكرات على أرضه .. وحريته من المستعمر الأجنبي الذي تنقله البواخر عبر المحيطات والبحار في صورة سلع تدفع ثمنها من عرق كفاحنا وخير أرضنا ..

البناء الصناعي

التخطيط الصناعي - انشاء مجلس الانتاج - تشريعات جديدة
لتيسير الاستثمار الصناعي - الحركة الصناعية تفتح عينها - قاعدة
اساسية للصناعات - الصناعة جزء من حياتنا - وزارة الصناعة تتسلم
الامانة .

كيف تبنى دولة نفسها صناعيا ؟ ..

إن بناء عمارة يتطلب أولا معرفة موقع الأرض ومساحتها ، ثم هو يتطلب بعد ذلك وضع رسم مفصل للبناء الذى سيقوم وعدد الأدوار التى يمكن أن يصل إليها المبنى والمواد التى تستخدم فى البناء ..

إن كل هذه الخطوات مراحل ضرورية وهامة فى عملية بناء عمارة ، وهى عملية تعد صغيرة جدا أمام بناء الدولة ..

وربما كان السر فى سبب ضعف الحركة الصناعية فى مصر قبل الثورة أن التصنيع يحتاج أساسا إلى خطة وتخطيط. وفكر عميق ودراسات محسوبة على أسس ثابتة واضحة ... وهو ما لم يكن متوفرا فى مصر قبل ثورتها ..

إن مناعب التخطيط الصناعى ليست بسيطة ولا سهلة ..

إن من بين هذه المناعب مثلا محاولة الاختيار بين البدء بالصناعات الثقيلة الأساسية أو الصناعات الاستهلاكية التى تفى بحاجة المستهلك ..

وكل طريق له أنصاره ومؤيدوه ..

كما أن لكل طريق أيضا عيوبه ومزاياه ..

فإذا كان الاتجاه إلى الصناعات الثقيلة يعنى وضع أسس قوية للصناعات الاستهلاكية « فى المستقبل » ، إلا أن هذا الاتجاه يؤدى إلى حرمان جيل كامل من احتياجات رفاهيته ومستلزمات حياته ، تضحية منه بحمله ثقل الصناعات الثقيلة .. وكذلك فإن الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية يعنى خضوع هذه الصناعات « دامتيا » لمؤثرات السوق « الخارجية » التى نستورد منها بعض

الحامات اللازمة للصناعة الاستهلاكية ، كما أنها من ناحية أخرى تستهلك جزءا كبيرا من العملات الصعبة — تكون الدولة في أشد الحاجة إليها في مرحلة تكوين نفسها وبناء ذاتها — ثمنا لاستيراد الحام اللازم لتشغيل آلات المصانع ودورانها ، ومن ثم سد مطالب الشعب واحتياجاته . .

إنشاء مجلس الانتاج القومى :

ولقد تبين منذ اللحظة الأولى للطلائع الثورية أن العناصر السليمة الضرورية لقيام الصناعة متوفرة بالبلاد ، وأنه يلزم لتحقيق هذا الهدف الكبير أن يسير العمل على أسس واضحة محددة ، تدعمه الدراسة العلمية المنظمة ، مع البحث الشامل المستفيض لامكانيات الصناعة المحلية ، وما يمكن توفيره لها من مواد أولية وقوى محركة وأيد عاملة مستمدة من موارد الثروة الطبيعية والبشرية .

وفي نفس السنة التي قامت فيها الثورة — في سنة ١٩٥٢ — تم إنشاء مجلس الانتاج القومى على أساس أن يتولى دور التنمية الاقتصادية بوجه عام .

ومع إنشاء هذا المجلس بدأت محاولات الدراسة الأولية في الوقت الذى تم فيه إصدار طائفة من التشريعات لتيسير الاستثمار الصناعى وتوفير الظروف الملائمة لنموه :

- أعفيت المواد الأولية من الرسوم الجمركية .
- تم تنظيم رد الرسوم الجمركية بأنواعها ورسوم الانتاج والاستهلاك والعوائد الإضافية على السلع المصدرة من الخارج .
- نظم استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية .
- يسر استيراد العدد والآلات اللازمة للصناعة .
- تم إصدار عدد من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب عن البترول في مختلف الأراضي المصرية .

● صدر قانون المباني الذي يهدف إلى الحد من الاستثمار في عمليات البناء حتى تتجه الأموال إلى أغراض التنمية الصناعية .

● تم إنشاء البنك الصناعي وصدرت عدة قوانين وتشريعات لتدعيم وتيسير مهمته في سبيل تشجيع الصناعة والمشاركة في النهوض بها ودفعها إلى الأمام عن طريق زيادة قدرته على التمويل والتسليف والمساهمة في بعض المشروعات .

الحركة الصناعية تفتح عينها وتستيقظ :

ومن خلال هذه الأعمال بدأت الحركة الصناعية في مصر تفتح عينها وتستيقظ استعدادا للوصول إلى مرحلة الكمال ..

وكان في رأى الدولة أنه في هذه المرحلة بالذات يجب أن توجه "عناية خاصة" إلى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعات الأساسية الهامة التي لها أولوية واضحة في التنمية الصناعية .. كانت الفكرة خلق قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الأخرى المختلفة ..

وعلى هذا الأساس اتجه التصنيع إلى مشروعات توفير الطاقة الكهربائية ، وتكرير البترول ، والتوسع في إنشاء الطرق والمواصلات مع إتمام مسح مناطق الثروة المعدنية ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الأسمدة .

وتبأت الظروف لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان .. وخرج المشروع إلى الوجود بعد أن كان حلما ترددته الحكومات السابقة في خطب العرش كأنه إكليل نازر ترصع به كلماتها المزمقة وتستجدى به لبيب التصفيق .. ولقد ترتب على توفير الطاقة الكهربائية بأسوان إقامة صناعة السجاد الآزوتى ..

وبدأ الاتجاه إلى أسوان كنطقة يمكن أن تتولد فيها صناعات جديدة ..

وأصبحت كلمة “الصناعة” جزءا من حياة الدولة وبرنامجهما . .

وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تكون هناك وزارة مستقلة بذاتها تولى الإشراف على تنمية ذلك المولود الذى وضعته الثورة فى بداية أيامها . .

وعلى هذا الأساس تم إنشاء وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٦ . . ومن يوليو ٥٦ إلى يومنا هذا نما المولود حتى أصبح عملاقا له ملامح العمالقة وصفاتهم . .

وَدَارَتِ آلَاتُ الْمَصَانِعِ ..

شوك على الطريق - ما هو الاتجاه ؟ - ٣ اهداف رئيسية - اوجه
المفاضلة بين المشروعات - العامل سيد الآلة - قروض لتمويل البرنامج -
هيئة تنفيذ البرنامج - نجاح يفوق كل خيال - تشغيل ١٠٥ مشروعا
في عامين ..

وزارة الصناعة تبدأ مهمتها :

قامت وزارة الصناعة في يوليو عام ١٩٥٦ والهدف الأول من إنشائها، أن تضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة، والإشراف على تنفيذها ، وتذليل كافة العقبات والصعوبات التي قد تعترض سبلها ..

ولم يكن الطريق الذي سارت فيه مفروشا بالورود .. وإنما على الشوك شقت طريقها .. وعلى الشوك تابعت خطاها .. وبين شقي الرمي مضت نحو هدفها ..

لقد بدأت الوزارة عملها وسط تيارات الحصار الاقتصادي التي فرضت على مصر ، تحاول أن تمل عليها الاستسلام بعد أن أعلن الرئيس جمال عبدالناصر حق الشعب في استرداد قناته الممتدة من السويس إلى بورسعيد ..

وفي جو تدق فيه طبول الحرب بدأت وزارة الصناعة تتلمس طريقها ..

وربما كان هذا الجو نفسه هو سبب ذلك الاندفاع الكبير الذي راحت أجهزة الدولة كلها تمضي إليه .. لقد وجلت كل أجهزة الدولة نفسها معبأة ضد أعداء يريدون ذلتها وهزيمتها وإحساسها بالحاجة .. ومن هذا الإحساس استمد كل جهاز قدرته على الكفاح والعمل .. كل فرد في الوطن تحول إلى طاقة عمل تريد أن تتحدى العدوان وتتحدى الحصار وتتحدى الدول الكبيرة تنخر بوارجها وبواخرها مياه المحيطات وتمرق طائراتها في صفحة السماء ..

إن صفحات طويلة يمكن أن تكتب عن إحساس الشعب المسلم بثورته وبوطنه وبجهده وبحلاوة الثمرة التي بدأ يشم أريجها من زهرة ثورته ..

إن هذا الشعب راح بكل طاقاته من صبر وكفاح يواجه المعركة التي بدأت في صورة حصار وانتهت في صورة عدوان مسلح ..

ودخلت وزارة الصناعة المعركة .. بدأت منذ اليوم الأول تحاول أن تضع للشعب برنامجا صناعيا يمكنه من تحقيق احتياجاته ومطالبه ، حتى لا ينجى هذا الشعب رأسه للدول الكبيرة أمام ذل الحاجة والضرورة ..

برنامج الصناعة الأول :

ولقد كان على الوزارة وهي تضع برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أن تواجه السؤال الكبير الهام الذي يعترض طريق كل دولة تريد أن تبني نفسها صناعيا .. كان على الدولة كلها أن تحدد إجابتها على ما يلي :

ما هو الاتجاه الرئيسى للتنمية في القطاع الصناعى ؟

هل يكون الاتجاه إلى الصناعات الأساسية ؟

أم إلى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ؟

إذا كان هذا السؤال قد واجه مجلس الانتاج القومى في بداية عمله ، وحلده المجلس إجابته على أساس ” توجيه عناية خاصة إلى الصناعات الأساسية “ . إذا كانت هذه هي إجابة السؤال بالنسبة لمجلس الانتاج ، فقد كانت الظروف التي واجهتها وزارة الصناعة والدولة تختلف عن الظروف التي عمل فيها مجلس الانتاج وراح يرسم خطته وسياسته ..

وسط الجحوش المشحون بتيارات الحصار الاقتصادى والعدوان المسلح واحتياجات المواطنين ، كان من الضروري أن تقبى العناية أيضا إلى السلع الاستهلاكية :

● لكي تسد احتياجات الشعب وتحفظ له إحساسه بعزته وكرامته من ناحية .

● ولكي توفر العملة الصعبة التي تذهب إلى أسواق الخارج ثمناً لهذه السلع .

ولهذا اتجه البرنامج الأول للصناعة إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية أيضا .

ومن خلال هذه القاعدة الرئيسية — قاعدة التوازن بين تنمية الصناعات الاستهلاكية والصناعات الأساسية — حددت الدولة لنفسها أهدافاً ثلاثة :

الأول : تحقيق اكتفاء ذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التي يستهلكها السوق المحلي وتستوردها البلاد من الخارج ، وبذلك يمكن توفير جزء كبير من العملات الصعبة التي تنفق في سبيل استيرادها ..

الثاني : التوسع في الصناعات التي يمكن تجدد أسواقها للتصدير للخارج مع توافر عوامل النجاح لها في داخل البلاد لتكون مورداً للعملات الأجنبية ..

الثالث : إقامة الصناعات الأساسية التي تعتبر أساساً للنهضة الصناعية مع تركيز أكبر على الصناعات الأساسية التي لم تتناولها التنمية خلال السنوات الماضية ..

ولتطبيق هذه السياسة كان من الضروري أن تسير التنمية الصناعية في اتجاهين في وقت واحد :

الاتجاه الأول : التوسع الأفقي في مبادئ الإنتاج المختلفة ، أي زيادة الوحدات الانتاجية وإنشاء صناعات جديدة ..

الاتجاه الثاني : التوسع الرأسي في هذه الميادين بزيادة الإنتاج من الوحدات الصناعية القائمة عن طريق رفع كفاءتها الانتاجية وتدريب الأفراد في جميع المستويات تدريباً مهنياً وإدارياً يزيد من صلاحيتهم للقيام بالأعمال الصناعية، مع تحديد المواصفات القياسية للنتائج كوسيلة أكيدة لرفع مستوى الإنتاج وزيادته مع تخفيض تكاليفه .

وتحقيقاً لهذه الأهداف تم إعداد مشروع السنوات الخمس الأول للصناعة .
ورسم المشروع على أساس هدف عام للتخطيط الاقتصادي القومي محوره مضاعفة
مساهمة الصناعة في الدخل القومي ، الذي بلغ في نهاية سنة ١٩٥٦ حوالى ٩٠٠
مليون جنيه ولم يكن نصيب القطاع الصناعى يزيد على حوالى ١٠٠ مليون جنيه
منه أى بنبة ١١ ٪ فقط .

اختيار المشروعات الصناعية :

إن تحديد الأهداف لا يكفى لتحقيقها . وإذا كان البرنامج قد تحدت أهدافه فقد كان من الضروري أن تحدد أيضا الخطوات التي يسير بها نحو هذه الأهداف ، أو بمعنى آخر كان الأمر يقتضى تحديد المشروعات الصناعية التي يبدأ تنفيذها في السنة الأولى ، ثم في السنة الثالثة وهكذا . .

إن المشروعات الصناعية كثيرة ومتباينة ومتعددة . . وكان من الضروري تحديد أفضلية مشروع على مشروع . .

ولقد روعى عند مفاضلة المشروعات اعتبارات هامة منها :

- مدى ما ينتظر أن يضيفه المشروع إلى الدخل القومي الحقيقى .
- مدى ما يحتاج اليه المشروع من موارد التمويل المحلية .
- مدى ما يحتاج اليه المشروع من العملات الأجنبية .
- معدل الربح الذى يغله المشروع كمعيار لكفايته الانتاجية .
- معدل ما يضيفه المشروع إلى الطاقة الانتاجية في الصناعات الرأسمالية .
- مدى ما يضيفه المشروع الى إمكانيات الاستهلاك .
- مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية .

● الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

● مدى استخدام المشروع لإمكانيات الإنتاج المحلية وخاصة عنصر العمل غير الفنى ومخلفات الإنتاج والمواد المتوفرة محليا .

● الاعتبارات الاستراتيجية .

وعلى هذا الأساس تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة مشروعات صناعية بلغت تكاليفها الإجمالية حوالى ٢٥٠ مليون جنيه . ثم رؤى أثناء التنفيذ إضافة مشروعات جديدة والتوسع فى مشروعات قائمة لم تكن مدرجة فى البرنامج . وقد بلغت جملة الاضافات ٨٠ مليون جنيه ، وأصبح إجمالى مشروعات البرنامج الأول ٥٠٢ مشروعا تتكلف ٣٣٠ مليون جنيه موزعة على أربعة أقسام رئيسية :

١- صناعات بترولية - ١٤ مشروعا تتكلف ٥٥,٧ مليون جنيه .

٢- صناعات تعدينية - ١٤ مشروعا تتكلف ١٥ مليون جنيه .

٣- صناعات تحويلية - (وهى التى يتم فيها تحويل الخامات الأساسية إلى منتجات استهلاكية) - ٤٥٦ مشروعا تتكلف ٢٥٨,١ مليون جنيه موزعة كالاتى :

● صناعات كيمياوية : ١١٨ مشروعا تتكلف ١٠٣,٨ مليون جنيه .

● صناعات غذائية : ١٠٥ مشروعا تتكلف ٧,١ مليون جنيه .

● صناعات هندسية : ١٦٠ مشروعا تتكلف ٢٧ مليون جنيه .

● صناعات غزل ونسيج : ٧٣ مشروعا تتكلف ٥٠,٢ مليون جنيه .

٤- مراكز تدريب : ١٨ مركزا تتكلف ١,٧ مليون جنيه .

وبطبيعة الحال تم رسم سياسة خاصة مستقلة لكل قسم من الأقسام الأربعة لتحقيق الأهداف المطلوبة منها على الوجه التالى :

أولا - بالنسبة للصناعات البترولية :

تضمن البرنامج الخطوط الرئيسية التالية :

- ١- أعمال البحث والتنقيب عن البترول .
- ٢- مشروعات نقل البترول وتضمن البرنامج إنشاء خطوط للأنابيب هي :
 - خط أنابيب من عجرود إلى معمل التكرير بمسطرده .
 - خط أنابيب بلاعيم وغارب والسويس .
 - خط أنابيب من الاسكندرية إلى القاهرة .
 - خط أنابيب يربط بين مستودعات عجرود وفنارة ونقيشة إلى الإسماعيلية .وذلك علاوة على شراء عدد من ناقلات البترول .

٣ - تخزين البترول .

٤ - التوسع في تكرير البترول .

- - الصناعات البتروكيميائية : وتشمل الصناعات الكيماوية التي تعتمد على مشتقات البترول مثل المواد الأساسية لصناعات الأدوية والمبيدات الحشرية والأصبغ واللدائن .

ثانيا - بالنسبة للصناعات المعدنية :

كان من أهم المشروعات التي توضعها البرنامج الأول خاصة بهذه المشروعات :

الحديد الخام - الفوسفات - الملح - خام المنجنيز - الزئبق السوداء -
الإلمانيت .

ثالثا - بالنسبة للصناعات التحويلية :

قدر عدد مشروعاتها بـ ٤٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها ٢٥٨,١ مليون جنيه .
وقد روعي توجيه العناية إلى هذه الصناعات نظرا لأنها تعتبر أهم مرحلة من مراحل
التصنيع . . فهي تستوعب أكبر عدد من العمال من ناحية . . وهي ترتفع
بأسعار الخامات أضاعفا مضاعفة من ناحية أخرى . . وهي بجانب هذا تدر
أرباحا كبيرة لكثرة الطلب على منتجاتها التي تتعلق بضرورات الحياة
ومستلزماتها . .

رابعا - بالنسبة للتدريب المهني ورفع الكفاية الإنتاجية :

إن المصنع ليس الآلة . . إن العامل المدرب هو سيد هذه الآلة . . فهو
المهيمن عليها وهو الذي يستطيع أن يدفعها إلى العمل كما أنه يملك بلمسة أصبع أن
يوقفها . . ومن هنا تصبح الآلة طوع أم أمه . . أما العامل الذي يفتقر إلى
الدراية والخبرة فهو عبء على الآلة ذاتها إن لم يكن أحد العوامل المعوقة
لإنتاجها .

ومن هنا تبدو أهمية مدى فهم العامل لطبيعة الآلة التي يعمل عليها ودرايته
بتشغيلها وصيانتها . . والمصانع تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال الفنيين في جميع
المستويات ، ولذلك كان لابد عند رسم برنامج التنمية الصناعية من وضع خطة
لإعداد هؤلاء الفنيين تحقيقا لما تهدف إليه الخطة من رفع الكفاية الإنتاجية
وخفض تكاليف الإنتاج .

واشتملت الخطة على برنامج للتدريب المهني يهدف إلى تلبية احتياجات
الصناعات الجديدة إلى جانب القيام بعمليات تدريب سريعة لخدمة الصناعات
القائمة .

وقد بنى برنامج التدريب على الأسس التالية :

- إنشاء مراكز تدريب تتبع نظام التلمذة الصناعية لتدريب التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية على الحرف الصناعية المختلفة .
 - القيام بعمليات تدريب سريع لإعداد عمال متخصصين في نوع معين من الأعمال حتى يمكن لبرنامج التدريب التعشيق مع برنامج التوسع الصناعي .
 - اتخاذ التعليم الصناعي مصدرا من مصادر القوى العاملة في مصر .
- وتضمن البرنامج إنشاء ٢١ مركزا منها ثمانية للتدريب في حرف المعادن ، وثلاثة في البناء ، وأربعة في النجارة ، واثنان للغزل والنسيج والتجهيز ، ومركز للقوى المحركة والكهرباء ، ومركز للجلود ، ومركز للزجاج ، وآخر للطباعة .
- ولما كان من المسلم به وجوب خفض تكاليف الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية للنهوض بالصناعة ، فقد تضمن البرنامج القيام بحوث وتطبيقات فنية وإدارية في بعض المصانع بغرض اكتشاف أسباب ضعف الكفاية الإنتاجية واقتراح أفضل الوسائل لتلافيها والعمل على تطبيقها في كافة المصانع ، كما تضمن البرنامج إعداد دراسات عمالية للشغلين بإدارة المصانع في مختلف المستويات وذلك لتدريبهم على أساليب الهندسة الصناعية ومراقبة التكاليف والجودة في الإنتاج حتى تتوفر في المستقبل النواة الصالحة لكل مصنع للقيام بحوث الكفاية الإنتاجية وتطبيق أفضل نتائجها .

تنظيم الصناعة وتشجيعها :

إن جهود وزارة الصناعة لم تقف عند حد وضع البرنامج الأول للصناعة الذي تم اعتماده في نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبدأ تنفيذه مباشرة ... إن هذه الجهود راحت تواصل العمل من أجل تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ذلك لأن عدم وجود تشريعات للصناعة كان قد أدى إلى ضعف المستوى العام للإدخار وإحجام الأفراد عن استغلال أموالهم في الصناعة وتركها في أيدي الأجانب ..

وكان من الطبيعي أن يستوجب هذا القانون الرجوع إلى وزارة الصناعة للترخيص بإقامة المشروعات الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها أو مكان إقامتها أو وقف نشاطها أو التقليل منه ، ضمنا لمراعاة احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير في نطاق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

تمويل البرنامج الأول :

إن حركة العمل لا يمكن فصلها عن الظروف التي تحيط بهذه الحركة .. ورغم ظروف الحصار التي كانت تواجهها البلاد بدأ تنفيذ برنامج الصناعة منذ لحظة اعتماده في نوفمبر عام ١٩٥٧ ..

وفي سبيل تمويل البرنامج بالنقد الأجنبي نجحت الحكومة في الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ مقداره ٦١ مليون جنيه مصري ثم تم الاتفاق بعد ذلك مع ألمانيا الاتحادية على الحصول على قرض قيمته ٥٥٠ مليون مارك (ما يعادل ٤٥ مليون جنيه) لاستغلاله في إنشاء صناعات كيمياوية وهندسية . كما تم الاتفاق مع اليابان على قرض قيمته ١٢,٥ مليون جنيه استغل في إنشاء مصنع السكر بأدفو ومصنع لإنتاج طب الصفيح ومصنع غزل رفيع ومصنع لحفظ السمك والجمبرى المجمد . كذلك تم الاتفاق مع ألمانيا الديمقراطية على قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه لاستغلاله في إنشاء صناعات كيمياوية وهندسية .

وهكذا أمكن تدير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ مشروع البرنامج الأول للصناعة.

وفي ديسمبر عام ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لتقوم بتنفيذ مشروعات البرنامج إما بنفسها أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد أو المصالح .

آلات المصانع تدور :

ودارت عجلة الآلات .. تم تركيب المصانع ، وبدأت آلاتها تدور ، وبدأت ملامح النجاح في تحقيق الأمل .. في القضاء على أسطورة أن مصر بلد زراعي ، وفي تأكيد أن اليد المصرية كما أنها تستطيع أن تزرع ، كذلك تملك القدرة على أن تصنع ..

وفي ١٩٦٠/٦/٣٠ بدأ تنفيذ الخطة العامة الأولى للتنمية بعد أن تقرر إدماج المشروعات الواردة في البرنامج الأول للصناعة والتي لم تنتج حتى ١٩٦٠/٦/٣٠ في البرنامج الثاني الذي تم وضعه للصناعة وبحيث يصبح متفقا مع الخطة العامة للتنمية التي وضعتها الدولة ..

تشغيل ١٠٥ مشروعا خلال عامين :

ولقد كان النجاح الذي حققته الثورة في تنفيذ البرنامج الأول يفوق كل خيال ..

لقد أمكن في خلال عامين فقط - في الفترة من ديسمبر ٥٧ إلى يونيو ٦٠ - تشغيل ١٠٥ مشروعا تكاليفها الكلية أكثر من ٨٣ مليون جنيه ، في الوقت الذي تم الاتفاق فيه على وضع المشروعات الأخرى التي تضمنها البرنامج موضع التنفيذ .

لقد استطاعت وزارة الصناعة في خلال عامين فقط أن تنتهى من تشغيل ١٠٥ مشروعا كان بيانها كالتالى :

التكاليف الكلية	عدد المشروعات	الصناعة
٩,١٦٦,٠٠٠	٣	البترونية
٤١٦,٠٠٠	٩	التعدينية
٢,٤٧٨,٠٠٠	٢٤	الغذائية
٨,٩٢٩,٠٠٠	١٦	الكماوية
٣٤,٦٨٧,٠٠٠	٣٠	الهندسية
٣٩٥,٠٠٠	١	المعدنية
٢٧,١٠٠,٠٠٠	١٧	الغزل والنسيج
٢٩٤,٠٠٠	٥	مراكز التدريب
٨٣,٤٦٥,٠٠٠	١٠٥	الإجمالي

وكان من هم هذه المشروعات :

المشروعات التعدينية : استغلال خام المنجنيز بمنطقة علبة - والفوسفات بسفاجة - والدولوميت فى عتاقة .

المشروعات البترونية : أبحاث الكشف - الأبحاث الجيوفيزيائية - البحث والتنقيب عن البترول - ناقلات البترول .

المشروعات الكماوية : التوسع فى تترات الجير بالسويس - صناعة البويات - منتجات الخزف والصينى - التوسع فى شركتى مصر للاستحضرات الطبية وتجه

الصناعات الكيماوية - صناعة البطاريات السائلة - عبوات الألمنيوم - معجون الأسنان - مستحضرات التجميل - إنتاج الأسمت البورتلاندى .

المشروعات الغذائية : صناعة البسكويت والفطائر والخبز آليا - صناعة الأغذية المحفوظة - حفظ الفواكه والخضر - صناعة العلب الصفح - صناعة الجبرى المجدد - خلط الزيوت العطرية - فرز وتعبئة التقاوى .

المشروعات الهندسية : صناعة سيارات اللورى والأوتوبيس (المرحلة الأولى) صناعة المسامير والصواميل - صناعة عدادات القياس الكهربائى - أسطوانات البوتاجاز - الدراجات - الراديو الترانزستور - عربات السكة الحديد - التوسع فى مصانع الحديد والصلب - إنتاج المحولات الكهربائية - تيل الفرامل - البطاريات الجافة - إليات الورقية - مسامير الشيثة والابرة - سيارات رمسيس - الجرامفون الكهربائى - الفسالات الكهربائية - أقلام الرصاص - قطع غيار الغزل والنسيج - الكابلات .

مشروعات الغزل والنسيج : التوسع فى شركة مصر / حلوان - التوسع فى مصنع الجوت بشبرا - استكمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى - التوسع بشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار - التوسع بشركة مصر للخير الصناعى - صناعة خيوط الحياكة - مصنع الجوت ببليس .

مراكز التدريب : أما مراكز التدريب التى أنشئت فهى :

مركز تدريب المعادن بالاسكندرية - مركز تدريب المعادن بالدق - مركز تدريب السيارات والمعادن بامبابة - مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة - مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .

البرنامج الثاني للصناعة

٤٣٤ مليون جنيه للصناعة - عمل ل ٨٧٧ ألف مواطن - ١٨١ مليون

جنيه زيادة في الدخل القومي - ٣٨٣ مشروعا بدأ انتاجها - ١٧٠ مشروعا

تفتتح هذا العام - موكب التصنيع يشق طريقه في امان ..

عشياً مع أهداف الدولة في رفع مستوى المعيشة ، أعدت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وهدفها مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وتم وضع خطة شاملة في حدود استثمارات كلية قدرت بنحو ١٦٩٧ مليون جنيه تنفق خلال ٥ سنوات . وبدأ العمل في تنفيذ الخطة اعتباراً من النصف الثاني من عام ١٩٦٠

ولما كانت الصناعة هي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطوير الاقتصادي والاجتماعي فقد خصص لها في هذه الاستثمارات مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه تغطي ما سينفق فعلاً على مشروعات برنامج الصناعة الثاني خلال سنوات الخطة إلى جانب الوفاء بالأعباء المالية المتبقية من البرنامج الأول .

وروعي في وضع المشروعات أن تتكامل هذه المشروعات بمعنى ألا تقتصر على نوع معين من الصناعات وإنما تمتد وتتناول كل ميدان .

كما روعي أيضاً ألا تستأثر منطقة باقاة المصانع الحديدية فوق أرضها ، وإنما تمتد هذه المصانع لتشمل كل المحافظات بحيث تتحقق في النهاية عدالة في التوزيع الإقليمي للمصانع الحديدية ، ومن ثم يسود الرخاء — الذي يحدثه إقامة مصنع في منطقة — كل أنحاء الجمهورية .

وبجانب كل هذا روعي في المشروعات بالحديدية أن تحقق هدف غزو الأسواق الخارجية بمنتجاتها تحقيقاً لخطة التوسع في التصدير .

وقد وزعت استثمارات البرنامج الثاني على أساس :

الصناعات البترولية	٨٢,٥	مليون جنيه
الصناعات المعدنية	٣٦,٧	»
الصناعات الكيماوية والدوائية	٨٣,٢	»
الصناعات الغذائية	٣٠,١	»
صناعات الغزل والنسيج	٤٣,٨	»

الصناعات المعدنية	٤٦,٨	مليون جنيه
الصناعات الهندسية	٥٧,٥	»
الصناعات الريفية	١,٩	»
التدريب المهني	٣,٥	»
مشروعات تكيلية	١٦	»
إحلال وتجديد	٣٠	»
المعمل المركزي للمعايرة واختبار المواد	٢	»

ومن ذلك يتضح أن البرنامج الثانى للصناعة أعطى أهمية خاصة للصناعات البترولية والبتروكيميائية، وكذلك مشروعات استغلال المناجم، على اعتبار أنها من الصناعات الأساسية . وبالتالي أعطيت أهمية للصناعات المعدنية لاستكمال مشروعات الحديد والصلب وتحسين اقتصادياتها . كما اشتمل البرنامج على مشروعات للصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والصناعات الريفية . ولم يغفل البرنامج مراكز التدريب المهني ومشروعات المواصفات والمعايرة .

وكان من الضروري أيضا أن يؤخذ في الحسبان ما تتطلبه أعمال الإحلال والتجديدات للمشروعات الصناعية القائمة وهي جزء لا يتجزأ من الاستثمار الصناعى . حسبت الأعباء التى تتطلبها ذلك فتبين أن هناك حاجة لتخصيص ما يقرب من ٦ ملايين جنيه سنويا على الأقل لهذه الأغراض ، أى ٣٠ مليون جنيه فى السنوات الخمس .

وبالنسبة إلى أن التجارب العملية قد أثبتت أن برنامج التصنيع يحتاج أثناء التنفيذ لبعض مشروعات تكيلية أخرى إتماما للتناسق بين المشروعات الواردة بالبرنامج فقد خصص مبلغ ١٦ مليون جنيه لهذا الغرض يتم استثمارها خارج نطاق المشروعات الواردة بالبرنامج .

اولوية المشروعات :

ويمكن تلخيص اعتبارات الأولوية التى أخذت في الحسبان عند إعداد مشروعات البرنامج الثانى فيما يأتى :

أولا - الأهداف :

- الاعتبارات الاستراتيجية .
- مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى الداخلة في برنامج التصنيع .
- مدى ما يحققه المشروع من زيادة في الدخل القومي ويدخل في ذلك معدل الربح الذي يغطيه المشروع كمعيار لكفايته الانتاجية.
- مدى ما يحققه المشروع من زيادة في العمالة .
- مدى استخدام المشروع لموارد الإنتاج المحلية خصوصا الطاقات المعطلة والمخلفات الزراعية والمواد الأولية والعمل غير الفني .
- مدى تحقيق المشروع لاعتبارات التوطن الأساسية .
- مدى إمكانيات إنتاج المشروع لأغراض التصدير كهدف في حد ذاته.

ثانيا - الوسائل :

- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الداخلية .
- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الخارجية ويدخل في هذا الاعتبار :
 - (أ) مدى ما يستلزمه إنشاء المشروع من عملات أجنبية .
 - (ب) مدى ما يستلزمه تشغيل المشروع من عملات أجنبية .
 - (ج) مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية بسبب تشغيله نتيجة لنقص الاستيراد أو زيادة التصدير .
- الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

وبالنظر إلى كل الاعتبارات السابقة رؤى إعطاء أولوية مطلقة للعوامل الاستراتيجية والصناعات الأساسية الهامة التي تعتمد عليها الصناعات القائمة أو

تهى الوسائل للقيام بمشروعات جديدة سواء بمدّها ببعض ما تحتاج إليه أو باستيعاب منتجاتها .

الموظفون والعمال :

ولقد قدر عدد الموظفين والعمال اللّازمين لمشروعات البرنامج الثانى بحوالى ٢٢١,٩١٧ فردا علاوة على ما يعود من تنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة من رفع نسبة العمالة فى القطاعات الأخرى التى تقوم على خدمة القطاع الصناعى كالنقل والتسويق وغيرها .

فإذا قدر عدد هؤلاء بثلاثة أمثال عدد المشتغلين فى الصناعة فإن العدد الإجمالى للمشتغلين نتيجة تنفيذ مشروعات البرنامج سيصل إلى حوالى ٨٧٧,٦٧٠ فردا .

النقد الأجنبى :

تبين أنه نتيجة لتنفيذ البرنامج الثانى ستترتب أعباء فى النقد الأجنبى فى السنتين الأوليتين تقدر بحوالى ٣٧ مليون جنيه ، ثم بعد ذلك يحقق البرنامج وفرا فى العملات الأجنبية تتدرج فى الزيادة ابتداء من السنة الثالثة من تنفيذه إلى أن تصل إلى ١٥١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧/٦٦ ، وذلك على الترتيب التالى :

عام ١٩٦١/٦٠ :	أعباء قدرها ١٥,٥٦١ مليون جنيه
عام ١٩٦٢/٦١ :	أعباء قدرها ٢١,٨٧٢ مليون جنيه
عام ١٩٦٣/٦٢ :	<u>صافى وفر قدره ٥٨٣ ألف جنيه</u>
عام ١٩٦٤/٦٣ :	<u>صافى وفر قدره ٤٠,١٦٩ مليون جنيه</u>
عام ١٩٦٥/٦٤ :	<u>صافى وفر قدره ٧٨,٣٧٨ مليون جنيه</u>
عام ١٩٦٦/٦٥ :	<u>صافى وفر قدره ١٢٢,٨٠٧ مليون جنيه</u>
عام ١٩٦٧/٦٦ :	<u>صافى وفر قدره ١٥١,٠٣٢ مليون جنيه</u>

الدخل القومي :

ونتيجة لتنفيذ البرنامجين الأول والثاني للصناعة فإن الزيادة في الدخل القومي ستصل إلى حوالي ١٨١ مليون جنيه في نهاية السنة الخامسة من البرنامج الثاني أي عام ١٩٦٥/٦٤ كما يتبين ذلك من الجدول الآتي :

الزيادة في الدخل القومي			السنة
أثر تنفيذ البرنامجين	أثر البرنامج الثاني	أثر البرنامج الأول	
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
٢٢,٥	—	٢٢,٥	١٩٦١/٦٠
٤٩,٩	١,	٤٩,٨	١٩٦٢/٦١
١٠٥,٥	١٩,٩	٨٥,٦	١٩٦٣/٦٢
١٤٦,٤	٥٥,٨	٩٠,٦	١٩٦٤/٦٣
١٨١,٠	٩٠,٤	٩٠,٦	١٩٦٥/٦٤
٢١٣,٤	١٢٢,٨	٩٠,٦	١٩٦٦/٦٥
٢٢٨,١	١٣٧,٥	٩٠,٦	١٩٦٧/٦٦

عدد المشروعات :

وبلغ عدد المشروعات الصناعية في الخطة الخمسية الأولى للدولة ٧٤٩ مشروعا تكاليفها الإجمالية ٦٨٤ مليون جنيه . وترجع الزيادة في التكاليف عن المقرر لها من استثمارات في الخطة العامة وقدرها ٤٣٤ مليون جنيه كما سبق أن ذكرنا، إلى أن هذا المبلغ لا يشمل رأس المال العامل . وقد تم توزيع هذه المشروعات على فروع الصناعة كما يلي :

البترونية ٢٤ مشروعا تتكلف ١٢٢,١٠٠ مليون جنيه
التعدينية ٨٥ مشروعا تتكلف ٧٣,٨٠٠ » »

الكتابية والدوائية ... ٩٣ مشروعاً تتكلف ١٥١,٧٠٠ مليون جنيه

الغذائية ١٣٠ » » ٧٤,٧٠٠ » »

الهندسية ١٢٠ » » ١٠٣,٢٠٠ » »

المعدنية ٢٧ » » ٧٠,٢٠٠ » »

الغزل والنسيج ٧٣ » » ٧١,٢٠٠ » »

مراكز التدريب المهني ٣١ » » ٨,٣٠٠ » »

الريفية والحرفية ... ١٦٥ » » ٧,٣٠٠ » »

المعايرة مشروع واحد يتكلف ٢,٣٠٠ » »

ويمكن تلخيص موقف تنفيذ مشروعات الخطة في ١٩٦٢/١٢/٣١ فيما يلي :

إجمالي التكاليف	عدد المشروعات	البيان
(ألف جنيه)		
١٦١,٤٣٤	٢٥٤	مشروعات بدأت في الانتاج في الفترة من ١٩٦٠/٧/١ حتى ١٩٦٢/١٢/٣١
١٦,٠٤٤	٢٦	مشروعات بدأت فيها مرحلة التجارب
١٥,٨٧٥	٢٢	مشروعات تم توريد معداتها وجاري تركيبها
٤,٣٠٦	١٠	مشروعات جاري توريد وتركيب معداتها
٨,٥٠١	١٩	مشروعات تم تنفيذ أعمالها الانشائية وجاري توريد معداتها
٣٣,٢٢١	٤٥	مشروعات جاري تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد وتركيب معداتها
٥٨,٤٥٠	٣٩	مشروعات جاري تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد معداتها
٤٤,٩٣١	٢٧	مشروعات جاري تنفيذ أعمالها الانشائية فقط

البيان	عدد المشروعات	إجمالي للتكاليف
مشروعات تم اختيار مواقعها وجارى توريد معداتها	١٤	(ألف جنيه) ١١,٣٨٥
مشروعات تم اختيار مواقعها ولم يبدأ توريد معداتها وأعمالها الانشائية	٤٣	٣٠,٦٣٤
مشروعات بدأ توريد معداتها ولم يتم اختيار مواقعها	١	٠,١٩٥
مشروعات وقعت عقود توريد معداتها	٣٦	٦٥,٨٤٩
مشروعات تمت دراستها وبصدد البت	٧٣	٥٦,٩١٢
مشروعات أبحاث التعدين والبترو	٤٢	٥٤,٦٨٩
مشروعات أبرمت عقود دراستها	٥	٤٦,٧٦٢
مشروعات تحت الدراسة	٩٣	٧٥,٥٩٦
	٧٤٩	٦٨٤,٧٨٤

المشروعات التى بدأ انتاجها :

ومن أهم مشروعات الخطة التى بدأت فى الانتاج :

- المشروعات البترولية : تجهيز حقل بلاعيم بأبورديس ومرسى السويس — انتاج البوتاجاز — توسيع عمل الشركة المصرية لتكرير البترول .
- المشروعات المعدنية : استخراج النحاس بأم سميوكى — استغلال المنجنيز والفوسفات بوادى النيل — استغلال الألمنيوم — استغلال الرمال السوداء .
- المشروعات الكيميائية : سجاد تترات النوشادر الجيرى بشركة كيميا — التوسع فى إنتاج السوبرفوسفات بأبى زعبل — ورق التعبئة (كرافت) — ورق الكتابة والطباعة — التوسع بشركة الورق الأهلية — الصودا الكاوية — طابع وتحميض الأفلام — منتجات أدوية فايزر وهوكست .

● المشروعات الغذائية : توسيع وتجديد شركة السكر والتقطير المصرية
- مصنع السكر بأدفو - صناعة الألبان ومنتجاتها - تجفيف البصل .

● المشروعات الهندسية : سيارات الركوب - محركات الديزل -
الجرارات الزراعية - سيارات اللورى والأتوبيس (باقى المراحل) - لوازم
المباني - المراجل البخارية - كابلات التليفون - آلات الورش -
أدوات المائدة - أجهزة اليفزيون - السفن المساعدة - شابر النظارات
- سست الملابس - اللبات الكهربائية - مواد وأفران البوتاجاز .

● مشروعات الغزل والنسيج : شركة مصر / شين الكوم للغزل والنسيج
- شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بطنطا - شركة المحمودية للغزل والنسيج
الرفيع - شركة قنا للغزل المتوسط - مصنع زفتى وميت غمر للغزل والنسيج
- توسعات شركة مصر / البيضاء - توسعات شركة بوليتكس . . مصنع غزل
العوادم ، توسيع مصنع الصوف - وحدة غزل ونسيج الصوف كوتنتنتال بالمحلة .

والجدول التالى يبين مشروعات الخطة التى بدأت فى الإنتاج حتى ٦٢/١٢/٣١
موزعة حسب نوع الصناعة .

التكاليف	عدد المشروعات	الصناعة
الف جنيه		
١٤٥٧٤	٦	البترولية
٢٧٨٥	١٣	التعديبية
٥٠٨٣٣	٢٥	الكماوية
٢٧٦٦٧	٢٥	الغذائية
٣٢٦٠٥	٣٢	الهندسية
٢٩٦١	٥	المعدنية
٢٧٣٩٨	٣٣	غزل ونسيج
١٩٣٦	١٣	التدريب المهنى
٦٧٤	١٠٢	الريفية
١٦١٤٣٣	٢٥٤	الاجمالى

المشروعات الإضافية :

وعند تنفيذ البرنامج رؤى إضافة عدة مشروعات بلغ عددها ٩٠ مشروعا وتبلغ تكاليفها الكلية حوالى ٧٨ مليون جنيه . وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ - ١٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٣ مليون جنيه منها :
ثلاثة مشروعات كيمياوية هي :

- غاز الأكسجين .
- بودرة الألمنيوم .
- حامض الاستياريك .

١١ مشروعا بالصناعات الهندسية قامت بتنفيذها المصانع الحربية ومؤسسة الطيران ومن أهمها :

- التوسع في صناعة عدادات الكهرباء .
- التوسع في صناعة الأفران والسخانات .
- التوسع في صناعة سست الملابس والمسامير والصواميل .
- إنتاج صناديق الدناجل .
- إنتاج كبسول الملابس .
- خرطوش الصيد والذخيرة عيار ١٢
- زوارق التجديف .
- مضارب التنس .

ومشروع في صناعة الغزل والنسيج قامت بتنفيذه شركة مصر للغزل بالمحلة .

المشروعات التكميلية :

وبلغ عدد المشروعات التكميلية التي رخصت بها وزارة الصناعة لغاية ١٢/٣١ سنة ١٩٦٢ - ٣٧٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٢٥ مليون جنيه من بينها :

٨٩ مشروعا كيمياويا ودوائيا تتكلف ٨,٢ مليون جنيه .

١١٤ مشروعا غذائيا تتكلف ٧ ملايين جنيه .

١١٦ مشروعا هندسيا ومعديا تتكلف ٥,٩ مليون جنيه .

٥٦ مشروعا للغزل والنسيج تتكلف ٣,٩ مليون جنيه .

وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ١٢/٣١ ١٩٦٢ - ١١٤ مشروعا بلغت تكاليفها حوالى ٤ مليون جنيه منها ٢٨ مشروعا فى الصناعات الكيماوية من أهمها : صناعة فرش الكربون ، وأقلام الحبر السائل والجاف ، وصناعة الزجاجات الفارغة ، وإنتاج عاكسات وبراغيط اللبات ، وإنتاج أصناف جديدة من المبيدات الحشرية ، وخطط وتجهيز الزيوت المعدنية ، وإنتاج الفلين ، وصبغة الشعر - ومن المشروعات التى أنتجت ٣٧ مشروعا فى الصناعات الغذائية أهمها : التوسع فى إنتاج البيرة ، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن الغلال من حجارة الى سلندرات ، وإنتاج النشا من البطاطس ، وتوسيع وتحسين وتجديد مضارب الأرز - ومن المشروعات التى أنتجت ٢٥ مشروعا فى الصناعات الهندسية أهمها : التوسع فى صناعة الأثاث المعدنية ، والتوسع فى صناعة الأسلاك والكابلات ، والتوسع فى نشر الرخام ، والتوسع فى صناعة الراديو الترانزستور ، وأجهزة البوتاجاز ، والأدوات المعدنية لزوم أعمال العمالة - ومن المشروعات التى أنتجت ٢٤ مشروعا من مشروعات الغزل والنسيج أهمها : صناعة الملابس الداخلية ، والتوسع فى إنتاج التريكو والجرسية ، والملابس الجاهزة ، وتجهيز القطيفة ، وإثشاء مصنع للقمصان الجاهزة .

اجمالى المشروعات الصناعية :

مما سبق يتبين أن إجمالى المشروعات الصناعية التى تضمنتها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يبلغ ١٢١٤ مشروعا تكاليفها الكلية ٧٨٨ مليون جنيه منها :

٧٤٩ مشروعا واردة بالخطة .

٩٠ مشروعا أضيفت الى الخطة .

٣٧٥ مشروعا تكميلا رخصت بها وزارة الصناعة .

وقد أنتج من هذه المشروعات حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - كما سبق ان أوضحنا - ٣٨٣ مشروعا تكاليفها ١٦٩ مليون جنيه .

١٧٠ مشروعا تفتتح هذا العام :

إن موكب التصنيع يشق طريقه اليوم فى ثقة وأمان . . وفى خلال العام الحالى - ١٩٦٣ - سيتم افتتاح ١٧٠ مشروعا صناعيا من المشروعات التى تضمنتها الخطة تكاليفها ١٠٩,٥ مليون جنيه .

وهذه المشروعات الجديدة التى ستم خلال هذا العام ، والتي بدئ منذ شهر يونيو افتتاح عدد منها تضم :

٢١ مشروعا بتروليا تتكلف ٣٠,١ مليون جنيه .

٣ مشروعات تغذية تتكلف مليون و ٥٠ ألف جنيه .

٨ مشروعات معدنية تتكلف ٩,٦٥ مليون جنيه .

٧ مشروعات للمصانع الحربية (إنتاج مدنى) تكاليفها ٩,٦٥ مليون جنيه

٢٦ مشروع هندسيا تكاليفها ٢٠,٥٥ مليون جنيه .

٣٢ مشروع غذائيا تتكلف ٥ ملايين جنيه .

٢٤ مشروع كيمياويا تتكلف ٢٢,٥٢ مليون جنيه .

٣ مشروعات لمواد البناء والحراريات تتكلف ١,٩٦ مليون جنيه .

١٦ مشروع للغزل والنسيج تتكلف ٧,٨٨ مليون جنيه .

٢٩ مشروع للصناعات الريفية تتكلف ١,١٦ مليون جنيه .

وتقدر قيمة الانتاج بهذه المشروعات بحوالى ١١٠ ملايين جنيه سنويا ،
كما أنها تستوعب ٢٤٢١٨ عاملا تبلغ أجورهم السنوية حوالى ٥ ملايين
جنيه .

هكذا تطور الإنتاج الصناعي ..

الإنتاج الصناعي تضاعف ثلاث مرات تقريبا - ٤٣٩ مليون جنيه دخل قومي من البترول سنويا - ٣٧ مشروعا جديدا للتعدين - ٧٠٦ مليون جنيه للصناعات المعدنية - تطور الإنتاج في الصناعات الهندسية - الاهتمام بالصناعات البحرية - تدعيم صناعة الفزل والنسيج - صناعة الأدوية تتطور - ٢٤ مليون جنيه قيمة إنتاج صناعة مواد البناء والحراريات - ٦٢ مشروعا غذائيا في الخطة .

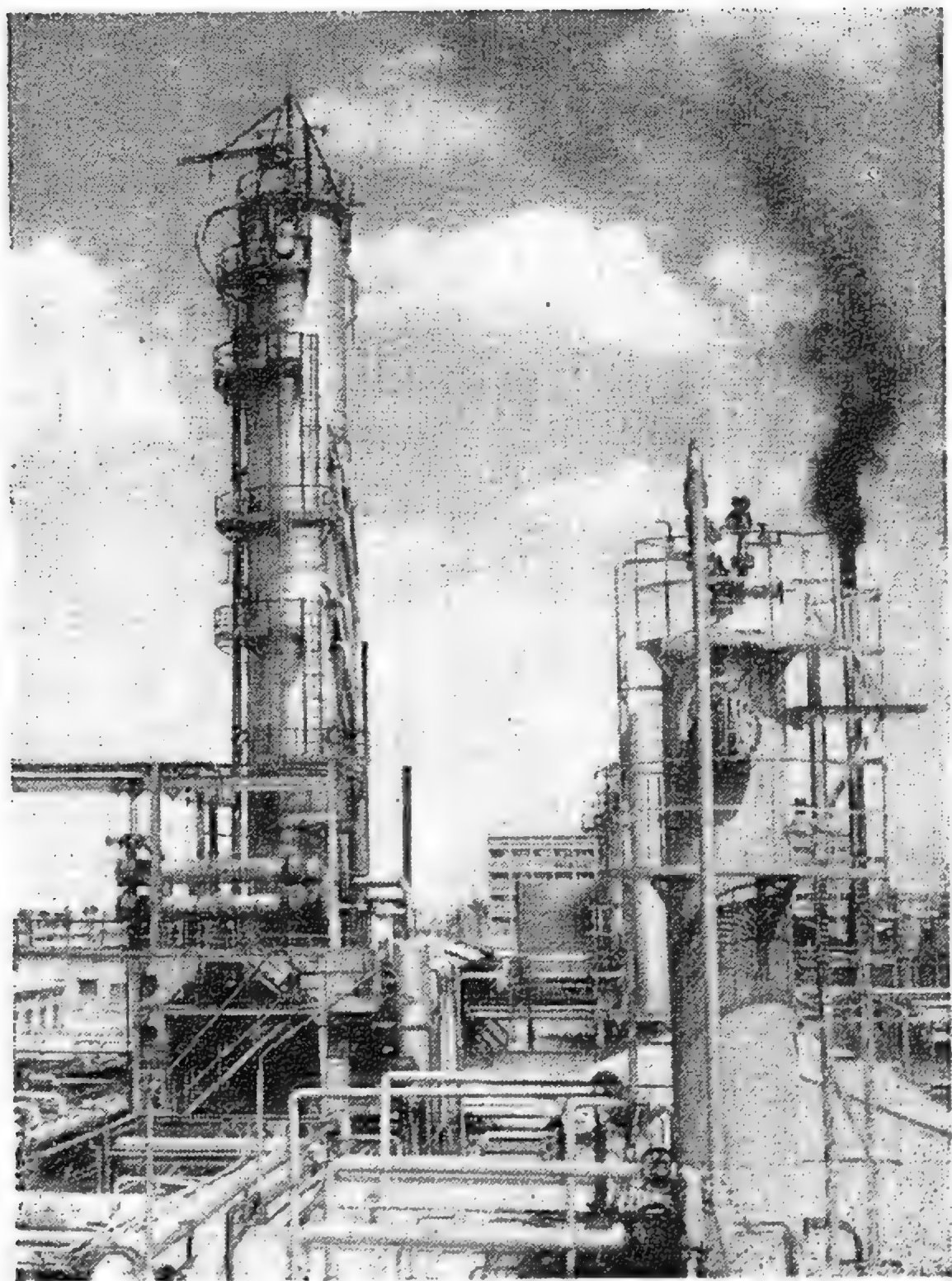
الانتاج الصناعى يتضاعف :

ان التطور الكبير الذى احرزناه فى ميدان التصنيع قد صاحبه ارتفاع كبير فى قيمة الانتاج الصناعى السنوى . فبعد ان كان هذا الانتاج فى عام ١٩٥٢ - ٣١٣٩ مليون جنيه وصل فى عام ١٩٦٢/١٩٦٣ الى ٨٩٩١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٨٥٢ مليون جنيه .

ان هذا يعنى ان قيمة الانتاج الصناعى قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات خلال السنوات العشر التى أعقبت الثورة .

وكانت ملامح التطور فى مختلف الصناعات على الوجه التالى :

١ - الصناعات البترولية



كان قطاع البترول حتى عام ١٩٥٢ وقفاعلى رأس المال الأجنبي ولم يكن
يخص المصريين سوى ٢,٧ مليون جنيه من إجمالى رأس المال المستثمر الذى
بلغ ١٣,٣ مليون جنيه .

ومع أضواء فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، ومنذ تحركت طلائع
الثورة ، بدأ الاهتمام بتشجيع رأس المال الوطنى العامل فى ميدان البترول :

● زاد رأس المال المستثمر فى الجمعية التعاونية للبترول من حوالى
٤٠٠ ألف جنيه - سنة ١٩٥٢ - إلى حوالى ١١ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ .

● أنشأت الحكومة الشركة العامة للبترول برأس مال قدره مليون جنيه
سنة ١٩٥٧

● تكونت فى عام ١٩٦١ شركة حكومية لتصنيع البترول والمواد البتر وكيميائية
برأس مال قدره ٣٠ مليون جنيه .

ولقد وصل رأس المال المستثمر فى صناعة البترول عام ١٩٦٢ إلى ١٠٢,٢ مليون جنيه
بعد أن كان ١٣,٣ مليون جنيه فقط ، منها :

٨٥,٧ مليون جنيه رأس مال وطنى .

١٦,٥ مليون جنيه رأس مال أجنبي .

٣ فروع لصناعة البترول :

إن صناعة البترول تنقسم إلى ثلاثة فروع رئيسية وهى :

- ١ - البحث والتنقيب عن الخام .
- ٢ - تكرير البترول الخام وتصنيع منتجاته .
- ٣ - تسويق المنتجات .

وبالنسبة للبحث عن الزيت وإنتاجه : فقد كان حتى قيام الثورة مركزا في أيدي ثلاث شركات أجنبية هى شركة ستاندرد للبترول، وشركة آبار الزيوت الإنجليزية ، وشركة سكونى فاكوم . وقد انسحبت شركة ستاندرد سنة ١٩٥٢ وتوقفت الشركتان الباقيتان عن البحث عن موارد جديدة في الوقت الذى أخذ إنتاج الحقول الموجودة فى الهبوط المستمر ، وبالنسبة لزيادة العبء على موارد البلاد من العملات الأجنبية نتيجة لتزايد واردات البلاد من البترول الأجنبي لسد الطلب المتزايد على المنتجات البترولية .

وقد واجهت الثورة ذلك الموقف بسياسة حازمة ترمى إلى تنشيط عمليات التنقيب عن موارد محلية جديدة من الزيت الخام . فدفع برأس المال الوطنى إلى ميدان البحث عن البترول بأن منحت الجمعية التعاونية للبترول تصاريح البحث فى المناطق التى تخلت عنها الشركات الأجنبية ، كما عملت على تشجيع رأس المال الأجنبي غير المستغل على العمل فى البلاد فأنست الشركة الشرقية للبترول وهى شركة وطنية أجنبية يتكون رأس مالها من ٥٠٪ وطنى و ٥٠٪ أجنبي ونتيجة لهذا :

● قفز عدد الحقول المنتجة للبترول من ٤ فى عام ١٩٥٢ إلى ١٣ حقلا .

● قفز الإنتاج من ٢,٣٧٩ مليون طن إلى ٦ مليون طن .

وبالنسبة لتكرير البترول : لم يكن فى البلاد فى عام ١٩٥٢ سوى معملين للتكرير أحدهما تملكه شركة الآبار المصرية الإنجليزية وطاقة نحو ٢ مليون طن سنويا ، والمعمل الثانى تملكه الحكومة وطاقته ٣٠٠ ألف طن سنويا .

ونتيجة للجهود التي بذلت في هذا الميدان :

- تم رفع الطاقة الإنتاجية للعمل الحكومي بالسويس من ٣٠٠ ألف إلى مليون و ٣٠٠ ألف طن سنويا .
- أقيم معمل جديد لتكرير البترول بمدينة الإسكندرية بطاقة وصلت إلى مليون و ٢٥٠ ألف طن سنويا .
- زادت قدرة معمل تكرير شركة النصر لآبار الزيوت حتى وصلت إلى حوالي ٣,٣ مليون طن سنويا .
- تم إنشاء معمل رابع في مسطرد لفصل بعض المشتقات الخفيفة عن المازوت الذي تنقله الأنابيب من السويس إلى مسطرد .

وبالنسبة لتسويق البترول : كان التسويق حتى ١٩٥٢ تحت رحمة الشركات الأجنبية التي كانت تخضع بدورها لحكومات بلادها ، فبلغ نصيب الشركات الأجنبية في سوق البترول المحلية عام ١٩٥٢ ١٠١ يوازي ٩٧,٤٪ من إجمالي مبيعات المواد البترولية .

ولقد كانت مقتضيات العمل المتكامل أن يصبح التسويق — كما أصبح البحث والتكرير في يد رأس المال الوطني . وبالفعل ارتفع نصيب رأس المال الوطني من ٢,٦٪ إلى ٦٤,٢٪ من إجمالي المنتجات الرئيسية الموزعة سنة ١٩٦٢ .

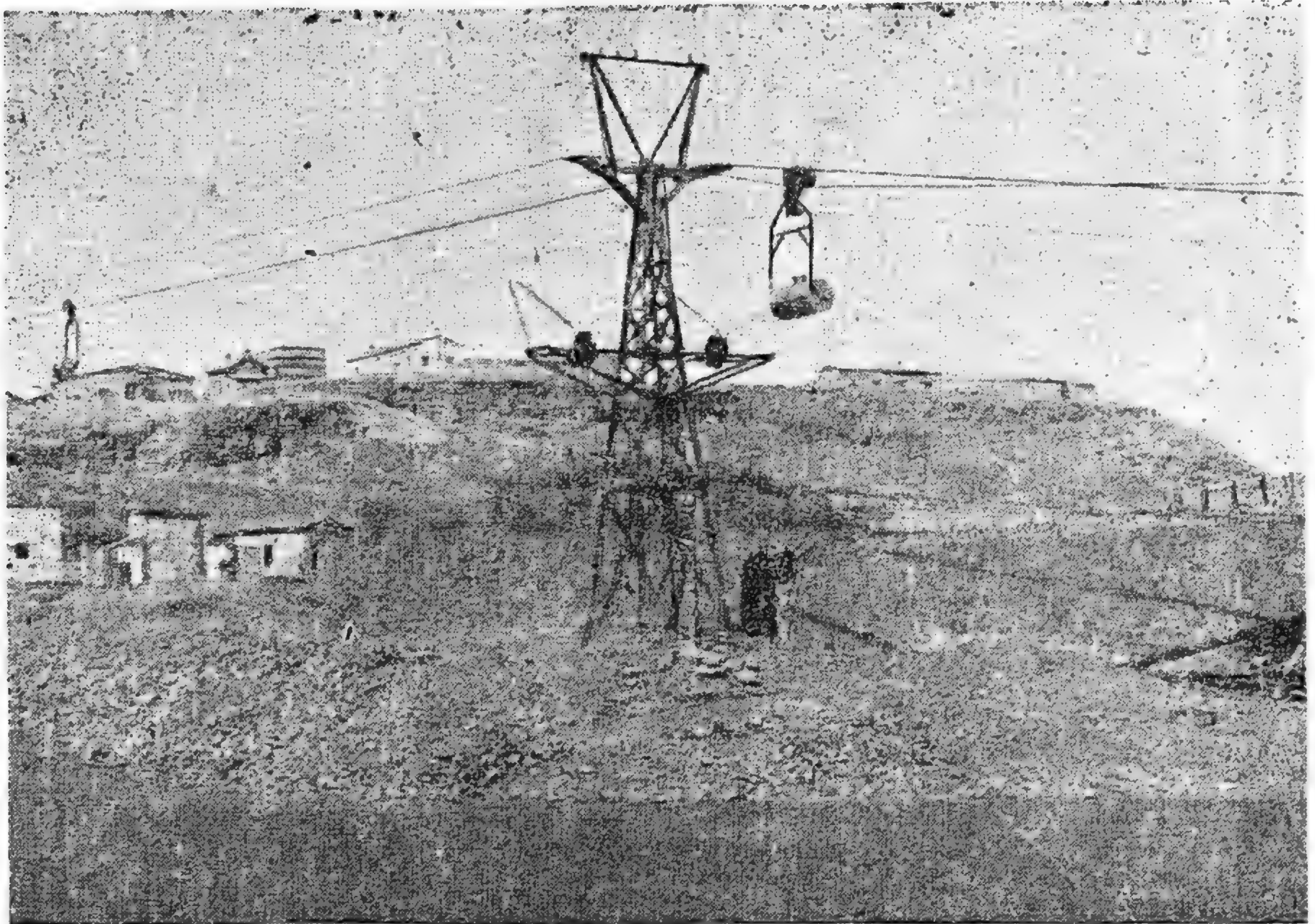
إن ذلك التطور في صناعة البترول حقق ما يلي :

- قفز بعدد المشتغلين في الصناعات البترولية من ١٢,١٦٠ عاملا تقاضون ٥,٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ، إلى ٢٢,٢٠٥ عاملا تقاضون ١٢ مليون جنيه .
- بعد أن كان متوسط أجر العامل في العام يبلغ ٤٠٥ جنيهات في سنة ١٩٥٢ أصبح هذا المتوسط ٥٥٢ جنيها .
- قفزت مساهمة صناعة البترول في الدخل القومي من ٢١,٢ مليون جنيه سنة ٥٢ إلى حوالي ٤٣,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٢

وفىما يلى بيان يوضح تطور الإنتاج من أهم المنتجات البترولية فى الفترة من عام
١٩٥٢ الى ١٩٦٢-١٩٦٣ :

الصف	١٩٥٢	١٩٦٣-٦٢
طن	طن	طن
زيت البترول الخام	٢,٣٧٩,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
بوتاجاز	٣,٧٠٠	٣٥,٥٠٠
بنزين	١٩٠,٤٠٠	٦٦٥,٠٠٠
كيروسين	٢١٨,٥٠٠	٦٩٦,٠٠٠
مازوت	١,٨٢٦,٧٠٠	٣,٢٠٧,٠٠٠

٢ - الصناعات التعدينية



تعتمد الدول في بناء اقتصادها اعتمادا كبيرا على الثروات المعدنية المدفونة في أراضيها ، لتمدها بالخدمات التي تحتاج إليها في إقامة صناعاتها ، علاوة على ما تصنعه منها إلى غيرها من الدول التي تفتقر إليها .

وفي بلادنا كان الرقم المعتمد لصناعة التعدين في ميزانية ما قبل الثورة يكشف لأول وهلة عن مدى الإهمال الذي كانت تلاقه هذه الصناعة . .

لقد كان كل المدرج للصناعات المعدنية لا يتجاوز ٢٠ ألف جنيه فقط ، وهو مبلغ لا يكاد يكفي مسح واستكشاف منطقة مساحتها ١٠٠٠ كيلومتر مربع في العام . .

ومن هنا كان من الضروري تطوير هذه الصناعة الرئيسية الهامة حتى لا تقتصر على مجرد خدوش فوق سطح أراضيها الواسعة الممتدة .

ونتيجة لعناية الدولة بشئون التعدين :

● ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة للتعدين من ٢٠ ألف جنيه إلى مليون و٩٧ ألف جنيه في ميزانية عام ١٩٦٢/٦١ .

● زاد عدد الفنين من ٣٣ فنيا إلى ٣٠٠٠ فنيا .

● قفز عدد البعثات الجيولوجية والمعدنية والاستكشافية إلى ٧٠ بعثة بعد أن كان عددها سنة ١٩٥٢ خمس بعثات فقط .

وقد كان لزيادة نشاط البعثات الجيولوجية في البحث عن المعادن وجمع المعلومات عنها وتحليلها ، وكذلك اهتمام الشركات العاملة في قطاع التعدين بأعمال البحث والتنقيب عن الخامات في مناطق جديدة ، أثر واضح في توفير عدد من الخامات الأساسية اللازمة لصناعاتنا المختلفة .

مثال ذلك : توفير خام الفوسفات لصناعة سماد السوبر فوسفات ، وخام الحديد لصناعة الحديد والصلب ، والرمال البيضاء لصناعة الزجاج ، والأحجار الجيرية لصناعة الأسمنت والحديد والصلب والأسمدة ، والدولوميت لتبطين أفران الصناعات المختلفة ، والكاولين لإنتاج الفخار والخزف والصيني ولصناعة الورق ، والتلك لصناعة المبيدات الحشرية والأدوية والورق ، والجرانيت والرخام وأحجار الزينة للمنشآت العمرانية وصناعة الموزايكو ، والجبس للأغراض الزراعية والبنائية وصناعة الأسمدة .

وقد تضمنت خطة التنمية ٣٧ مشروعا جديدا يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

١ - استغلال خامات المناجم وأهمها : مشروعات استغلال خامات النحاس ، والفحم ، والتوسع في إنتاج خام الحديد ، والفوسفات .

٢ - البحث عن الخامات المعدنية وأهمها : مشروعات الأبحاث خامات الحديد بالوحدات البحرية ، والنحاس في صحراء سيناء و بالقرب من أسوان ، والفحم من أبي رواش والخطاطبة ومواقع أخرى بالصحراء الغربية ، وكذلك الألمنيوم ، والفوسفات ، وغيرها من الخامات في مواقع جديدة .

كذلك شملت الخطة مشروعات لإنتاج سبائك الفيرومنجيز التي تحتاج إليها صناعة الحديد والصلب ، كما تضمنت مشروعات للخدمات العامة في مناطق التعدين ، وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب ، حتى يسهل على المعدنين العمل في الأماكن التي لا زالت بعيدة ومنعزلة عن العمران .

وقد أدت العناية بالشئون التعدينية إلى العثور على كميات كبيرة من الخامات الهامة مثل خام الحديد بالوحدات البحرية والصحراء الشرقية ، وكذلك الفحم

في شبه جزيرة سيناء ، والألمنييت والنحاس والزنك والرصاص بالصحراء الشرقية وغيرها . .

ويبلغ عدد المنشآت التي تشتغل في صناعات التعدين ٤٥ منشأة يعمل بها ١٥٠,٩٢٠ عاملا ويبلغ رأسمالها المدفوع ٣,٧٠٩,٥١٠ جنيها ، ورأس المال المستثمر بها ٩,٢٥٥,٧٤٤ جنيها . ومن هذه المنشآت ١١ منشأة تابعة للؤسسة المصرية العامة للتعدين .

وقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات التعدينية في عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ : ٨,١٨٨,٠٠٠ جنيه .

وفيما يلي بيان تطور الانتاج في أهم المنتجات التعدينية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
الكبريت	طن	—	٢١٩٦٩
كاولين	»	—	١٣٧٧٧
خام الحديد	ألف طن	—	٤٥٩
فوسفات	»	٥٢٧	٥٦١
منجنيز	»	١٩١	١٥١
أسبستوس	طن	٦٠	٣٩٨
منتجات الرمال السوداء	»	١٦١٢	٨٣٩١٥
خامات ألوان	»	١٧٢	١٨٣
ملح طعام	ألف طن	٤٩٨	٣٣٧
نظرون	طن	٣٠٥٠	٥٢٧٢
حجر دولوميت	متر مكعب	—	٢٨٨٠٦
جرانيت	»	٦٠٦٠	٢١٨٥٩٨
بازلت	ألف متر مكعب	٢٠٠	٢٨٣
رمل الزجاج	متر مكعب	—	٤٦٢٦٨
طفلة	ألف متر مكعب	٢٢٧	٤٣١
حجر خفاف	»	١,١	٢
حجر رملي	»	—	١٥٦

ونتيجة لهذه الزيادة المضطردة في إنتاج الخامات المعدنية ، أمكن تصدير ما يفرض عن حاجة الاستهلاك المحلى إلى عدد كبير من الدول فى أوربا وآسيا وأمريكا .

وفى ما يلى بيان ما تم تصديره من خاماتنا المعدنية خلال الفترة من ١٩٦١/٧/١ إلى ١٩٦٢/٦/٣٠

القيمة بالجنيه المصرى	الكمية	الوحدة	الصفة
٨٦٠,١٦٣	١٣٤,٦٩٨	طن	فوسفات تجارى
٢٢٥,٤٢٠	٥٦,٥٦٢	»	فوسفات جبرى
٥,٧٣٤	١,١٣٥	»	ماجنييت
٢,٠٦٣	٤٠٠	»	المنيت
٥٦٩,٤٦١	١٠٩,١٥٧	»	منجنيز
٦٩,٠٤٩	٦٤,٤٦٩	»	جبس
٤٣١,٦٠٥	٣٢٦,٨٣٥	»	ملح طعام
٤٥٨,٩٢٢	٦٠,٣٠٠	»	فوسفات مطحون
٥٠,٢٤٨	١٩,٢٤٠	»	فوسفات صخرى
١١,٧٤٥	٣,٠٠٠	»	خام المنيت
٢,٦٨٤,٤١٠			إجمالى ...

٢ - الصناعات المعدنية



جذبت الصناعات المعدنية بنصيب كبير من اهتمام الدولة ، باعتبارها الدعامة الأساسية لكثير من الصناعات التي يؤدي قيامها إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

ومن بين المشروعات التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية خصص للصناعات المعدنية ٢٩ مشروعا تقدر تكاليفها الكلية بحوالى ٧٠,٦٥٠,٠٠٠ جنيهاً ، أى حوالى ١١٪ من مجموع التكاليف الكلية لخطة التنمية الصناعية . . . وتقوم بتنفيذ هذه المشروعات الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس والشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية والمصانع الحربية .

وأهم هذه المشروعات : تركيز خام الحديد بأسوان والتوسع فى استغلاله ، وتليد خام الحديد ، واستكمال وحدة التريو بشركة الحديد والصلب ، ووحدة درفلة الشرائح والألواح ، واستكمال معدات شركة الحديد والصلب ، والحبال الصلب ، ورفع إنتاج قسم السحب بمصانع النحاس ، والمطروقات والسلاسل والخنازير ، ومسبوكات الزهر ، والزنك الكهربائى ، والسباكة الدقيقة .

ومن المشروعات المعدنية التي أنتجت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ : رقائق الألمنيوم والمواسير الصلب الملحومة حلزونياً ، والتوسع فى درفلة النحاس والألمنيوم ، ورفع إنتاج قسم السحب بمصانع الدكا للصلب ، وإنتاج كابلات الألمنيوم ، وتوسيع مصنع ٩ الحربى لسد احتياجات شركة الحديد والصلب .

أما بقية المشروعات فما زالت تحت التنفيذ .

وقد ترتب على تنفيذ مشروعات الخطة زيادة الإنتاج في فروع الصناعات المعدنية على الوجه التالي :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
كحل صلب نصف مشكلة	طن	—	٦٨٢٩٥
لوازم قضبان السكك الحديدية	»	—	٤١٤٣٤
قضبان السكك الحديدية			
قطاعات من الصلب			
ألواح مسحوبة على الساخن	»	—	٣٢٧٧١
مبوكات صلب	»	—	٢٠٧٥
مسامير قلاووظ وبرشام	»	—	٤٢١٧
مواسير مياه ضغط عالي	»	—	٤٢٨٥
حديد تسليح وأسياخ لصناعة السكك	»	٥٠٠٠٠	١٨٩٢١٤
أسلاك	»	١٠٠٠	٧٧٦٥
مسامير إبرة	»	٢٠٠٠	٦١٩٠
مواسير زهر صحية	»	١٦٨٠٠	١٦٨٣٠
أدوات صحية			
مبوكات زهر أخرى			
٢٨٦٦٠			

ونتيجة للطلبات المتزايدة على الصلب في السوق المحلي والخارجي قامت الدولة بدراسة وتنفيذ عدة مشروعات لمضاعفة الانتاج وزيادة الأنواع المنتجة من الصلب في مصانع شركة الحديد والصلب المصرية حتى تتمكن الشركة من تغطية احتياجات الجمهورية ، وهذه المشروعات هي :

- مشروع تركيز الحديد في خام أسوان .
- مشروع التليد .
- اقامة الفرن العالي الثالث وتوسيع الفرنين الحاليين .
- انشاء وحدة جديدة لانتاج الصلب باستعمال الأكسجين .
- انشاء وحدة درفلة القطاعات الصغيرة .
- انشاء وحدة درفلة الشرائح .

وعلاوة على الصناعات المعدنية الحديدية توجد في مصر عدة خامات معدنية غير حديدية فهناك منجم أم سميوكي الغني بخامات النحاس ، ومنجم أم غبيج جنوبي القصير الذي توجد به خامات الزنك والرصاص ، وتستخدم المعادن غير الحديدية في كثير من الصناعات الحربية والمدنية . ونظرا لأن البلاد تستورد معظم المعادن غير الحديدية من الخارج فيما عدا الرصاص الذي توجد مصانع محلية تقوم بانتاجه من خام الرصاص بقدرة إنتاجية تبلغ حوالى ٢٠٠٠ جنية ، أدرج في برامج التصنيع عدة مشروعات لإنتاجها على أساس تصنيع الخامات المحلية المتوفرة في البلاد .

ومن أهم هذه المشروعات : دراسة تصنيع خام الزنك والرصاص ، ومشروعات صناعة النحاس ، والسوبر فوسفات ، وأكسيد الزنك ، وصناعة الزنك الكهربائي ، وصناعة الألمنيوم الكهربائي التي وردت بالبرنامج الثاني للصناعة . وذلك بالإضافة إلى مشروعات التوسع التي تقوم بها كل من الشركة العامة

للعادن والمناجم ، وشركة مصانع النحاس المصرية ، وقد بلغ إنتاج هذه الشركة ٥٧٢٥ طنا من النحاس الأصفر والأحمر في عام ١٩٦٢ مقابل ٤٠٠٠ طن عام ١٩٦١ أى زيادة قدرها ٤٣٪ . كما بلغ الإنتاج من الأعمدة والمواسير والقطاعات وأسلاك النحاس عام ١٩٦٢ - ٤٤٧٤ طنا مقابل ٢٤٧٤ طن عام ١٩٦١ أى زيادة نسبتها حوالى ٨١٪ . وبلغ الإنتاج من الأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس ٢٤٨٧ طنا عام ١٩٦١ مقابل ٢٠٩٣ طنا عام ١٩٦٢ أى زيادة قدرها ١٩٪ .

ومما تقدم يتبين لنا بوضوح أن الصناعات المعدنية وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب ، قد اتخذت المكان اللائق بها في تدعيم الاقتصاد القومى وبناء مصر الصناعية ، على أساس قوى متين من الصناعات الثقيلة التى نجحت الثورة فى إدخالها لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - الصناعات الهندسية



تعتمد الصناعات الهندسية على منتجات الصناعات المعدنية مثل القطاعات والألواح والسبائك المعدنية، وتقوم بتحويلها بعدلات التشكيل والتشغيل والتجميع لإنتاج السلع النهائية . وتهدف برامج التصنيع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محليا . من تلك الصناعات بدلا من استيرادها من الخارج ، مع التوسع في الصناعات التي يمكن تصديرها للخارج ويتوفر لها امكانيات الإنتاج في البلاد .

وقد بلغ عدد المشروعات الهندسية التي تفرمتها برامج التصنيع ٢٥٢ مشروعا تكاليفها الكلية حوالي ١١٤ مليون جنيه .

وبدا في الانتاج من هذه المشروعات حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٦٨ مشروعا تكاليفها الكلية حوالي ٢٦ مليون جنيه . ويمكن تقسيم مشروعات الصناعات الهندسية الواردة في البرنامج كالتالي :

أولا : صناعات معدات النقل وتشمل :

- سيارات الركوب .
- سيارات تمثل البضائع والشاسيهات .
- سيارات الأتوبيس .
- عربات السكك الحديدية للبضائع وعربات ديكوفيل .
- الجرارات الزراعية .
- محركات الديزل .
- المقطورات .

- الدراجات .
- الموتسيكلات .
- قطع غيار السيارات .
- الإليات الورقية والحلزونية .
- المرشحات .

ثانيا : المنتجات المعدنية وتشمل :

- الإنشاءات المعدنية (الحمامات لونات واله هاريج والكبارى) .
- الأثاثات المعدنية للنازل والمكاتب .
- سخانات البوتاجاز .
- أجهزة الطهى بالبوتاجاز .
- اسطوانات ومنظمات البوتاجاز .
- ماكينات الخياطة .
- البراميل الصاج .
- العبوات الصفيح .
- اللوازم المعدنية للبانى (مفصلات وكوالين وأقفال) .
- المراجل البخارية .
- معدات الرباط (مسامير القلاووظ — الصواميل والبرشام) .
- طلبات المياه الدائرية .

ثالثا : الصناعات الكهربائية وتشمل :

- الأسلاك والكابلات .
- البطاريات السائلة والجافة .

- اللبسات الكهربائية ذات الشعبية المعدنية .
- اللبسات الفلورسنت .
- المحولات ولوحات التوزيع .
- أجهزة الراديو العادية والترازيستور وراديو السيارة .
- مواسير الكهرباء العازلة .
- العدادات الكهربائية .
- الأجهزة الكهربائية المنزلية (الغسالات - الثلاجات - أجهزة التكييف - الدفايات - أجهزة التلفزيون - الجرامفون الكهربائي - الولاعات الكهربائية للبوتاجاز) .

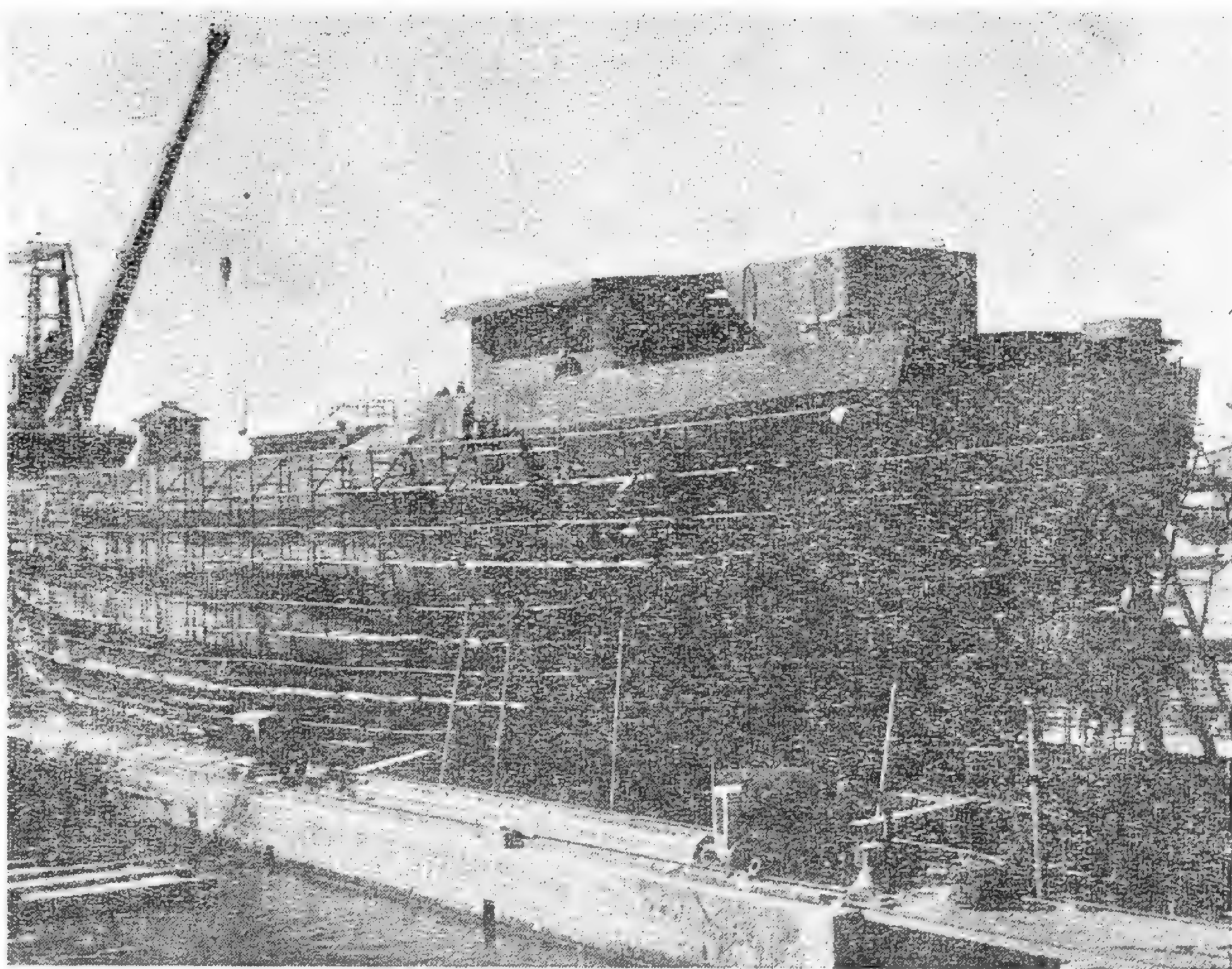
ومن أهم المشروعات التي أتمتحت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - سيارات الركوب ، ومحركات الديزل ، والجرارات الزراعية ، وسيارات اللورى ، والأتوبيس ، والأبراج الكهربائية ، ولوازم المباني من مفصلات وأكر وأقفال ، والجرامفون الكهربائي ، وأدوات المائدة ، وعدادات المياه ، والعدادات الكهربائية ، وأجهزة التلفزيون ، والثلاجات ، ومواقد وأفران البوتاجاز ، وزوارق التجديف ، ومضارب التنس ، والدفايات التي تعمل بالبوتاجاز .

والجدول التالى يبين تطور الإنتاج فى الصناعات الهندسية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سيارات الركوب	عدد	—	٢٠٤٧
سيارات الأتوبيس	»	—	٥٤٦
سيارات اللورى	»	—	١٠٠٣
الدراجات	»	—	٤٩٧٩٩
مخانات البوتاجاز	»	—	١٧٠٠

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
مواقف وأفران البوتاجاز	عدد	—	٥١٦٣٠
ماكينات خياطة بالرجل	»	—	٥٢٢٩
ماكينات خياطة باليد	»	—	٦٠٠
محركات الديزل	»	—	٨٠٠
تيل القرامل	»	—	١١٣٩٦٨
عربات البضاعة للسكك الحديدية	»	—	٢٢٢
عربات ديكوفيل	»	—	٥٧٧
يايات ورقية	طن	—	١١٩٩
أنابيب الألمنيوم	الألف	—	٣٢٨٣
أثاث معدني	طن	٣٠٠٠	٧٢٠٠
براميل صاج	بالألف	٢٠٠	١٠٦,٣
عدادات المياه	عدد	—	٢٨١٠٤
رقائق الألمنيوم	طن	—	٩٣,٩
مبارد	الف	—	٢٢٢,٧
الكابلات الكهربائية المسلحة	طن	—	٣٠٢٢
البطاريات السائلة للسيارات	الف	١٨	١٠٨,٩
أجهزة راديو ترانزستور	»	—	٦٥,٨
أجهزة راديو عادية	»	—	٣٧,٧
أجهزة تكييف الهواء المنزلية	عدد	—	٢٤٤٦
المحولات الكهربائية	»	—	٧٣,٩٠٠
العدادات الكهربائية	الف	—	٧٩,٣
الثلاجات الكهربائية	»	—	٢٤,٦
الغسالات الكهربائية	عدد	—	١١٥٦٧
البطاريات الجافة للإضاءة	الف	١٢٠٠	٨٤٧٣
المصابيح الكهربائية	»	٢٠٠٠	٨٢٩٤
مواسير الكهرباء العازلة	طن	٢٨٠	١٠٩٧
أجهزة التليفزيون	عدد	—	٢٦٦٢١
أحذية جلدية	الف زوج	٥٠٠٠	٩٨٠٠

• - الصناعات البحرية



اهتمت الدولة بالصناعات البحرية نظرا لأهميتها في تدعيم الاقتصاد القومي وأثرها في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتجنب الدولة التعرض للضغط السياسي أو الاقتصادي . لذلك قام الفيزيون بدراسة الاحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات وحركة التجارة على الخطوط الملاحية المختلفة والتطور المتظر في حجم التجارة الخارجية ، كما تمت دراسة احتياجات شركات الملاحة والشركات والهياكل التي تستخدم السفن والعائمات البحرية ، وكذلك احتياجات النقل المائي الداخلي . وبناء على ذلك اتجه الرأي إلى إقامة صناعة بناء وإصلاح السفن حتى يمكن بناء ما يحتاجه الأسطول العربي الحربي والتجاري من وحدات جديدة ، وتوفير النقد الأجنبي الذي يصرف لشراء وإصلاح هذه الوحدات في الخارج ، وتأمين سلامة الأسطول الحربي بالقيام بالعمرات والإصلاحات اللازمة لوحداته وذلك بتنفيذ المشروعات الآتية :

● الترسانة البحرية بالاسكندرية لإنتاج سفن حولتها ٥٢ ألف طن سنويا .

● الترسانة البحرية ببور فؤاد لإنتاج سفن حولتها ٤٨ ألف طن سنويا .

● ترسانة التماسح بالاسماعيلية لإنتاج وحدات بحرية مجموع وزنها ٢٠٠٠ طن سنويا .

● الحوض الجاف بالحديد بالاسكندرية بمنطقة القبارى ويباغ طوله حوالى ٢٨٥ مترا وعرضه تحت المدخل حوالى ٤٨ مترا وعمق المياه فوق العتبة حوالى ١٤ مترا .

● تدعيم ورش الإصلاح وذلك للاستفادة من إمكانيات الورش المحلية في أعمال إصلاح السفن .

● مركز أبحاث السفن : وستقوم الترسانة البحرية بالاسكندرية بالاشتراك مع كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية بإنشاء أكبر حوض لتجارب نماذج السفن في الشرق الأوسط وذلك لإجراء التجارب والأبحاث الخاصة بتصميمات السفن الجديدة ويتكلف انشاء هذا المركز ١٠٠ ألف جنيه .

وبذلك تستعيد الجمهورية العربية المتحدة مكائتها اللائقة في مجال الصناعات البحرية بين الدول الأخرى ، خاصة وأنها تقع في قلب العالم البحري وتطل على أعظم البحار أهمية من النواحي الاقتصادية والسياسية .

٦ - صناعات الغزل والنسيج



كان برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أول خطوة فعالة نحو تحقيق التوسع في صناعة الغزل والنسيج على أسس علمية وفق خطة مدروسة تحقق سياسة الاكتفاء الذاتي وطلبات الأسواق الخارجية ، وتهدف إلى أن تستوعب الصناعة نصف محصول القطن المصرى خلال ٢٠ سنة .

وقد وضع مشروع برنامج السنوات الخمس الثانى على نفس الأسس متوخيا الإمكانيات الكبيرة لهذه الصناعة وقدرتها على التصدير . وفى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ كان التطور فى فروع صناعة الغزل والنسيج المختلفة كما يلى :

أولا - الصناعات القطنية :

تم رسم سياسة تدعيم هذه الصناعات على الأسس الآتية :

١ - الغزل السميك (نمر أقل من ٢٤) : أوقف كل توسع فيه وتم تحويل ١٠٠ ألف مغزل لإنتاج الغزل السميك (نمرة ٢٠) إلى إنتاج الغزل المتوسط (نمرة ٤٠) وذلك بعد أن لوحظت صعوبة تصدير الغزل السميك .

٢ - الغزل المتوسط (نمرة فوق ٢٤) : بجانب تحويل الـ ١٠٠ ألف مغزل من إنتاج غزل سميك إلى إنتاج غزل متوسط تضمن البرنامج البدء فى إنشاء مصانع للغزل المتوسط بالصعيد بإقامة وحدة قوامها ٢٨ ألف مغزل تنتج ١٨٥٠ طنا متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

كما تضمن البرنامج إقامة ٤ وحدات للغزل المتوسط تنشأ فى أسبوط والمنيا والفيوم والمنصورة ويبلغ الإنتاج الكلى لهذه الوحدات عند إتمامها نحو ١٠ آلاف طن من متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

٣ - الغزل الرفيع (من نمرة ٦٠ فأعلى) : رؤى التوسع في إنشاء مصانع الغزل الرفيع في مصانع شركة مصر كفر الدوار بإضافة ٧٥ ألف مردن رفيع ، وشركة مصر للمحلة الكبرى بإضافة ٥٧ ألف مردن ، وشركة النيل للغزل الرفيع بإضافة ٣٠ ألف مردن ، وشركة سيوف للغزل الرفيع بإضافة ١٠ آلاف مردن رفيع ، وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بإضافة ٦١ ألف مردن رفيع ومتوسط (قطن وفبران) .

ونظرا لحاجة مصانع النسيج لهذا النوع من الغزل لانتاج أقمشة البوبلين الرفيع وأقمشة اللينو ، وكذلك خيوط الحياكة وخيوط الغزل الصيادي وشباك الصيد ، سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير ، فقد تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة إضافة ٢٠٠,٠٠٠ مغزل جديد للغزل الرفيع موزعة كالتالي :

وحدة للغزل الرفيع بدمياط ١٥,٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بميت غمر ٣٠,٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بطنطا ٣٠,٠٠٠ مغزل
وحدة للغزل الرفيع بالمحمودية ١٥,٠٠٠ مغزل
توسعات مخصصة للمصانع القائمة ١١٠,٠٠٠ مغزل

وقد تم إنشاء الوحدات الجديدة كما نفذ نحو ٧٠ ٪ من التوسعات المخصصة للمصانع القائمة .

وإلى جانب مشروعات البرنامج الأول المشار إليها تم التعاقد مع حكومة ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٩ على استيراد مصنع للغزل الرفيع يضم ١٠٠,٠٠٠ مغزل يقام في شبن الكوم وقد تم تنفيذ المشروع وبدأ الانتاج .

٤ - غزل العوادم : سترتب على التوسع في صناعة الغزل الرفيع توفير كميات من عوادم التمشيط تبلغ نسبتها من ٢٥ إلى ٣٠ ٪ من الأقطان المستخدمة في إنتاج الغزل الرفيع . وهذه العوادم عبارة عن شعيرات قصيرة يمكن استخدامها

في إنتاج الخيوط السميكة التي تستخدم في إنتاج الأقمشة السميكة وتحمل محل
الخيوط السميكة التي تصنع في الوقت الحاضر من القطن المصري المرتفع الثمن ؛
كما تصلح هذه الخيوط لإنتاج البطاطين الرخيصة والكوفرتات . لذلك تضمن
برنامج السنوات الخمس الثاني إنشاء وحدتين لغزل العوادم في قايوب والزقازيق
تنتج كل منهما ١٢٠٠ طن سنويا من غزل سميك نمرة ٤ إلى ١٢ وذلك
بالإضافة إلى استكمال وتشغيل وحدة غزل العوادم بشركة مصر للغزل والنسيج
بالمحلة .

٥ - نسيج القطن : لم تكن هناك حاجة عند إعداد برنامج الصناعة الأول
إلى إدراج مشروعات جديدة للنسيج نظرا لأن ثلاثا من الشركات الكبرى
كانت تقوم في ذلك الوقت بإنشاء وحدات جديدة للنسيج ، وهي شركة مصر
للغزل والنسيج بكفر الدوار ، وشركة سباهي الصناعية ، وشركة مصر / حلوان ،
وذلك علاوة على أن مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة بدأت في استبدال أنوالها
بأنوال حديثة أوتوماتيكية سريعة الإنتاج . وعند إعداد برنامج السنوات الخمس
الثاني تبين أن طلبات تصدير الأقمشة من المنسوجات الخام وخاصة من الغزل
المتوسط قد تزايدت ، مما دعا التفكير في أن يتضمن هذا البرنامج إقامة وحدتين
للنسيج في زفتى ودمياط بجوار مصنعى الغزل ، وكذلك إقامة وحدتين للنسيج
بالصعيد في أسوط وبخى-سويف تمشيا مع خلق مراكز جديدة لصناعة النسيج .
كذلك خصصت لمدينة بورسعيد وحدة لنسيج الأقمشة الثقيلة والأغطية من
القطن والكتان ، ووحدة أخرى لصناعة شباك الصيد ، كما استلزم الأمر
توسيع أقسام الغزل بمصنع مصر للغزل بالمحلة الكبرى بتزويدها بوحدة جديدة
للنسيج . وتقوم هذه الشركة في الوقت الحاضر باستبدال أنوال النسيج القديمة
لإحدى وحدات النسيج بها بأنوال حديثة بدون مكوك تنشأ لأول مرة
بالبلاط ، وتعد في الوقت الحاضر أحدث ما وصل إليه العلم في عمليات النسيج .

وهذه الأنوال هي أنوال مولزر وعرضها ٣ أمتار ، وينتج النول الواحد ثلاثة أبواب منفصلة وبنفس سرعة الأنوال القديمة مع ميزات كثيرة في انتظام الأقمشة المنسوجة عليها وخلوها من العيوب ، الأمر الذى يتيح المجال أمامها للتصدير .

٦ - التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة : ساهمت شركة مصر البياض في تطوير صناعة التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة بتزويد مصانعها بأحدث الآلات لمواجهة الإنتاج في الوحدة الثالثة بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، كما قامت شركة مصر بالمحمة بتجديد وتوسيع الأقسام الكيماوية . كذلك أنشأت شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج وحدة خاصة للتجهيز تكفى إنتاجها من المنسوجات بعد توسعها في صناعة الغزل والنسيج .

ولما كانت مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة غير تابعة لمصانع الغزل تساهم بنصيب كبير في إنتاج الأقمشة ، فقد قامت وزارة الصناعة عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول بدراسة حالة مصانع الصباغة والتجهيز التى تعمل للغير نظير أجر ، وهى التى يتم فيها تجهيز إنتاج مصانع النسيج المشار إليها . فبين أن قدرتها غير كافية سواء من ناحية الكمية أو النوع . لذلك أدرجت الوزارة ضمن البرنامج مشروعين أحدهما فى شبرا الخيمة والآخر بالمحلة الكبرى لتجهيز المنسوجات القطعية لحساب هذه المصانع بطاقة إنتاجية ١٥ مليون متر سنويا لكل منها ، علاوة على إنشاء وحدة ثالثة للصباغة والتجهيز بأسىوط للحق بمصنع الغزل والنسيج بطاقة إنتاجية قدرها ١٥ مليون متر سنويا .

وبذلك تكون كل الامكانيات مهيأة لتصدير الغزل إما خاما أو منسوجا ومجهزا تجهيزا سليما حسب الأذواق المختلفة .

ثانيا - الصناعات الصوفية :

قامت صناعة الصوف في مصر في ظروف الحرب الاستثنائية واعتمدت على آلات مستعملة من طرازات قديمة كانت تشتري من المصانع الأجنبية . لذلك لم يصل مستواها الفني في يوم من الأيام خلال هذه السنين إلى المستوى المرضى للصناعة ، مما جعلها عاجزة عن منافسة الصناعة الأجنبية . ولذلك كان لابد بصفة مبدئية من اتخاذ بعض الاجراءات لتدعيم صناعة الصوف في مصر ورفع مستواها الفني .

وفي عام ١٩٥٤ تدخلت الدولة لحماية هذه الصناعة عن طريق منع بعض الواردات الأجنبية ورفع الرسوم الجمركية عليها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم صناعة وتجارة المنتجات الصوفية الذي حدد مواصفات الإنتاج المعروض للبيع ، وفي ظل ذلك التشرع أخذت المصانع تستكمل نواحي الإنتاج للوصول إلى المستوى الذي حدده القانون .

ونظرا إلى أن استهلاك المنتجات الصوفية يتزايد باضطراد مع انتشار التعليم ، وقد بدا أثر ذلك فعلا في بلادنا في ارتفاع كمية الإنتاج المحلي عام ١٩٦٢ إلى حوالى أربعة أضعاف عام ١٩٥٢ ، وذلك بخلاف التوسع الكبير في إنتاج بلوفرات تريكو الصوف خلال السنوات الأخيرة ، نظرا للاقبال على زى يكاد يكون موحدا من البلوفر والبنطلون في فصل الشتاء ، لذلك أعدت مشروعات برامج التنمية بالنسبة للصناعات الصوفية بحيث تقابل الزيادة في الطلب عليها في المستقبل .

وبلغ عدد مشروعات غزل ونسيج الصوف الواردة في خطة التنمية والتي بدأت في الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٧ مشروعات ، بلغت تكاليفها الكلية ٣,٧٨٤,٥٠٠ جنيه منها ٥ مشروعات تكاليفها ٣,٧٦٣,٠٠٠ جنيه قامت بتنفيذها الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج، ومشروعان بحملة تكاليفهما ٢١٥٠٠ جنيه قام بتنفيذهما القطاع الخاص .

والبيان التالى يبين المشروعات التى بدأت فى إنتاج المنتجات الصوفية وأسماء المنشآت التى قامت بتنفيذها :

اسم المشروع	جهة التنفيذ	التكاليف الكلية
١ - توسيع مصنع الصوف بالمحلة	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	٦٢٠,٠٠٠
٢ - وحدة غزل ونسيج الصوف (كوتنتال)	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة	٨٣٤,٠٠٠
٣ - توسيع مصنع الصوف (اسكو)	المحلات الصناعية للحرير والقطن	١٠٢,٠٠٠
٤ - توسيع مصنع الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف بوليكس	الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف	١,٧٠٧,٠٠٠
٥ - مصنع غزل الصوف المشط ببور سعيد	شركة النصر للغزل والنسيج ببور سعيد	٥٠٠,٠٠٠
٦ - شركة الخيزة لغزل الصوف (قطاع خاص)		١٥,٥٠٠
٧ - شركة القاهرة لغزل ونسيج الصوف المكثف (قطاع خاص)		٦,٠٠٠
		٣,٧٨٤,٥٠٠

وتضمن برنامج السنوات الخمس الثانى مشروعاً لإقامة مصنع للسجاد الميكانيكى بدمهور ، وهى من المدن الهامة التى تتركز فيها تجارة شعر الأغنام ، وتبلغ الطاقة الانتاجية له ٣٠٠,٠٠٠ متر مربع سنوياً ، على أن يكون انتاجه فى السنة الأولى ١٠٠,٠٠٠ متر وسيكفى هذا المصنع احتياجات البلاد من أنواع السجاد الميكانيكى وقد بلغت تكاليفه ١,٣٣٥,٣٥٠ جنيهاً ومن المتظر أن يبدأ فى الانتاج خلال العام الحالى .

وفي أغسطس سنة ١٩٦٢ أسند مشروع صناعة التوبس من الصوف الخام والذي تقدر تكاليفه بـ ٣ مليون جنيه إلى شركة مصر / صباغى البيضاء ، وهو يهدف إلى سد احتياجات مصانع غزل ونسج الصوف المحلية من التوبس ، عن طريق شراء الصوف الناعم من مصادر انتاجه فى الخارج وغسله وتمشيطة وتحويله إلى أشرطة (توبس) ، وهى الخامات التى تقوم باستيرادها مصانع الغزل الممشط من الخارج . وسيترب على تصنيع التوبس محليا وفر فى العملات الأجنبية يسمح باستيراد كميات إضافية من الصوف دون زيادة فى الحصص المقررة لهذا الغرض . ومن المتطّر أن يبدأ هذا المشروع فى الانتاج فى يوليو سنة ١٩٦٥ . كذلك تضمن البرنامج الثانى مشروعاً لانتاج ألياف صناعية بديلة تحل محل جزء من الصوف الطبيعى . وقد تبين بعد الدراسة أن أنسب ألياف لهذا الغرض هى ألياف الأكريلات (الأورلون) التى تعتمد صنعها على غازات البترول ، ويمكن استعمالها كبديل جزئى أو كلى للصوف الطبيعى وينتج المشروع نحو ٥ آلاف طن سنوياً لمواجهة جانب من احتياجات الصناعات الصوفية فى الفترة بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، ويتكلف هذا المشروع حوالى ٧ مليون جنيه . هذا وتبجّه صناعة الصوف فى العالم إلى الاعتماد مستقبلاً على هذه الألياف كبديل لحوالى ٣٠ ٪ من احتياجاتها من الصوف الطبيعى .

وقد استحدثت فى البلاد أيضاً صناعة خيوط وألياف النايلون ، وقد بدىء فى إنتاجها فى أوائل عام ١٩٥٨ . وتقدمت هذه الصناعة تقدماً ملموساً منذ عام ١٩٥٩ وزودت صناعة النسيج بأنواع جديدة من الخيوط تمتاز بقوة الشد والاحتمال . كما استخدمت شعيرات فبران النايلون فى صناعة السجاد وأقمشة المعاصر . كذلك تقوم شركة مصر للحرير الصناعى بإنتاج الورق الشفاف ، وابتداءً من عام ١٩٥٨ بلغت كميته ٥٥٥ طناً وتضاعف الإنتاج فى السنين الأخيرة . ومن أهم مشروعات الحرير الصناعى الواردة بالخطة والتى بدأت فى الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ ، مشروع توسيع المصرينيلون الذى أسند إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٣١٧

ألف جنيه ، وهو يهدف إلى زيادة إنتاج خيوط المصرنيلون بمقدار ١٤٠ طناً سنوياً . كما تم أيضاً تنفيذ مشروع إنتاج خيوط الهيلانكا الذى أسند أيضاً إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٩٦٠ ألف جنيه ، وهو يهدف إلى إنتاج فبران الحرير الصناعى الملون وخيوط النايلون المطاط .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى عدة مشروعات للتوسع فى إنتاج الخيوط والألياف الصناعية أسند تنفيذها لشركة مصر للحرير الصناعى .

رابعاً - صناعة الألياف النباتية :

تعتمد صناعة الألياف النباتية على الكتان والحبوت والتيل والسيزال والمانيلا . وقد أدرج ضمن خطة التنمية تدعيم صناعة الكتان القائمة بزيادة وحداتها الإنتاجية وتجديد التجهيزات القائمة بمقدار ٧٥٠ طن سنوياً و ٤ مليون طن من المنسوجات الكتانية والمخلوطة سنوياً .

أولاً بالنسبة للحبوت ، فقد تضمن مشروع السنوات الخمس الأول توسيع مصنع الحبوت بشبرا الخيمة ، وذلك برفع طاقته الإنتاجية من ٢٥٠٠ طن إلى ٨٠٠٠ طن سنوياً من الأيكاس الخفيفة . وقد أجريت بعض التعديلات الإضافية التى تكفل زيادة الإنتاج إلى ٩٠٠٠ طن سنوياً بالإضافة إلى إنشاء مصنع جديد بجهة بابيس بقدرة إنتاجية قدرها ١٨ ألف طن . وقد بدى التوسع التدريجى بمصنع شبرا . منذ عام ١٩٥٩ وأصبح يعمل بكامل طاقته الجديدة . أما بالنسبة لمصنع بابيس فإنه قد تم تشغيله جزئياً فى أوائل سنة ١٩٦٠ وعمل بكامل طاقته الإنتاجية فى أوائل سنة ١٩٦١

ونظراً لأن شركة الحبوت تعتمد فى إنتاجها على الحبوت الخام المستورد من الخارج الذى يبلغ قيمته حوالى ٤ مليون جنيه سنوياً تدفع كلها بالعملة الصعبة ، فقد

أولت حكومة الثورة اهتماما كبيرا لاستخدام ألياف أخرى تحمل محل الجوت المستورد ، وقام قسم الألياف النباتية بوزارة الزراعة مع المختصين بوزارة الصناعة والشركة العامة لمحتجات الجوت بدراسات دلت على أن ألياف نبات التيل المصرى مساوية تماما لألياف الجوت المستورد فى أوجه الاستخدام . وزرعت فعلا بعض المساحات بهذا المحصول وأجريت تجارب على الألياف الناتجة فى صناعة العبوات المختلفة فنجحت نجاحا تاما . وتضمنت خطة التنمية برنامجا للتوسع فى زراعة التيل بحيث تبلغ المساحة المتزرعة لهذا المحصول ٥٠ ألف فدان خلال ثلاث سنوات .

وبالنسبة لصناعة السيزال يوجد فى البلاد مصنع متخصص يقوم بغزل السيزال المستورد وتحويله إلى دو بارة وحبال وقد تضاعف إنتاجه خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر من عشر مرات ، إذ كان فى عام ١٩٥٢ - ٦٥ طنا وارتفع إلى ٧١١ طنا فى عام ١٩٦٢ ، و ٨٠٪ من إنتاجه يستهلك محليا أما الباقي فيصدر للتصدير .

خامسا - صناعة التريكو :

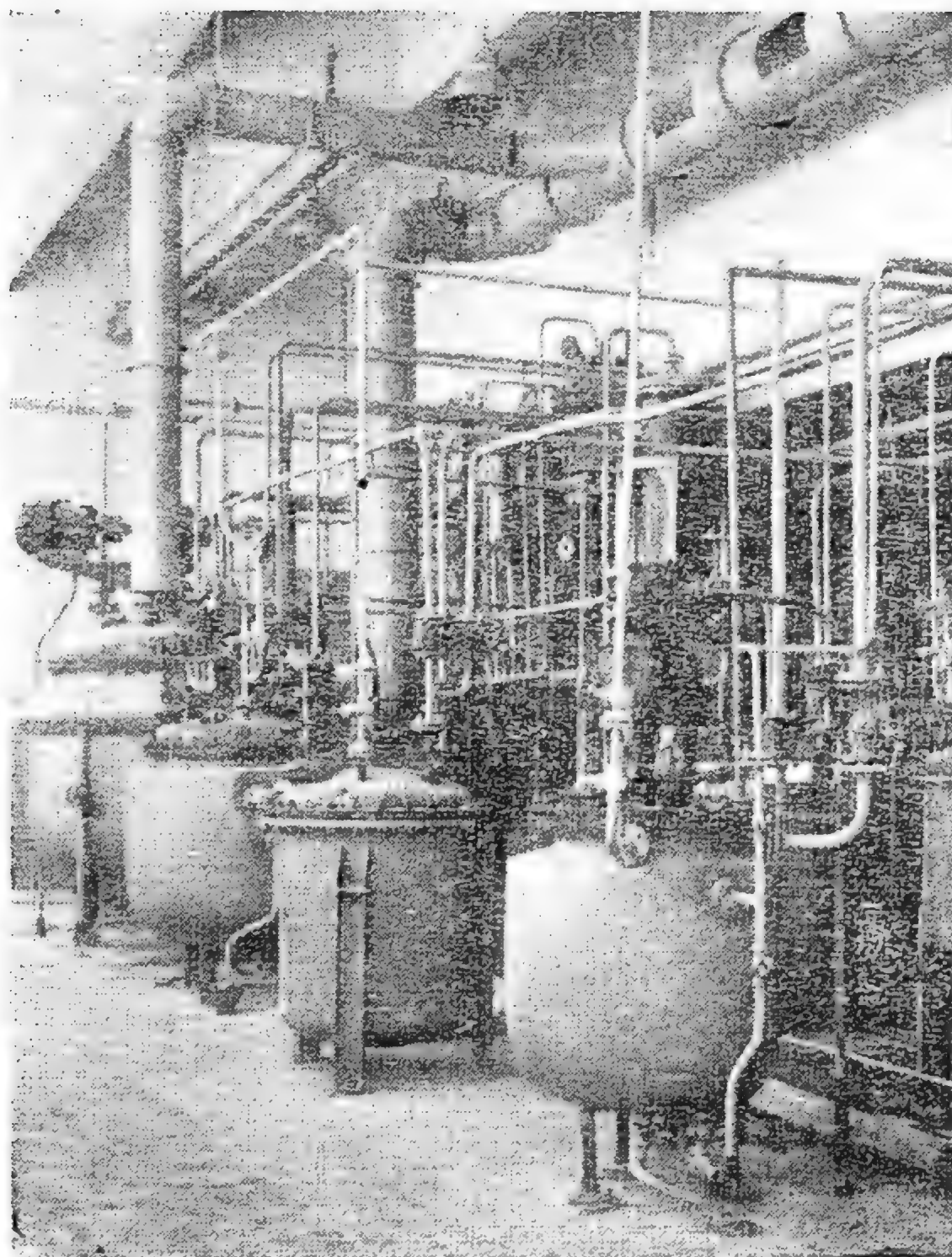
زاد الطلب فى السنوات الأخيرة على منتجات التريكو زيادة كبيرة تبعا لتزايد السكان من جهة وتزايد متوسط استهلاك الفرد من جهة أخرى إلى جانب التطورات الجديدة التى ظهرت فى صناعة معدات التريكو مما شجع المستهلك على زيادة الإقبال على المنتجات الممتازة . وقد رخصت وزارة الصناعة بإنشاء أربع وحدات جديدة للتريكو فى محافظات الجيزة والقاهرة وبورسعيد وطنطا . كما وافقت على توسيع ١٥ من المصانع القائمة ، وزعة على المحافظات المختلفة وذلك من جملة عدد المصانع القائمة والتى يبلغ عددها ١١٧ مصنعا .

وتوالى وزارة الصناعة العناية بصناعة التريكو نظرا لأنها من الصناعات التى تستوعب كثيرا من الأيدى العاملة ، وقد رسمت لذلك سياسة تهدف إلى تزويدها بالآلات الحديثة أولا بأول لمجاراة التطور السريع فى صناعة الآلات ، ولمواجهة التزايد الكبير فى نصيب الفرد من منتجاتها إذ بلغ فى عام ١٩٦٢ أكثر من ضعف نصيبه فى عام ١٩٥٢ .

وفيا لى بيان عن تطور الانتاج فى فروع صناعة الغزل والمنسوجات المختلفة
خلال الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
غزل القطن	ألف طن	٥٥,٧	١٢٠,٧
نسيج القطن	» »	٤٠	٨٠,٩
غزل الصوف	» »	٢	٨,٩
نسيج الصوف	» »	٠,٨	٣,١
غزل حرير صناعى وألياف صناعية	» »	٤	١٢,٣
نسيج حرير صناعى	» »	٤,٢	٨,١
غزل كتان	طن	٣٠٠	٧٩٧
بطاطين وسجاد وأكلمة	»	١١٠	٣٨٣٥
شغل سنارة	ألف دسته	١٦٤٩	٧٦٢٠
حبال سينال	طن	—	٤٨٠
حبال ودبارة	»	٢٠٠	١١٢٠
غزل جوت	ألف طن	١,٧	٢٢,٢
نسيج جوت	» »	١,٦	٢٠,٦
ملابس جاهزة	» »	١٠	٢٤,٣
سجاد نايلون	متر مربع	—	٣٦٩٠
شريط معاصر الزيوت	طن	—	١٠٩
دانتيلا نايلون وحرير صناعى	»	—	٢٩,٥
داكرون	»	—	٣٦

٧ - الصناعات الكيماوية والدوائية



تعتبر الصناعات الكيماوية ثمرة الرق الصناعي في العالم وإحدى الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها الإنتاج الصناعي في جميع قطاعاته ، وكذلك الإنتاج الزراعى فيما يختص بالتسميد ومكافحة الآفات واستغلال المخلفات الزراعية . وكانت أذنب الصناعات الكيماوية القائمة في مصر قبل الثورة تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة يختص معظمها بإنتاج الصابون وغيره من السلع الاستهلاكية ، وكذلك بعض أنواع الأسمدة . ونتيجة لذلك كانت البلاد تلجأ إلى الاستيراد لاستكمال احتياجاتها من الكيماويات والمنتجات الكيماوية . وبلغت قيمة الواردات من الكيماويات والمنتجات الكيماوية ٣٣ مليون جنيه ، أى نحو ١٤٪ من متوسط قيمة الواردات الكلية للبلاد خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ . ولهذا روعى عند إعداد برامج التصنيع النهوض بالصناعات الكيماوية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وقد تضمنت برامج التصنيع ١٩٥ مشروعا كيماويا قدرت تكاليفها الكلية بحوالى ١٨٣,٥ مليون جنيه . وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ٦٢/١٢/٣١ - ٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها الكلية ٥٢,٧ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى أنتجت : سماد تترات النوشادر الجيرى وسماد كبريتات النشادر ، والتوسع فى صناعة سماد تترات الجير وسماد السوبر فوسفات ، وإنتاج ورق التعبئة (كرافت) ، وورق الطباعة والكتابة ، والتوسع بشركة الورق الأهلية ، وإنتاج الصودا الكاوية ، وكوريد الحديدك ، والخشب الحبيبي ، والتوسع فى صناعة إطارات السيارات وإنتاج ألواح الأنتراباس (الفورمايكا) ومنتجات أدوية فايزر مصر ، وهوكست الشرقية ، ومستحضرات ماكس فاكتور للتجميل ، والتوسع فى إنتاج بعض المبيدات الحشرية .

ويشمل قطاع الصناعات الكيماوية عدة مجموعات أهمها :

- الصناعات الكيماوية الأساسية .
- صناعة الأسمدة الكيماوية .
- صناعة اللاب والورق والصناعات السيلولوزية .
- منتجات تقطير الفحم .
- منتجات المطاط .
- صناعة دىج الجلود ومنتجاتها .
- المنتجات الكيماوية المختلفة .
- المنتجات للموائية ومتحضرات التجميل والمستلزمات الطبية .

وقدما على عرض لمجموعات الصناعات الكيماوية يشمل مقارنة بين موفى كل مجموعة قبل الثورة وموقفها فى الوقت الحاضر :

١ - الصناعات الكيماوية الأساسية :

تشمل هذه المجموعة صناعة الأحماض والقلويات والأملاح والراتنجات والألياف الصناعية وغيرها من الكيماويات التى تستخدم كمواد أولية أو كمواد معالجة فى الصناعات الأخرى ، وترجع أهمية الصناعات الكيماوية الأساسية إلى أنها ضرورية للصناعات الأخرى .

ونظرا لعدم اتباع خطة محددة لتنمية قطاع الصناعات الكيماوية الأساسية قبل الثورة خاصة وأن العائد من هذه الصناعات يقل عادة عن مثيله من الصناعات الكيماوية الاستهلاكية ، فإن الظروف المناسبة لم تنهالقيام هذه الصناعة فى تلك الفترة ، مما أدى إلى اعتماد البلاد اعتمادا كبيرا على الاستيراد لتغطية العجز فى حاجة الاستهلاك المحلى .

وبين الجدول الآتي الإنتاج الفعلي من الكيماويات الأساسية في عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٦٢ والإنتاج المحلي المتظر بعد تنفيذ جميع مشروعات الخط الخمسية:

الإنجاز المحلي المتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة	الإنتاج عام ١٩٦٢	الإنتاج عام ١٩٥٢	الصف
طن	طن	طن	
			الأحماض :
٣٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	حامض كبريتيك ١٠٠٪
* ٩٧٦٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٧٧٠٠٠	حامض نيتريك ١٠٠٪
* ١٨٠٠٠	—	—	حامض الفسفوريك ١٠٠٪
١٠٠٠	—	—	حامض كلوروسلفونيك
			القلويات :
٤٧٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٠٠٠	صودا كاوية ١٠٠٪
٧٧٠٠٠	—	—	كربونات صوديوم
* ٤٦٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٢٣٥٠٠	نوشادر
			أملاح :
٣٠٠٠	٢٢٧	—	كلوريد الحديدك
* ٨٠٠٠	—	—	أملاح حامض الفسفوريك
			منتجات كيماوية أساسية أخرى
٨٠٠٠	—	—	كربيد الكالسيوم وفيروسيلكون
٢١٠٠٠	٥١٧٨	١٦٠٠٠	غاز الكلور
٤٠٠٠	—	—	صوف صناعي (ألياف صناعية)
٤٥٠٠	—	—	فينول فورالدهيد
٧٥٠	—	—	النيتروبنزين
٥٧٠	—	—	الأنيلين
٦٠٠	—	—	إستون
١٣٥٠	—	—	كحول بوتيل
١٢٠٠	—	—	خلات البوتيل والإثيل
٣٠٠٠	٣٤٤١	—	فورمالدهيد

* هذا التقدير على أساس تنفيذ الخط الخامس بشركة كيماوتو إفرا فائض من الطاقة الكهربية بمنطقة أسوان

ويتضح من هذا الجدول أن إنتاج الكيماويات الأساسية المسامة زاد في عام ١٩٦٢ عنه في عام ١٩٥٢ بنسبة كبيرة ، كما بدأ إنتاج مادة كلوريد الحديدك لأول مرة بغرض استخدامها في عمليات ترويق المياه بدلا من الشبة التي تستورد من الخارج .

٢ - صناعات الأسمدة الكيماوية :

وتشمل هذه الصناعة الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية والأسمدة البوتاسية وهي تحتوي على العناصر الثلاث الرئيسية التي تعتبر ضرورية لحياة النبات .

ولم يكن بالبلاد في عام ١٩٥٢ سوى مصنع واحد لإنتاج الأسمدة الأزوتية وهو مصنع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وكانت قدرته الإنتاجية ٢٠٠ ألف طن في اليوم من سماد تترات النشادر الجيرى (١٥,٥ ٪ أزوت) وإن لم يزد إنتاجه الفعلي في ذلك العام على ١١١ ألف طن .

وفي عام ١٩٥٦ أنشئت الشركة المصرية للصناعات الكيماوية (كيم) وتقرر أن تشمل مصانعها بأسوان ثلاثة خطوط إنتاجية قدرتها ١٢٠٠ طن في اليوم من سماد تترات النشادر الجيرى (٢٠,٥ ٪ أزوت) ثم تقرر إضافة خط رابع قدرته ٤٠٠ طن في اليوم وأصبحت القدرة الإنتاجية لمصانع الشركة ١٦٠٠ طن في اليوم .

وتم توسيع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وأصبحت قدرتها الإنتاجية ٢٥٠,٠٠٠ طن من تترات الجير سنويا ، كما أصبحت بها وحدة جديدة لإنتاج ١٠٠,٠٠٠ طن من سماد كبريتات النشادر (٢٠,٦ ٪ أزوت) في السنة

ونتيجة لذلك زاد إنتاج البلاد من الأسمدة الأزوتية فأصبح في عام ١٩٦٢ ٢٦٨ ألف طن من تترات الجير و ٣٤٠ ألف طن من تترات النشادر الجيرى .

ونظرا لأن احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية كما تقدرها لجنة الاحتياجات
المادية بوزارة الزراعة تزيد على إنتاج المصانع القائمة ، فقد وضعت وزارة
الصناعة خطة الإنتاجية للأسمدة الأزوتية على ضوء تقدير هذه اللجنة . وطبقا
لهذه الخطة سوف يتعدى الإنتاج المحلى من الأسمدة الأزوتية ٢ مليون طن
(١٥,٥ ٪ أزوت) فى سنة ١٩٧٠

وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد كان بالبلاد عام ١٩٥٢ مصنعان لإنتاج
سماد السوبر فوسفات هما : مصنع الشركة المالية والصناعية بكفر الزيات وقدرته
الإنتاجية ١٢٠ ألف طن فى السنة ، ومصنع شركة أبوزعبل وكفر الزيات
بأبى زعبل وقدرته الإنتاجية ٧٠,٠٠٠ طن . وبلغ إنتاج المصنعين فى عام ١٩٥٢
نحو ١٠٦,٠٠٠ طن زادت فى عام ١٩٦٢ إلى ١٩٤,٠٠٠ طن أى حوالى ١٨٢ ٪ .
وطبقا لتقدير الاحتياجات المادية للبلاد ينتظر أن تبلغ حاجة البلاد من
الأسمدة الفوسفاتية فى سنة ١٩٧٠ حوالى ٦١٥,٠٠٠ طن . وبناء على هذا تقرر
وضع الخطة الإنتاجية للأسمدة الفوسفاتية فى حدود هذه الكمية ويجرى حاليا
تنفيذ مصنع لإنتاج هذا السماد بمدينة أسيوط .

وقامت لجنة الاحتياجات المادية بوزارة الزراعة بتقدير احتياجات
البلاد من الأسمدة البوتاسية بنحو ٤٥٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ ، تزيد تدريجيا
إلى ١٩,٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ ، وإلى ٢٧,٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٥
ونظرا لصغر حجم الاستهلاك المحلى من هذه الأسمدة فضلا عن ارتفاع نسبة
البوتاسيوم بالتربة المصرية فلم تتضمن الخطة الخمسية إقامة مصانع لإنتاج
الأسمدة البوتاسية سوى إقامة وحدة لإنتاج ٤,٠٠٠ طن من كبريتات البوتاسيوم
فى السنة باستغلال مخلفات مصنع التقطير بالحوامدية على أن تغطى بقية حاجة
الاستهلاك عن طريق الاستيراد من الخارج .

٣ - صناعة لب الورق والصناعات السليولوزية :

وتشمل هذه الصناعات إنتاج اللب والورق بمختلف أنواعه والكرتون
والأخشاب الصناعية وصناديق الكرتون ومرشحات السجائر .

وكان بالبلاد في عام ١٩٥٢ - ٧ مصانع للورق والكرتون يتراوح إنتاجها الفعلي بين ٢٠ و ٢٤ ألف طن سنوياً، وتقدر طاقتها الإنتاجية الكاملة بحوالى ٣٠ ألف طن سنوياً . ويرجع السبب في عدم بلوغ هذه المصانع أقصى قدرة إنتاجية لها إلى أن استعدادها الفنى لم يمكنها في ذلك الوقت إلا من إنتاج أنواع محدودة من الورق والكرتون كانت لا تفي إلا بحوالى ربع إحتياجات الاستهلاك المحلى من مختلف أنواع الورق ، الأمر الذى أدى إلى قيام البلاد باستيراد حوالى ٦٥ ألف طن سنوياً في المتوسط من الورق والكرتون خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٢ قيمتها السنوية حوالى ٦ مليون جنيه .

وكانت مصانع الورق تعتمد أساساً على الورق الدشت كخامة رئيسية، ولم تتجه هذه المصانع إلى إنتاج أنواع جديدة من الورق لسد حاجة البلاد بدلاً من التنافس في مجال ضيق وفي بعض أنواع محدودة، كما أنها لم تستفد من التطورات الحديثة التى طرأت على هذه الصناعة والتي جعلت في الإمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق مثل ورق الكتابة والطباعة من خامات أخرى غير الأخشاب مثل مخلفات الزراعة كالقش ومصاص القصب ، وبعض النباتات مثل البوص والغاب والبردى . وبلغت التكاليف الكلية لمشروعات الورق التى بدأت في الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ١٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه :

● إنتاج ورق التعبئة كرافت ، وتكاليفه	١,٤٥٢,٠٠٠ جنيه
● ورق الكتابة والطباعة ، وتكاليفه	٨,٨٦٤,٠٠٠
● التوسع في شركة الورق الأهلية ، وتكاليفه	١,٣١٠,٠٠٠
● التوسع في إنتاج الكرتون المضاع ، وتكاليفه	٤١٩,٠٠٠
● إنتاج فلتر السجاير الورق ، وتكاليفه	١٥٥,٠٠٠

٤ - منتجات تقطير الفحم :

تعتبر هذه المنتجات من الكيماويات الأساسية التى تستخدم كمواد أولية في عدة صناعات أخرى .

ولم تكن هذه الصناعة قائمة بالبلاد قبل تنفيذ برامج التصنيع سوى بمصنعي شركة ليون بالاسكندرية وإدارة الغاز والكهرباء بالسبئية ، بخرص إنتاج كميات صغيرة من غاز الاستصباح وقد أدرجت بالخططة الخمسية ثلاثة مشروعات لمنتجات تقطير الفحم وهي :

● مشروع صناعة فحم الكوك : لإنتاج فحم الكوك اللازم لتغذية الأفران العالية التي تعتمد عليها صناعة الحديد والصلب بدلا من استيراده من الخارج مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج بمصنع الحديد والصلب. وتبلغ تكاليف هذا المشروع حوالي ٦,٥ مليون جنيه ويمر حاليا استكمال الأعمال الإنشائية وتركيب المعدات بالمصنع الذي أقيم بمطمان ويستقر أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٦٤ .

● مشروع توسيع مصنع الكوك : وذلك لمواجهة زيادة القدرة الإنتاجية بمصنع الحديد والصلب وتبلغ تكاليف هذا التوسع ٤,٣ مليون جنيه .

● مشروع تقطير القطران من مصنع الكوك : وذلك لإنتاج المتالين والفينول والكريزول والاثراسين التي تلزم لصناعة الأدوية والبلاستيك والمبيدات الحشرية ومواد الصبغة وغيرها من للصناعات الهامة. وتبلغ القدرة الانتاجية المقترحة لوحدة التقطير ١٥٠٠٠ طن سنويا وتبلغ تكاليفها حوالي ٣٦٠,٠٠٠ جنيه ومن المتظر مضاعفة هذه الوحدة بعد توسيع مصنع الكوك .

٥ - منتجات المطاط :

لم تكن صناعة إطارات المطاط قائمة بالبلاد قبل الثورة ، بل كانت هناك مصنوعات مطاطية مختلفة غير الاطارات بلغ الماتج منها في عام ١٩٥٢ حوالي ٧٠٠ طن ، وتضاعف هذا الرقم تدريجيا نتيجة لمشروعات هذه الصناعة حتى وصل الانتاج إلى ٥٤١٥ طنا ، وتقدمت صناعة إطارات المطاط في مصر بدرجة كبيرة فبلغت جملة المبيعات السنوية من الإطارات والأنايب الداخلية حوالي ٤,٥ مليون جنيه ، منها مبيعات للخارج قيمتها مليون جنيه ، والباقي

يستهلك محليا . كما أن مصنوعات المطاط عدا الإطارات أصبحت تشمل الخراطيم والألواح والسجاد والأرضيات وسيور الحركة والأحذية والحبال والبروفيلات وعلب البطاريات . وقد بدأ مشروع إنتاج السيور الدائرية حرف « ٧ » في الإنتاج ، كما ورد في برامج التصنيع مشروع التوسع في الاطارات بشركة النقل والهندسة ، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج في الاطارات والأنابيب . وقد وصل جزء كبير من المعدات والآلات المخصصة لزيادة الإنتاج من الأنواع المختلفة . كما أنتج مصنع الشركة إطارات النقل الثقيل والآتوبيس ، إلى جانب إطارات النقل من مختلف المقاسات ، وستبدأ الشركة خلال عام ١٩٦٣ إنتاج الاطارات اللازمة للدراجات والمتوسيكلات بمعدل ٢٥٠٠ إطار خارجي ومثلها من الأنابيب الهوائية في اليوم الواحد . وبلغت تكاليف هذا المشروع ٢٠٣٠٠٠ جنيه .

٦ - صناعة دبغة الجلود ومنتجاتها :

لم تتضمن برامج التصنيع مشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية من الجلود المدبوة نظرا لوجود طاقة معطلة بالمدايع القائمة إنما اتجهت البرامج إلى إقامة مدبغة نموذجية الغرض منها تجميع المدايغ الصغيرة في مدبغة نموذجية ترفع مستوى ديدج الجلود المحلية . وبلغ إنتاج الجلود المدبوة عام ١٩٦٢ - ٩٠١٠ طن تقدر قيمتها بحوالي ٦,٩ مليون جنيه بعد أن كانت ٧٤٥٠ طنا عام ١٩٥٢ ويواصل القائمون على صناعة ديدج الجلود بذل جهودهم في سبيل الارتقاء بمستوى الجلود المدبوة وإدخال التحسينات عليها .

٧ - المنتجات الكيماوية المختلفة :

وتشمل هذه المجموعة معظم المنتجات الكيماوية التي لم ترد تحت بقية المجموعات السابقة مثل مواد الصباغة ، والماء الثقيل ، والمبيدات الحشرية ، والماء الأكسجيني ، ومنتجات البلاستيك ، والمنظفات الصناعية وغيرها .

ونظرا لقدم وازدهار وتوسع صناعة الغزل والنسيج في الجمهورية العربية المتحدة كان من الطبيعي أن تقوم البلاد بإنتاج المواد اللازمة لصباغة وطباعة

المنسوجات لتعافظ على المستوى الذى وصلت اليه هذه الصناعة بل وترقى بها الى مستوى أفضل. لذلك تضمنت برامج التصنيع مشروعا لانتاج مواد الصباغة والمواد الوسيطة بقدرة إنتاجية ٢٠٠٠ طن في العام ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع في الإنتاج خلال عام ١٩٦٥ .

ولاستكمال الخطوات التي تخطوها البلاد نحو استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، اشتملت الخطة الخمسية على مشروع لإنتاج الماء الثقيل بقدرة إنتاجية قدرها ٢٠ طن في العام، وذلك باستغلال خلايا التلميل الكهربائي بمصنع السماد بشركة كيما بأسوان، ومن المزمع تصدير جزء كبير من الماء الثقيل مما يجلب للبلاد كثيرا من العملات الصعبة .

وهذه ارتباط وثيق بين قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي فيما يختص بمقاومة الآفات ، فقبل عام ١٩٥٢ كانت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على استيراد المبيدات الحشرية ، إلا أنه في عام ١٩٥٧ بدأ إنتاج ال.د.د. ت في البلاد بقدرة سنوية قدرها حوالي ٢٦٠٠ طن .

ومن مقاييس حضارات الدول الحديثة استخدامها لأنواع المنظفات الصناعية ، ولذا أفسحت الخطة مجالا لانهوض بهذه الصناعة ، وبالفعل أقامت شركة المنتجات العالمية مشروع المنظفات الصناعية . وقد بدأ المصنع في الانتاج بقدرة إنتاجية ٣٧٠٠ طن سنويا . بالإضافة إلى توسع شركة النشا الأهلية في إنتاجها كما تمت إقامة وحدة جديدة بشركة أقطان كفر الزيات .

وستنتج المادة الفعالة الأساسية في صناعة هذه المنظفات وهي مادة "الدودسيل بنزين" قريبا في السويس بعد تشغيل الوحدة المقامة لهذا الغرض بمشروع تفحيم المازوت .

ومن مشروعات المنتجات الكيماوية المختلفة الواردة في برامج التصنيع والتي بدأت الانتاج حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ - ١٠ مشروعات تبلغ تكاليفها حوالي ١,٩١٩,٠٤٥ جنيه بيانها كالتالي :

جنيه	
ألواح الألتراباس (الفورميكا)	٩٦,٠٠٠
الجلود الصناعية من البلاستيك	٤٨,٠٠٠
طبع وتحميض الأفلام	١,٢٣٤,٠٠٠

جيه	تصنيع الفلين ٥٥,٢٢٥...
...	المواد الكيماوية النقية ٧٤,٧٠٠...
...	الزراير من الكازين ١٦,٧٠٠...
...	الفرش الكربونية ١٧,١٢٠...
...	أقلام الحبر الجاف والسائل ٣١,٠٠٠...
...	الزجاجات الفارغة من البلاستيك ١٨,٠٠٠...
...	أنواع من المبيدات الحشرية ٣٢٨,٦٠٠...

٨ - صناعة الأدوية :

تعتبر الأدوية من السلع الأساسية الواجب توافرها في الأسواق بصفة مستمرة بكميات تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى وبأسعار معتدلة في متناول طبقات الشعب .

وقد ظلت البلاد تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تستورده من الأدوية لتغطية احتياجاتها ، وتعثرت المحاولات التي بذلت لإقامة مصانع لإنتاج الأدوية في مصر ، وحتى عام ١٩٥٢ كان الإنتاج المحلى من الأدوية لا يتعدى بعض المستحضرات الصيدلية البسيطة والأدوية الدستورية ، ولم تتجاوز قيمة الإنتاج المحلى في تلك السنة ٧٠٠,٠٠٠ جنيه بينما بلغت قيمة الاستهلاك المحلى من الأدوية في تلك السنة حوالى ٥,٥ مليون جنيه ، أى أن نسبة الإنتاج المحلى في عام ١٩٥٢ بلغ حوالى ١٢٪ فقط من مجموع الاستهلاك الكلى .

ورغم أن عدد مصانع الأدوية المرخص بها في عام ١٩٥٢ بلغ حوالى العشرين فلأنه لم يكن من بينها سوى مصنعين كبيرين نسبيا هما :

- مصنع شركة مصر للمستحضرات الطيبة ، الذى أنشئ في عام ١٩٤٠ برأس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

● مصنع شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) ، الذى أنشئ في عام ١٩٤٧ برأس مال قدره ١٨٧,٥٠٠ جنيه .

ويمكن تقسيم مشروعات الأدوية الواردة في برامج التصنيع إلى المجموعات الآتية :

● مشروعات النهوض بمصانع الأدوية المحلية القائمة وزيادة إنتاجها : ومن

أهم هذه المشروعات التوسع في شركة مصر للاستحضرات الطبية ، والتوسع في شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .

● مشروعات لإنتاج الكيماويات الدوائية والمواد الفعالة : ومن أهم هذه

المشروعات مشروع لإنتاج الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية ، أسند لشركة النصر للكيماويات الدوائية وبلغت تكاليفه ٤,٢ مليون جنيه ، وأهم منتجاته : مركبات السلفا — مركبات حامض الساليسيك — البنسلين ومشتقاته — الاستربتومايسين ومشتقاته — الكلورامفينيكول — الديكستران — الجلوكونز الطبي والنقى وجلوكونات الكلسيوم — فيتامين ج — حمض الستريك وسترات الصوديوم .

● إنتاج المستحضرات الصيدلانية العالمية : ومن أهمها منتجات شركة فايزر

مصر ، وشركة هوكست الشرقية ، وشركة سويس فارما ، (سيباوساندوز — واندر) .

ونتيجة لهذه المشروعات ارتفعت رؤوس الأموال المشتغلة في صناعة الأدوية من ٧٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٥,٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ ، وزاد الإنتاج السنوى من الأدوية باضطراد حتى بلغ في العام المنتهى في ٣٠ / ٦ / ٦٣ — ١٢ مليون جنيه على أساس سعر البيع .

٩ - المستلزمات الطبية :

كانت البلاد تعتمد كلية على الاستيراد في الحصول على احتياجاتها من المستلزمات الطبية المختلفة ، وذلك فيما عدا القطن الطبي الذى قامت شركة مصر

للغزل والنسيج بانتاجه بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض منه للخارج ونظرا لأهمية هذه المستلزمات فقد تضمنت خطة التنمية المشروعات التالية لسد حاجة البلاد منها :

- إنتاج الخيوط الجراحية .
- إنتاج الأربطة والشاش الطبي وزيادة الإنتاج من القطن الطبي .
- إنتاج الأشرطة واللاصقات الطبية .
- مستلزمات مصانع الأدوية من زجاجات الأدوية .
- إنتاج أجهزة المعامل .
- إنتاج الآلات الجراحية .

١٠ - صناعة العطور ومستلزمات التجميل :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات التي نمت نموا مريحا خلال السنوات العشر الأخيرة ، وخاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصناعة وتشجيعها ، وقد كانت البلاد تعتمد على استيراد هذه المنتجات من الخارج باعتبارها من الكماليات التي تعنى بها طبقة خاصة من الشعب قادرة على دفع الأثمان المرتفعة التي تعرض بها هذه المنتجات بالأسواق ، وكان المستوردون والتجار يحصلون على أرباح خيالية من عمليات استيرادها والاتجار فيها .

ورسّمت سياسة التوسع في صناعة مستحضرات التجميل على أساس الحصول على الخبرات الفنية من المصانع الكبيرة بفرنسا وألمانيا وانجلترا وغيرها وإنتاج المستحضرات التي اشتهرت بها هذه المصانع وببنفس الجودة والاسم والعلامة التجارية التي عرفها جمهور المستهلكين ، وفي مقابل ذلك تحصل الشركات الأجنبية على أتاوة على الإنتاج بنسب مختلفة تتوقف على الخبرة وأهمية السلع المنتجة .

وأهم المنتجات العالمية التي توجد في الأسواق المحلية حاليا بناء على تنفيذ هذه السياسة :

● معاجين الأسنان : ويوجد منها أصناف : برودنت - جيبس - سيدنت - دنتال - كولينوس - بلنداكس - سوليا - كالكور - مونا دنت - وغيرها ..

● معاجين الحلاقة : توجد منها أصناف : بلنداكس - سوليا - كولينوس - دوش - كافركس - وغيرها ..

● كريمات البشرة : ويوجد منها : بلنداكس - سوليا - ماكس - فاكور - موسون - بوندز - نانسي - دكتور ج . ن . بايو - نيفيا - فالي - وغيرها ..

● مستحضرات لتجميل الشعر أو صباغته : وتوجد منها أصناف : بوليكور - ويللا - تنسول ميرول - نانسي - برمكس ..

● عطور وكولونيات : وتوجد منها أصناف : كارفن - شكا باريللي - ٤٧١١ - موسون - وغيرها ..

● أحمر شفاه وطلاء الخفون وطلاء أظافر : وتوجد منها أصناف : ماكس - فاكور - كيوتكس - نانسي - وغيرها ..

● مساحيق الوجه : توجد منها أصناف : ماكس - فاكور - تمارا - أوريفان - وغيرها ..

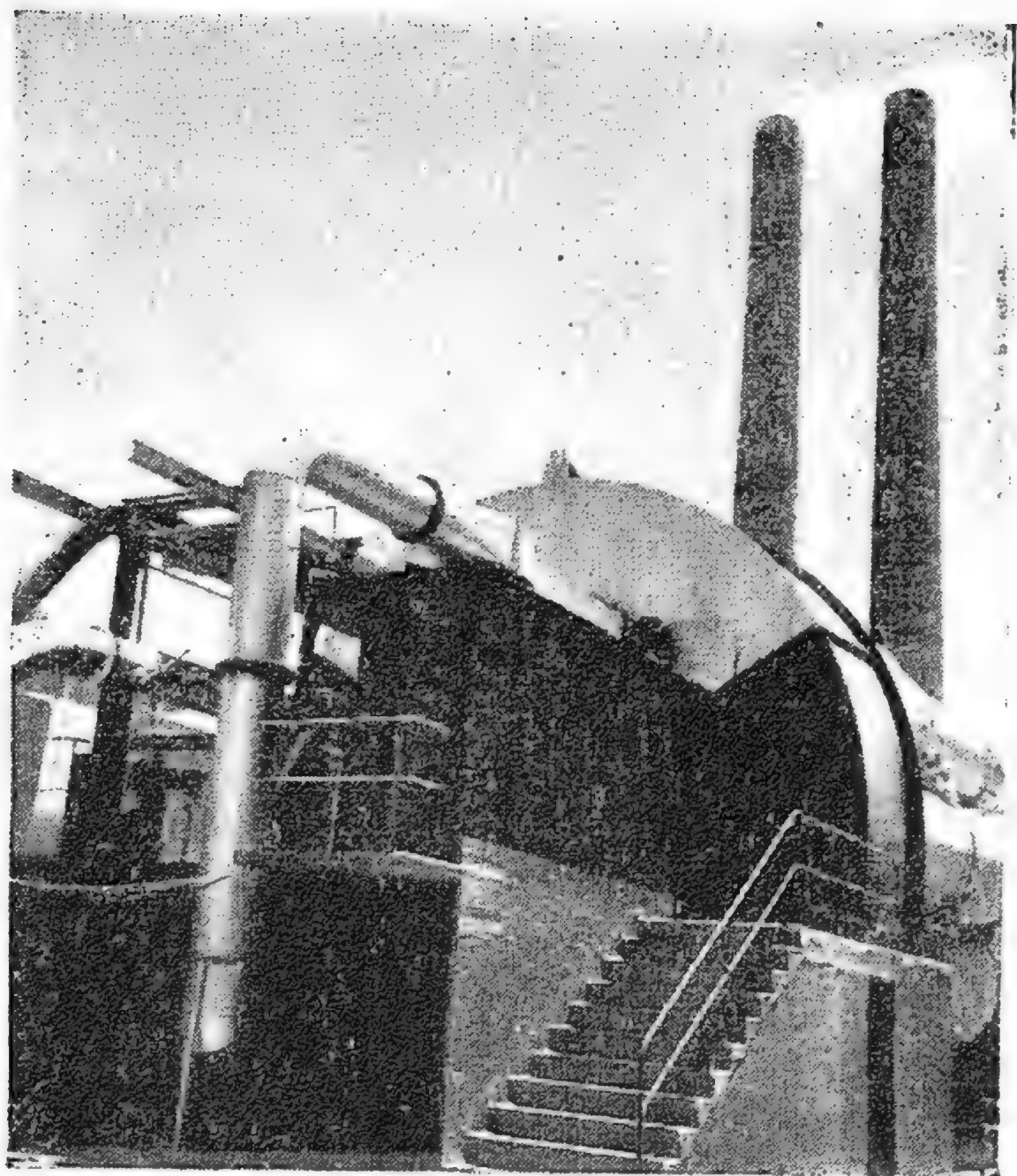
وقد ترتب على إنتاج مستحضرات التجميل العالمية محليا استثناء البلاد تدريجيا عن استيرادها من الخارج حتى أن قيمة ما استوردته البلاد في السنة الأخيرة لم يتجاوز ١٠٠٠ جنيه مقابل ١٣٦,٠٠٠ جنيه دفعتها البلاد بالعملات الصعبة لاستيراد مستحضرات التجميل والعطور في عام ١٩٥٣ ، كما ارتفعت قيمة المنتجات من ٣١٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالي ١,٧٨٥,٠٠٠ جنيه عام ١٩٦١

والأرقام التالية تبين تطور الإنتاج في الصناعات الكيماوية في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ ، ومنها يتضح أن الانتاج في عام ١٩٦٢ من بعض مشروعات الصناعات الكيماوية قد تضاعف من مرتين إلى أربع مرات عما كان عليه في عام ١٩٥٢ علاوة على المنتجات التي لم تكن تنتج في البلاد قبل ١٩٥٢ مثل المبيدات الحشرية والسماد الأزوتي (٢٠,٥ ٪) والإطارات والفورمالدهيد .

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
الصودا الكاوية	ألف طن	٢	١٦,٧
كلور	» »	١,٦	٥,١
مبيدات حشرية	» »	—	١٢,٧
سماد سوپر فوسفات	» »	١٠٦	١٩٣,٦
سماد أزوتي ١٥,٥ ٪	» »	١١١	٢٦٧,٦
سماد أزوتي ٢٠,٥ ٪	» »	—	٣٣٩,٩
حامض كبريتيك	» »	٥٥	٩٠,٢
الورق	» »	٢٠	٩٠,٣
إطارات مطاط خارجية وداخلية	ألف إطار	—	٤٤٦
مصنوعات بلاستيك	ألف طن	٩	٢,٦
الصابون	» »	٦٧	٨١,٦
الجلسرين	» »	٥	٢,٥
المنظفات الصناعية	» »	٤	٢,٢
البويات والورنيشات	» »	١,١	٢,٣
الثقاب	مليار عود	١٦	٢٦,٢
فورمالدهيد	طن	—	٣٤٣,٩
مصنوعات مطاط غير الاطارات	»	٧٠٠	٥٤١٥
غاز الأكسجين	ألف متر مكعب	١٢٣٣	٢٦٩٨
أشرطة الآلات الكاتبة	ألف علبه	—	٢٠٥
ورق الكربون	طن	—	٧٩

٨ - صناعة مواد البناء

والحراريات والزجاج



ترتبط صناعة مواد البناء والزجاج ارتباطاً وثيقاً بتقدم العمران وازد ياد حجم مشروعات الانشاء والتعمير إذ تلزم منتجات هذه الصناعة لجميع قطاعات التنمية .

وتشمل هذه الصناعة عدة مجموعات أهمها : صناعة الأسمنت بأنواعه ، وصناعة الجبس والطوب والبلاط ، وصناعة الحرارية والطوب الناري ، وصناعة منتجات الأسبستوس والأسمنت ، وصناعة الخزف والصيني ، وصناعة الزجاج بأنواعه . ويضم هذا القطاع الصناعي حالياً نحو ١٧٠ مصنعا يبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ٢١ مليون جنيه، ويعمل بها حوالي ١٦ ألف عامل وموظف تبلغ قيمة أجورهم السنوية ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

وقد تقدمت هذه الصناعة في خلال السنوات الأخيرة ، وزاد حجم الإنتاج بدرجة كبيرة ، إذ ارتفعت قيمة المنتجات المختلفة بهذه الصناعة من حوالي ٩ ملايين جنيه في عام ١٩٥٢ ، حتى وصلت في عام ١٩٦٢ إلى حوالي ٢٤ مليون جنيه أي بنسبة ٢٦٥٪ تقريبا . كما ظهرت أنواع جديدة من المنتجات كانت البلاد تعتمد على استيرادها كلية من الخارج مثل الأدوات المنزلية والصحة من الخزف والصيني ، والعوازل الكهربائية والبلاط السيراميك ، وأنواع الأسمنت الأبيض والملون ، والحديدى ، وأنواع الزجاج المسطح المنقوش (الانجلىزى) ، والزجاج المتبادل للاغراض الطبية .

وفيما يلى عرض لأهم صناعات هذا القطاع ومدى التطور الذى حدث فيها خلال الأحد عشر عاماً الأخيرة :

أولا - صناعة الأسمنت :

يعتبر الأسمنت أهم المواد المستعملة في الأعمال الإنشائية المختلفة فقد ازداد استهلاك البلاد من الأسمنت بصفة مضطردة خلال السنوات الأخيرة ، مما

استوجب التوسع في إنتاج الأسمنت البورتلاندى فضلا عن إنتاج الأسمنت الحديدى وأنواع الأسمنت الأبيض والملون التى كانت تستورد من الخارج .
وتمشيا مع خطة التوسع في هذا القطاع تم تنفيذ ثلاث مشروعات هامة لإنتاج الأسمنت بلغت تكاليفها الكلية نحو ٣,٨ مليون جنيه علاوة على التوسعات التى تمت في مصانع شركى حلوان وطرة بزيادة إنتاجيهما من الأسمنت البورتلاندى العادى بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ طن سنويا وذلك باضافة فرنين بالمصنع الأول فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ وفرن واحد بالمصنع الثانى عام ١٩٥٧ وبين الجدول الآتى الإنتاج الفعلى من أنواع الأسمنت المختلفة فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٢ والإنتاج المتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية .

البيان	الإنتاج فى عام ١٩٥٢	الإنتاج فى عام ١٩٦٢	الإنتاج المتظر بعد خطة التنمية
طن	طن	طن	طن
أسمنت بورتلاندى	٩٥١,٠٠٠	١,٧٧٢,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
أسمنت حديدى	—	٥١٤,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
أسمنت أبيض	—	٢٥,٦٥٦	٤٠,٠٠٠

ويمتص الإنتاج المحلى من الأسمنت بمستوى عال من الجودة لذلك تقوم البلاد بتصدير كميات منه للخارج وقد بلغت الكمية المصدرة من الأسمنت بأنواعه المختلفة فى عام ١٩٦٢ — ٤٥٨,٢٣٠ طن قيمتها ٢,١٧٢,٠٠٠ جنيه مقابل ٩٨٩,١٠٦ طنا قيمتها ٢,٨٣٦,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦١ ، بنقص فى الكمية قدره ٢٣٠,٨٧٦ طنا أى بنسبة ٣٣,٥ ٪ ، وينتظر تناقص الصادر من الأسمنت فى السنوات المقبلة إذا استمرت الزيادة فى الاستهلاك المحلى نتيجة لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية . ويجرى البحث الآن نحو إنشاء وحدات جديدة من مصانع الأسمنت والتوسع فى المصانع القائمة لتلبية طلبات كل من السوق المحلى والخارجى على السواء .

ثانيا - صناعة المواسير والمنتجات الاسمنتية :

تشمل هذه الصناعة المواسير الاسمنتية وألواح ومواسير الأسبستوس الأسمنتى المستعملة فى أغراض الرى والصرف وأعمدة الأسمنت المسلح اللازمة للإنارة المدن والبلاط الأسمنتى وقامت الدولة بتشجيع المصانع المحلية بزيادة إنتاجها من هذه الأنواع المختلفة ، تمشيا مع المشروعات الزراعية ومشروعات المرافق العامة . فزاد الإنتاج من المواسير والمنتجات الخرسانية من ٢٥,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٧٣٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ١٥١,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيها عام ١٩٦٢ ، أى أن الإنتاج تضاعف ٦ مرات عما كان عليه عام ١٩٥٢

وقد تمت الموافقة على إقامة مشروعين لتدعيم هذه الصناعة أولهما لصناعة الفلنكات الخرسانية المستخدمة فى إنشاء خطوط السكك الحديدية ، بقدرة إنتاجية قدرها ٣٠٠,٠٠٠ فلنكة سنويا تبلغ قيمتها حوالى ٦٥٠,٠٠٠ جنيه . وسيؤدى هذا المشروع إلى توفير العملة التى تستورد بها الفلنكات الخشبية وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بحوالى ٥٥٨,٠٠٠ جنيه . وثانيهما خاص بالتوسع فى صناعة ألواح الأسبستوس الأسمنتى وذلك بإضافة وحدة جديدة لمصنع شركة النصر للمواسير والمنتجات الاسمنتية بقدرة إنتاجية تبلغ ١٨٠٠٠ طن سنويا وذلك لسد حاجة السوق المحلى من هذه الألواح بنوعها العادى والموج وتصدير الفائض من الإنتاج للأسواق الخارجية .

ثالثا - صناعة الخزف والصينى :

وتشمل إنتاج الأدوات المنزلية كالأطباق وأطقم الشاى والقهوة والفايزات والتماثيل والتحف الفنية وصناعة الأدوات الصحية والعوازل الكهربائية . وقد بلغ المستورد من منتجات الخزف والصينى فى عام ١٩٥٢ - ٦٤٠٠ طن قيمتها ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكانت هذه الكمية تمثل تقريبا استهلاك البلاد ، إذ لم يكن هناك إنتاج محلى يذكر . وكان استيراد هذه المنتجات يقف حائلا دون قيام

صناعة الخزف والصيني بالرغم من أن معظم المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليا، وهي الكاولين والطينة البيضاء والحجر الجيري والجبس والطين والفلسبار والدولوميت . وقد أجريت عدة تجارب لمعرفة إمكان إستخدام هذه الخامات المحلية وأثبتت هذه الأبحاث صلاحيتها لإنتاج الخزف والصيني ، ولهذا أدرج ضمن مشروعات خطة التنمية مشروع إقامة مصنع يمكن أن يسد حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات . وتأسست الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني في يوليو عام ١٩٥٥ برأس مال قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، ثم زيد عدة مرات إلى أن وصل عام ١٩٦١ إلى مليون جنيه . وبدأت في الإنتاج في يوليو ١٩٥٩ وحددت الطاقة الإنتاجية للمصنع بحوالى ٣٧٥٠ طن سنويا ، تشمل ١٠٠٠ طن أدوات منزلية و ١٥٠٠ طن أدوات صحية و ١٠٠٠ طن بلاط قيشاني و ٢٥٠ طن عوازل كهربائية .

وتدرس الشركة في الوقت الحاضر عدة مشروعات لزيادة القدرة الإنتاجية في أقسامها المختلفة بحيث تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١١٥٠٠ طن سنويا .

رابعاً - صناعة الحراريات :

تشمل صناعات الحراريات إنتاج الطوب الناري المستعمل في تبطين الأفران الصناعية ذات درجات الحرارة العالية المستخدمة في صناعة سبك المعادن ، وصناعة الزجاج ، وصناعة الحديد والصلب وغيرها . كما تشمل صناعة المنتجات الفخارية ، وبلاط السيراميك وقد زاد استهلاك البلاد خلال السنوات الأخيرة من هذه المنتجات بدرجة كبيرة لتغطية احتياجات المشروعات الصناعية ، فارتفع الإنتاج المحلي من الطوب الناري والبلوكات الحرارية من ٨٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٥٠٠ طن عام ١٩٦٢ ، ولكن مازالت البلاد تستورد من هذه الأصناف حوالى ٧٠٠٠ طن سنويا تبلغ قيمتها ٤٣٦٠٠٠ جنيه ، وينتظر أن يزيد استهلاك البلاد مع زيادة التطور الصناعى بعد تنفيذ خطة التنمية لذلك أدرج ضمن مشروعات الخطة مشروع لإنتاج الحراريات ذات الاداء العالى وأسند تنفيذه إلى الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار وتبلغ القدرة الإنتاجية لهذا المشروع ١٢٠٠٠ طن سنويا مقسمة إلى ٦٠٠٠ طن حراريات

الألومينا ذات النسبة العالية من أكسيد الألمنيوم و ٣٠٠٠ طن حراريات سليكا و ٣٠٠٠ طن حراريات الكروم والكروما جينيزيت ، وبلغت التكاليف الكلية لهذا المشروع ٦٨٧٨٠٠ جنيه وقد بدأ الإنتاج في أوائل عام ١٩٦٢ .

كذلك كانت البلاد تستورد احتياجاتها من البلاط السيراميك من الخارج وبلغت كمية المستورد ١٠٠٠ طن في عام ١٩٥٢ حوالى ١٥٠٠ طن إلا أن الطلب على هذا النوع من البلاط تزايد باستمرار نتيجة النهضة الإنشائية والصناعية ، فبدأت الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار إنتاجه عام ١٩٥٧ فانتجت ١٤٠ طنا ثم تزايدت كمية الإنتاج حتى وصلت عام ١٩٦٢ إلى ٨٠٤ طنا وبالرغم من ذلك فما زالت البلاد تستورد البلاط السيراميك ، لذلك وافقت وزارة الصناعة على رفع قدرة وحدة إنتاج البلاط السيراميك بالشركة العامة للحراريات والفخار إلى ٢٥٠٠ طن سنويا .

خامسا - صناعة الزجاج :

بلغت جملة المستورد من أنواع الزجاج في عام ١٩٥٢ حوالى ٢٦٠٠٠ طن قيمتها ١,٥ مليون جنيها ، بينما بلغ الإنتاج المحلى حوالى ١٢٠٠٠ طن من الزجاج والقوارير والزجاج المسطح العادى وزجاجات اللبات ، قيمتها حوالى ١٤٠٠٠ جنيه .

لذلك رأى الاهتمام بهذه الصناعة ، أولا بتشجيع المصانع القائمة وأهمها مصانع ياسين على التوسع ، وثانيا بإقامة عدة مصانع جديدة لمواجهة احتياجات البلاد ، حتى وصلت كمية الإنتاج في عام ١٩٦٢ إلى حوالى ٤٠,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها حوالى ٢,٥ مليون جنيه .

وقد شملت المشروعات الجديدة إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الزجاجية لم تكن معروفة من قبل مثل الزجاج المسطح المنقوش (الانجلىزى) ، والزجاج المتعادل ، والأواني العازلة (الترامس) ، وعاكسات وبراغيط اللبات ، وقطع الكريستال البوهيمى للنجف ، والزجاج العلمى .

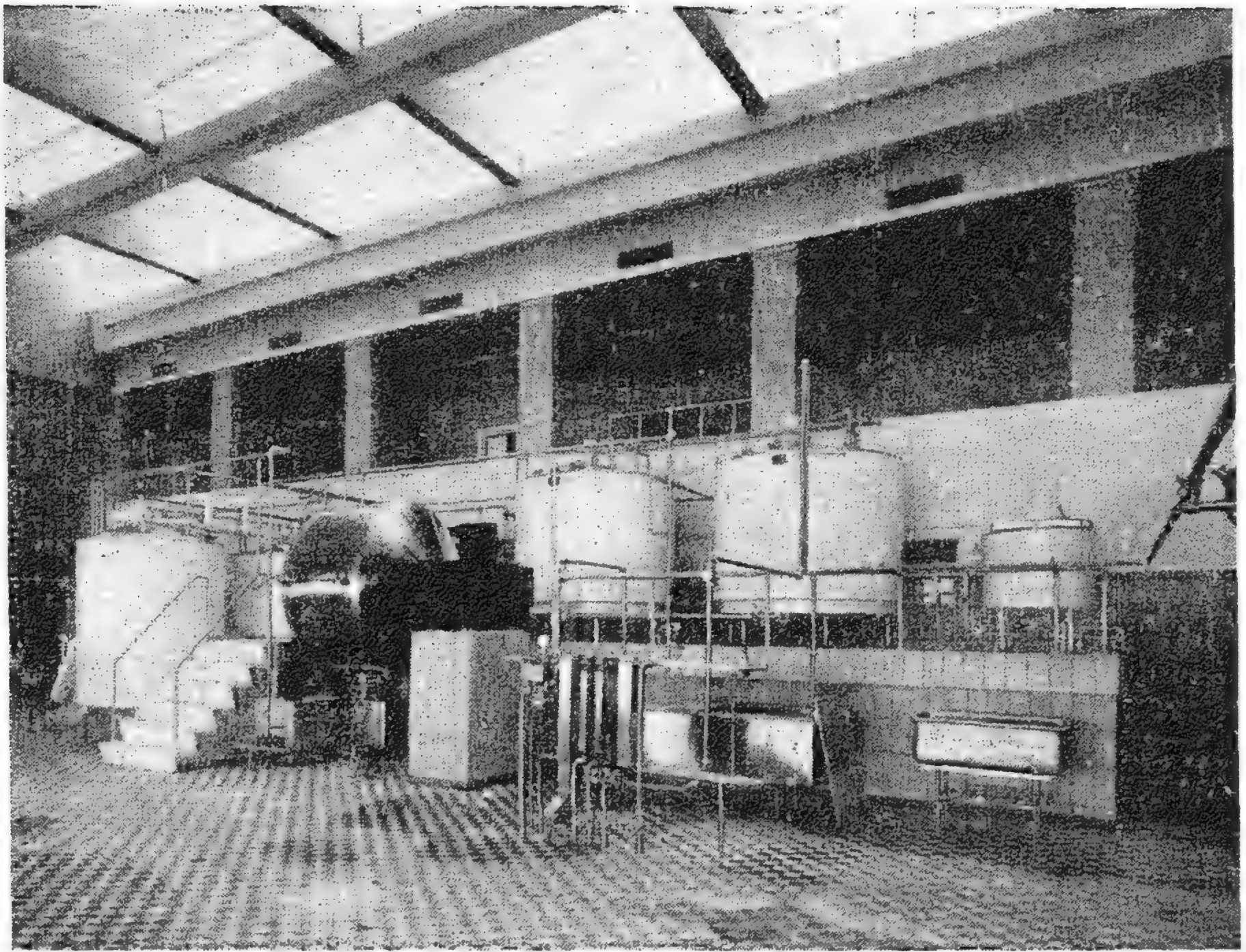
وكان من نتيجة تشجيع هذه الصناعة انخفاض كمية الواردات حتى بلغت في عام ١٩٦٢ - ٥٤٢٨ طنا قيمتها ٧٢٩٣٠٦ جنيها ، مقابل ١١٤٦١ طنا قيمتها

٩٢٤٥٢٢ جنيها في عام ١٩٦١، وذلك بالرغم من زيادة الاستهلاك المحلي في هذه المدة . ويقتصر ما تستورده البلاد من المنتجات الزجاجية حاليا على الأنواع الخاصة منها مثل زجاج العدسات والنظارات، وألواح البلور، وترايبج الزجاج والأنواع التي لا يكفي الإنتاج المحلي منها لسد حاجة الاستهلاك مثل زجاجات تعبئة الأدوية والمشروبات الروحية والمياه الغازية الملونة والمطبوعة . وينتظر أن تناقص الكمية الواردة إلى أقل من ربع الكمية الحالية بعد إتمام تنفيذ المشروعات المدرجة في برامج التنمية علاوة على أن المصانع الحالية تحاول تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وقد بلغت الكميات المصدرة من بعض المنتجات الزجاجية في عام ١٩٦٢ - ٩٢٥ طنا قيمتها حوالي ٥٢٠٠٠ جنيه .

وفيما يلي بيان التطور في بعض فروع صناعة مواد البناء والحراريات والزجاج خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ :

الصفة	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
أدوات منزلية من الخزف والصيني ...	طن	—	١٩٢٣
أسمنت أبيض	»	—	٢٥٦٥٦
أسمنت حديدي	ألف طن	—	٥١٤
أدوات صحية وعوازل كهربائية ...	طن	—	٢٥٢١
بلاط سيراميك	»	—	٨٠٤
أسمنت بورتلاندي	ألف طن	٩٥١	١٧٧٢
طوب وبلوكات حرارية	» »	٨	٤٢,٥
مواسير نفار	» »	٤	٢٠,٦
مواسير ومنتجات خرسانية	» »	١٨	١٠٥,١
مواسير وألواح اسبستوس	» »	٧	٤٥,٩
طوب رملي	مايون طوبة	٢٢	١٧,٣
بلاط سمتي	ألف متر مربع	١٢٥٠	١٦٠٠
رخام	طن	٩٦٠	١٤٥٥٠
جبس ومصيص	ألف طن	١١٧	١٥٠,٤
الزجاج المسطح وبللور خام	» »	٣,٨	١٢,٧
أدوات منزلية وأكواب	» »	لم يحصر	٩,٥
ترامس وأواني عازلة	عدد	—	٧٥٣٢٣

٩ - الصناعات الغذائية



ترتبط الصناعات الغذائية ارتباطا وثيقا بثروة البلاد الزراعية كما تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الزراعى، لذلك عيّنت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتطويرها لسد حاجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتصدير منتجاتنا للأسواق الخارجية واستحدثت صناعات جديدة لأول مرة فى البلاد مثل صناعة السردين المحفوظ فى العلب ، وصناعة اللبن المطبوخ، وصناعة تجيد الجبرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون. كما تم التوسع فى كثير من الصناعات القائمة مثل صناعة السكر واللبن المبستر، والأغذية المحفوظة، والمياه الغازية، والمسل الصناعى، والبصل المجفف .

وبلغت قيمة الإنتاج الصناعى فى قطاع الصناعات الغذائية حوالى ١٩٨ مليون جنيها فى عام ١٩٦٢ وكان فى عام ١٩٥٢ حوالى ١٢٢ مليون جنيها .

وبلغ اجمالى عدد المشروعات الغذائية الواردة فى الخطة الخمسية ٢٦٩ مشروعا تكاليفها الكلية حوالى ٨٣,٤ مليون جنيه أنتج منها حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - ٦٢ مشروعا تكاليفها الكلية ٢٨,٩ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى بدأت فى الإنتاج: توسيع وتجديد مصانع شركة السكر والتقطير المصرية، ومصنع السكر بادفو، وشركة مصر للألبان والأغذية، ومصنع تجفيف البصل بسوهاج، وحفظ السردين والجبرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن الغلال من الأسجار الى سلندرات، وتوسع وتجديد وتحسين مضارب الأرز .

والجدول التالي يبين تطور الانتاج في الصناعات الغذائية خلال الفترة من
عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ :

الصف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سردين في علب	ألف عبة	—	١١٦٩,٥
جمبرى مجمد	طن	—	١٣٣٠,٥
جمبرى في علب	ألف عبة	—	٦٦٩,٥
خضروات مجففة	طن	١٦٠٠	٦٠٧١
فواكه مجففة	»	—	١١٩,٥
صلصة طماطم محفوظة	»	٧٠٠	٦٢٥
خضرو و بقول محفوظة	»	٣٠٠	٣٠٩٢
محار ومنتجات تبغ	ألف طن	١١,٤	١٤,١
زيت بذرة القطن	» »	١٠٠	٩٣,٨
المسل الصناعى	» »	١٢	٢٤,٤
السكر	» »	١٨٨,٥	٣٢١
الكحول	ألف لتر	١١١٢٥	١٧٧٨٣
المولاس	ألف طن	٩٩,٧	١٤٤,١
المنتجات السكرية	» »	٥٦	٥٩
الأعجينة الغذائية	» »	١٨	٤١,٧
النشا	» »	٥,٣	١٠,٢
الجلوكوز	» »	٥,٢	٢٧,٦
البيرة	مليون لتر	٩,٦	١٩,٤
النبيذ	» »	١,٦	٣,٧
المياه الغازية	مليون زجاجة	١٥٦	٦٦١
اللبن المبستر	ألف طن	—	١١,٢
جبن جاف	» »	٢	٢,٦
جبن مطبوخ	طن	١٤٠	١٠٥٠

الصناعة في ظل الاشتراكية

- كفاية وعدل ..
- المؤسسات الصناعية ..
- الشعب يعني عمار الاشتراكية ..
- إنتاج جديد يظهر ..
- اشتراكية في توزيع المصانع ..

كفاية وعدل . .

« ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية» .

والذي يتبع تاريخ الحركة الصناعية التي بدأت مع تقدم الطلائع الثورية لكي تعيد إلى الشعب حقه في الحياة، يستطيع أن يلمس بوضوح ذلك الخط الاشتراكي الذي كان أساسا لهذه الحركة .

لقد بدأت هذه الحركة منذ اليوم الأول على أساس أن تحقق لكل مواطن حقه في الكفاية والعدل . .

وعلى هذا الأساس اتجهت الجهود إلى توسيع قاعدة القطاع العام الذي يملكه الشعب بجموعه لكي يتولى أمانة تنفيذ الجزء الأكبر من الخطة .

ولم يكن هذا ضمانا لحسن سير عملية الانتاج في طريقها المهدد من أجل الكفاية لغيب ، وإنما كان في الوقت ذاته تحقيقا للعدل باعتبار أن القطاع العام ملك للشعب بجموعه .

وفيا على أهم الخطوات التي سارت بها الثورة في هذا الطريق ،

● ساندت الدولة المشروعات الهامة التي لوحظ عدم إقبال الجمهور على الاكتاب فيها نتيجة لضعف العائد منها وعدم تحقيقها لأرباح عالية إلا بعد مرور مدة طويلة . وتحققت هذه المساهمة في تغطية الاكتابات الخاصة بها . . ومن أمثلة ذلك ما فعلته الدولة بالنسبة لشركة الحديد والصلب التي تعتبر عماد الصناعات الحديدية في البلاد .

● اشتركت الدولة في رؤوس أموال كثير من المشروعات الصناعية الجديدة عن طريق البنك الصناعي وحصولها ما لديها من أموال في صناديق التوفير والمعاشات والادخار والتأمين وغيرها من الإدارات التي تقوم بجمع المدخرات .

● وضعت أموال ومنشآت رعايا الدول المعتدية تحت الحراسة عقب العدوان الغادر في عام ١٩٥٦ ، ثم أتمت هذه الأموال للصالح العام بعد أن تبين أنها كانت تتلاعب بمقدرات البلاد واقتصادها القومي .

● أنشأت المؤسسة الاقتصادية في يناير ١٩٥٧ وضمت إليها الشركات المؤممة وبعض الشركات التي تساهم فيها الحكومة ، ثم تعددت المشروعات الصناعية التي قامت هيئة السنوات الخمس بتنفيذها ، فأنشئت مؤسسة النصر للإشراف على هذه المشروعات . ثم أنشئت مؤسسة مصر بعد أن رأى أن ازدياد النشاط الصناعي للشركات التابعة لبنك مصر ومساهمتها بنصيب كبير في التنمية الصناعية يدعو إلى إشراف الدولة عليها .

ولقد مضت الثورة بعد ذلك في استكمال ملامح المجتمع الاشتراكي ، وفي يوليو ١٩٦١ وصل التخطيط الاشتراكي ذروته بالقرارات الخالدة التي أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد استطاعت هذه القرارات أن تحدد للشعب ملامح اشتراكه الحقيقية ، كما استطاعت أيضا أن تتيح له بالفعل قدرته على سيطرته على وسائل الإنتاج واشتراكه في إدارة مشروعاته الصناعية وفي أرباحها .

إن قرارات يوليو الاشتراكية لم تكن وسيلة لتمكين الشعب من المشاركة في إدارة وأرباح مصانعه فحسب ، وإنما كانت وسيلة أيضا لزيادة إنتاج هذه المصانع ورفع مستواها بصورة مكنت المنتجات العربية من أن تغزو أسواقا لم تكن تصل إليها إلا مستوردون لمنتجاتها .

وعلى حد تعبير الميثاق :

**« كان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة
في مصر السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة
ضمن قوانين يوليو » .**

إن هذه الحقوق الثورية كفلت للعامل :

- ١ - حدا أدنى للأجور لا يقل عن ٢٥ قرشا في اليوم .
- ٢ - اشتراكا إيجابيا في الادارة بتمثيل العمال والموظفين عن طريق الانتخاب السرى في مجالس إدارات الشركات .
- ٣ - اشتراكا حقيقيا في أرباح الإنتاج يبلغ ٢٥ ٪ يوزع منها على العمال مباشرة ما يساوى ١٠ ٪ وينحصر ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان وتوجه ١٠ ٪ الباقية لأداء خدمات اجتماعية ومركزية .
- ٤ - تهيئة ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس تم تحديد يوم العمل بسبع ساعات

المؤسسات الصناعية

ولقد رؤى بعد البدء فى تنفيذ القوانين الاشتراكية وضم المنشآت والشركات الصناعية التى أمت إلى المؤسسة الاقتصادية ومؤسسى مصر والنصر ، أن الأمر يدعو إلى تجميع المنشآت المتجانسة النشاط فى مؤسسات نوعية متخصصة توحيداً للجهود وتركيزاً لها بحيث يمكن حشد الجهود فى مجال التنمية الصناعية بما يحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة فى أسرع وقت وعلى أكمل وجه .

وتحقيقاً لذلك ألغيت المؤسسات الثلاث وأنشئت بدلا منها المؤسسات النوعية الصناعية التالية :

- ١ - المؤسسة المصرية العامة للبترول وتبعها ٩ شركات .
- ٢ - المؤسسة المصرية العامة للتعدين وتبعها ١١ شركة .
- ٣ - المؤسسة المصرية العامة لصناعة الغزل والنسيج وتبعها ٣٣ شركة .
- ٤ - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وتبعها ٢٥ شركة .
- ٥ - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتبعها ٢٧ شركة .
- ٦ - المؤسسة المصرية العامة لصناعة مواد البناء والحراريات وتبعها ٩ شركات .
- ٧ - المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية وتبعها ٨ شركات .
- ٨ - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية وتبعها ٢٧ شركة .
- ٩ - المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة .

الشعب يجنى ثمار الاشتراكية ..

إن التطبيق الاشتراكي لم ينتظر فترة طويلة حتى يؤتي ثمراته . لقد بدأ هذا التطبيق منذ اليوم الأول يحقق ثمراته سواء بالنسبة للعاملين به أو بالنسبة للإنتاج الذي يقدمه للبلاد كلها ..

وبالنسبة للعاملين في القطاع الصناعي كانت ثمار التطبيق الاشتراكي على الوجه التالي :

١ - ارتفع عدد العاملين في شركات القطاع العام الصناعي من ٢٠٦ آلاف فرد - خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ التي سبقت قوانين التأمين مباشرة - إلى نحو ٢٨٩,٢٠٠ فرد في السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ بزيادة قدرها ٨٣,٢٠٠ فرد .

٢ - ارتفع مجموع ما حصل عليه العاملون في هذه الشركات من ٤٦ مليون و ٩٨٥ ألف جنيه في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأمين ، إلى ٦٥ مليون و ٨٠ ألف جنيه سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، بزيادة قدرها ١٨ مليون و ٩٥ ألف جنيه .

٣ - بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال في ميزانيات شركات القطاع العام الصناعي خلال مدة الميزانية المنتهية في ١٩٦٢/٦/٣٠ (وغالبيتها ميزانيات مصورة عن ستة أشهر) ١٢,٤٨٧,٥١٧ جنيها ، خص منها المساهمين ٩,٣٩٧,٨١٤ جنيها ، وخص العمال ٣,٠٨٩,٧٠٣ جنيها .

بينما كانت الأرباح الموزعة في الميزانيات المصورة في سنة ١٩٦١ (ميزانيات سنة كاملة) مبلغ ٢٢ مليون و ٢٣٥,٨٩٣ جنيها ، خص منها المساهمين ١٦ مليون و ٧٦٨٨١٨ جنيها ، وخص العمال ٥ ملايين و ٤٦٧,٠٧٥ جنيها .

وبالنسبة للإنتاج نفسه كانت ثمار التطبيق الاشتراكي على الوجه التالي :

١ - زاد إنتاج شركات القطاع العام الصناعي من ٤٠٣ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأمين مباشرة ، إلى ٦١٤ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه في ميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ .

أي أن الإنتاج زاد خلال السنتين الأخيرتين بمبلغ ٢١١,٣٤٠,٠٠٠ جنيهاً أي بنسبة ٥٢,٤ ٪ .

٢ - ظهر إنتاج جديد هذا العام لأول مرة ، ومن أهم هذه المنتجات :

الأسفلت المنفوخ - المواسير الصلب الملعومة حلزونياً ولوازمها - عدد القطع - آلات الجراحة - آلات الورش - سيارات اللوري والأتوبيس - سيارات الركوب - الجرارات الزراعية - أمياخ اللحام .

وفي عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ستظهر لأول مرة منتجات جديدة أخرى من أهمها :

الأسلاك والخيال الصلب - عربات الركوب للسكك الحديدية - معدات التليفون والسترا - المحركات الكهربائية - البلاط الأسفلتي - فحم الكوك - الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية - السجاد الميكانيكي .

إنتاج جديد يظهر . .

استطاعت الصناعة العربية خلال السنوات الماضية أن تقدم إلى المستهلك — كل يوم تقريبا — ساعة جديدة لم يكن يستطيع الحصول عليها إلا عن طريق الاستيراد . .

إن نهضتنا الصناعية قد استطاعت أن تقدم إلى السوق في عهد الثورة ، وفي ظل الاشتراكية ، ساعا جديدة لم تكن تخرج في بلادنا من قبل ، من بينها ما يلي طبقا للإحصاء الأخير في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣

(القيمة بالآلف جنيه)

انتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
<u>الصناعات الغذائية :</u>			
٦٥٠	١٢٠٠٠	طن	لبن مبستر
٤٥	٢١٠	»	حامض خليك ثلجي
٨٥	١٨٩٤٠٠٠	علبة	سردين في العلب
٨	٣٦	طن	سمك مجمد
٢	٣٤	»	خضروات مجمدة
٧٣١	١٣٥٢	»	جبري مجمد
<u>الصناعات الكيماوية :</u>			
١٥٠	٣٠٠٠٠	طن	سماد توماس فوسفات
٨٠٩٤,٩	٣١٩٩٥٥	»	سماد أزوتي ٢٠,٥
١٠٣,٣	٣٦٠٨٢٥	علبة	ورق كربون

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
٤٥,٩	٣٣٧٨٦٧	علبة	أشرطة آلة كتابة
٤٩٦٧,٤	٢٦٩٤٢١	بالعدد	اطارات كاوتشوك } خارجية
	١٨٦٠٤٣	»	
٣٠٩,٨	٦٥٧١	طن	زجاج مسطح منقوش
٦٨,٤	٤٥٨	»	الصوف الزجاجي
١١٥,٢	٢٥٨١١	م ^٢	زجاج الأمان
١٨,٤	٧٦٩٧٨	عدد	ترامس وأواني عازلة
٣٢٧	١٤٥٢	طن	المواد المساعدة للصبغة
٦٢١,٣	٢٣١٧	»	المنظفات الصلبة المنزلية
٩٢٣٦,٣	—	قيمة	الأدوية
١٨١,٣	١٢٣٢٠٨	قارورة	أقلام رصاص
٦٥٠	—	قيمة	غازات الأفران العالية المباعو غاز الامتصاص
١٨,٥	١٧١,١	آلف لتر	أكسجين سائل
٥٧,٤	١٨٠٨	طن	سلفات الصوديوم
٧,٦	١٠٩	»	كلوريد حديدك
٤٨,٢	٦٣٠٠	»	هيبوكلوريت كالسيوم
٦٤٥,٦	٢٦٢	»	ديناميت
٦٠,٣	١٣١,٣	»	لاكيهات نيترو سيلولوز
٢٢,٨	٢٣٢,٦	»	فورمالدهايد
١٤٤٥,٦	١١٥٠٣	»	مبيدات حشرية

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
			<u>صناعة الحديد والصلب :</u>
٢٨٦٧	٦٩٠٠٠	بالطن	كحل نصف مشكاة
٣٥١٠	٤٦٠٠٠	»	قضبان سكك حديد ولوازمها وقطاعات من الصلب
٢٢٨٥	٢٨٠٠٠	»	الواج صاج مسحوب على الساخن ...
٦١٥	٤٥١٧	»	مسامير قلاووظ وبرشام وفلك ...
٣٣٠	٢٣٧٠	»	مصبوكات صلب
٣٩٣	٥٣٦٥	»	مواسير مياه ضغط عالي (من الزهر) ...
			<u>صناعات ميكانيكية :</u>
٣٧٨٦	٤٢٦٠	بالعدد	سيارات ركوب
٣٠٩٣	٤٤٤	»	سيارات أوتوبيس وشاسيه
٤٣١٠	١١١٥	»	سيارات لورى
٦٨٧	٤٣٢	»	جرارات
١٢١٠	٤٢٦	»	عربات السكك الحديدية للبضائع
٦٣٩	٥١١٨٠	»	دراجات
٥١٣	١٢٩٠	»	محركات الديزل
٣٠٨	١٤٤٠	بالطن	يايات ورقية لزوم وسائل النقل
٧٤	١٠٠	آلف قطعة	تيل فرامل ودبرياج للسيارات
٥٠	٣٠٨٥	بالعدد	رادياتيرات للسيارات

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
٢١	٩٥	بالعدد	طلمبات بنزين
١٢٦	٣٢١٧٠	»	عدادات المياه
٩٥١	٥٤٢٠٠	»	رشاشات نباتات
٩٥	٢٤١	ألف م٢	شبكة ممددة (حديد والمونيوم)
٣٦	٩٧	»	نسيج معدني
٢٣	٣٧	بالطن	رقائق المونيوم للتغليف
٥٣٦	٦٧٠	بالمليون	عدادات للزجاجات
٣٥,٥	—	بالقيمة	شبابير النظارات
١,٥	—	»	دبابيس ابرة
٦٦	٢٥١	بالآلف	مبارد
١٥٣	—	بالقيمة	عدد قطع لزوم الورش
١١٠	٧٥٥	بالطن	مواسير صلب ملحومة حلزونيا
٦١	٢٠٢	»	لوازم المواسير الصلب (وصلات المواسير)
٢٤٣	—	بالقيمة	أدوات مائدة (أنواع غير قابلة للصدأ)
٧٤	٢٨١	بالطن	لوف واسفنج صلب (للأواني والأرضيات)
٢١	١٤٤٦٠	بالعدد	مفارم اللحم
٤٣	١٣٧٠	»	مخفانات بالبوتاجاز ٥-١٠-١٣ لتر
٩٢١	٦٥٩٣٠	»	أجهزة الطهي بالبوتاجاز
٢٨٢	٩٤١٣٠	»	اسطوانات بوتاجاز
٢١١	٨٣١٠	»	ماكينات الخياطة

القيمة بالآلاف جنيه

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
			الصناعات الكهربائية :
٢٨١١,٣	٢٦٥٣٦	بالعدد	ثلاجات كهربائية
٤٩٢,٨	١٢٦٨٧	»	غسالات
٤١٠	٢١٣٨	»	أجهزة تكييف الهواء المنزلية
٧٢٧,٥	٣٨٥٣٢	»	أجهزة الراديو العادية
١٤٤٥,٤	٨١٥٠٧	»	أجهزة الراديو الترانزستور
١٢٢٦,٧	٥٤٢٠,٢	طن	كابلات كهربائية مسلحة
٣٧٥	١١٣٨	»	كابلات تليفونية
٢٤٦,٥	٩٨٨٥٠	ك.ف.أ	محولات كهربائية
٢٣٨	٨٢٠٠٠	عدد	العدادات الكهربائية
١٧٨,٣	٣٨٥٥,٤	طن	أسلاك كهربائية وكابلات عارية ومعزولة
٣٩٠٣,٢	٣٦١٨٨	عدد	أجهزة التلفزيون
٧٩,٤	١٢٥	»	لوحات توزيع كهربائية
٤٥,٥	١٨٢	»	أجهزة سينما للعرض
١٤,٦	٦٣٤٧٢	»	بطاريات ٩ فولت ترانزستور
١٦٧,٥	—	قيمة	عدد التليفون
٨,٩	١٤٤	عدد	أجهزة التسجيل
٣,٥	١٠٠٠	»	مكاي كهربائية
٣٠,٥	٧٤٦	»	جهاز راديو للسيارة
٧٦,٤	٢٢٧,٤	طن	كابلات الألمنيوم
٣٠	١٢٠	عدد	مبردات مياه

(القيمة بالآلف جنيه)

إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣		الوحدة	السلعة
قيمة	كمية		
<u>صناعات خشبية :</u>			
٢١٧	٤٠٧٦	بالطن	خشب حبيبي
٥٦	—		الفلين
<u>صناعات جلدية ومنتجات حرفية :</u>			
٣٥	٤٦	ألف زوج	قفازات جلدية
٢٧	٥٥٧٠٠	عدد	فرش البويات
<u>صناعات بناءية :</u>			
٥١٦	٢٨٠٠٠	طن	أسمنت أبيض
٣٠٣٢	٦٥٣٥٠٠	»	أسمنت حديدي
٥٠٤	٢٢٧٦	»	أدوات منزلية من الخزف والصيني
			الأدوات الصحية والبلاط القيشاني
٦٦٠	٣٢٨٢	»	والعوازل الكهربائية
١٠٥	٨٦٥	»	البلاط سيراميك
<u>صناعات التعدين :</u>			
١٢٨	١٨٤٠٠	»	كاولين
١٤٢٧	٤٦٥٨٦٥	»	خام الحديد
١٩	٤٠٠٠	»	منتجات الرمال السوداء
٦٦	١٢٠٦٥	»	الماسيت وتيتانيوم
١٥	٣١٣٨٩	»	حجر دولوميت
٦٨	٣٤٠٤٢	»	رمل زجاجي

اشتراكية في توزيع المصانع . .

إن التخطيط الصناعي الاشتراكي السليم قد عمل على تحقيق الكفاية والعدل
بمراعاة العدالة في توزيع المشروعات الصناعية على المحافظات .

لقد مضى الوقت الذي كانت فيه منطقة من المناطق أو مدينة من المدن
أو محافظة من المحافظات تستأثر وحدها بخيرات الصناعة والآثار التي يحدتها
إنشاء مصنع في المكان الذي يقع فيه هذا المصنع .

إن عملية التوزيع الإقليمي الصناعي وإن كانت قد راعت مبدأ العدالة في عملية
التوزيع ، فقد راعت أيضا أن يتم التوزيع على أسس اقتصادية سليمة لكل
محافظة من المحافظات حتى تتم الفوائد والآثار المترتبة على النشاط الصناعي
الجديد كافة أنحاء البلاد .

وبناء على ذلك تم حصر الخانات الصناعية الزراعية والتعدينية
وتوزيعها جغرافيا ، كما درست إمكانيات المناطق المختلفة من ناحية العمال
الصناعية وحصر الأفراد الذين يصلحون لأعمال فنية دقيقة ، وغيرهم ممن يمكن
تدريبهم على الأعمال المتوسطة الدقة ، ثم الأفراد الذين يمكن الاستفادة منهم
في الأعمال العادية ، أي في النواحي الإدارية والتسويق وغيرها .

وعلى هذا الأساس العادل كان توزيع المشروعات الواردة ببرامج التصنيع على
المحافظات المختلفة كما يلي :

رقم	المحافظة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
١	القاهرة	٢٨٠	٩٩,٣٤٠,٣٦٤
٢	الاسكندرية	١٦٤	٧٨,٣٢٩,٣٩٧
٣	بورسعيد	٢١	٦,٠٣٦,٧٤٥
٤	الاسماعيلية	٢٠	١٤,٩٦٣,٣٤٥
٥	السويس	١٧	٧٠,٦٥٤,١٦٥
٦	دمياط	٢٢	٨,٨٩٧,٦٠٤
٧	سيناء	٣٥	٣٣,٩٠٨,٦٨٧
٨	البحر الاحمر	٥١	٥٣,٧٢١,٩٧٧
٩	الصحراء الغربية	١٣	١٧,٣٥٠,٠٨٦
١٠	القليوبية	٨٥	٣٣,٥٣٤,٩٧٧
١١	المنوفية	١٩	١١,٨٩٨,٣٠١
١٢	الشرقية	٢٠	٨,٦٠٤,٣٥٠
١٣	الغربية	٥٦	٢٠,٢٤٥,٧٢٥
١٤	الدقهلية	٤٥	٨,٩٨٠,٧٦٣
١٥	البحيرة	٤٦	٢٤,٠٣٨,٦٦٨
١٦	كفر الشيخ	١١	١,٢٧٤,٠٠٧
١٧	الجيزة	٦٢	٧٤,٨٧٠,٢٩٩
١٨	بنى سويف	١٢	٥,٢٤٨,٩٢٢
١٩	المنيا	٥٠	٨,٩١٣,٦٠٠
٢٠	أسيوط	٢٦	١١,٣١٨,٩٦٧
٢١	سوهاج	٢١	٥,٣٠٧,٢٣٠
٢٢	قنا	١٦	١٧,١٠٦,٤٧٥
٢٣	أسوان	٣٢	٨٤,٣٦٤,١٤٩
٢٤	الفيوم	١٨	٤,٨٨٠,٠٢٢
٢٥	جهات مختلفة	٥٠	٣٠,٧٩٣,٣٠٧
٢٦	مشروعات لم تحدد	٢٢	٥٣,٤٧٢,٣٥٨
	الجملة	١٢١٤	٧٨٨,٠٥٤,٤٩٠

الصناعة والمجتمع

- الصناعة في خدمة القرية .
- الصناعة في خدمة القطاعات الأخرى .
- الرقابة على الانتاج .
- تسعير المنتجات الصناعية .

« ان الصناعة هي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال في التطوير الاقتصادى والاجتماعى .. » .

وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الصناعة :

*** بتحقيق احتياجات المجتمع مباشرة من السلع والمنتجات الصناعية .**

*** بمد القطاعات الأخرى باحتياجاتها تمكينا لها من أداء أهدافها من أجل خدمة المجتمع .**

وفي ميدان تحقيق احتياجات المجتمع أثبتت الصناعة العربية قدرتها الفائقة خلال السنوات التى أعقبت الثورة - على توفير معظم هذه الاحتياجات الى حد الوصول الى الاكتفاء الذاتى وتحقيق فائض يمكن تصديره الى الأسواق الخارجية .

ان من مفاخر هذا الجيل انه وضع للأجيال التى سوف تاتى بعده دعائم قوية تستطيع امام كل الاحتمالات ان ترفع من مستواه وتدفعه الى قمة الكمال ..

ولقد اوضحت الصفحات السابقة من هذا الكتاب مظاهر التطور الصناعى الذى احرزناه خلال السنوات التى مضت منذ عام ١٩٥٢

في شتى القطاعات الصناعية ، سواء بالنسبة للمنتجات الجديدة التي امكن تصنيعها في بلادنا لأول مرة ، او بالنسبة لزيادة الانتاج والارتفاع بجودته ..

ذلك التطور الذي نجح في تغيير ملامح مجتمعنا وتوفير قدر كبير من الرفاهية لكافة المواطنين ، مع رفع مستوى المعيشة بزيادة نصيب الفرد من المنتجات الصناعية المختلفة .

الصناعة في خدمة القرية

إن تأثير الصناعة على المجتمع لم يقتصر على المدينة وحدها وإنما راح هذا التأثير يتوغل حتى وصل إلى أعماق القرى والكفور . .

ولقد كانت القرية في تخطيط الدولة هدفاً يجب أن تصل إليه الحركة الصناعية . .

وعن طريق الاهتمام بالصناعات الريفية واليدوية أمكن تحقيق ذلك الهدف والوصول إلى إنعاش الريف وزيادة الدخل القومي ، والحصول على قدر وفير من العملات الأجنبية .

وفي البرنامج الثامن للصناعة أدرجت مشروعات للصناعات الريفية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى ١٣ مليون جنيه .

كما رأت الدولة تشجيع التعاون في مجالات الصناعات الريفية فتم في عام ١٩٦٠ إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى لتشارك في رسم سياسة القطاع التعاونى في الاقتصاد القومى ، وتقوية النظام التعاونى بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية ، والإشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وقد بدأت هذه المؤسسة رسالتها بالاتجاه إلى إحياء الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة وقت إنشاء المؤسسة والتي لم يتجاوز عددها وقتئذ ٦٥ جمعية بين ماطلة أو فاشلة أو مفتقرة إلى الإمكانيات العادية والنزبة التي تساعد على أداء رسالتها قبل أعضائها من صغار العمال والحرفيين .

وقد قامت المؤسسة في هذا المضمار بأعادة تنظيم هذه الجمعيات والقيام بتأسيس جمعيات تعاونية جديدة في أوساط العمال والحرفيين لرعاية الصناعات المختلفة وتطويرها بجانب القضاء على طبقة الوسطاء والمستغلين .

ونتيجة لهذه الجهود :

- زاد عدد الجمعيات الى ٢٢٩ جمعية .
- زاد عدد الأعضاء إلى ٢٦٤٦٥ عضوا .
- زاد رأس المال الى ٢,٤ مليون جنيه .

وكي يتم الربط بين هذه الجمعيات المتزايدة وتنظيم الاشراف عليها لا مركزيا وتمكينها من تنفيذ أغراضها على الوجه الأكمل قامت المؤسسة بإنشاء ٢٠ جمعية تعاونية صناعية بعواصم المحافظات ألحق بكل منها مركز للتسويق الصناعي لتصريف منتجات الجمعيات الانتاجية والوحدات بنوعيتها وتوريد الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة بأقل الأسعار ، وفي ظل ظروف أحسن سواء بالنسبة للشراء أو البيع عما كان عليه الوضع بالنسبة للتسويق الفردي بحيث أصبح العامل مسئولا عن الإنتاج فقط . وتتولى هذه الجمعيات الصناعية عملية التصريف بطريقة أو بأخرى .

وينتظر أن يصل عدد وحدات الصناعات الريفية حتى نهاية هذا العام إلى حوالي ٢٥١ وحدة تدريبية وإنتاجية .

والغرض من إنشاء هذه الوحدات سواء التدريبية منها أو الانتاجية هو خلق جيل من الصناع المهرة والحرفيين بجانب تدريب أكبر عدد ممكن من العمال والصبية والفتيات للقضاء على البطالة المقنعة في الريف وتحويل أكبر عدد ممكن من الأفراد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، لرفع دخولهم وبالتالي مستوى معيشتهم لما لهذه الوحدات القليلة التكاليف نسبيا من قدرة كبيرة على استيعاب أعداد ضخمة من العمال والحرفيين بعكس الوضع في الصناعات الثقيلة والكبيرة .

الصناعة في خدمة القطاعات الأخرى

امتدت آثار الدفع الثورى لتشمل تطوير قطاعات الاسكان والنقل والصحة والزراعة والكهرباء والإعلام والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى بفرض النهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمواطن العربى وإشباع رغبات الجماهير وخاصة الطبقات الكادحة التى طال حرمانها من مختلف مقومات الحياة الكريمة التى تحرص كل أمة تضع نفسها بين صفوف الأمم المتقدمة على توفيرها لأبنائها .

ونتيجة لذلك كان على كل من هذه القطاعات أن يضاعف من إنتاجه وخدماته ليس فقط لسد الاحتياجات المتجددة للمواطنين ولكن لتعويضهم أيضا عن آثار الحرمان الطويل المتخلف من سياسات العهود السابقة . وترتب على ذلك أن تتضاعفت احتياجات هذه القطاعات من مختلف المنتجات الصناعية التى تعد بمثابة أدوات الانتاج بالنسبة لأنواع الخدمات التى تؤديها هذه القطاعات .

وقد كان من العسير الاتجاه الى باب الاستيراد من الخارج لتوفير كل الاحتياجات اللازمة لهذه القطاعات نظرا لقصور مواردنا من العملات الأجنبية عن مواجهة مثل هذه الطفرات الثورية .

وهكذا ألقى على كاهل القطاع الصناعى عبء مواجهة الاحتياجات المتزايدة لجميع القطاعات الأخرى . مما جعل القطاع الصناعى حجر الأساس الذى ترتكز عليه عملية تطوير مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ولذلك وضع القائلون على الصناعة نصب أعينهم ضرورة تطوير الانتاج الصناعى لغرض الوصول الى تحقيق كفاية القطاعات الأخرى من المنتجات الصناعية .

إن قيمة المنتجات الصناعية التي كانت تستخدمها القطاعات الأخرى بلغت في عام ١٩٦٢ حوالي ٣٩٣ مليون جنيه، مقابل ٨٠ مليون جنيه فقط في عام ١٩٥٢ وكان من الممكن أن يتم استيراد هذه المنتجات من الخارج وتحميل خزانة الدولة ثمنها بالعملة الصعبة ، لولا أن الصناعة العربية أمكنها أن تحقق ذلك العمل الرائع :

● في قطاع الإسكان والمرافق والانشاءات : استطاعت الصناعة العربية أن أن تساعد على تدعيم هذا القطاع وتحقيق أهدافه فأمدته بكل احتياجاته من حديد التسليح ، والأسمنت ، الطوب ، والزجاج المسطح ، والأدوات الصحية من الخزف والصيني ، ومسبوكات الزهر ، والحدايد والبويات ، وأشغال النجارة .

ولقد كانت قيمة هذه المنتجات التي قدمتها الصناعة إلى قطاع الإسكان والمرافق والانشاءات عام ١٩٥٢ قاصرة على ١٠ قيمته ٢٠,٨ مليون جنيه قفزت عام ١٩٦٢ إلى ما قيمته ٦٠,١ مليون جنيه .

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة العربية إلى قطاع الإسكان والمنشآت خلال العام الماضي ما يلي :

- ١٩٠ ألف طن حديد تسليح .
- ٤,٩ مليون طن أسمنت بورتلاندى .
- ٦١٢ ألف طن أسمنت حديدى .
- ٣٠ ألف طن أسمنت أبيض .
- ٢٤٩٠ مليون طوبة (أحمر ورمل) .
- ٣,٣ مليون طن أدوات صحية .
- ٨٠٠ ألف طن بلاط سيراميك .
- ٢,٢ مليون طن بويات .

● وفي قطاع النقل والمواصلات : وفرت الصناعة احتياجات هذا القطاع من سيارات الركوب ، والاتوبيسات ، والاوريات ، وعربات السكة الحديد ، والقضبان ولوازمها ، والوحدات النهرية والبحرية ، الى جانب مواد الوقود البترولية كالبنزين والسولار والديزل والمازوت .

إن قيمة هذه المنتجات التي قدمت لقطاع النقل والمواصلات عام ١٩٦٢ بلغت حوالى ٩٠,٥ مليون جنيه مقابل ٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة لقطاع النقل والمواصلات خلال العام الماضى ١٩٦٢ ما يلى :

- ٤٠٠٠ سيارة ركوب .
- ٤٠٠ أتوبيس .
- ١١٠٠ لورى ومقطورة .
- ما قيمته ٣ ملايين جنيه قطع غيار للسيارات .
- ١٣٠ ألف بطارية سائلة .
- ١٣٦٠ طن يايات .
- ٦٢ ألف وحدة تيل فرامل .
- ٤٠٠ عربة سكة حديد .
- ٥٠ ألف طن قضبان سكة حديد .
- ٦٠ ألف دراجة .
- ٩٢٠ محرك ديزل .

● وفي قطاع الزراعة : ساهمت الحركة الصناعية فى المحافظة على الثروة الحيوانية وفى زيادة غلة الفدان وتوسيع الرقعة الزراعية عن طريق توفير احتياجات الهيئات المشرفة على الزراعة من أسمدة ، ومبيدات حشرية ، ومعدات زراعية ، ورشاشات ، وعبوات ، إلى جانب أعلاف الحيوانات .

ولقد كانت قيمة هذه المنتجات التي قدمتها الصناعة إلى قطاع الزراعة عام ١٩٥٢ لا تتعدى ٧,٥ مليون جنيه ، ارتفعت عام ١٩٦٢ إلى ٣٦,٦ مليون جنيه

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة العربية الى الزراعة خلال العام
الماضى ما يلى :

- ٧٢٥ ألف طن أسمدة آزوتية وفوسفاتية .
- ١٢ ألف طن مبيدات حشرية .
- ٤٥ ألف رشاشة وعفارة .
- ٢٣٥٠ طلمبة رى .
- ما قيمته ١٠٨ ألف جنيه دواليب حلاجة القطن .
- ما قيمته ١,٨ مليون جنيه معدات زراعية .

● وفي قطاع الخدمات العامة : ويشمل القوى الكهربائية ، ومحطات
ومعدات توصيل مياه الشرب ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وغيرها من
أنواع المرافق والخدمات ، قامت الصناعة بتدبير احتياجات هذه القطاعات من
الكابلات ، والمحولات الكهربائية ، والمواسير ، وعدادات الكهرباء والمياه ،
وعدد التليفون .

● وفي قطاعات الإعلام والتعليم : ساهمت الصناعة بقدر ملحوظ في العمل
على نشر الثقافة والتوعية الوطنية بتوفير ورق الطباعة ، ومواد ومهمات المكاتب
والأدوات المدرسية ، ومصنوعات الورق المختلفة ، كالكتب والكراسات مع
التوسع في إنتاج أجهزة الراديو والتلفزيون وغيرها من الأجهزة التي تستخدم
للأغراض الثقافية وترشيد الوعى القومى .

● وفي قطاع الصحة : شاركت الصناعة وتشارك بنصيب كبير في توفير
الأدوية والمستلزمات الطبية كما تعمل جهدها على إحلال الإنتاج المحلى محل
المستورد من الأدوية . وفي سبيل ذلك تعقد الاتفاقات مع كبرى المصانع
الأجنبية التي اشتهرت منتجاتها بالأسواق المحلية وذلك لتصنيع منتجات هذه
المصانع محليا مع قيام الصناعة بتوفير احتياجات المستشفيات ودور العلاج من
منتجات الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والأثاثات الخشبية والمعدنية ،
والمواد الكيماوية ، والمصنوعات الكهربائية ، وغير ذلك من المنتجات الصناعية
الأخرى .

الرقابة على الإنتاج

إن تحقيق النجاح شيء صعب، ولكن الأصعب منه أن نحافظ على هذا النجاح وإذا كانت المعجزة الثورية قد أمكنها في خلال السنوات القليلة التي مضت أن تحقق هذا النجاح الذي حققته، فإن متطلبات المحافظة على هذا النجاح لم تفل طريقها وسط ذلك الجهد المبذول في البناء والتشييد.

في سبيل تدعيم العمل الصناعي والمحافظة على جودته :

١ - أنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسي .

٢ - وضعت سياسة ثابتة لتسعير المنتجات .

والتوحيد القياسي كما يدل عليه اسمه يعني وضع مواصفات ومقاييس محددة لوحدة إنتاج ما ، تكون نموذجا ومثالا لباقي الوحدات التي يتم إنتاجها وذلك ضمانا لجودة المنتجات ودقتها وحسن أدائها .

وفي سبيل ذلك تستعين الهيئة بكل خبرة محلية أو أجنبية عن طريق المنظمات الدولية التي انضمت إلى عضويتها .

ولقد بلغ عدد اللجان الفنية التي شكلت لوضع المواصفات القياسية التي تم إنجازها خلال العام الأول من الخطة الخمسية ٧٦ لجنة ضمت حوالي ٤٧٠ من الاختصاصيين والفنيين ، وعقدت في سبيل ذلك حوالي ١٤٩٠ اجتماعا .

كما اشتركت في إنجاز المواصفات القياسية الواردة ببرنامج العام الثاني ٦٢/٦١ ٩٨ لجنة ضمت حوالي ٥٨٠ من الاختصاصيين والفنيين . وعقدت في سبيل ذلك ١٨٤٠ اجتماعا .

وقد أمكن بتنفيذ برنامج العاملين الأول والثاني من الخطة الانتهاء من إعداد أكثر من ٣١٥ من المواصفات تشمل أكثر من ٦٠٠٠ صنف ومقاس لحوالى ٦١٩ من السلع الرئيسية التى تنتجها المصانع المحلية ، وكذلك الطرق القياسية لفحصها واختبارها ومعايرة الأجهزة المستخدمة فى إنتاجها

فوائد التوحيد القياسى :

يحقق التوحيد القياسى كثيرا من المزايا والفوائد التى تعكس أحسن النتائج على الاقتصاد القومى . فقد قدرت بعض الدول أن كل قرش ينفق فى مجال التوحيد القياسى يعود بفوائد وأرباح توازى خمسين قرشا . ويرى خبراء الصناعة والاقتصاد أن اتباع نظم التوحيد القياسى فى جميع قطاعات الانتاج القومى ومراحله يؤدى إلى زيادة حقيقية فى الانتاج توازى ١ ٪ . وقياسا على ذلك يمكننا القول بأننا إذا نجحنا فى تطبيق التوحيد القياسى فى جميع قطاعات انتاجنا القومى لبلغت الزيادة فى قيمته نحو ٣٦ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٦٥ .

والتوحيد القياسى اشتراكى بطبيعته فهو يعم بفوائده المواطنين جميعا من منتجين ومستهلكين وتجار وعمال وفلاحين . فهو يحمى المستهلك من الغش والاضرار والأخطار ، ويعمل على تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية مع ضمان جودتها وحسن أدائها . كما يحقق للمنتج الثقة فى منتجاته ويساعد على رواجها والمحافظة على سمعتها ويقلل الأعباء والتكاليف .

وقد يتصور البعض أن تحديد وتوحيد المواصفات يحد من التجديد والابتكار . وهذا تصور يخالف الواقع ، إذ أن المواصفات تحدد الخطوط الرئيسية فقط ، وهى من المرونة بحيث تترك المجال فسيحا للتنافس والابتكار بين المنتجين لصالح الصناعة والاقتصاد القومى . فضلا عن ذلك فهى تراجع دوريا على ضوء

التطبيق العملى لكى تسير على الدوام التقدم المضطرد فى العلم والصناعة وتمشى مع
الامكانيات والاحتياجات الفعلية للبلاد .

مطابقة المواصفات واصدار شهادات وعلامات المطابقة :

ولقد رأت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى - تأكيداً لسدعة المنتجات المحلية
فى الأسواق الداخلية والخارجية - أن يؤخذ بنظام شهادات وعلامات مطابقة
السلع والمنتجات لما يعتمد من مواصفات بحيث تكون شهادة أو علامة
المطابقة عنواناً لجودة ودقة الانتاج وجوازاً يسمح بتداوله واستخدامه بثقة
واطمئنان .

ويلزم للحصول على شهادة مطابقة سامة ما للمواصفات القياسية أن يخضع أولاً
عدد من النماذج الأساسية لهذه السلعة ، حيث تجرى التجارب عليها فى معامل
الهيئة أو أية معامل أخرى تعتمد هذا الغرض . فإذا أجازت النماذج هذه
التجارب بنجاح فإن الهيئة تمنح شهادة مطابقة السلعة للمواصفات وتأذن للصنع
بالإنتاج طبقاً لهذه النماذج ويكون للصنع عندئذ الحق فى وضع علامات المطابقة
على انتاجه من هذه السلعة بشرط اخضاع الانتاج للتفتيش الفنى الدورى
والمفاجئ الذى يقوم به الاختصاصيون بالهيئة للتأكد من أن جميع السلع المنتجة قد
تم انتاجها طبقاً للمواصفات المعتمدة .

وقد بدىء بتنفيذ هذا النظام فيما يتعلق بالأجهزة المنزلية التى تعمل بالغازات
البتروولية المسالة (البوتاجاز) نظراً للتوسع فى انتاجها وذلك للتأكد من حسن
أدائها والاطمئنان على سلامة استخدامها . وقد بلغ عدد الأجهزة التى تم فحصها
والتأكد من مطابقتها للمواصفات ومنحها العلامات الخاصة بذلك ١٥ ألف جهاز
فى عام ١٩٥٩ و ٤٠ ألف جهاز فى عام ١٩٦٠ و ٥٠ ألف جهاز فى عام ١٩٦١
وأكثر من ٥٥ ألف جهاز فى عام ١٩٦٢ .

وتتخذ حاليا الاجراءات لإخضاع انتاج مواقد الكيروسين أيضا لهذا النظام على أن يطبق تدريجيا على السلع والمنتجات الأخرى .

وبذلك تكتمل للمشروعات الصناعية الدعائم القوية اللازمة لنهوضها وتقديمها على نهج فني سليم ، بما يحقق لمنتجاتها الرواج والثقة في الأسواق المحلية والخارجية على السواء .

تسعير المنتجات الصناعية

إن الرقابة المفروضة على الانتاج الصناعى وضعت أساسا لحماية المستهلك . وإذا كانت هذه الرقابة قد أمكنها توفير هذه الحماية للمستهلك بأن تحفظ له جودة الانتاج ، فقد كان من الضرورى أيضا أن تتناول هذه الرقابة تحديد أسعار المنتجات الصناعية حماية للمستهلك من أى تقلب .

والسياسة التى تسير عليها الدولة حاليا فى تسعير المنتجات المحلية هى :

١ - محاولة وضع سعر موحد للصنف الواحد فى جميع المصانع المنتجة . خصوصا اذا كانت المواصفات موحدة حتى يمكن التيسير على المستهلك ومهولة حفظ السعر وبذلك تحكم الرقابة من المستهلكين على دقة تنفيذ التسعيرة ، ويراعى عند تحديد السعر الموحد أن يقوم على أساس التكلفة المناسبة مع منح المصنع الربح المناسب . والمصانع التى تقل تكلفتها عن ذلك تحصل على ربح إضافى مشجع لها . أما المصانع التى تزيد تكلفتها على التكلفة المناسبة وتستنفذ الزيادة فى تكلفتها جزاء من أرباحها فإن ذلك يحفزها على إعادة دراسة تكلفتها والعمل على استبعاد أوجه الاسراف منها وتخفيضها أسوة بالمصانع الأخرى .

٢ - توجيه المصانع الى بعض أوجه الاسراف أو المبالاة فى بنود التكلفة المختلفة كزيادة نسبة العوادم .

٣ - العمل على تخفيض تكاليف إنتاج بعض السلع الشعبية التى تستهلكها الطبقات محدودة الدخل حتى ولو أدى ذلك الى تخفيض أسعار بيع بعض المواد التى تدخل فى إنتاجها وتصنعها مصانع أخرى ، مثل الحلالة الطحينية فهى تصنع من السمسم والخلوكوز وتقوم مصانعها بعملية تحويل السمسم إلى طحينية وتشتري الخلوكوز من المصانع الأخرى المنتجة له ، وقد عملت الدولة على تخفيض

سعر الحلاوة رغم ارتفاع سعر السمسم بالزام مصانع الحلوكوز ببيعها بالتكلفة حتى تصل الحلاوة الطحينية الى المستهلك بالسعر المناسب رغم ارتفاع أسعار الخامات اللازمة لصنعها .

٤ - تشجيع المصانع التي ترغب في تصدير منتجاتها الى الخارج بمنحها إعانة أو دعم وذلك بعد عمل مقارنات بين أسعار المنتجات المحلية التي تحدد على أساس دراسة التكاليف الفعلية وبين أسعار مثيلاتها من الإنتاج الأجنبي ، ولا يسمح بالتصدير إلا إذا كان سعر التصدير يحقق ما سبق أن تكلفته السلعة من خامات استوردت بالعملة الأجنبية وفائض لمقابلة باقي عناصر التكلفة الأخرى . كما أن أسعار المنافسة الخارجية تكون وسيلة لدراسة أسباب ارتفاع تكلفتنا المحلية ومحاولة خفضها .

٥ - لا تقتصر عملية تحديد الأسعار على السلع الشعبية بل تشمل بعض السلع الكمالية التي أصبحت من الضروريات ولا غنى عنها بين الطبقات العاملة كاللذات والغسالات وأفران البوتاجاز ، وكان من نتيجة خفض أسعار مثل هذه السلع رفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة التي أصبحت تستهلك هذه السلع التي ما كان يتاح لها شراؤها قبل اتساع .

٦ - توجيه بعض المصانع إلى تشغيل احتياجاتها في مصانع أخرى محلية بدلا من استيرادها من الخارج .

الصناعة والتصدير

- سياسة التصدير .
- الدول التي تصدر اليها .
- الصادرات الصناعية وتطورها .

ان الحديث الطويل عن الصناعة العربية يمتد حتى يصل الى جزء هام منها وهو تصدير المنتجات العربية الى اسواق لم تكن تربطنا بها اية علاقة من قبل سوى الاستيراد .. ولقد وصل عدد السلع التي تصدرها - من المنتجات الصناعية - الى ٢٤٨ سلعة .

واهم صادراتنا الصناعية الغزل والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية ، والتريكو ، والملابس الجاهزة ، فهي تمثل ثلث صادراتنا تقريبا ، ويليهما بعد ذلك صادراتنا من البترول ، ثم منتجات الصناعات الغذائية مثل البصل المجفف ، والجمبرى المحفوظ ، والسكر ، والأغذية المحفوظة ، والمعلبات والحلوى ، ثم المنتجات المعدنية من منجنيز وفوسفات ، ومنتجات الصناعات الهندسية مثل الثلاجات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء والأثاث المعدني والأحذية ، وكذلك منتجات الصناعات الكيماوية مثل اطارات السيارات والروائح العطرية ، ثم مواد البناء والحراريات مثل الأسمنت والجبس الخ ..

سياسة التصدير

تعمل الدولة جاهدة على زيادة أرقام التصدير حتى تصبح الصناعة المورد الأول للنقد الأجنبي ، وحتى تغير ما سارت عليه مصر منذ أجيال بعيدة من اعتماد اقتصادها الخارجى على محصول القطن ، الذى يعتبر المحصول الأول الرئيسى فى التصدير .

وقد سارت الدولة فى سياسة التصدير على الأسس الآتية :

- عدم السماح بتصدير أية سلعة صناعية إلى الخارج قبل التأكد من جودتها والتحقق من صلاحيتها حتى نحافظ على سمعة منتجاتنا الصناعية فى الأسواق الخارجية .
- إعطاء أفضلية للدول التى تصدر إليها منتجاتنا فى أن نستورد منها احتياجاتنا من الخامات اللازمة للصناعة ، حتى نوطد أواصر التعاون التجارى بيننا وبين هذه الدول المشترية لصادراتنا ، وحتى نجعل الميزان التجارى بيننا وبين هذه الدول فى توازن مستمر تدعيا للروابط الاقتصادية .
- منح صادراتنا جميع ما سبق أن دفعته من رسوم جمركية أو رسم إنتاج أو رسوم أخرى على الخامات اللازمة لتصنيعها وذلك تحت نظام الدروباك ، كذلك تسهيل عملية التصدير عن طريق نظام السماح المؤقت بأن يسمح بدخول البضاعة بدون دفع ضريبة جمركية فى حالة إعادة تصديرها بعد التصنيع .
- معاونة المصانع على تحمل شطر من الخسائر التى تلحقها من التصدير إذا اتضح أن ميزانية المصنع لا تحمل هذا العبء .

الدول التي تصدر إليها

١ - أفريقيا :

السودان - الصومال - ليبيا - غانا - اثيوبيا - نيجيريا -
الجزائر - سيراليون - المغرب - غينيا .

٢ - آسيا :

تركيا - اليابان - قطر - الخليج العربي - عمان - الملايو -
الأردن - السعودية - اليمن - لبنان - سيلان - الكويت - عدن -
بورما - فيتنام - باكستان - هونج كونج - البحرين - الهند - رومانيا -
الصين الشعبية .

٣ - أوروبا :

السويد - النرويج - الدنمرك - ألمانيا الغربية - هولندا - إنجلترا -
قبرص - سويسرا - مالطة - تشيكوسلوفاكيا - إيطاليا - إيرلندا -
بلجيكا - فرنسا - ألمانيا الشرقية - المجر - روسيا - النمسا -
يوغوسلافيا - اليونان .

٤ - الأمريكتين :

كندا - الولايات المتحدة - فنزويلا - كوبا - هايتي .

٥ - استراليا :

استراليا .

تطور صادرات المنتجات الصناعية

في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢

(المبالغ بالآلاف جنيه)

١٩٦٣*	١٩٦٢	١٩٥٧	١٩٥٢	الصناعة
٣٣٨٨٥	٢٣٣٠٠	١٣٦٦٨	٥١٥٩	صناعة الغزل والنسيج
٨٨٣٦	٦٨٠٠	٤٥١٩	٢١٠٥	الصناعات الغذائية فيما عدا الأرز ...
٦٢٥٠	٤٧٥٠	٣٣٤٢	١٨٦٨	الصناعات الكيماوية
٥١٨٠)	٤٦٥٠	٨٤١	٥٢٨	الصناعات الهندسية والمعدنية
٢٦٦٧)				
٣٤٩٠	١٩٠٠	١٥٣٩	١٢٦	صناعات مواد البناء والحراريات ...
				إجمالي قيمة صادرات الصناعات
٦٠٣٠٨	٤١٤٠٠	٢٢٩٠٩	٩٧٨٦	التحويلية (فيما عدا الأرز)
٢٦٧٤٤	١٨٠٠٠	١٢٣٢	١٦٥٨	الصناعات البترولية
٥٢٣٩	٣٠٠٠	٨٥٦	٢١٣٤	الصناعات المعدنية
٩٢٢٩٠	٦٢٤٠٠	٢٦٩٩٧	١٣٥٧٨	إجمالي قيمة صادرات المنتجات الصناعية

* أرقام سنة ١٩٦٣ عن تقديرات التصدير حسب الميزانية الجديدة .

الفهرس

الفهرس

صفحة

—	ثورتنا الصناعية — كلمة السيد وزير الصناعة
١	القسم الأول : بعد ١١ عامًا
٣	كيف كنا وكيف أصبحنا ؟
٤	لأول مرة في تاريخنا
٦	الخطوة في سطور
٧	إنتاجنا الصناعي في أرقام
٩	أين يذهب الإنتاج ؟
١١	نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي
١٤	من القاهرة إلى عواصم العالم
١٧	العامل سيد الآلة
—	القسم الثاني : بيانات بالرسوم
—	تقديم
١	فيحة الإنتاج الصناعي
٢	الصناعات البترولية — الصناعات المعدنية
٣	إنتاج الزيت الخام — إحتياطي الزيت الخام — رؤوس الأموال
٤	مشتقات بترولية
٥	خام الحديد — رمل الزجاج — دولوميت — كبريت
٦	الصناعات الهندسية والمعدنية
٧	منتجات الحديد والصلب
٨	كنل صلب نصف مشكلة — قضبان السكك الحديدية — ألواح صلب
	سيارات الركوب — سيارات الأتوبيس — سيارات النقل —
٩	عربات السكك الحديدية
١٠	مواقد وأفران البوتاجاز — سخانات البوتاجاز

	محركات الديزل — دراجات — مكائن خياطة — محولات — يايات —
١١	أسطوانات رفائق ألومنيوم — أنابيب ألومنيوم — كابلات — مبادر — شابر —
١٢	أسطوانات جرافون
١٣	الثلاجات الدهر بائية — الفصالات — تكيف الهواء
١٤	الليفزيون — الراديو
١٥	البطاريات الجافة — البطاريات السائلة — العدادات — المصابيح
١٦	صناعة الغزل والنسيج
١٧	منتجات الغزل والنسيج
١٨	حبال سيزال — سجاد نابلون — دانتيل — قطنية — داكرون — جيبير
١٩	الصناعات الكيماوية
٢٠	الأسمدة الفوسفاتية — الأسمدة الآزوتية
٢١	الأدوية — الصودا الكاوية — الكلور
٢٢	الزجاج — مصنوعات البلاستيك — البويات — الورق ورق الكتابة — إطارات — ورق كرافت — ترات نشادر جيبير —
٢٣	مضادات حيوية — ميدات حشرية
٢٤	منحصرات التجميل — الفورمايكا — الزاموس
٢٥	الصناعات البنائية — صناعة الأسمنت
٢٦	الخزف والصني — أدوات صحية وعوازل وبلاط سيراميك
٢٧	طوب حراري — مواشير خرمانية ومواشير اسبتوس
٢٨	الصناعات الغذائية
٢٩	صل عجفف — فواكه محفوظة — جيبير مجمد — سردين وجيبير معاب سكر — جاوركوز — صلي صناعي — عجائن غذائية — مياه غازية —
٣٠	خضر محفوظة — لبن مبستر — جبن مطبوخ
٣١	الطاقة الكهربية
٣٢	الاستثمارات الجديدة في الصناعة
٣٣	عدد العمال — الأجور والمرتبات
٣٤	المكافآت والمنح — حجم الإنتاج
٣٥	الأميات الاجتماعية — المزايا العينية
٣٦	التوزيع الإقليمي للصانع

القسم الثالث : مصانعنا في صور

تقديم

بعض مصانعنا الجديدة

صفحة	
١	مصنع تكرير البترول — الإسكندرية
٢	» الحديد والصلب — حلوان
٣	» المواير — حلوان
٤	» السيارات — حلوان
٥	» عربات السكك الحديدية — حلوان
٦	» مصنع الدراجات — القاهرة
٧	» اللوازم المهارية — القاهرة
٨	» التليفزيون — القاهرة
٩	» البطاريات — الجيزة
١٠	» الكابلات — مطرد
١١	» القرامل — القاهرة
١٢	» الفزل الرفيع — دمياط
١٣	» الفزل الرفيع — شبين الكوم
١٤	» الفزل — طنطا
١٥	» شباك الصيد — بورسعيد
١٦	» الجوت — بليس
١٧	» الصباغة والتجهيز — شبرا الخيمة
١٨	» كساوى الكرد — حلوان
١٩	» الصناد (كيا) — أسوان
٢٠	» سماد كبريتات النشادر — السويس
٢١	» الإطارات — الإسكندرية
٢٢	» ورق الكتابة والطباعة (راكتا) — الإسكندرية
٢٣	» ورق الكرافت — السويس
٢٤	» الخشب الحبيبي — طنطا
٢٥	» الأقلام الرصاص — مطرد

٢٦	مصنع الصودا الكاوية — الإسكندرية
٢٧	» الكيماويات الدوائية — أبو زعبل
٢٨	» الخبوط الجراحية — القاهرة
٢٩	» الأسمنت الحديدي — حلوان
٣٠	» الأسمنت الأبيض والملون — حلوان
٣١	» الخزف والصنى — مطرد
٣٢	» الكروبل الورق — أدفو
٣٣	» البصل المجفف — سوهاج
٣٤	» الردين والجبهرى — دمياط
٣٥	» الألبان — القاهرة
٣٦	» البكويات والفطائر — القاهرة
٣٧	» المنتجات الغذائية — الإسكندرية
٣٨	» الزيوت المستخلصة — الإسكندرية

بعض مصانعنا التي توسعت :

٣٩	توسع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى
٤٠	» » » حلوان للغزل والنسيج
٤١	» » » للحرير الصناعي بكفر الدوار
٤٢	» » » النسر لإنتاج الحراريات والفخار
٤٣	» الشركة المصرية للواسير والمنتجات الأسمتية
٤٤	» شركة الورق الأهلية

القسم الرابع — ملاحح الصورة وتفاصيلها :

١	سياستنا الصناعية
٣	حتى عام ١٩٥٢
٧	البناء الصناعى
١٣	ودارت آلات المصانع
٢٧	البرنامج الثانى للصناعة
٤١	هكذا تطور الإنتاج الصناعى

صفحة	
٤٢	الصناعات البترولية
٤٩	» المعدنية
٥٥	» المعدنية
٦١	» الهندسية
٦٧	» البحرية
٧١	صناعات القزل والنسج
٨٣	الصناعات الكيماوية والدوائية
٩٩	صناعة مواد البناء والحراريات والزجاج
١٠٧	الصناعات الغذائية
١١١	الصناعة في ظل الاشتراكية
١١٣	كفاية وعدل
١١٦	المؤسسات الصناعية
١١٧	الشعب يحنى ثمار الاشتراكية
١١٩	إنتاج جديد يظهر
١٢٥	إشتراكية في توزيع المصانع
١٢٧	الصناعة والمجتمع
١٣١	الصناعة في خدمة القرية
١٣٣	الصناعة في خدمة القطاعات الأخرى
١٣٧	الرقابة على الإنتاج
١٤١	تسعير المنتجات الصناعية
١٤٣	الصناعة والتصدير :
١٤٦	سياسة التصدير
١٤٧	الدول التي تصدر إليها
١٤٨	تطور صادرات المنتجات الصناعية

تم طبع هذا الكتاب في ٢٧ من صفر سنة ١٣٨٣
(الموافق ١٨ من يولييه سنة ١٩٦٣)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتخب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٢٠٠٠-١٩٦٣-٦٥٨

Bibliotheca Alexandrina



0221797

